وزارة التـعليم العـالي والبـحث العلـمي
جـــامعـة الـــجزائـــر 3
كليـــة العلـــوم السيـاسيـــة والعلاقات الدولية
قسـم العـلاقات الدوليـــة

دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 2016 / 1989

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة: إشراف:
ليلى سيدهم أ.د سعاد العقون

لجنة المناقشة:

- أ.د مرازقة عبد الغفور..... رئيساً
- أ.د سعاد العقون..... مشرفا ومقرراً
- أ.د شرقي محمود.....عضوا
- د.بوعباش مراد.....عضوا
- د. مزاني راضية.....عضوا
- د. مغراوي لقمان.....عضوا

السنة الجامعية 2016 / 2017

شكـر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين لأنه وفّقني في اتمام هذا العمل، والشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة سعاد العقون المشرفة على هذا العمل والتي لم تبخل عليّ بالمساعدة الدائمة والنصائح القيّمة، وأشكر كل الأساتذة الذين درست على أيديهم في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كما أكّن كل التقدير والعرفان لكلّ من ساعدني على اتمام هذه الدراسة سواء من قريب أو من بعيد، وأشكر بالأخصّ زوجي وابني على الوقوف إلى جانبي وعلى صبرها علي.

الاهـــــــداء

إلى الوالدين العزيزين... أطال الله في عمرهما ووفّقني لإرضائهما...

إلى زوجي الكريم الذي هو سند لي والذي لم يبخل علي بالمساعدة...

إلى ولدي أنيس الذي أضاء حياتي...

إلى أخي الوحيد وفّقه الله في عمله...

إلى كلّ الزملاء...

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

مـــقـدمـــــة

مـــقدمـــــة:

يعتبر موضوع النخبة والتحول الديمقراطي في الجزائر من المواضيع البالغة الأهمية، وعليه فانّ فهم العلاقة بين هذين المتغيرين سيمكّننا من فهم كيفية تطوّر النظام الحاكم في الجزائر ووفق أيّة قواعد يعمل، كون أنّ مشكل الحكم ظهر قبل الاستقلال، حيث أدّى اختلاف النخبة الثورية (سياسية وعسكرية) حول مستقبل الدولة وشكل النظام بعد الاستقلال إلى ادخال الجزائر في فترة انتقالية غير منتهية، مرّت فيها الدولة بالعديد من المراحل والتجارب السياسية التي لم تستقر على خيار واضح. فقد اتّبعت النخبة الحاكمة الخيار الاشتراكي منذ الاستقلال إلى غاية 1989، ثم انتقلت إلى ما سمّته بالانفتاح على اقتصاد السوق (الليبرالية)، إلاّ أنّ هذا الانفتاح اقتصر على الجانب الاقتصادي فقط مع الابقاء على الدائرة السياسية مغلقة وفي يد نفس النخبة الحاكمة.

إن جميع المراحل التي مرت بها الجزائر أنتجت واقعا أكثر تعقيدا يعكس إلى حدّ بعيد رفض النخبة الحاكمة فتح المجال أمام الفاعلين الآخرين اللذين لم يكن لهم دور فعّال خلال تلك المراحل، كما شهدت العلاقات النخبوية انتقال من العلاقات السياسية القائمة على الروابط الدائمة لجماعات ثابتة ومستقرة لفترة طويلة نسبيا، إلى تحالفات مؤقتة وعارضة تقوم على روابط خاصة بين جماعات وأفراد ليست بالضرورة منسجمة، لكن ما دام أنّ مصالحها متقاطعة فهي تساند بعضها البعض وهذا هو حال النخبة الحاكمة اليوم.

وقد شهدت العشرية السوداء صراعات بين مكوّنات النخبة الحاكمة حول العديد من المواضيع كان أهمّها "من يحكم؟". فقد عمل بعض قادة الجيش على الاستحواذ على السلطة وتجميد المؤسسات الدستورية وإنشاء مؤسسات جديدة لتسيير شؤون الدولة على غرار " المجلس الأعلى للدولة " الذي عوّض منصب رئيس الجمهورية في شكل رئاسة جماعية كانت تعكس حجم التصدّع واللااستقرار الذي

مسّ بنية النظام الحاكم، وأظهرت الأحداث بوضوح بأنّ هناك صراع محصور بين جناحيين من داخل السلطة وهما الجناح المحافظ والجناح الاصلاحي.

أمّا فيما يخصّ النخبة السياسية الموجودة خارج الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة فلم يكن لها أي تأثير يذكر على سيرورة الأحداث في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي ولا بعد العودة لهذا الأخير. فبدلا من أن يكون لها دورا فاعلا على الساحة السياسية انقسمت تلك النخبة إلى مجموعتين، الأولى مساندة لخيار توقيف الانتخابات ومناهضة للإسلاميين، والثانية غير راضية عن سياسة الاقصاء التي طبّقها الجناح المحافظ لكنّها هي الأخرى مناهضة للجبهة الاسلامية للإنقاذ، الأمر الذي زاد من اصرار الجيش على سياسة الكلّ الأمني التي اعتمدها منذ 1992 إلى غاية 1999.

لهذا فإنّنا نعتبر بأنّ العشرية الأولى للانفتاح السياسي في الجزائر كانت عشرية صراع دموي عادت فيه الكلمة الأخيرة للنخبة الحاكمة لأنّها هي التي تمتلك مصادر القوة المادية، أمّا النخبة الموجودة خارج دائرة السلطة فقد كان صوتها غير مسموع في خضم ذلك الصراع، وباءت كلّ مبادراتها بالفشل مثل مبادرة "سانت ايجيديو" التي اتّهم أصحابها بالخيانة والاستعانة بالخارج وغيرها من التّهم التي حطّت من عزيمة تلك النخب وحيّدتها بشكل كاد أن يكون مطلقا. وبعد وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدّة الحكم أظهر رغبته في إبعاد الجيش عن المجال السياسي من خلال العديد من الخطابات الرسمية، ممّا أدّى إلى عودة الصراع على السلطة مجدّدا إلى نقطة البداية. وهو ما تأكّد من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016، ففي هذا الإطار سنحاول من خلال هذه الرسالة تحليل العلاقات التفاعلية بين مكوّنات النخبة الحاكمة وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.

1 – أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في كونه من الأبحاث التي تحاول دراسة الخلفيات الكامنة وراء تعثر التحول الديمقراطي الذي بدأ في الجزائر سنة 1989، حيث نرى بأنّ الخلل لم يكن في الدستور، فعلى الرغم من بعض النقائص التي كانت موجودة فيه إلاّ أنّه كان سيؤدي الى ارساء قواعد الدولة الديمقراطية القائمة على القانون والمؤسسات، لهذا فإن المشكل بالنسبة لنا يكمن في العامل البشري وبالأخصّ النخبة الحاكمة التي كان لها الدور الرئيسي في توجيه مجريات الأحداث، لهذا فإننا سنحاول من خلال هذه الرسالة البحث في الأسباب والعلاقات المصلحية التي جعلت المسار الديمقراطي في الجزائر ينحرف عن مساره الصحيح، وذلك من خلال تتبّع الأحداث التي عرفتها الجزائر والتركيز على فترة 1989– 2016 وذلك بتسليط الضوء على الدور الذي لعبته النخبة الحاكمة في هذه الفترة بالذات والتي كانت بمثابة منعرج مهمّ في تاريخ الجزائر.

كما سوف نحاول التعرّف على التوجهات الحقيقية للنخبة الحاكمة ومواقفها في ظلّ تلك المرحلة الحاسمة التي عاشتها البلاد، وهل فعلا كانت تسعى إلى بناء دولة القانون والمؤسسات، وكذا التعرّف على الأسباب الكامنة وراء بقاء نفس النخبة الحاكمة في السلطة (نفس الدائرة المغلقة) منذ الاستقلال والسبب في عدم قدرة النخبة المعارضة اختراق تلك الدائرة رغم التصدّعات التي عرفتها وبالأخصّ منذ أحداث أكتوبر 1988. بالإضافة إلى اعطاء تصوّر لمستقبل النخبة الحاكمة وكذلك الديمقراطية في الجزائر على ضوء الأحداث الداخلية والدولية التي تحيط بها في الوقت الحالي.

2 – اشكالية الدراسة:

تتّجه هذه الدراسة إلى البحث في الدور الذي لعبته النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، كما سنبحث فيما إذا كان للنخبة الحاكمة مشروع بناء دولة القانون والمؤسسات بالإضافة إلى بناء ثقافة سياسية قائمة على الانفتاح على الآخر وقبول مبدأ التعدّد والتداول السلمي

على السلطة، أم مجرد مشروع للاحتفاظ بالسلطة بأي طريقة، ولمعالجة هذه المشكلة البحثية نطرح الاشكالية التالية:

كيف أثّرت العلاقة بين الجناحين المحافظ والإصلاحي للنخبة الحاكمة في الجزائر على مسار التحول الديمقراطي؟

و قمنا بصياغة هذه الاشكالية بناء على جملة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف ساهم عدم الحسم في مسألة أولوية السياسي على العسكري في تقسيم النخبة الثورية إلى مجموعات متنافسة على السلطة؟
- ✓ هل هناك دور لعبته المؤسسة العسكرية في صناعة وتكوين النخبة في الجزائر؟
- ✓ هل الصراع النخبوي بعد أحداث أكتوبر 1988 كان صراع مواقع ومناصب أم صراع أفكار وإيديولوجيات؟
- ✓ هل كان فشل النخبة الحاكمة في بناء دولة وطنية حديثة سببا مباشرا في صعود التيار الاسلامي كبديل سياسي بعد أحداث أكتوبر 1988؟
- ✓ ما هي أساليب النخبة الحاكمة لتجاوز أزمة الديمقراطية في ظل الرهانات الداخلية والخارجية؟

3 ـ فرضيات الدراسة:

بناءا على الاشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية التي تستهدف الدراسة اختبارها وهي :

- ✓ كلّما زادت حدّة التوتّر بين الجناح السياسي والجناح العسكري داخل النخبة الحاكمة، كلّما أثّر ذلك سلبا على مسار التحول الديمقراطي ومستقبل الدولة ككلّ.

- ✓ إذا كان صراع المصالح هو أساس العلاقة بين مكوّنات النخبة الحاكمة، فإن هذه الأخيرة سوف تركّز جهودها على التشبّث بالسلطة في مقابل تهميش عملية بناء الدولة الديمقراطية.
- ✓ كلّما زادت الصراعات والانقسامات داخل دائرة النخبة الحاكمة، كلّما ساهم ذلك في بروز نخب بديلة من خارج تلك الدائرة.
- ✓ إذا كان الجيش يتدخل في السياسية، فإنّ نجاح عملية التحول الديمقراطي في الجزائر يبقى مرهون بابتعاده عن المجال السياسي.

4 ـ أدبيات الدراسة:

إنّ موضوع دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي يعتبر جديدا نسبيا لأنّه مرتبط بمرحلة انهيار المعسكر الشرقي واشتداد الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، لهذا لاحظنا بأنّ هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع في اطاره النظري، لكن قليلة تلك التي ربطت بين متغيري الدراسة التي نحن بصدد اعدادها خاصة من الجانب التطبيقي ودراسة الحالات، لهذا اعتمدنا على عدد من تلك الأدبيات للاستعانة بها في تكوين اطار نظري ـ تطبيقي يخصّ الجزائر، وعليه انطلقنا من أربعة كتب رئيسية وهي:

1 ـ كتاب:"النخبة و المجتمع" ل : توم بوتومور(ترجمة جورج حجا)[1]

والذي تناول فيه الكاتب الإطار النظري لمفهوم النخبة من مختلف الزوايا والمدارس الفكرية، كما تطرّق فيه إلى مسألة دوران النخبة بين الدائرة المغلقة والمفتوحة، وربط بين مفهوم تعدّد النخب والديمقراطية، الى مفهومي الطبقة الحاكمة ونخبة السلطة، فقد استعملنا هذا الكتاب كقاعدة نظرية لتقديم تعريف اجرائي للنخبة الحاكمة في الجزائر، ولضبط الإطار النظري الذي اعتمدناه في هذه الدراسة.

[1]توم بوتومور،**النخبة و المجتمع**.تر: جورج جحا، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1972، 175صفحة.

فهذا المرجع يعتبر من أهمّ ما كتب حول موضوع النخبة مع التطرّق لموضوع النخبة في الدول التي هي في طور النموّ بين التقليد والتجديد، ما مهّد لنا الطريق لدراسة النخبة الحاكمة في الجزائر. والتساؤل الذي تبادر إلى ذهننا من خلال الاطلاع على هذا المرجع كان حول التصنيف الفعلي للنخبة الجزائرية لأنّنا لم نجد فيه ما يتطابق مع الواقع الجزائري، وهو ما سنحاول تحديده من خلال دراستنا هذه.

2 ـ كتاب : "الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ل صامويل هنتنغتون"[2]:

وهو من أهمّ الكتب التي تناولت الإطار النظري للتحوّل الديمقراطي، وكذلك الأسباب التي تدفع بالشعوب للمطالبة بالديمقراطية، ثمّ المعوقات المادية والسياسية وحتى الاجتماعية التي تواجه عمليات التحوّل الديمقراطي، بالإضافة إلى الآليات الداعمة له، فهذا المرجع كان بمثابة القاعدة النظرية لأنّه تناول كلّ الاحتمالات والسيناريوهات التي يمكن لعملية التحوّل الديمقراطي أن تسلكها، وقد ساعدنا في تحليل دور النخبة الحاكمة في عملية التحوّل الديمقراطي في الجزائر على اعتبار أنّه كان تحوّلا من فوق بقيادة النخبة الحاكمة. لكن ما لم نجده في هذا المرجع هو دور الثقافة السياسية لمختلف النخب المعنية بعملية التحول الديمقراطي، وهو ما سنحاول اظهاره في هذه الرسالة.

3 ـ كتاب: "النخب والنخبوية" ل "جيوفاني بوسينو"[3]

تناول فيه الكاتب مختلف المقاربات لدراسة النخبة، مع التمييز بين ثلاثة مفاهيم رئيسية وهي: الطبقة الحاكمة ـ الشريحة الحاكمة ـ الطبقة المهيمنة. كما تضمّن هذا الكتاب بعض الدراسات النخبوية في الدول المتقدّمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية مع شرح أفكار كبار المنظرين في هذا المجال، كما أنّه ربط هو الآخر بين مفهومي النخبة والديمقراطية، فقد ساعدنا هذا المرجع في اختيار

[2] صمويل هنتنغتون، تر:عبد الوهاب علوب،**الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،الكويت:دار سعاد الصباح،1993، 412 صفحة.
[3] Giovanni Busino, **Elites et élitismes**. Alger: Casbah Editions, 1998.127 pages.

المقاربة التي درسنا من خلالها النخبة الحاكمة في الجزائر ودورها في عملية التحول الديمقراطي، وهي المقاربة السلطوية Approche du pouvoir. مع اسقاط هذه المقاربة على واقع النخبة في الجزائر لمعرفة مدى خضوع هذه الأخيرة للأطر النظرية في التحليل.

4 ـ كتاب:"الديمقراطية والتسلطية ل :" ريموند أرون"[4]

تطرّق الكاتب لمفهومي الديمقراطية والتسلطية في اطارهما النظري من مختلف الزوايا الفلسفية، السياسية وعلم الاجتماع السياسي، كما تضمّن الكتاب مقارنة بين الأنظمة الديمقراطية التعددية والأنظمة الشمولية التي كانت تحت مظلّة الاتحاد السوفياتي مع تقديمه لرؤية استشرافية حول مستقبل الأنظمة السوفياتية، فقد استعملنا هذا المرجع في التمييز بين الأنظمة الشمولية وغيرها وكيف تتحوّل الأنظمة الشمولية إلى تسلطية في سعيها لتحقيق الديمقراطية، حيث أنّ اسقاط الجانب النظري لهذا المرجع على الحالة الجزائرية كان له دور مهمّ في محاولتنا لفهم تطوّر النظام السياسي الجزائري.

5 – الإطار النظري للدراسة:

اعتمدنا في هذه الرسالة على **نظرية الأنساق العامة.**[5] لأنّها الأنسب لتحليل وفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، باعتبارها ظهرت في حقل علم الاجتماع السياسي، حيث سوف ننظر إلى النخبة الحاكمة على أنها نسق رئيسي محاط بمجموعة من الأنساق الفرعية والثانوية، كون أنّ هذه النظرية تفترض بأنّ الأنساق مقسّمة إلى قسمين، وهما الأنساق الحيّة Living systems والأنساق غير الحية Non living systems، وفي هذا الصدد يرى " **قوردن هيرن/ Gordon Hearn**" أنّ نظرية الأنساق العامة تنقسم إلى مستويين رئيسيين وهما: المستوى التحليلي، والمستوى التركيبي، إذ يتناول المستوى التحليلي طبيعة العمل مع نسق معين (الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة) على مستوى محدّد

[4] Raymond Aron**, Démocratie et totalitarisme**, Paris : Editions Gallimard, 1965,370 pages.

[2] نيكلاس لومان، تر:يوسف فهمي حجازي، **مدخل الى نظرية الأنساق**، المانيا – بغداد: منشورات الجمل، 2010، 424 صفحة.

ودراسته لإيجاد ماهية الخصائص التي تحكمه، والتعرّف على طبيعة العلاقة بين أجزاء ذلك النسق (الجناح السياسي والعسكري)، ثمّ الانتقال إلى نسق آخر (النخب غير الحاكمة) وهو ما يمكن أن يقود الباحث إلى تكوين مجموعة من الفرضيات من أجل اختبارها لاحقا في بيئتها الخاصة، أمّا المستوى التركيبي فيركّز على تحديد العلاقة الموجودة بين مختلف الأنساق الجزئية المكوّنة للظاهرة (موقف كل النخب من عملية التحول الديمقراطي) أو الحالة محلّ الدراسة من أجل فهم العلاقة السببية بين مختلف الفواعل على المستوى الكلّي.

وتنظر نظرية الأنساق العامّة إلى الظواهر على أساس ترابطي، لأنّ الارتباط القائم بين أجزاء المكوّنة لأي نسق يؤدي إلى وجود خصائص جديدة في هذا النسق هي بالضرورة نتيجة لذلك الارتباط والتفاعل الدائم بين مكوّناته، كما ترى هذه النظرية بأنّ العبرة ليست بحجم النسق، وإنّما بقوّة الفاعلين المنتسبين إليه، وبأنّ أيّ تغيير يحدث في أي جزء من الأجزاء المكوّنة للنسق سيؤدي آليا إلى حدوث تغييرات على النسق العامّ، لهذا وقع اختيارنا على هذه النظرية لأنّها الأقرب إلى ملامسة الواقع بالنسبة للحالة موضوع الدراسة، وهي الجزائر لأنّنا سوف ندرس علاقات القوة والمصلحة التي تجمع مختلف الأنساق الفرعية المكونة للنظام السياسي الجزائري، النخبة الحاكمة كنسق رئيسي، النخب التكنوقراطية كنسق فرعي محيط بالنسق الأوّل، النخب السياسية غير الحاكمة كنسق ثانوي، النخب الاقتصادية كنسق تفاعلي يعكس المصلحة، وانعكاس كل تلك العلاقات على العملية الديمقراطية بشكل عامّ.

6 ـ مناهج واقترابات الدراسة:

لقد تمّ اختيار المناهج والاقترابات المعتمدة في هذه الدراسة بناء على الإطار العام للنظرية التي وظفناها لتحليل وفهم دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وتتمثّل هذه الاقترابات والمناهج في:

أ ـ منهج دراسة الحالة

كان من الضروري في هذا الإطار الاعتماد على هذا المنهج لأنه يتميز عن باقي المناهج في كونه يهدف إلى التعمّق في دراسة "الظاهرة محل الدراسة" سواء مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو خلال جميع المراحل التي تطورت فيها الظاهرة، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بها قصد تحليلها بهدف الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وكذا تعميمها على الوحدات المشابهة لها، فقد استعنا بهذا المنهج بغرض دراسة الحالة الجزائرية من خلال تناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل، والنظر إلى الوحدة على أنّها كلّ مترابط، كنسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الاجزاء وهذا ما يسمى بالطابع الكلّي للوحدة.[6]

كما سيساعدنا هذا المنهج على التعمق في دراسة الحالة الجزائرية من خلال البحث في العلاقات النخبوية وتأثيرها على مفهومي الدولة والسلطة، وكيف انعكست تلك العلاقات على عملية التحول الديمقراطي، وذلك بالاعتماد على خطوات هذا المنهج المتمثلة في:

- **تحديد حالة الدراسة:** وهي النخبة الحاكمة في الجزائر.
- **جمع المعلومات حول الحالة:** وسنركّز على جمع المعلومات الخاصة بتطوّر النخبة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- **وضع الفرضيات، أو التشخيص الأولى للمشكلة:** حيث سننطلق من تشخيص أولى يفيد بأن للنخبة الحاكمة في الجزائر دور رئيسي في عملية التحول الديمقراطي، وأنه دور سلبي وليس ايجابي.

[6] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم، المناهج، الاقتراب، والأدوات**، الجزائر :ب. د. ن، 1997،ص 87 .

- **تفسير الظاهرة مع اقتراح الحلّ المناسب:** تفسير أسباب قدرة النخبة الحاكمة في الجزائر على البقاء في السلطة منذ الاستقلال، مع محاولة اقتراح مخرج لأزمة الديمقراطية التي تعاني منها الجزائر.

ب – المنهج التاريخي:

كان اختيارنا للمنهج التاريخي لإنجاز هذه الدراسة باعتباره أداة بحثية تساعد على استقصاء تطوّر الظواهر السياسية والاجتماعية والتعرّف على التطورات والتغيرات التي حدثت على تلك الظواهر، وما هي الأسباب التي ساهمت في حدوث تلك التغيرات. فالمنهج التاريخي هو ذلك الطريق الذي يتّبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث الماضية ومحاولة تفسيرها واستخلاص النتائج العامّة منها، بالإضافة إلى محاولة ربط تلك النتائج بالظواهر الحالية محلّ الدراسة خاصة إذا كانت تلك الظواهر قد بدأت في الماضى ولا تزال تتطوّر إلى الوقت الحاضر. كما يتميّز المنهج التاريخي بإعطاء الفرصة للباحث لنقد المعلومات التي جمعها عن الظاهرة التي يدرسها، لأن نقد المعلومات يعني اعطاء تفسيرات وقراءات مختلفة لنفس الظاهرة، وبالتالي فهمها بما يتماشى مع المعطيات المحصّل عليها في كل مرّة من خلال البحث.[7]

فهذا المنهج يسمح للباحث بتقديم قراءة مختلفة للظاهرة محلّ الدراسة من أجل تفسيرها بأكبر قدر من الموضوعية، وهو ما سنحاول القيام به في دراستنا لموضوع النخبة والتحول الديمقراطي في الجزائر حيث سنقوم بقراءة جديدة للموضوع وفق المعطيات التي تحصلنا عليها، وكذلك وفق المستجدات التاريخية التي حدثت، وكيف أثرت تلك المستجدات على فهمنا لموضوع الدراسة.

ج ـ اقتراب تحليل النظم:

[7] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ط5، الجزائر: ديوان الطبوعات الجامعية، 2009، ص ص 105 - 107.

تعتبر دراسة النخبة في الواقع دراسة علاقات القوة والسلطة والسيطرة والنفوذ وتستهدف بوجه الخصوص تحديد طبيعة نظام الحكم، وبالتالي دراسة بنية النخبة تعدّ احدى وسائل فهم طبيعة النظام السياسي الذي هو جزء من النظام الاجتماعي ككلّ، لذا اعتمدنا على هذا الاقتراب الذي يركّز على دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات في النظام ككلّ بدل التركيز على عنصر واحد وافتراض ثبات العناصر الأخرى، ويعتبر هذا الاقتراب بأنّ الظاهرة السياسية ليست منفصلة لحالها، بل هي متغيّرة في تناغم أوتنافر مع متغيرات أخرى، وقد وظّفنا هذا الاقتراب لدراسة:

- ✓ بيئة وحدود النظام الجزائري: ويعني ذلك تحديد معالم النظام السياسي ومعرفة الحدود التي تميّزه عن بيئته العامة.
- ✓ عناصر النظام: وهي مجموع أجزاء النظام التي يمكن أن تكون مترابطة أو منفردة في اطار العلاقات مع مختلف الفواعل سواء كانوا محليين أو دوليين.
- ✓ التفاعلات الدائمة بين النظام الحاكم وبيئته من خلال دراسة المدخلات والمخرجات المتبادلة بينهما خلال مختلف مراحل تطوّر الدولة منذ الاستقلال وخاصة بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي سنة 1989.

د ـ اقتراب النخبة

وقد اخترنا هذا الاقتراب لأنّه يمسّ مباشرة أحد متغيرات الدراسة، بحيث أنّه يركّز على سلوك عدد محدود من صناع القرار، وليس على مؤسسات الحكم، كما أنّه يبرز نفوذ وتأثير مجموعة واحدة بعينها (صناع القرار)، بالإضافة إلى ذلك فانّ اقتراب النخبة ينطلق من فكرة أساسية مفادها أنّ المجتمع ينقسم إلى جزئين، النخبة الحاكمة التي تمثّل الأقلية، لكنّها تملك كلّ النفوذ والقوة، والمجتمع الذي يمثّل الأغلبية لكنّه خاضع لنفوذ وقوة النخبة. وقد ركّزنا في هذا الاقتراب على **الاتجاه النظامي**

الذي تبنّاه "رايت ميلز" C. Wright Mills في دراسته للنخبة، والتي ركّز فيها على مفهوم النخبة الحاكمة بدل النخبة السياسية لأن النخبة الحاكمة ترتبط مباشرة بممارسة السلطة، كما أنّها متعدّدة المصادر من حيث التكوين، فيمكن أن تضمّ السياسيين والعسكريين ورجال الاقتصاد والمال، بعكس النخبة السياسية التي تدل تسميتها على الفئة التي تمثّلها. وبما أن الاتجاه الذي تبناه "ميلز" Mills لدراسة النخبة هو الأكثر ملامسة للواقع الجزائري بتركيزه على مفهوم النخب الحاكمة (النخبة السلطوية)[8]. فقد كان توظيفنا لهذا الاقتراب بهدف تحديد مفهوم وطبيعة النخبة في الجزائر وتوضيح اختلافهما عن التعاريف التقليدية للمفهوم، ثمّ لدراسة نشاطات وتفاعلات هذه النخبة في اطار الصراع السلطوي متعدّد الأشكال والأبعاد والنتائج الذي تعيشه الجزائر منذ بداية مرحلة التعددية السياسية إلى غاية 2016.

7 – أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من وراء هذه الدراسة في معرفة الدور الحقيقي للنخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وهل هي الفاعل الأساسي في هذه العملية أم هناك فواعل أخرى أكثر قوة من النخبة الحاكمة والتي سنحاول تحديد ماهيتها وما هو الدور الذي تقوم به، كما أنّنا سنبحث في ما اذا كان الاختيار الاضطراري للانفتاح السياسي بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 سببا في فشل التحوّل الديمقراطي، أم هناك عوامل أخرى على غرار تمسّك النخبة الحاكمة بالسلطة، وعدم تقبّلها لفكرة التداول السلمي عليها.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة نذكر ما يلي:

ـ معرفة أسباب طول المرحلة الانتقالية في الجزائر رغم توفّر الشروط لإنهائها.

[8] William Genieys, **Sociologie politique des élites.** Paris : Armand Colin, 2011, p 199.

ـ تحديد دور مختلف الفواعل وعلى رأسهم النخبة الحاكمة في بناء أو تعطيل المسار الديمقراطي في الجزائر.

ـ محاولة تحليل طبيعة النظام الحاكم في الجزائر ومعرفة أسباب عدم تقبّله للديمقراطية.

ـ محاولة تحديد أهمّ العوامل التي مكّنت النخبة الحاكمة من الاستمرار في الحكم بالرغم من الهزّات العنيفة التي عرفتها منذ 1988 إلى2016.

ـ دراسة أهم المتغيرات التي تحدّد طبيعة العلاقة الموجودة بين مختلف مكوّنات النخبة الحاكمة بجناحيها المحافظ والمعتدل، وكذلك بمكوناتها السياسية والعسكرية، وكيف سينعكس كل ذلك على مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بل على مستقبل الدولة ككلّ.

ـ قراءة لمستقبل الديمقراطية في الجزائر خاصة في ظلّ التغييرات الكبيرة التي شهدتها علاقات القوة داخل النظام خاصة بعد إقرار التعديل الدستوري الجديد لسنة 2016.

8 – تقسيم الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على خطة مكوّنة من خمسة فصول تناولنا فيها الجانب النظري والتطبيقي لمتغيري الدراسة (النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي)، حيث يشتمل **الفصل الأوّل** على الجانب النظري للمتغيرين وتحديد العلاقة بينهما من حيث كونها علاقة ايجابية أو سلبية وانعكاس ذلك على عملية بناء الدولة الديمقراطية. بينما ركّزنا في **الفصل الثاني** على طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر وكيف انعكست على بناء الدولة منذ الاستقلال ومختلف المراحل التي مرّت بها إلى غاية أزمة أكتوبر 1988، وما صاحبها من أزمات بالنسبة للنخبة الحاكمة والتي كان أبرزها زحف التيار الاسلامي بقوّة نحو الحكم كبديل للنخبة الحاكمة.

أمّا **الفصل الثالث** فقد تناولنا فيه أزمة الحكم والانتقال الديمقراطي، من خلال التركيز على أسباب اللجوء لخيار الانفتاح من طرف النخبة الحاكمة، ثمّ على النتائج التي أفرزها ذلك الخيار على مستوى النخبة الحاكمة، النخبة المعارضة، الدولة والمجتمع على حدّ السواء، كما درسنا في هذا الفصل التحالفات الجديدة للنخبة الحاكمة في سبيل البقاء في السلطة، مع ذكر طبيعة الانقسام الداخلي الذي عانت منه هذه النخبة وكيف كان انعكاسه على موقعها في السلطة.

بينما سنحاول من خلال **الفصل الرابع** التركيز على مرحلة ما بعد العشرية السوداء، أي منذ 1999 وهي سنة وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم إلى غاية 2016 من خلال دراسة تأثير عودة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي للجزائر على العلاقات السلطوية للنخبة الحاكمة بمختلف النخب المحيطة بها من سياسية و حزبية إلى اقتصادية واجتماعية.

بينما خصّصنا **الفصل الخامس** ليكون كقراءة للتحدّيات التي تواجه مستقبل الديمقراطية في الجزائر من خلال التركيز على أهمّ النتائج المحصّل عليها خلال هذه المدّة التي تجاوزت الربع قرن عن بداية المشروع الديمقراطي، وسنحاول في ختام الفصل تقديم مجموعة الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة، وجعلها في شكل حلول لتحقيق تحوّل ديمقراطي حقيقي وليس شكلي. وكذلك سنحاول وضع خط فاصل بين المفهوم الحقيقي للديمقراطية والممارسة الشكلية لها التي تميز العملية الديمقراطية في الجزائر الى يومنا هذا، وكيف ننتقل من الممارسة الشكلة الى الممارسة الفعلية على ارض الواقع.

9- الاطار الزماني للدراسة:

تمتد دراستنا للنخبة الى ما قبل الاستقلال كلمحة تاريخية عن تطورها، لكننا سوف نركز على دور النخبة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ما بين 1989 و2016.

الفصـل الأول:

النخبة وظاهرة التحول الديمقراطي

تعتبر عملية التحول الديمقراطي من بين المواضيع التي جلبت اهتمام الكثير من الباحثين والمتخصّصين، كون أنّ هذه الظاهرة فرضت نفسها في ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقديين الآخرين، حيث أنّ النخب أصبحت تنظر إلى التحول الديمقراطي كوسيلة للتغيير والبناء السياسي والسعي للسلطة، كما أنّها تؤمن بهذه الوسيلة كبديل عن الأشكال الأخرى المعروفة تاريخيا بالسيطرة على الحكم كالثورة والانقلاب العسكري.

في هذا الإطار هنالك دراسات عديدة تربط بين عملية التحول الديمقراطي وبين الدور الذي تلعبه النخبة الحاكمة في تحديد طبيعة النظام السياسي والاجتماعي، وفي هذا الصدد ترى النظرية النخبوية أنّ معيار التفريق بين نظام ديمقراطي ونظام غير ديمقراطي هو الشكل الذي تتّخذه النخبة (دائرة مغلقة أومفتوحة) في النظام السياسي ومدى التنافس بين هذه النخب ومرونة بناءها أي مدى انفتاحها أو انغلاقها على بعضها البعض، بصيغة أخرى مدى سماحها بانضمام أعضاء جدد إليها كون أنّ العملية الديمقراطية ترتكز على صنع القرار من قبل نخبة حاكمة تستجيب لمطالب شعوبها وذلك في إطار نخب تعددية وتداول سلمي على السلطة، كون أنّ عملية التحول الديمقراطي تنبثق كخيار للنخبة التي تعمل على الاتّفاق على مجموعة من القواعد والمبادئ للحدّ من تضارب المصالح وتعدّد الآراء عبر أسس سلمية ومثل هذه العملية تتبلور أولاّ لدى النخب ثمّ تنتقل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى.

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة مفهوم النخبة ودورها في عملية التحول الديمقراطي من زاويتين أساسيتين وهما:

- النخبة كعامل محرّك وداعم لعملية التحول الديمقراطي.
- النخبة كعامل معرقل لعملية التحول الديمقراطي.

وذلك من خلال مختلف النظريات والتعاريف التي وردت حول مفهوم النخبة منذ "موسكا" Gaetano Mosca و "باريتو"Vilfredo Pareto و"ميلز" Wright Mills إلى غاية "جون هايغلي" John Higley مرورا بشكل وطبيعة البيئة التي وردت فيها مختلف النظريات والأفكار حول النخبة. ومدى مطابقتها لواقع الجزائر باعتبارها موضوع دراستنا.

المبحث الأول: المداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة

اتخذ موضوع النخبة مكانة بارزة في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية، فمفهوم النُّخب Les Elites يشكل أحد المفاهيم الاستراتيجية الموظّفة منهجيا في تحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، لاسيما القضايا التي تتّصل بالسلطة والطبقة وتوزيع الثروة والتطور الاجتماعي والتنمية، ممّا يعني أنّ النُّخبة ليس مجرد مفهوما وصفيا للدلالة على وضعية اجتماعية محدّدة في داخل المجتمع، بل هو أداة هامة لتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية وتفسيرها. ويضاف إلى ذلك كلّه أن مفهوم النُّخب قد شكل تاريخيا حقلا مميزا للتنظير الأيديولوجي ما بين الماركسية الكلاسيكية والاتجاهات الماركسية الجديدة وبين الاتجاهات السوسيولوجية النقدية في مختلف مراحل تطور الفكر الإنساني في النصف الثاني من القرن العشرين.

غير أن مفهوم النخبة لا يزال يطرح صعوبات مفاهيمية كبيرة بسبب تعدّد المقاربات والرؤى في هذا الشأن، فقد اختلفت وتباينت المصطلحات التي ترمز إلى هذه الفئة، واتخذت تسميات متعددة داخل المجتمع مثل الصفوة، الطليعة، الطبقة الحاكمة، الأمر الذي يدّل على أنّ هذا المصطلح ما زال لم تتّضح أبعاده ودلالاته الدقيقة، ولم يتم على تعريف واضح وشامل، وعليه سنحاول في هذا المبحث ضبط مفهوم النخبة بما يتماشى مع هدف دراستنا، والإلمام بأهمّ الأفكار حول نظرية النخبة بالاعتماد على ما جاء به مختلف المفكرين الأوائل وكذا مختلف النظريات الحديثة.

المطلب الأول: تحديد مفهوم النخبة

يعدّ مفهوم النخبة من المفاهيم الأساسية والمحورية في الكتابات والأبحاث الحديثة، غير أن معناه تردّد في الفكر الاجتماعي والسياسي ابتداء من "أفلاطون" و"أرسطو" مرورا "بماركس" و"باريتو" وصولا إلى "رايت ميلز" و"روبرت دال"، وقد اختلف علماء الاجتماع في معالجة هذا المفهوم وهذا يرجع لعدّة أسباب من بينها الفترة الزمنية التي ينتمون إليها، وكذا المنطلقات الفكرية التي انطلقوا منها فعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل الباحثين والمحلّلين، إلاّ أنه لا يوجد تعريف محدّد ومتّفق عليه، حيث ينظر كل منهم إلى هذا المصطلح من زاوية خاصة أو من منظور مختلف وفي ضوء ظروف وأوضاع معينة.

النخبة لغويا هي المختار من الشيء ومن جماعة المنتخبون والمنتقون من الناس[9]. وترادف كلمة نخبة في اللغة العربية "صفوة "، أما اصطلاحا فهو "يشير إلى الشيء الأفضل ضمن مجموعة من الأشياء في الجماعة أو بين أفراد مختلفين، وبهذا نتحدّث عن نخبة الجيش أو الفرسان أو المجتمع أو لمهنة ما أو لحرفة معينة"[10]. بمعنى آخر فئة من الفئات المتميزة في المجتمع من الناحية الفكرية والتعليمية ممّا يؤهّلها للقيام بدور قيادي، ويقصد بها فئات المجتمع الأكثر تأثيرا في الحياة العامّة وقدرة على اتخاذ القرار.

أمّا من الناحية التاريخية لم يتّفق العلماء على تاريخ نشأة هذا المفهوم، وإن اتّفقوا على أنّ ظهوره يمكن إرجاعه إلى القدم، ففي ظل المجتمعات القديمة اتّفق معظم الفلاسفة على ضرورة أن تحتكر الطبقة الأرستقراطية السلطة بغض النظر عن طبيعة الحكم السائد، فعلى سبيل المثال عمل الفيلسوف "أفلاطون" على تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات طبقة حاكمة وطبقة الجند وطبقة عامّة، مشيرا إلى أنّ الطبقة الحاكمة لا بد أن تتميز بالعقلانية والحكمة وأنّها أجدر بأن تدير شؤون " المدينة الفاضلة"[11]. بينما التصوّر الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة ينسب إلى "سان سيمون" Saint Simonوهو أوّل من وضع الخطوط العامّة لتحليل النخبة، معتبرا أن المجتمع هرم في قمته نخبة سياسية وأنّ هذا الأمر واقع لا مفرّ منه، وأنّ إصلاح أي نظام سياسي مهما كان لا يتم إلا بتغيير

[9] Isabelle Berrebi Hoffmann, « Note critique .L'autodestruction des élites - Retour sur Mosca et Pareto », **Sociologies pratiques**, février 2010, N°21, p 128.

[10] Giovani Busino, **Elites et élitismes**.Op.cit, p 3.

[11] . محمد بن صنيتان، **النخبة السعودية: دراسة في التحولات و الإخفاقات**،ط2 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص 23

النخبة، كما أكدّ أنه لا بدّ من إسناد مهمّة الحكم إلى العلماء وكبار رجال الصناعة. ممّا يعنى أن فكرته الأساسية تتمثل في ارتكاز النخبة على المؤهّلات وليس على أساس الانتماء الأيديولوجي أو السياسي.

أمّا عمليا فقد بدأ استعمال مصطلح النخبة تاريخيا لأول مرّة في القارة الأوروبية وبالضبط في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم اتّسع استخدام هذا المصطلح وأصبح يشير إلى الجماعات الاجتماعية العليا كالمراتب العليا في النّبالة أو الوحدات العسكرية، ووفقا لقاموس أكسفورد فان أقدم استخدام عرف لكلمة نخبة في اللغة الانجليزية كان سنة 1823 حينما كانت تطلق على الجماعات الاجتماعية، بدليل أنه لم يستخدم استخداما واسعا في مختلف الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في كل من بريطانيا وأمريكا بالأخصّ، حيث انتشر المصطلح وأصبح يستخدم في النظريات السوسيولوجية للنخبة.[12] وعلى الرغم من ذلك ما يزال هذا المصطلح يطرح صعوبات مفاهيمية كبيرة، الدليل على ذلك هو عدم تمكّن المفكرين السياسيين والاجتماعيين من وضعه في تعريف محدّد، هذا ما جعل "ريمون أرون" R.Aron يؤكد على صعوبة تحديد مصطلح النخبة بسبب لجوء العلماء والباحثين إلى تبنيّ كلمات مختلفة للدّلالة على ظاهرة النخبة مثل الصفوة الحاكمة، الطغمة، الطبقة العليا، النخبة القائدة، كتلة السلطة والطبقة الحاكمة.

وفي هذا السياق فان مصطلح الطبقة الحاكمة ورد عند "كارل ماركس" K.Marx وكان له تأثير كبير على الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر، كون أن أغلب المحاولات التنظيرية التي تناولت موضوع النخبة تعد بمثابة نقد لأفكار "ماركس" K.Marx وبالأخص مفهومه للطبقة، كونه ينطلق من فكرة أن كلّ مجتمع خرج من الحالة البدائية ينقسم إلى طبقتين وهما الطبقة الحاكمة التي تتحكم في وسائل الإنتاج الأساسية وتهيمن على كافة المجلات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والطبقة المحكومة وهاتين الطبقتين في حالة صراع دائم، وهذا يظهر جليا في المجتمعات الرأسمالية، وفي آخر المطاف ونتيجة لقيام الثورة ينتهي الصراع لصالح الطبقة العاملة وبالتالي يختفي النظام الرأسمالي ويظهر المجتمع الشيوعي اللاطبقي[13].

---

[12]. توم بوتومور،**المرجع السابق**، ص 5.

[13] موريسه دوفرجيه،تر:سليم حداد، **علم الاجتماع السياسي**. ط2، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص 167.

وكبديل لتصوّر "ماركس" K.Marx الذي تلقى انتقادات من قبل أصحاب نظرية النخبة ظهر مفهومي النخبة الحاكمة والطبقة السياسية باعتبار أن رواد الاتّجاه النخبوي رفضوا فكرة أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدّد بناء القوّة في المجتمع وأن القائد السياسي يتحكم في هذا المجال، ومن أوائل المفكرين الذين تناولوا موضوع النخبة بشكل جدّي هما العالمان الإيطاليان فيلفردو باريتو" Vilfredo Pareto و"جايتانو موسكا" Gaetano Mosca ، إلى جانب العالم "روبرت ميشلز" Robert Michels، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أمّا خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين فقد عرف مفهوم النخبة مزيدا من التوسّع على يد مجموعة من الدارسين من أمثال "رايت ميلز"Wright Mills و"سيمون مارتن ليبست" S.M.Lipset .[14]

وعلى هذا الأساس لا بدّ من التركيز على أهم التعاريف التي طرحها هؤلاء المفكرين على رأسهم "باريتو"V.Pareto الذي يرى أن النخبة تتمثّل في قلّة من الأفراد الذين يتفوّقون في مجالات عملهم ويتميزون بصفات استثنائية ولهم كفاءات عالية تمكّنهم من الوصول إلى مراتب عليا ويطلق عليهم "بالنخبة الحاكمة"، ممّا يعني أنه جعل من التفوق الطبيعي في المهارات الفردية سببا لوصول هؤلاء إلى سدّة الحكم. بالنسبة للمفكر الايطالي الآخر "جيتانو موسكا" G.Mosca فانّه استعمل مصطلح "الطبقة السياسية"، وهو أوّل من ميّز من الناحية المنهجية بين النخبة والجماهير وقد عبّر عن فكرته هذه بقوله "بين الحقائق والميول الدائمة التي يمكن أن توجد في كل بنية سياسية ظاهرة بيّنة إلى درجة تبدوا فيها بوضوح لأقل العيون تدقيقا، ففي كلّ المجتمعات من تلك الضعيفة التطور والتي لم تكد تبلغ فجر المدنيات إلى أكثر المجتمعات تقدّما وقوّة تنشأ طبقتان من الناس طبقة حاكمة وطبقة محكومة"[15].

بينما يعد "رايت ميلز " W.Mills أوّل من طرح مفهوم "نخبة السلطة" **Power elite** والمقصود بها أولئك اللذين يحتلون مناصب ومواقع القوّة والنفوذ في الدوائر العليا في المجتمع، على سبيل المثال قادة الجيش وكبار رجال رأس المال وكذا رجال السياسة[16]. كما تحدّث "روبارت ميشلز" Michels عن حكم الأقلية في نظريّته كونه لم يستعمل كلمة نخبة بل تحدّث عن الأولغارشية.[17] وهي تلك التي تمتلك مقاليد السلطة بفضل قدراتها التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر السلطة في المجتمع.

---

[14]. نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية :دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث.** الجزائر:دار الكتاب العربي،2003، ص 248.

[15] توم بوتومور،**المرجع السابق**، ص7.

[16] C.W .Mills ,**Power Elite** .London: Oxford University Press,1956,p19

[17]Giovani Busino, « Elites et bureaucratie ».**Revue européenne des sciences sociales,** Tome XXVI, N°80, 1988, p19.

كما عرّف "بوتومور" T.B.Bottomore النخبة في كتابه الشهير "النخبة والمجتمع" على أنّها الطبقة التي تتكون من جماعات مهنية تتمتّع بمنزلة عالية في المجتمع. كما أورد "بوتومور" في نفس الصدد تعريف "هارولد لاسويل" Harold Dwight Lasswell الذي اعتبر أنّ النخبة تتمثّل في هؤلاء الأعضاء الذين يمارسون القوة في المجتمع أو منظمة اجتماعية ويعملون على تحديد قيم وأولويات الجماعة، وتضمّ أعضاء الحكومة والإدارة العليا والتشكيلات الاجتماعية والقادة العسكريين وكذا العائلات ذات النفوذ السياسي، كما أنّها قد تشمل النخب المضادّة للقيادة الحاكمة مثل زعماء أحزاب المعارضة.

هنالك العديد من المفكرين الذين تحدّثوا عن "نخب" وليس "نخبة"، فالسلوكيين وعلى رأسهم "روبرت دال" Robert.A Dahl الذي خصّص في دراساته النظرية مكاناً مهمّاً لمفهوم النخب المتعدّدة ويعرّفها بأنّها: "جماعة مسيطرة أقل من الأغلبية حجماً، تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية حتى لو مثّلت الأغلبية اتجاها معارضا"[18].

جدول التعريفات الأنجلو ساكسونية للنخبة[19]

المؤلفين Auteurs	التعريفات definitions	النخبة المعنية Elites concernées
T.Bottomore (1964)	النخب تتمثل في الجماعات الوظيفية التي تحتل مكانة اجتماعية راقية.	كلّ النخب.
A.Giddens (1974)	تتعلق بالأفراد الذين يحتلون مراكز سلطة محدّدة رسميا على رأس منظمة اجتماعية ومؤسساتية.	سياسية، اقتصادية، قانونية عسكرية، نقابية، دينية.
R.Putnam (1976)	الأفراد الموجودين في قمة الهرم السلطوي والذين لديهم إمكانية التأثير على القرارات السياسية .	سياسية،اقتصادية،عسكرية،دينية،مثقفة.
E.Suleiman (1978)	كلّ الأفراد اللذين يحتلون مراكز في السلطة هم جزء من النخبة.	إدارية،سياسية،صناعية و مالية.

[18] بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**.القاهرة: مكتبة مديولي،1999،ص30.

[19] William Genieys, « Nouveaux regards sur les élites du politique ».**Revue française de science politique**, janvier 2006, Vol.56, p128.

G.Moore (1978)	كلّ الأفراد الذين بفضل مراكزهم المؤسساتية لديهم إمكانيات كبيرة للتأثير على السياسات العامة الوطنية.	سياسية، اقتصادية، كبار الموظفين نقابية، إعلام، جمعيات.
T.Dye (1983)	الأفراد الذين يحتلون مراكز السلطة في المؤسسات الكبيرة .	رجال الأعمال، الإعلام، الحقوق، التعليم، العسكر.
G.L.Field J.Higley (1985)	هم الأشخاص القادرين نظرا لمواقعهم في المؤسسات القوية على التأثير بصفة منتظمة في الحياة السياسية الوطنية.	حكومية، أحزاب، العسكرية النقابيين، الإعلام، الدينية.
W.Zartman (1982)	يحدد نوعيين من النخب،النخبة المركزية تتمثّل في بعض الأفراد الذين يحتلون قمة المراكز السياسية ويلعبون دور مركزي في اتخاذ القرار،النخبة العامة التي لا تملك مواقع هامّة في السلطة لكنها عن طريق اتصالاتها المنتظمة مع النوع الأول من النخب تساهم بأفكارها السياسية.	سياسية،عسكرية،اقتصادية اجتماعية،دينية، مهنية، صحافيين وكبار الملاك.

وبالرغم من الاختلاف في التوجهات الإيديولوجية والمواقف النظرية المختلفة حول مفهوم النخبة، إلاّ أنه يتبيّن أنه هنالك نخب رئيسية تتحكم في زمام السلطة وتنقسم حسب الميادين المختلفة سواء العسكرية أوالسياسية أوالقانونية والمدنية، أو حسب ميادين السيطرة التي من خلالها تمارس السلطة وظائفها المتمثلة في تسيير شؤون المجتمع.

وعليه هذه الاتجاهات النظرية تبنّت مفاهيم مختلفة مثل النخبة، السلطة السياسية والطبقة الحاكمة غير أنّ هذه المفاهيم ليست متعارضة مع بعضها البعض، بل أن التطورات النظرية هي التي أدّت إلى تداخل واضح فيما بينها، بدليل أنّ مفهوم السلطة يدّل على نمط من السيطرة السياسية، بينما النخبة السياسية تدل على جماعة تمارس السلطة، أمّا النخب الأخرى في الميدان السياسي والإداري والعسكري وفي إطار المجتمع المدني هي نخب تنشط في إطار محدّد تدعّم نشاط النخبة السياسية وتسهّل لها ممارسة السلطة، بينما يشير مفهوم الطبقة الحاكمة إلى تلك الكتلة التي تملك إمكانية التأثير الاقتصادي من خلال ممارسة هيمنتها على السياسة، وذلك ليس عن طريق السلطة المباشرة إنّما بالاعتماد على آليات تجعل النخب السياسية والاجتماعية تحقق أهدافها.

وبشكل عامّ، لم يتّم الاتّفاق على تعريف موحّد لمفهوم النخبة، ولكن ثمّة عناصر مشتركة تمّ ذكرها في التعريفات الرئيسية التي تناولت هذا المفهوم، حيث نستخلص من خلال كتابات المختصين بأنّ النخبة هي مجموعة محدّدة توجد في قمّة المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتي تملك وعياً جماعياً مع القدرة على التماسك الداخلي وهي في علاقة تفاعل مع الطبقات التي تشكّل المجتمع.

المطلب الثاني: النخبة والاتجاهين الأحادي والتعدّدي

حدثت في بداية سنوات 1960 مناضرة شهيرة حول طبيعة النظام الأمريكي بين رايت ميلز R.Mills صاحب كتاب "نخبة السلطة" وروبارت دال Robert Dahl صاحب فكرة النخب المتعدّدة فعلى هذا الأساس هناك الاتجاه الأحادي الكلاسيكي و الاتجاه التعددّي الحديث في دراسة النخبة.

أ – الاتجاه الأحادي:

أكّد "ميلز" R.Mills صاحب فكرة النخبة الأحادية أنّ النظام الديمقراطي الأمريكي مجرّد وهم معتبرا أنّ السلطة مصادرة من قبل النخبة التي تشكّل طبقة ضيّقة تتداخل وتتشابك فيها المصالح المالية والعسكرية والسياسية في نسق منغلق[20]. وللتأكيد على صحّة أفكاره عمل على تحليل البناء التنظيمي للولايات المتحدة الأمريكية مبيّنا أنّ وصول الأفراد إلى مراكز الحكم ليس نتيجة لاعتبارات سيكولوجية أومواهب خاصة يتمتّعون بها، لذا يتعيّن دراسة النخبة من خلال البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كون أنّ مراكز القوة لها علاقة وطيدة بتوزيع الأدوار الاجتماعية، هذا ما يسمى "بالقوّة النظامية" Institutionnel Power، وذلك من خلال وجود منظمات كبيرة تحتلّ مكانة محورية وتتدرّج هرميا من حيث السلطة، ويشكّل قادة هذه المنظمات المختلفة " نخبة السلطة" على المستوى القومي.

والملاحظ أنّ "رايت ميلز" R.Mills فضّل مصطلح "نخبة السلطة" بدلا من الطبقة الحاكمة بالمفهوم الماركسي للتعبير على أولئك الذين يمتلكون مقاليد الحكم، كونه يرفض الفكرة الماركسية القائلة أنّ السلطة تنجم عن ملكية وسائل الإنتاج[21]. ذلك لأنّ الطبقة حسب وجهة نظره تدلّ على مصطلح اقتصادي ممّا يوحي أنّها هي التي تحكم سياسيا، وهذا ما قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بقوى أخرى كالنظام العسكري على سبيل المثال الأمر الذي دفع به إلى تبنّي مصطلح "نخبة السلطة"، ويقصد بهم أولئك الذين يشغلون المواقع القيادية في تسلسل النظم السائدة ويتميزون بصفات معنوية ونفسية معينة، إلى جانب علاقاتهم القوية والمتماسكة وكذا امتلاكهم لجملة معتبرة من القيم الموجودة فعلا سواء تمثّل ذلك في الثروة أو النفوذ أو المركز الاجتماعي.

[20]Véronique Bedin et Martine Fournier, « Robert Dahl », **La bibliothèque idéale des sciences humaines**, Editions Humaines, 2009, p 98.

[21] Giovani Busino, **Op-cit**, p 56.

فقد عمل "ميلز" R.Mills على محاولة البحث عن مراكز القوة وتوزيعها وذلك عبر توظيف نظرية النخبة ودراسة العلاقة القائمة بين الجماهير والديمقراطية السائدة وتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ عملية اتخاذ القرار تتقاسمها ثلاث نخب في المجتمع الأمريكي وهي رؤساء الشركات والقادة السياسيين والقادة العسكريين، معتبرا أنّ القول بوجود نخب عديدة تتنافس من أجل الحصول على التأييد الشعبي وحماية القيم الديمقراطية ما هو إلاّ ادّعاء من قبل علماء السياسة الأمريكيين، أمّا توزيع القوّة فقد بناه "ميلز"R.Mills على ثلاثة مستويات وهي كالتالي[22]:

ـ **المستوى الأعلى** الذي يتكوّن من كبار التنفيذيين الحكوميين والمسئولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى الذين يتقاسمون عملية اتخاذ القرار على مستوى قمّة الهرم، وذلك فيما يخصّ المسائل الكبرى ذات الأهمية الوطنية والدولية.

ـ **المستوى المتوسط** والمتمثّل في جماعات النفوذ المتباينة التي تملك علاقات متعدّدة تعالج المسائل المحلية والقطاعية.

ـ **المستوى الأدنى** الذي يعمل على تنفيذ قرارات المستويات السابقة والمتمثل في الجماهير التي لا تملك القوة الكافية للتأثير على عملية اتخاذ القرار كونها غير منظّمة وغير متماسكة.

انطلاقا من هذه المستويات، يرى "ميلز" R.Mills أنّه للإبقاء على وحدة وتماسك النخبة لا بدّ أن تكون هنالك ارتباطات واتصالات دائمة بين قادة التسلسلات المختلفة التي تعمل على الاتفاق على السياسات المعتمدة والقيم التي يجب مراعاتها، بحيث أنّ ارتفاع وتيرة حجم العلاقات والمصالح المتبادلة فيما بينها يؤدي إلى الحفاظ على هذه القوة، وفي إطار هذا البناء النظامي كلّما تبادل الأفراد المسيطرون عند القمّة الأدوار فيما بينهم كلّما ازدادت درجة التماسك بين أعضاء النخبة.

ب – الاتجاه التعددي:

أمّا أنصار الاتجاه التعدّدي من أمثال "ريمون آرون" R.Aron و"روبرت دال" R.Dahl فيرفضون فكرة النخبة الأحادية التي تمسك بزمام الأمور، ويرون أن هناك نخب متعدّدة في مجالات مختلفة مؤكدين على أنّ الدوائر المغلقة لا نجدها إلاّ في الأنظمة الشمولية تحت سيطرة الحزب الواحد

[1] Giovani Busino, **Ibid**, p52.

الذي يرفض تماما فكرة التنافس السياسي والمشاركة السياسية وبالتالي فانّ أنساقها السياسية مفتوحة إلى أبعد الحدود تسمح باستيعاب أعضاء جدد.

وتعتمد الأنظمة المفتوحة على جملة من الآليات التي تسمح بدخول أعضاء جدد، أوّلها الانتخابات وهي الآلية التي تسمح باختيار أفضل العناصر لتسيير شؤون المجتمع، إلى جانب القدرات المالية والإعلامية، الخبرة والكفاءة، والمهنية بمعنى القدرات الفنية والتنظيمية.

فقد جاءت نظرية "روبارت دال" R.Dahl المعروفة "بالتعدّدية في السلطة" كردّ على نظرية "نخبة السلطة"، ففي هذا الصدد يعتقد "دال" Dahl أنّه من غير الممكن الكلام عن نخبة السلطة لأنّه لا يوجد هنالك أيّ مجموعة قادرة على احتكار السلطة لوحدها من بين المجموعات المشكّلة للنسق الكلي، إنّما هناك جماعات مختلفة لدى كل منها تأثيرها الخاصّ في إطار محدّد، وانطلاقا من هذا فانّ السلطة لا تأتي من طبيعة أو خصائص الجماعة ولكن من قدرة هذه الأخيرة على التأثير في مجمل القرارات المطروحة للنقاش على الساحة السياسية، حيث يجب على الجميع عقد تحالفات وتنازلات من أجل تحقيق جزء من أهدافهم وغاياتهم المشتركة[23].

حسب "روبارت دال" فإنّنا نلمس الديمقراطية من خلال تعدّد هذه الجماعات والقادة السياسيين وقد استعمل مصطلح "سلطة متعدّدة" بدلا من الديمقراطية معتبرا أنّ هذه السلطة قائمة على نظام انتخابي يمنح فرص عديدة للمعارضة وتنافس الأحزاب السياسية عبر انتخابات نزيهة وتداول سلمي على السلطة تحت رقابة شعبية.[24] وفي كتابه من يحكم"? Qui gouverne" كانت إجابته بأنّه لا الشعب يحكم ولا الزعماء السياسيين يحكمون إنما الاثنين معا، وفسّر ذلك بقوله أنّ القائد السياسي يقوم بتلبية مطالب وحاجيات المواطنين وبالمقابل يستعمل الحاكم القوّة التي تمنحها له طاعة وولاء المحكومين من أجل إضعاف أي شكل من أشكال المعارضة من قبل منافسيه في السلطة، وأنّ دوران النخب عبر الآلية الانتخابية وكذا تنوّع مصادر القرارات سواء الرسمية أو غير الرسمية وسهولة الوصول إلى المصادر السياسية كوسائل الإعلام والأحزاب والنقابات، يسمح لمختلف فواعل الحياة السياسية بالدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها.

---

[23] Giovani Busino, **Op-cit**, p 61.

[24] Annie Collovald, Guillaume Courty, **Les grands problèmes politiques contemporains**, Edition l'étudiant, France, 2007, p 36.

أمّا بالنسبة لنظرية "ريمون آرون" R.Aron فهي قائمة على فكرة أساسية مفادها أنّ الديمقراطية تتطلب تعدّدية نخبوية، ممّا يعنى قيام النظام الاجتماعي على عدّة أجهزة إدارية، فالنخبة عند "آرون" هي تلك الأقلية في المجتمع التي تمارس وظائف تسييرية وتعتمد على المصادر المتوفّرة بهدف تنمية الرضا الجماعي والمستوى المعيشي.

وتتكون تلك الأقلية حسبه من خمس مجموعات، تؤدي كل واحدة منها وظيفة أساسية ومحدّدة، وتتمثل تلك المجموعات في[25]:

- القادة (المسيرين) السياسيين.
- تكنوقراطيوا الدولة (المسيرين الاداريين).
- رجال الأعمال والمال.
- قادة الجماهير.
- القادة العسكريين.

وقد جاءت نظرية " آرون" Aron جدّ متأثّرة بالأفكار الماركسية والدليل على هذا التأثّر هو أنّه تبنىّ مصطلح الطبقة، فقد حاول أن يضع تصوّرا جديدا للجماعات التي قد تلعب دورا فعالاّ في الحياة السياسية، فاقترح ثلاثة مصطلحات تعبّر عن ثلاث ظواهر سياسية وهي:

1- **النخبة:** ويقصد بها مجموعة الأفراد الموجودين في أعلى السلم الهرمي والذين يشغلون مناصب تمنحهم إمّا الدخل المادي أو المكانة المرموقة.
2- **الطبقة السياسية:** وهي الأقلية الضيقة التي تمارس الوظائف السياسية في الدولة.
3- **الطبقة المسيّرة:** وتقع بين النخبة والطبقة السياسية وتشمل أصحاب المراكز الامتيازية والذين من دون أن يزاولوا وظائف سياسية بالتحديد يمكنهم أن يمارسوا نفوذا على أولئك الذين يحكمون، وهذا عبر سلطة الأخلاق التي تملكها هذه الطبقة أو بسبب القوة الاقتصادية أو المالية التي تتمتّع بها[26].

كما أكّد "آرون" Aron أنّ القوّة النسبية لكلّ من هذه الجماعات المذكورة آنفا هو الذي يحدّد وحدة وتناسق وانسجام النخبة وهو الذي يحدّد كذلك تنوّعها وعدم تناسقها وعدم انسجامها، معتبرا أنّ

[2] Giovani Busino, **Op-cit**, p.82.
[26] **Ibid**,p 83.

الأنظمة ذات النخب الأحادية تكون فيها ممارسة السلطة تسلّطية، أمّا الأنظمة ذات النخب المتعدّدة تكون أكثر ليبرالية ممّا يعني أنّ الديمقراطية تتطلّب تعدّدية النخب.

وبالتالي نقول بأنّه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون الحديث عن تعددية النخب في المجتمع، ذلك أنّ أغلب الدراسات التي تناولت الاتجاه التعددي للنخبة تقرّ بأن هناك علاقة وجودية بين تعددية النخب والديمقراطية، بحيث لا يمكن أن تنشأ الديمقراطية في أي مجتمع مهما كانت طبيعته دون أن تبدأ بتعددية النخب التي هي ترجمة للتنوّع والاختلاف السياسي والاجتماعي داخل المجتمعات، ومنه يكون الحديث عن التداول السلمي على السلطة والدوران الخارجي للنخب.

المطلب الثالث: دوران النخبة بين التغيير والاستمرار

تمّ الاقرار من قبل الباحثين أنّ البعض من النخب تصل إلى سدّة الحكم وتعمل على تسيير شؤون الدولة وتسمّى النخبة الحاكمة، أمّا البعض الآخر فهي نخب معارضة تسعى للوصول إلى السلطة متى سنحت لها الفرصة، وهذا ما يسمّيه "باريتو" Pareto "دوران النخبة" Circulations des élites وهذه العملية موجودة في الأنظمة الديمقراطية التي تسمح بالدوران الخارجي للنخب، أي تجدّدها في السلطة وتداولها عليها.

ففي هذا السياق تفسّر نظرية كلّ من" باريتو" Pareto "وموسكا" Mosca التاريخ على أنّه تداول المراكز بين النخب الذي يساهم في المحافظة على توازن النظام الاجتماعي، أو بصيغة أخرى هي عملية بمقتضاها يدور الأفراد داخل النخبة الواحدة، أو تحتّل نخبة معيّنة مكان نخبة أخرى، ويقول "باريتو" في هذا الصدد أنّ المستوى الأعلى في المجتمع يفقد قوّته ويسمح ذلك بصعود المستوى الأدنى، وفي نفس الوقت نجده يشير إلى نوع آخر من الحركة الاجتماعية ينطوى على أهمية كبيرة بالنسبة لتوازن المجتمع ويتمثل في بروز نخب جديدة وما يترتّب على ذلك من امتلاك للقوّة.[27]

هذا التمييز بين أنماط مختلفة لدورة النخبة حظي باهتمام أحد أشهر تلامذة "باريتو" Pareto وهي "كولا بينسكا" Kola Binska وذلك من خلال مؤلّفها المعنون "دوران النخبة في فرنسا" La circulation des élites en France، فقد ميّزت بين ثلاثة أنماط من دورة النخبة وهي:

ـ الدورة التي تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة.

ـ الدورة التي تحدث بين النخبة وبقية سكان المجتمع وهي تأخذ شكلين، إمّا أفراد من مستويات دنيا يتمكّنون من الانضمام إلى النخبة القائمة، أو أفراد من مستويات دنيا يشكلون نخب جديدة تدخل في صراع مع النخب القائمة.

ـ بالنسبة للنمط الثالث فهو يتمثّل في حدوث العمليتين الأخيرتين في فترة زمنية معينة، وذلك من خلال الدراسة التي قامت بها "بينسكا" في المجتمع الفرنسي في الفترة الممتدّة ما بين القرنيين الحادي عشر والثامن عشر.[28]

---

[27] توم بوتومور، **المرجع السابق**، ص 48 .

[28] توم بوتومور ، نفس المرجع، ص ص 48 -49 .

أمّا "جوزاف شومبيتر" Joseph schumpeter وهو عالم أمريكي في الاقتصاد وفي العلوم السياسية فقد ميّز بين أنماط مختلفة من الدورة، كونه ركّز على العوامل الفردية والاجتماعية المؤثّرة في دورة النخبة، وذلك عبر معالجته لحركة الأسر داخل الطبقات معتبرا أنّ التفوّق الاجتماعي مرتبط بنشاط الفرد ومدى ذكائه وكذا بالظروف الاجتماعية، ومدى انفتاح الطبقة العليا وفرص القيام بمشاريع في ميادين النشاط الاقتصادي، أمّا عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككلّ فقد أعطى أهمية كبيرة لخصائص وقدرات الأفراد مع التأكيد باستمرار على أنّ التأثير الأكبر في هذا المجال ناتج عن التغيّرات البنائية المؤثرة في وظائف جماعات النخبة، بصيغة أخرى مدى نجاح الطبقة في أداء الوظيفة التي خوّلت لها.

كما تناول "موسكا" G.Mosca فكرة دوران النخب انطلاقا من مدى انغلاقها وانفتاحها، مؤكّدا على أنّ نخب الدول الديمقراطية تتميّز بالانفتاح، وهذه خاصية موجودة في ظلّ المجتمعات الرأسمالية الحديثة كون أنّ العواقب والحواجز التي كانت تحول بين أفراد الطبقات الدنيا وبين التحاقهم بالطبقات العليا قد تلاشت إلى حدّ بعيد، حيث تطوّرت الدول من مرحلة السلطة المطلقة إلى مرحلة السلطة النيابية، فهذه النقلة أعطت الفرصة لكلّ القوى السياسية للمشاركة في الحكم وتسيير شؤون المجتمع[29].

في نفس الاطار أرجعت "سوزان كيلر" S.Killer صعود وسقوط الأفراد والجماعات إلى داخل أو خارج مواقع النخبة الإستراتيجية إلى عوامل عدّة، وهي مدى ارتفاع نسبة التجنيد السياسي القائم على أساس الكفاءة الفردية، بروز أفكار جديدة وبديلة لسابقتها، وكذا ظهور قوى عالمية جديدة عادة ما يتّبعها تغيرات في تنظيم وتجنيد النخب الإستراتيجية، كما أنّ أفراد النخبة ذاتهم يلعبون دورا في سقوط نخبهم نتيجة لفشلهم في مواكبة التغيّرات الواقعة في البيئة وعدم قدرتهم على التعامل معها أو بسبب رفضهم لفكرة التغيير أصلا، فقد ذكرت "سوزان كيلر" S.Keller ثلاثة أسباب لتفكّك النخب وهي:

أوّلا: المحافظة **Conservatism** وهي الرغبة في الإبقاء والمحافظة على الوضع الراهن.

ثانيا: الروتين **Routinization** أي المحافظة على أساليب قديمة في اختيار عضوية النخبة.

[29] محمد بن صنيتان، **المرجع السابق**، ص35 .

ثالثا: فقدان الإيمان **Loss of faith** ويعود سبب انهيار أو تدهور النخب إلى فقدان الثقة وفقدان الإيمان فيما بين أفرادها ممّا يؤدي بها إلى التلاشي والزوال.[30]

من خلال ما سبق، وطالما أنّ المجتمع يتعرّض لتغيّرات فانّ هذه التغيرات لا بدّ وأن تلحق بما هو سياسي كون أنّ كلّ نطاق من نطاقات ممارسة القوّة مهما كانت درجة انغلاقه لا بدّ وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة الى دائرة التأثير السياسي وبالتالي الى دائرة النخبة، فمهما كانت درجة انغلاق النخبة فانّ التاريخ لا بدّ له أن ينتج نخبا جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات في بناء النخبة، وهذا ما جعل "باريتو" Pareto يعتبر أنّ التاريخ هو مقبرة الإمبراطوريات.

وكما سبق وأن ذكرنا، فانّ النزعة النخبوية قامت على فكرة مفادها أنّ القوّة عادة ما تقع بين أيدي النخبة المسيطرة التي تتمتّع بقدر من التميّز لإدارة شؤون الجماهير وتميل عادة إلى التّحكم والانغلاق إلى درجة أنّها لا تترك فرصا لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخبة، وحتى وإن تمّ ذلك فيكون وفقا لشروطها وقواعدها المحدّدة، وذلك بهدف الحفاظ على بناءها الداخلي الخاص، ممّا يجعل عملية تدوير النخبة عملية بطيئة للغاية[31]. إلاّ أنّه في ظلّ هذا الانغلاق السياسي يمكن أن تتغيّر النخبة ولكن شريطة المحافظة على سماتها وذلك عبر ما يسمىّ بالانقلاب النخبوي الذي لا يرتبط بالضرورة باستخدام العنف وهو أن تحلّ نخبة (أفراد) من خارج الحكم محلّ النخبة الحاكمة، ويتم ذلك حسب "موسكا" G.Mosca من خلال تأثير النخبة البديلة على الجماهير من خلال تبنّي إيديولوجية تتماشى مع معتقدات الأفراد وتكون أكثر إقناعا من النخبة الحاكمة التي تبدأ تفقد قوتها وسيطرتها على المجتمع.

غير أنّ هذا الانقلاب لا يعني بالضرورة تغييرا جذريا في أسلوب الحكم، فقد اعتبر كلّ من "روبارت ميشلز" Robert Michels و"ميلز" W.Mills وهما من منتقدي الديمقراطية أنّ النخبة السياسية في المجتمعات الغربية هي نخب منغلقة وتسعى دائما للحفاظ على تماسكها الداخلي، ولا تسمح بالدخول إلى دوائر النخبة إلاّ لمن لا يشكّل مصدرا لتهديد مصالحها، فالنخب الجديدة مضطّرة للاندماج مع النخبة السابقة، وعليه فأنّه هنالك " سلسلة متّصلة الحلقات من مستويات النخب السياسية،

[30] Keller Suzanne, **Beyond the ruling class**: **Strategic Elites in modern society**, New Jersey: transaction publishers, 1991, p p 227-235.

[31]Vilfredo Pareto, « Renouvellement des élites », **Le Télémaque,** N°39, janvier 2011, p 10.

فالنخبة الأمّ التي تتربّع على سدّة الحكم تحتفظ بقنوات اتصال مع المستويات الأدنى من النخب السياسية، بحيث لا يسبّب صعود أي شخص من المستويات الدنيا تغييرا جذريا في أسلوب الحكم"[32].

وفي هذا الإطار يصنّف "جون هايغلي" John higley و"جان باكولسكي" Jan Pakulski النخب حسب طبيعة تماسكها وطبيعة النظام السياسي إلى ما يلي:[33]

		وحدة النخب	
		قوية	**ضعيفة**
تمييز النخب	**واسعة**	– نخبة توافقية – ديمقراطية مرسّخة – نظام ليبرالي	– نخبة مشتّتة . ديمقراطية غير مرسّخة – نظام تسلطي
	ضيّقة	– نخبة ايديولوجية – نظام تسلطي أو ما بعد تسلطي.	– نخبة مقسّمة . نظام تسلطي أو ملكي (سلطان)

وهو ما يحدّد مدى امكانية التغيير من عدمها من نظام سياسي إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، لأنّ الأمر يتعلق في نهاية المطاف بطبيعة الرهانات السياسية الداخلية والخارجية لتلك النخب.

ومن خلال ما سبق ذكره حول النخبة فإن **التعريف الإجرائي للنخبة** الذي سوف نعتمد عليه في هذه الدراسة يتمثّل في: " النخبة هي مجموعة الأفراد الذين يتحكّمون في مصادر السلطة في الدولة واللذين يربطهم حدّ أدنى من الثقة والتعاون (المصالح) المتبادلين، بما يمكّنهم من وضع التوافقات الدستورية والمؤسساتية من أجل دعم الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي ومن أجل الممارسة الديمقراطية أو على العكس من ذلك، الممارسة التسلطية. والقاسم المشترك بينهم هو المصلحة المتبادلة والهدف المشترك وهو الاستمرارية في الحكم، حيث تستغّل هذه الأقلية مناصب حسّاسة في مختلف مؤسسات الدولة بما يتيح لها توجيها بما يتماشى مع مصالحها، ويمكن تقسيم هذا النوع من النخب إلى نخبة ظاهرة ونخبة خفية، وغالبا ما تتميّز هذه النخبة بالتماسك الداخلي والثقة والولاء، اضافة الى النفوذ

[32] ص 44 . أحمد زايد، الزبير عروس ، **النخب الاجتماعية:حالة الجزائر ومصر**،القاهرة: مكتبة مدبولي،

[33] John Higley & Jan Pakulski, « Jeux de pouvoir des élites et consolidation de la démocratie en Europe Centrale et Orientale », **Revue française de science politique**, Vol.50, N°4, 2000, p 656.

ممّا يجعلها تسيطر وتؤثّر على مختلف شرائح المجتمع من خلال رسم الحدود المناسبة للممارسة السياسية لمكوناتها، وبصيغة أخرى هي التي تحدّد قواعد اللعبة السياسية. إضافة إلى ذلك فإن هذه النخبة تمتلك خاصية جدّ مهمة لبقائها واستمراريتها وهي إقصاء كل فرد أو عضو يقف كعقبة أمام مصالحها مهما كانت صفته ومكانته داخل دائرة تلك النخبة ".

المبحث الثاني: النخبة كفاعل رئيسي في العملية الديمقراطية

بدأ الحديث عن دور النخبة في عملية التحول الديمقراطي منذ بداية الموجة الثالثة للديمقراطية بالبرتغال سنة 1974، والتي تمّت عن طريق انقلاب عسكري قاده ضبّاط شباب ينتمون إلى القوات البحرية، حيث يرى "هنتنغتون" Huntington بأنّ ذلك الانقلاب كان بمثابة بداية قاسية لحركة عالمية نحو الديمقراطية، لأنّ الانقلابات العسكرية عادة ما تطيح بالنظم الديمقراطية ولا تأتي بها[34].

وانطلاقا من هذه المرحلة، بدأ الجدل يزداد حدّة حول ماهية النخبة القادرة على قيادة عملية التحول الديمقراطي، وما إذا كان الأمر مقتصرا فقط على النخبة السياسية، أم يمكن لنخب أخرى أن تبادر بعملية التحول الديمقراطي، وعلى رأسها النخبة العسكرية ضدّ النخبة السياسية أو العسكرية الحاكمة بطريقة غير ديمقراطية. فمن خلال هذا المبحث سنحاول إظهار دور النخبة في عملية التحول الديمقراطي مركزين على النخبة السياسية دون تجاهل دور بقية النخب وخاصة العسكرية.

إنّ ربط عملية التحول الديمقراطي بالنخبة يفتح مجالا واسعا للنقاش حول مدى ارتباط الديمقراطية بالنخبة، وهل تحمل كل النخب نفس المفهوم للديمقراطية، في هذا الاطار يربط كلّ من "جورج لويل فايلد"George lowell Field و"جون هايغلي" John Higley نجاح النخبة في تحقيق تحول ديمقراطي ناجح، بعد مقارنتهما لدرجة الاستقرار السياسي في 81 دولة بين 1950 و 1982، بعامل رئيسي وهو وحدة النخبة وفي هذا المجال قدّما أربعة تصنيفات للنخبة وهي كما يلي:[35]

1ـ النخب الموحّدة عن طريق التوافق Le consensus.

2ـ النخب الموحدّة عن طريق الايدولوجيا L'idéologie.

3ـ النخب الموحّدة عن طريق قيمة La valeur.

4 ـ النخب المقسّمة والتي تحمل عداء لا يمكن إصلاحه. وهو ما سنتناوله بالشرح والتحليل.

المطلب الأول: النخبة وعملية الانتقال الديمقراطي

---

[34] صمويل هنتنغتون، تر:عبد الوهاب علوب، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص21 .

[35] Emilie Tran, « les élites », **Sciences humaines**, N° 156, janvier 2005, p 26.

قبل الحديث عن دور النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي، لا بدّ من توضيح فكرة أساسية وهي نظرة كلّ من الماركسيين والليبراليين لدور النخبة في تسيير الدولة من جهة، ونظرتهما للديمقراطية من جهة ثانية، فقد أشارت في هذا السياق "ايفا ايتزيوني هالفي" Eva Etzioni Halevy في كتابها The Elite connection، بأنّه خلافا لنظرية الطبقة المسيّرة التي تعبّر عن المساواة والديمقراطية في نظر علماء الاجتماع، فانّ نظرية النخب كانت دائما تعتبر على أنها غير ديمقراطية لدراسة وتحليل السلطة غير أنّ الدراسات الأنجلوسكسونية تبنّت مفهوم النخبة كبديل سياسي مقبول للمفهوم الماركسي: الطبقة المسيرة، وفي هذا الباب قام مجموعة من علماء الاجتماع بوضع نموذج جديد للخروج بالتحليل من التعارض الموجود بين الأحادية (الطبقة المسيرة) والتعددّية (النخب)، فقد نادى هذا النموذج بالنخبوية الجديدة Neo– élitisme، والذي ركّز في دراسته للديناميكية الديمقراطية على العلاقة بين تركيبة النخب و طبيعة النظام السياسي.[36]

انّ دور النخبة (الحاكمة خاصةً) حتى وإن اختلفت تسمياتها هو دور محوري في عملية الانتقال الديمقراطي، وتوجّهاتها هي التي تحدّد مستقبل العملية الديمقراطية في أي دولة، حيث ينظر النخبويون إلى المجتمع على أنّه وسيلة في أيديهم لحسم الصراع بين النخب لأنه يقبل في نهاية المطاف بالنخبة المتفوّقة حتى وإن لم تكن تعبّر عن إرادته لأنّه مقتنع بأنّ النخبة هي التي تحكم وليس المجتمع. فإذا كانت الرغبة في الديمقراطية هي بالأساس رغبة سياسية وليست اقتصادية كما عبّر عنه باحثوا مؤسسة Journal of democracy، فانّ ترقية الديمقراطية مرتبطة بترقية الفكر الديمقراطي عامّة وبالأخصّ لدى النخب التي تلعب دورا حاسما في عملية الانتقال الديمقراطي بداية من الموجة الثالثة[37].

على هذا الأساس وانطلاقا من هذه الفكرة ركّز "صمويل هنتنغتون" Samuel Huntington هو الآخر على دور النخب في عملية التحول الديمقراطي، حيث أنّ الطرق التي ذكرها في كتابه "الموجة الثالثة" تتمحور كلّها حول دور النخب والصراعات المحتملة التي يمكن أن تظهر بينها وانعكاساتها على المسار الديمقراطي، فقد حدّد "هنتنغتون" Huntington تلك الطرق فيما يلي:

1ـ التحوّل:

[36] William Genieys, **Op.cit** p p 121-122.

[37] Florent Guénard, « La promotion de la démocratie: une impasse théorique ? », **Esprit,** janvier 2008, p 126.

في عملية التحول نجد أنّ أصحاب السلطة في النظام الشمولي (النخبة الحاكمة) يمسكون بزمام المبادرة، ويلعبون دورا حاسما في انهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي. ويتطلّب التحول من الحكومة أن تكون أقوى من المعارضة، حيث أنّ قادة النظم الشمولية لديهم القوة لزحزحة بلادهم نحو الديمقراطية إذا ما توفرت لديهم الرغبة في ذلك.[38]

غير أنّ ربط عملية التحول بمبادرة النخبة الحاكمة تجعل من الأمر معقدا على دول العالم الثالث بالأخصّ، فقد طرح "هنتنغتون" Huntington فكرة الرغبة لدى النخبة الحاكمة في التحول إلى نظام ديمقراطي، إلاّ أنّ المشكل الذي تعاني منه الدول التي لم تركب الموجة الثالثة هو عدم رغبة نخبها الحاكمة في التحول إلى الديمقراطية لأنّ ذلك يعني فقدانها للسلطة والمزايا المتعلقة بها.

انطلاقا من ذلك فإنّنا نستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع من النخب التي يمكن أن نجدها في عملية التحول من أعلى، والتي يمكن أن تساهم أو تعيق عملية التحوّل، وهي كما يلي:[39]

ـ **الليبرالية المضادّة للديمقراطية:** وهي النخب المتشدّدة المسيطرة على الحكم والتي ترى بإمكانية تحرير السوق دون تحرير المجال السياسي، أي التحول من الشمولية إلى التسلطية، ويمثّل هذا التصنيف فكريا " فرانسوا غيزوت" François Guizot.

ـ **الليبرالية لا تعني الديمقراطية:** وهي النخبة التي تحاول عدم الربط الآلي بين الديمقراطية والليبرالية والتي ترى أنّ الاقتصاد أولى من السياسة، ويمكن أن نطلق على هذه النخبة صفة الإصلاحية، وهي تهدف إلى الاحتفاظ بالسلطة، ويمثل هذا التصنيف فكريا "فريدريك أ.حايك"Frederick A.Hayek.

ـ **الديمقراطية الليبرالية:** وهي النخبة الهادفة إلى التغيير الديمقراطي الحقيقي، وهي مقتنعة بأنّ الديمقراطية هي الشكل الصحيح للحكم في بلادها، ويمثل هذا التصنيف فكريا "جون رولز" John Rawls.

وبهذا تكون عملية التحول مرتبطة أساساً بطبيعة النخبة الحاكمة ومدى اقتناعها بالليبرالية الاقتصادية والسياسية مجتمعتين.

2ـــ الإحلال:

[38]. صمويل هنتغتون، **المرجع السابق** ، ص 197.

[39] Olivia leboyer, « le souci de l'élite chez les libéraux », **Raisons politiques**, N°40, Avril 2010, p 83.

ويشمل الإحلال عملية مختلفة تماما عن التحول، فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلا، وأنّ العناصر السائدة في الحكومة هي من المتشددين المعارضين لتغيير النظام. وبالتالي فانّ التغيير الديمقراطي ينتج عن زيادة قوة المعارضة وتتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار أو يتم الإطاحة بها، فتصل الفئات المعارضة إلى السلطة وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة لتحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته، وتمرّ عملية الإحلال بثلاث مراحل متميزة وهي:[40]

ـ الكفاح لإسقاط الحكومة.

ـ سقوط الحكومة.

ـ الكفاح بعد سقوط الحكومة.

انّ عملية الإحلال مرتبطة بصراع بين النخبة الحاكمة والنخبة المعارضة حول السلطة ويكون هذا الصراع مرتبط بقوة كل طرف منهما، فالكفاح لإسقاط الحكومة يعني دخول النخبة المعارضة مرحلة المواجهة مع النخبة الحاكمة قصد إزاحتها من السلطة وذلك إلى غاية إسقاطها، أمّا الكفاح بعد سقوط الحكومة فيحمل بعدين رئيسيين:

الأول: يتعلق بالعمل على منع النخبة الدكتاتورية من العودة للسلطة بصفتها أغلبية مع الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الاجتماعي لتلك النخبة.

الثاني: العمل على بناء مؤسسات ديمقراطية تتيح الفرصة لمختلف النخب للمشاركة في إدارة الدولة والتنافس على السلطة وفق مبدأ تكافؤ الفرص.

3ـــ التحول الاحلالي:

وينتج التحول الاحلالي عن تصرفات كل من النخبة الحاكمة والمعارضة، فيكون التوازن بين المحافظين والإصلاحيين داخل الحكومة قائما، بحيث يوافق كل منهما على التفاوض من أجل تغيير النظام، لكنّ النخبة الحاكمة لا توافق على البدء في تغييره، لذا لا بدّ من دفعها لإجراء المفاوضات في إطار تكافؤ القوى بين المعارضة والحكومة، لأنهم يدركون مزايا التفاوض.[41] لكن على النخب

[40] صمويل هنتغتون، **المرجع السابق** ، ص 217.
[41] صمويل هنتغتون ، **نفس المرجع** ، ص 227 .

المعارضة أن تدرك كذلك بأنّ النخبة الحاكمة ما هي في الأصل إلاّ الطبقة المسيّرة التي كونها المستعمر ثمّ تركها بعد انسحابه تمارس السلطة الفعلية، وتتحكم في مصير الدولة الفتيّة التي هي في طريق البناء.[42]

إنّ وجود هذا النوع من النخبة على رأس السلطة يوحي بأنّ عملية التحول الديمقراطي ستكون صعبة لأنّ النخبة الحاكمة لا تتمسّك بالسلطة فقط لأسباب اقتصادية، وإنّما لكونها تعتبر بأنّ الدولة ملك لها خاصة في الدول التي عرفت حروب وثورات من أجل التحرير، فالنخبة الحاكمة ترى نفسها أولى بحكم الدولة مادامت قد حرّرتها من الاستعمار، لأنّه لو كان السبب اقتصادي فقط لعملت هذه النخبة على التفاوض حول امكانية ترك السلطة مع ضمان مصالحها الماديّة بعد خروجها من الحكم، وعليه فتمسّك هذه النخبة بالسلطة سببه نفسي ـ سياسي أكثر منه اقتصادي ـ مالي.

لقد لخّص " هنتغتون" Huntington دور الجانب الاقتصادي في عملية الانتقال الديمقراطي بقوله: " العلاقة بين التنمية الاقتصادية من جهة والدمقرطة من جهة أخرى علاقة معقّدة، وتحتمل أن تكون متنوّعة (متغيّرة) في الزمان والمكان. إنّ العوامل الاقتصادية لديها دور بارز في عملية الدمقرطة ولكنّها ليست محدّدة لهذه العملية...".[43] وبالتالي فانّ المسألة مسألة حكم قبل كلّ شيء، وعلى النخبة الحاكمة أوالمعارضة أن تنطلق من قاعدة اللعبة الغير الصفرية لأنّها القاعدة المثلى لمنح الضمانات اللازمة لكل الأطراف، فالتداول على السلطة لا يعني فقدان كلّ شيء وإلاّ فانّ الدولة والشعب سيصبحان رهائن وسط الصراع بين النخب، وهو ما قد يؤدي إلى تدخّل خارجي لن يزيد الوضع إلاّ تعقيدا .

ومن خلال ما سبق ذكره، فانّه لا يمكن الحديث عن تحوّل ديمقراطي دون الحديث عن دور النخبة في عملية التحول سواء كانت حاكمة أو موالية أو معارضة، ويختلف دور النخبة باختلاف مراحل عملية التحول الديمقراطي، ففي مرحلة الانتقال تكون النخبة الفاعلة محدودة العدد سواء كانت حاكمة أومعارضة، ثمّ تتوسّع في عملية البناء الديمقراطي لتشمل شرائح أوسع من النخب، فيكون هناك دور للنخب الاقتصادية أو المثقفة، ثمّ تمتد لتشمل فعاليات المجتمع المدني في مرحلة الترسيخ، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[42] Abdou Latif Coulibaly, **Une démocratie prise en otage par ses élites**, Paris: L'Harmattan, 2006, p19.
[43]Mancur Olson, « Dictatorship, democracy, and development », **The American Political Science Review**, vol.87, N°3, September 1993, p 573.

شكل1 : **جدول توضيحي للانتقال و الترسيخ الديمقراطي**[44]

المرحلة / المتغير	الانتقال الديمقراطي	الترسيخ الديمقراطي
المتغير المستقل	الخيارات	القواعد/القوانين
المتغير التابع	القواعد/ القوانين	الأفعال/ التصرّفات
الفواعل المعنية	نخب ضيّقة	نخب موسّعة(أحزاب، وسطاء، قادة المجتمع المدني..)

نلاحظ من خلال الشكل بأنّ النخبة الضيّقة (النخبة حاكمة أو معارضة) هي التي تحدّد مسار ومستقبل العملية الديمقراطية من خلال مدى قدرتها على تحديد الخيارات الإستراتيجية، ثمّ إدراكها لأهمية القواعد والقوانين ثمّ مدى الالتزام بها، وهذا يؤكّد مرّة أخرى على أنّ النخبة هي الفاعل الرئيسي في عملية التحوّل الديمقراطي.

المطلب الثاني: مقاربات النخبة حول المشروع الديمقراطي

لا شكّ في أنّ طريقة الانتقال الديمقراطي في أي دولة مرتبطة بنخب محدّدة، وهذا الارتباط هو الذي سينعكس مباشرة على طبيعة وأهداف المشروع الديمقراطي، لأنّ هذا الأخير يعكس في نهاية الأمر إرادة النخبة التي بادرت به، ويعكس تصوّراتها لشكل نظام الحكم ومؤسسات الدولة وكذلك لطريقة التعامل مع النخب الأخرى، وعلى هذا الأساس فانّه يمكننا التمييز بين ثلاثة مشاريع رئيسية للديمقراطية كلّ منها يرتبط بطبيعة النخبة التي بادرت به وذلك كما يلي:

1 ــ المشروع الإصلاحي بمبادرة من النخبة الحاكمة:

[44] Nicolas Guilhot and Philippe C.Schmitter, « De la transition à la consolidation : une lecture rétrospective des democratization studies », **Revue française de science politique**, N°4-5, aout-octobre 2000, p 622.

إنّ الأنظمة الديمقراطية وعلى اختلاف أشكالها مؤطّرة بمجموعة واسعة من القواعد السياسية التي تنظّم العلاقات بين النخب داخل النظام السياسي، وكذلك تنظّم العلاقات بين الأحزاب وبين المواطنين.[45] لكن السؤال المطروح بالنسبة لدول العالم الثالث حاليا هو: هل تنطبق هذه القاعدة على رؤية النخب الحاكمة للمشروع الديمقراطي؟

لقد أثبتت التجارب أنّ النخب الحاكمة في دول العالم الثالث بصفة عامة إنّما تبّنت المشروع الإصلاحي كطريقة للانتقال الديمقراطي من أجل البقاء في الحكم، وتحقيق التكّيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية على حدّ السواء، علما أنّ عملية التكيّف هذه لم تؤدي في أي دولة إلى نظام ديمقراطي بالمعنى الصحيح، وإنّما أفرزت ما يطلق عليه المختصّون في النظم السياسية المقارنة تسمية الأنظمة النصف ديمقراطية أو نصف تسلطية، حيث يمكننا التعرّيف بهذا الشكل من الانتقال بوصفه نظاما هجينا.[46]

ويعود سبب هذه التسمية بالأساس إلى الصراع الداخلي بين النخب الحاكمة التي تنقسم إلى قسمين وهما المتشدّدون الذين يهدفون إلى إبقاء الوضع كما هو خوفا من فقدان السلطة في حال تبنّي الخيار الديمقراطي، والاصلاحيون الذين يبحثون عن تغيير طريقة التعامل مع المعارضة، وذلك بتبنّي خيار الإصلاحات لنفس الهدف وهو البقاء في السلطة. حيث أنّ هذه النخب وخاصة الإصلاحيين، غالبا ما كانوا يدركون بأنّ تكاليف البقاء في السلطة تجعل الخروج منها أمرا مرغوبا وتتمثّل هذه التكاليف في تسييس الجيش وإشاعة الانقسام في صفوف التحالف المؤيّد لهم وخلق صراعات داخله، مع مشكلات لا حلّ لها أغلبها اقتصادية.[47]

إذن فالمشروع الإصلاحي هو نتيجة للصراع الداخلي بين مكوّنات النخبة الحاكمة المتمحور أساساً حول طريقة البقاء في السلطة، وهو نتيجة لتفوّق التيار الإصلاحي داخل تلك النخبة الحاكمة، لهذا فانّ الصفة التي يمكن أن نصف بها النخب الحاكمة في دول العالم الثالث هي أنّها نخب مقاومة للتغيير، والتي غالبا ما تؤدي مقاومتها للتغيير إلى صراعات وأزمات بين الأفراد والجماعات الذين يربطون دائما التغيير بالمجهول، ممّا يخلق بيئة متناقضة بين مؤيّد ومعارض للتغيير، لأنّ كل طرف

[45] Camille Bedock, « Les déterminants politiques de la fréquence des réformes démocratiques : Europe de l'ouest, 1990-2010 », **Revue française de science politique**, Vol 64, mai 2014, p 929.

[46] Abdeslam Maghraoui, « Démocratisation de la corruption au Maroc : réformes politiques dans une culture du pouvoir immuable », **NAQD,** N°19-20, janvier 2004, p 105.

[47] صمويل هنتغتون،**المرجع السابق** ،ص 200 .

من هذه الأطراف له نظرة مرتبطة بمبدأ الربح والخسارة[48]. وما المشروع الإصلاحي إلاّ وسيلة لتقليل نسبة الخسارة بالنسبة للنخبة الحاكمة، وعليه فانّه يمكن تلخيص صفات المشروع الديمقراطي للنخبة الحاكمة فيما يلي:[49]

- محدودية التعددية السياسية.
- غياب إيديولوجيا سياسية مؤطّرة.
- غياب التعبئة السياسية المركّزة.
- غياب حدود سلطة النخب الحاكمة.

وينطبق ذلك على كلّ دول العالم الثالث التي لم تركب الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي بما فيها الجزائر التي ينطبق عليها الوصف السابق للمشروع الاصلاحي وموقف النخبة الحاكمة منه.

2ـ مشروع إعادة بناء مؤسسات الدولة بقيادة النخبة المعارضة:

يرى "هنتغتون" huntington أنّه لا يمكن للنخبة المعارضة أن تبادر بأيّ مشروع ديمقراطي إلاّ إذا استطاعت إضعاف الحكومة وتحويل ميزان القوّة لصالحها.[50] في هذه الحالة فقط يمكن للمعارضة أن تباشر مشروع الانتقال الديمقراطي القائم على مبدأ إعادة التأسيس، أي صياغة خارطة طريق جديدة لتنظيم المرحلة الانتقالية على أساس مؤسسات جديدة ومستقلة تكون على درجة كبيرة من الحياد من جهة وممثّلة لكل القوى السياسية في المجتمع من جهة أخرى، حيث أنّ أولى مؤسسات التي يجب أن تبنى لتجسيد المشروع الديمقراطي هي ما يسمى: المجلس التأسيسي الذي يشترط فيه أن يكون منتخبا وليس توافقيا.

انّ المهمّة الأساسية التي يجب أن يركّز عليها مشروع إعادة التأسيس هي: إعادة توزيع الأدوار السياسية والاجتماعية بما يسمح لكلّ الأطراف أن تشارك في بناء القاعدة الديمقراطية كلّ حسب تمثيلها الاجتماعي، مع تجنّب تكرار نفس الخطأ بقبول قيادة واحدة للمرحلة الانتقالية من خلال عدم تحويل

---

[48] Olivier Pinot de Villechenon, **Le pouvoir illégitime**, Paris : Edition lettres du monde, 1993, p 12.

[49] Leonardo Morlino, « Consolidation démocratique : la théorie de l'ancrage », **Revue internationale de politique comparée**, Vol 8, N°2, 2001, p 247.

[50] صمويل هنتغتون،**المرجع السابق** ،ص 218.

عملية الانتقال الديمقراطي إلى أزمة، لأنّ الأنظمة التسلّطية غالبا ما تنشأ بعد تجاوز النظام الشمولي لأزمة الحكم.[51]

وعلى هذا الأساس، فانّه يمكن إرجاع فشل النخب المعارضة في دول العالم الثالث عامّة والجزائر خاصة إلى سعيها لتحقيق الانتقال الديمقراطي بالاعتماد على المؤسسات القائمة والتي يتغلغل فيها النظام الحاكم إلى درجة أصبحت تعبّر فيها عن إرادة أفراد داخل النظام، فأصبحت هذه المؤسسات تفكّر بمنطق الفرد أو تمثّله شخصياّ.

ولكي تتمّ عملية إعادة التأسيس بشكل سليم، على النخبة المعارضة التي وصلت إلى السلطة أن تختار المعيار الرئيسي الذي يجب أن تركّز عليه لإعادة بناء مؤسسات الدولة في إطار عملية التغيير نحو الديمقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المجتمع ومطالبه، وهذا المعيار لا يجب أن يخرج عن ما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية الكبرى التي حدّدها كبار فلاسفة علم السياسة كما يلي:

ـ **أرسطو Aristote:** تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين مع التركيز على الجانب الاقتصادي.

ـ **القديس أوغسطين Saint augustin:** التركيز على العدالة كمعيار للحكم.

ـ **القديس توما الاكويني Saint thomas d'Aquin:** اعتماد المشروعية كأساس للحكم.

ـ **مونتيسكيو Montesquieu:** ضمان الحرية كهدف للنظام السياسي[52].

فعلى النخبة المعارضة التي تصل إلى السلطة بناء مشروعها الديمقراطي على أحد هذه المعايير لكي تتمكن من قيادة المرحلة الانتقالية بشكل صحيح، لأنّها لو فتحت الكثير من الجبهات فانّ جهودها تتشتّت وبالتالي ستسمح للنظام السابق بإعادة جمع قوته والقيام بثورة مضادّة تنهي العملية الديمقراطية .

وبالنظر إلى المعايير السابقة نلاحظ أنها مهمّة كلها للتأسيس للمشروع الديمقراطي، لكن دائما هناك معيار تكون له الأولوية بما يتماشى مع طبيعة البيئة المعنية، حيث أنّ التركيز على المعيار الأنسب يساهم بشكل كبير في إنجاح المشروع الديمقراطي. كما أنّ من شروط نجاح المعارضة في

[51] Olivier Pinot de Villechenon**, Op.cit,** p p12-13.
[52] Mancur Olson, **Op.cit**, p 573.

إرساء الديمقراطية هو الوحدة بين مختلف التوجهات السياسية لإنجاح مشروع التحول وبناء المؤسسات الديمقراطية في مرحلة أولى، تمّ التنافس على السلطة على أساس الانتخابات كمرحلة ثانية بما يضمن التداول السلمي على السلطة دون لجوء أي طرف إلى استعمال العنف، ويبقى الأمر في النهاية مرتبط بمدى قوة النخبة المعارضة وقدرتها على ازاحة النخبة الحاكمة.

3 ــ المشروع التوافقي في إطار التفاوض بين النخب الحاكمة والمعارضة:

يكون هذا النوع من المشاريع الديمقراطية نتيجة للتفاوض والمساومة بين النخب الحاكمة والمعارضة مع ضرورة وجود توازن في القوة بينهما، من جهة تدرك النخبة الحاكمة أنّ بإمكان المعارضة الإطاحة بها من السلطة، من جهة أخرى النخبة المعارضة مدركة أنّها ليس لها من القوة ما يكفي لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق مبادئ الديمقراطية وحدها، وبالتالي فهي تعي حاجتها للنخبة الحاكمة أو جزء منها لتحقيق المشروع الديمقراطي. لكن من خلال ملاحظتنا لتجارب مختلف الدول التي تبنّت فيها النخب هذا النوع من المشاريع الديمقراطية بأنّ الفائز فيها هي دائما النخبة الحاكمة التي تسعى لتحقيق التكيّف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية على حساب الديمقراطية الحقيقية.

وغالبا ما كان قادة النخبة الحاكمة في عمليات التحول الاحلالي يتفاوضون حول الشروط الأساسية لتغيير النظام مع قادة المعارضة الذين اعتقلوهم من قبل، وثمّة أسباب تبرز ذلك التفاوض، فقادة المعارضة الذين كانوا معتقلين لم يكونوا يحاربون الحكم لا بالعنف ولا بغير العنف، بل أنّهم كانوا يتعايشون مع الواقع.[53]

وهذا ما يسمى "بالتغيير عن طريق الاختيار"، أي اختيار المشروع الديمقراطي وكذلك الفواعل الحاملين لهذا المشروع ومن يتبناه من النخب المنتمية إلى النظام التسلطي، وفي كلّ الأحوال فانّ المشروع الديمقراطي التوافقي لن يعيد بناء مؤسسات الدولة من جديد لأنّها في الأصل موجودة، بالإضافة إلى أنّ ظروف المرحلة الانتقالية التي غالبا ما تكون مستعجلة وغير مستقرة، لا تسمح بإعادة بناء نظام الحكم من جديد، وإنّما تسمح فقط بإعادة تركيب مكوّنات الدولة في إطارها التقليدي[54]. فقد أظهرت التجارب في دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية أنّ الأنظمة الحاكمة في هذه الدول ليس

[1] صمويل هنتغتون، **المرجع السابق** ، ص 236 .

[54] Guy Hermet, « Problems of democratic transition and consolidation», **Revue Française de science politique**, Vol.47, N°2, 1997, p 265.

لديها الرغبة ولا الإرادة السياسية للتنازل عن السلطة لصالح المعارضة أو القبول بمبدأ التداول على السلطة.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المطلب، نلاحظ بأنّ عملية الانتقال الديمقراطي مرتبطة بمشروع نخبوي سواء كانت تلك النخبة حاكمة أو معارضة، وفي ظلّ الرفض المطلق الذي تبديه النخب الحاكمة لمبدأ التداول على السلطة في دول العالم الثالث، فانّه لا يمكن الاستناد الى أطروحة "هنتغتون" Huntington حول الانتقال الديمقراطي، لأنّه بناء على تلك الأطروحة، فانّ الكثير من الدول التسلّطية يتمّ تصنيفها على أنّها ديمقراطية مثل الجزائر، مصر...الخ، حيث تستند هذه الأطروحة على الشروط الثلاثة للديمقراطية التي وضعها "روبارت دال" Robert Dahl والمتمثّلة فيما يلي:

ـ **المنافسة:** ويفهم منها التعددية السياسية والحزبية .

ـ **عدم الاقصاء :** ويفهم منه السماح بوجود المعارضة.

ـ **الحريات المدنية:** ويفهم منها منح الفرصة للجميع للمشاركة السياسية.

تركّز أطروحة "هنتغتون" Huntington على المنافسة من حيث كونها فعلا سياسيا[55]. وتتجاهل دور وشكل العملية الانتخابية في ضمان شفافية تلك المنافسة، لهذا نلاحظ حاليا وخاصة بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي بأنّ العلاقة بين النخب الحاكمة والمعارضة في الدول غير الديمقراطية بصفة عامة هي علاقة صراع وليس علاقة توافق، كون أنّ التعامل بين النخب الحاكمة والمعارضة يقوم على ثلاثة مؤشرات وهي:

ـ **استعمال العنف:** وهو مؤشر عملية مأسسة فاشلة، لم تستطع ادخال النخب المتصارعة في اطار مؤسساتي والقانوني لإيجاد حلّ لاختلافاتها.

ـ **الانقلاب على الديمقراطية:** وهو مؤشر على فشل المشروع الديمقراطي لكلّ النخب المعنية سواء كانت معارضة أو حاكمة، لأنّ كلّ منهما ينظر للآخر نظرة اقصائية.

[55] Renske Doorenspleet, « Reassessing the three waves of democratization », **world politics**, N°52, April 2000, p p385-386.

ـ **التعسّف في استعمال السلطة:** وهو مؤشر على عدم تجاوز الصراعات الشخصية وعدم التمايز البنيوي والوظيفي للمؤسسات والأفراد، وهذا ما يؤدي الى مفارقة أساسية وهي وصول أنظمة تسلطية الى الحكم أو بقاءها فيه عن طريق الانتخابات[56].

وعليه فان دور النخبة بكلّ توجهاتها هو الدور الرئيسي في أي مشروع ديمقراطي.

[56] Schedler Andreas, « Comment observer la consolidation démocratique », **Revue internationale de politique comparée,** vol 8, février 2001, p p 229-231.

المطلب الثالث : الانتقال الديمقراطي واستقلالية النخب أو تبعيتها

انّ النخب الحاكمة في الدول غير الديمقراطية حاليا هي ما يمكن أن نطلق عليها اسم " **النخب ما بعد الثورية**"[57] Post –revolutionary elite. بالرغم من أنّ بعضها كانت قد حاربت الاستعمار لسنوات طويلة، لكن بمجرّد تحقيقها للاستقلال تخلّت عن مبادئها الثورية التي كانت مبنية على القطيعة مع المستعمر، لصالح اعادة بناء علاقات جدّ وثيقة مع مستعمر الأمس لسبب بسيط وهو المصلحة المشتركة فلكي تحافظ الدول الاستعمارية على مصالحها، قامت بدعم نخب الثورة للبقاء في السلطة كونها تدرّبت وتكوّنت على يد المستعمر ويسهل عليه التعامل معها، ممّا يعني أنّه هناك ارتباط عضوي بين هذه النخب إلى جانب عدم استقلالية النخب الحاكمة في الدول الغير ديمقراطية في اتخاذ القرارات المصيرية، والتي منها من ترتبط بالنخبة الأمريكية ومنها من ترتبط بالنخبة الفرنسية على أساس تقسيم تاريخي لمناطق الارتباط أساسه الماضي الاستعماري للدول.

لكن التقسيم التقليدي لمناطق الارتباط النخبوي بين الشمال والجنوب لم يعد كما كان في التسعينات فقد بدأت القوى الغربية تتنافس على مناطق النفوذ من خلال حرب استقطاب للنخب الموجودة في دول العالم الثالث وخاصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو بعبارة أدّق سعي الولايات المتحدة الامريكية الى بسط نفوذها على مناطق كانت دائما تحت السيطرة الفرنسية، ممّا أثّر ويؤثّر سلباً أكثر منه ايجاباً على العملية السياسية الداخلية للدول محلّ الصراع وخاصة على عملية التحول الديمقراطي.

صحيح أنّ الواقع الدولي الجديد قد فرض على النخب الحاكمة في دول العالم الثالث العديد من التحديات، وعلى رأسها التخلّي على النمط القديم في التسيير وتبنّي النمط الليبرالي القائم على التعددية في كلّ المجالات برعاية المؤسسات المالية الدولية، لكن الملاحظة الأساسية على هذا التغيير الذي طالبت به الدول الغربية هو تركيزه على الاصلاحات الاقتصادية أكثر من غيرها[58]. فباشرت دول العالم الثالث على أغلبها اصلاحاتها الاقتصادية بداية من سنة 1991 تحت مراقبة صندوق النقد الدولي. فقد كانت الدول الغربية تبحث عن الاستقرار السياسي ولم تكن تهدف الى دعم الديمقراطية في

[57] Hamdy Abdelrahman Hassan, « Political leadership in Egypt: the case of halt democracy in African political elites », in: Francis Enwonwu & Dirk Kotze, EDT**, African political Elite: The search for democracy and good governance.** South Africa: Africa institute of South Africa, 2008, p 22.

[58] **Ibid**, p 40.

هذه الدول، لأنّها بحاجة الى نخب موالية لها لضمان تمويل نفسها بالموارد الأولية وضمان بقاء أسواق دول العالم الثالث مفتوحة أمام منتجاتها الاستهلاكية، فإذا كانت الديمقراطية في دول العالم الثالث تدعم ذلك الاستقرار فإنّها سوف تدعّمها مثلما فعلت مع دول أوروبا الشرقية، وإذا كانت الديمقراطية في العالم الثالث تهدّد استقرار اقتصادها، فإنها ستدعّم النخب الحاكمة غير الديمقراطية للبقاء في الحكم، أو ستعيدها اليه اذا ما أزاحتها الشعوب.

ذلك لأنّ النخب الحاكمة في دول العالم الثالث لم تصل إلى سدّة الحكم بفضل الدعم الشعبي بقدر ما هي فيه بفضل الدعم الغربي، فقد أظهرت الأدبيات السياسية التي تناولت النخب الحاكمة في افريقيا بأنّ هذه النخب تتقاسم ثنائية مشتركة للحكم وهي: التسلطية أو الكاريزماتية، حيث تقف هذه الثنائية حاجزا أمام أي محاولة لتغيير طريقة الحكم[59]. ويعود سبب تمسّك النخب الحاكمة في دول العالم الثالث بهذه الثنائية الى تكوينها السياسي ـ الايديولوجي، فأغلب النخب التي قادت عملية التحول الديمقراطي من الأعلى اتّجهت إلى المجال الاقتصادي وتجنّبت فتح المجال السياسي، فخلفيتها الاشتراكية كانت السبب في الوضع الهجين الذي أوجدت فيه هذه النخب مجتمعاتها ويمكن وصف هذا الوضع الهجين كما يلي:

اقتصاد ليبرالي ـــــ منطق سياسي اشتراكي (أحادي).

وهذا منافي لمبادئ الديمقراطية، وفي هذا السياق يرى كلّ من "هنتغتون" Huntington و "دياموند" Diamond وغيرهم بأنّه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية من دون نخبة ليبرالية حقيقية[60].

وإذا ما لاحظنا طريقة تعامل الدول الغربية مع عمليات التحول الديمقراطي في العالم الثالث، فإنّنا سنجد بأنّ تأثيرها الكبير موجود على المستوى الاقتصادي، وأنها لا تهتّم بمن يحكم وكيف يحكم بقدر ما تهتّم باستقرار مصالحها المادية والاقتصادية في الدول المعنية، فبالنسبة للخطاب الرسمي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يدعو النخب الحاكمة في دول العالم الثالث ظاهريا الى تحمّل مسؤولياتها فيما يتعلّق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانفتاح السياسي وضرورة انخراطها في

[59] Hamdy Abdelrahman Hassan, **Ibid**, p 76.

[60] John Higley and Michael Burton, **Elite foundations of liberal democracy**, USA: Rowman and Littlefield publishers, 2006, p 3.

المسار التنموي العالمي، وتخلّيها عن الايديولوجيا ما بعد الاستعمارية التي لازلت الكثير منها متمسّكة بها كذريعة لعدم الانفتاح السياسي والاقتصادي.[61]

وعليه فانّ الدول الغربية ومن خلال تدخّلها في دول العالم الثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تهدف الى تكييف الأنظمة في تلك الدول مع قوانينها الداخلية، من أجل الخروج من حالة التناقض التي كانت عليها خلال الحرب الباردة المبنية على الاستقطاب بين المعسكرين بغض النظر عن طريقة الحكم في تلك الدول، لكن ومع سقوط المعسكر الشرقي وتفوّق النموذج الليبرالي، فانّ الحديث عن حقوق شعوب العالم الثالث ازداد خلال العشرين سنة الأخيرة ليتحوّل الى التزام من طرف الدول المتقدّمة لترقية تلك الشعوب وتطوير أساليب عيشها كمصلحة عامّة، لكن ذلك يتنافى مع مصالح الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتحوّل من الاستغلال المباشر لدول العالم الثالث الى الاستغلال غير المباشر عن طريق تقوية العلاقات بين النخب الحاكمة في الدول المتقدمة والنخب الحاكمة في دول العالم الثالث بما يضمن استمرارية المصالح.

لكن بعد أحداث ما سُمي بالربيع العربي، لاحظنا ازدواجية في الخطاب الرسمي الغربي، فهو موجّه الى النخبة الحاكمة من جهة والى الشعوب من جهة ثانية، فالدول الغربية تحرّض شعوب العالم الثالث على الثورة ضدّ الأنظمة الحاكمة لكنّها تدعم تلك الأنظمة للبقاء في السلطة، وهذا يدلّ على رغبة الدول الغربية في ابقاء حالة الفوضى في دول العالم الثالث بدعمها لطرفي الصراع وهما المجتمع والنخب الحاكمة بهدف استغلال مواردها الطبيعية.

وبهذا يرى الكثير من الباحثين بأنّ الغرب يسعى الى خلق نخب جديدة في دول العالم الثالث وهي ما يطلق عليه اسم: **النخب التقليدية الجديدة**[62]. وهي النخب المكوّنة من فئات تعكس في الأصل النخبة الحاكمة ايديولوجيا وسياسيا والفرق الوحيد بينهما هو التنوّع، فالنخب التقليدية كانت تعتمد على نفس الأشخاص لمدّة طويلة من الزمن، بينما النخب التقليدية الجديدة تحافظ على نفس التوجّه لكنّها أكثر تداولا على المناصب في اطار الدوران الداخلي للنخبة أو ما يسمى بالحلقة المغلقة للنخبة بما يعطي الانطباع بأنّ هناك تداولا على السلطة.

---

[61] W.Scott Thompson,(Editor),**The third world** :**premises of U.S policy**,U.S.A :institute for contemporary studies,1983,p 254.

[62] Richard Crook, « State, society and political institutions in Cote d'Ivoire and Ghana », in **rethinking third world political**, Editor: James Manor, New York: Routledge, 2013, p 230.

كما يمكن القول أنّه بالرغم من وجود بعض من دول العالم الثالث التي تمكّنت من اجتياز مرحلة الانتقال الديمقراطي إلاّ أنّ هذه النماذج تعدّ قليلة مقارنة بالدول التي فشلت في بناء ديمقراطية حقيقية خاصة في الوطن العربي منذ 2011، فالدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي يظهر لنا أمرين رئيسيين متعلقين بالنخبة الحاكمة وهما: إمّا هشاشة النخبة الحاكمة واحتمائها بالمؤسسات الأمنية التي تسقط بمجرّد خروج الشعب والمعارضة إلى الشارع، وإمّا ضعف المعارضة وعدم قدرتها على المنافسة على السلطة أو الوصول اليها حتى بالدعم الشعبي لها، وان وصلت اليها فإنّها ستفشل في ادارتها بما يسمح للنخبة الحاكمة بالعودة الى مواقعها الأولى في السلطة (الجزائر، مصر نموذجا).

وفي هذا الصدد يرى " تيموثي و.كراولي" Timothy w.crowley بأنّه ليس بمجرّد غياب العدالة تقوم الثورة، وليس بمجرّد قيام الثورة تسقط الأنظمة[63]. لهذا نقول بأنّه لا يمكن أن نعوّل على الفواعل الخارجية لتؤثر ايجابياً على الديمقراطية في العالم الثالث عامّة والدول العربية خاصة لأنّ هذا المجال الجغرافي لا يشكّل حيّزا استراتيجيا للغرب لاستكمال بناء النموذج الليبرالي العالمي بل على العكس من ذلك، فمن مصلحة الدول الغربية أن يبقى هذا المجال الجغرافي يعاني من حالة "**فوضى الديمقراطية**" لتتمكّن من استغلاله بما يخدم مصالحها فقط. فبمجرّد تفوّق النموذج الليبرالي اقتصاديا وسياسيا مثلما يقرّ به " فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama تغيّرت الأجندة الغربية لترقية الديمقراطية في العالم من حيث المسار، الممارسة وحتى الدراسة، حيث تقوم الرؤية الجديدة للغرب لمفهوم الديمقراطية على أربعة أسس و هي[64]:

- خصوصية مفهوم الديمقراطية.
- اعادة قراءة الظروف التاريخية التي تمّت فيها عمليات التحوّل الديمقراطي خلال الموجة الثالثة.
- التصور الذاتي للتحول الديمقراطي.
- زيادة دور الفواعل والقوى الخارجية في التأثير على المسار الديمقراطي.

[63] Nizar Messari, « à propos de la complexité des révolutions dans les pays arabes », **Cultures et conflits**, N°85-86, printemps / été 2012, p 191.

[64]Christopher Hobson, « The limits of liberal democracy promotion », **Alternatives: global, local, political, Vol.34, N°**4, October/December 2009, p 385.

من خلال هذه الأسس الأربعة نلاحظ بأنّ الديمقراطية تحوّلت من أداة خلال الحرب الباردة ضدّ الاتحاد السوفياتي الى وسيلة للتدخّل في شؤون الدول التي لم تلتحق بالموجة الثالثة للديمقراطية بين 1974 و 1990، وذلك بعقد تحالفات بين النخب الحاكمة في دول العالم الثالث وبين الادارة الامريكية وبدرجة أقلّ الادارة الفرنسية، في شكل صفقة مفادها بقاء تلك النخب في الحكم مقابل اتاحة المجال أمام توغّل الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا في الدول التي تحكمها تلك النخب.

وخلاصة القول هي أنّ تأثير البيئة الخارجية على مسار التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث هو تأثير سلبي لا يخدم الديمقراطية في الغالب، وأن قرار التحول الديمقراطي في هذه الدول ليس بالقرار المستقل تماماً عن الارتباطات العضوية لنخبها الحاكمة مع نخب الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي ودوران النخب

انّ عملية التحول الديمقراطي هي عبارة عن حالة من حالات ادارة الصراع التي تتطلّب مشاركة مباشرة من قبل الأطراف المشاركة لصياغة الحلّ، كون أنّه لا يمكننا التركيز فقط على الاطار النظري لحلّ وإدارة الصراع دون الاهتمام بالحالات التطبيقية، وعند دراسة الحالات التطبيقية تثار مباشرة قضايا عملية لها أهميتها الكبيرة في البحث منها: أنواع الصراع، وهل تمثّل تناقضات بنيوية تتعلّق ببناء القوة أو السلطة والتوازنات القائمة في النظام السياسي وفي عملية توزيع القيم، أم أنّها ذات طابع ثقافي عميق الجذور كالصراعات المتعلّقة بالهوية أو الصراعات الطائفية والدينية، أم أنها ذات طابع اقتصادي. وهل تتضمن الحلول إعادة صياغة الأوضاع والترتيبات السياسية والاجتماعية القائمة، أو تمكين أطراف الصراع من القيام بدور أكثر أهمية أو حتى تلبية حاجيات تفرضها اعتبارات عدّة كالأمن والهوية أو بناء علاقات تعاون وثقة واستقرار أو إعادة توزيع القيم بمختلف أشكالها.[65] فمرحلة الانتقال الديمقراطي هي المرحلة الأكثر إثارة للصراعات النخبوية، حيث نميّز بين ثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي:

1ـ النخب الراديكالية الرافضة للتغيير. 2 ـ النخب الراديكالية المطالبة بالتغيير. 3 ـ النخب الوسطية التوافقية.

وبما أنّ الأمر يتعلّق بموضوع الانتقال الديمقراطي، فانّ المصطلح المركزي في هذا الموضوع هو "الانتقال"، والانتقال مهما كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية وهي: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟

من أين: وهو المسكوت عنه غالبا، باعتبار أنّ الانتقال يكون من الوضعية التي نبحث فيها والتي يفترض أنّها معروفة لدى الجميع.

إلى أين: وجواب هذا السؤال هو إلى الديمقراطية. ولكن أية ديمقراطية نريد الانتقال اليها؟

كيف: إذ كيف يمكن تحديد طريقة الانتقال دون معرفة دقيقة وصحيحة للوضع الذي يكون منه الانتقال (المسكوت عنه). وتزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد الانتقال إليه والوضع الذي يراد الانتقال منه يفتقد إلى عناصر الاتصال التي يمكن أن تقيم جسورا بين الوضعيين.[66]

المطلب الأول: الصراع كآلية لتحقيق دوران النخب

1عبد الغفار رشاد محمد، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003، ص ص 369- 370.
محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص ص 201- 202.[66]

تعود الأصول الفكرية لنظرية الصراع إلى كلّ من " كارل ماركس" Karl Marx و "ماكس فيبر" Max weber، فقد قدّم "ماركس" Marx تحليلا محدودا للصراع لأنّه ربط بينه وبين الاقتصاد الرأسمالي على وجه الخصوص، حيث الاستقطاب والعداء بين الطبقة البرجوازية وطبقة العمّال، ويتفاقم الصراع بين الطبقتين إلى حدّ قيام الثورة، أمّا "فيبر" Weber فانّ مساهمته الرئيسية في نظرية الصراع تمكن في تفسيره لشرعية السلطة واستقرارها في المجتمع، إذ ركّز اهتمامه حول: جدلية السلطة أو القوّة؟ وكيف تقود إلى التكامل والنظام الاجتماعي، بحيث يشكّل توزيع القوة مشكلة دائمة في المجتمع لأنّ القوة التي تستند إلى الإكراه وحده لا تكون فعّالة ولا يمكن للمجتمع أن يحافظ على استقراره إذا لم يكن الشعب يرى في بنية السلطة، وفي من يمارسون السلطة أنّهم يحضون بالشرعية[67].

وعليه فانّ الصراع السياسي له سببين رئيسيين وهما:

1 ـ السبب الاقتصادي – المادّي وفقا للتحليل الماركسي.

2 ـ السبب السياسي – السلطوي وفقا لتحليل "ماكس فيبر" Weber.

ونلاحظ من خلال هذين السببين بأنّهما يوصلان الى نفس النتيجة وهي ظهور صراع بين الأطراف التي تملك السلطة (سياسية واقتصادية) والأطراف الراغبة في توزيع عادل لتلك السلطة، وبما أنّه لا يمكن الحديث عن مجتمع منقسم بين الطرفيين وهو المحرّك للصراع، فإنّنا سنقتصر على مجموعات أقل عددا، وهي النخب القائدة لكلا جزئي المجتمع.

فعلى المستوى السياسي للصراع الداخلي بين من يتولى مقاعد السلطة ومن يسعى إلى الوصول إليها أو المشاركة فيها أو اقتسامها، يرى بعض الباحثون بأنّ من يتولون السلطة يميلون عادة إلى المحافظة على الوضع القائم، وينظرون للصراع على أنّه اضطراب أو انقطاع لاستمرارية هذا الوضع، وتهديدا للتنظيم أو التوزيع القائم للسلطة أو الموارد، ومن ثمّ يميل هؤلاء إلى قمع الصراع كلّما بدت بوادره أو الالتفاف حوله وتصفيته، أمّا أولئك الذين يسعون إلى السلطة، فإنّهم يميلون إلى تصعيد الصراع وتكثيف حدّته أو إدارته بطريقة تحفظ الصراع في حالة نشطة.[68]

---

[67] عبد الغفار رشاد محمد، **المرجع السابق** ، ص ص 378- 379.

[68] عبد الغفار رشاد محمد ، نفس المرجع، ،نفس الصفحة.

لقد كان الصراع السياسي قبل 1990 قائما بين الاشتراكيين والليبراليين من نخب دول العالم الثالث لكن بعد سقوط المعسكر الاشتراكي تحوّل الصراع إلى طريقة التغيير، هل هي الطريقة الجذرية أم الإصلاحية في إطار الليبرالية العالمية التي فرضت على الدول غير الديمقراطية التكيّف مع مبادئها وعلى رأسها الديمقراطية. اذن فالسبب الرئيسي للصراع بين النخب خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي يتمحور حول السؤال التالي: من يحكم؟ وبين رفض النخبة الحاكمة التخلّي عن سلطتها، ورفض النخبة المعارضة للنخبة الحاكمة، ينتقل الصراع إلى المستويات الدنيا في المجتمع أين يبدأ الوجه المشرق للتغيير يختفي وراء حدّة الصراع الذي إذا ما بلغ مستواه الأقصى سوف يتطلّب " **التضحية**"[69]. وفي هذه المرحلة يدخل طرفا الصراع في تناقض شديد بين ثنائية البناء والهدم التي تضع النخب والثورة وكذلك الثورة والثورة المضادّة وجها لوجه.

وإذا واكب صراع الإدراك والفهم صراعا للمصلحة أو صراعا إيديولوجيا، فانّه من المتوقّع أن يصبح ذلك الصراع أكثر صعوبة، وقد طُرح افتراضين رئيسيين في هذا الشأن وهما:

1 ـ إنّ صراع المصلحة يصبح حلّه أكثر صعوبة إذا ما واكبه صراع إيديولوجي.

2 ـ أنّه كلّما زادت حدّة الاستقطاب بين طرفي الصراع في توجّهاتهما الإيديولوجية، كلّما تزايدت صعوبة حلّ مثل هذه الصراعات. ذلك أنّ الاختلافات الايديولوجية من شأنها أن تضيف أبعاد أخرى للصراع قد تتسبّب في المزيد من التناقضات والاختلافات في المصالح والفهم والإدراك، ومن ثمّ زيادة تعقيدات الصراع وصعوبات حلّه.

إنّ الانتقال الديمقراطي يعني نقل السلطة من نخبة حاكمة لمدّة طويلة من الزمن إلى نخب معارضة راغبة في الوصول إلى السلطة وممارستها، وبالتالي فنحن أمام لعبة صفرية لأنّ كلّ طرف متمسّك بأهدافه، والإشكال العملي هنا هو أن المتغيّر محلّ الصراع هو متغّير واحد لا يقبل التجزئة وهو السلطة. فالنخب المعارضة لم تعد تقبل بدور المشارك في السلطة، بل تبحث عن دور أكبر يسمح لها بالتأثير على القرار السياسي والسياسات العامّة في الدولة.

[69] Max Pagès, « La double nature du phénomène révolutionnaire », in : Max Pagès**, la violence politique**, ERES « sociologie clinique », 2003, p 36.

وفي هذه الحالة لا نستبعد استنجاد أحد طرفي الصراع بطرف ثالث، أو كما سمّاه "هنتنغتون" Huntington التدخّل الخارجي لنصرة طرف على حساب الآخر في الصراع الدائر حول السلطة ويطرح موضوع تدخّل طرف ثالث إشكالات عدّة حول: من الذي يتدخّل وما هي الآثار والأهداف التي يتوخاها من تدخّله، وما علاقته بكلّ طرف، وما شكل الاتفاق أو النتائج التي يمكن أن تتوّج بها جهوده وما هي شروطه للتدخّل.[70]

وحتى في حال وقوع ذلك فانّ النخبة المنتصرة في الصراع ستبقى تابعة دائما للطرف الذي ساندها مستجيبا لمطالبه على حساب عملية البناء الديمقراطي. وإذا كان سبب الصراع بين النخب الحاكمة والمعارضة معروفاً وهو السلطة، فانّ مستويات ذلك الصراع تبقى مجهولة، لأنّها مرتبطة بالبيئة المحلية لكلّ نظام سياسي وطبيعة المعارضة ودرجة تضحيتها للوصول إلى السلطة، لهذا فانّه لا يمكن توقّع مستوى معين للصراع بل يمكن دراسته في كلّ نموذج على حدى واستخلاص النتائج.

وفي هذا المجال يمكننا التمييز بين نوعيين من الصراع السياسي الذي يمكن أن يصاحب مرحلة الانتقال الديمقراطي و هما:

1ـ الصراع الخفي غير العنيف:

وهو الصراع السياسي الذي يكون بين النخب المعنية بالانتقال الديمقراطي حول جزئيات العملية، أي أنّه يظهر بالموازاة مع سير عملية الانتقال الديمقراطي حول مشاكل جزئية لا تعطّل المسار الديمقراطي، وهو متعلّق بالمشاركة في البناء الديمقراطي في إطار المؤسسات السياسية، وهو ما سمّاه كلّ من "هنتغتون" Huntington و "وليام ميتشل" W.Mitchell بالتغيير بالمكوّنات.[71]

2 ـ الصراع الظاهر والعلني:

وهو الصراع الذي يبدأ في شكل صراع سياسي ويمكن أن يتحوّل إلى صراع "عنيف/مسلّح" في حالة الاختلاف الحادّ حول أساسيات التحول الديمقراطي، كشكل النظام السياسي أو محتوى الدستور أومرجعيته أو حتى تقاسم السلطة، ويمكن لهذا الصراع أن يعطّل أو يوقف المسار الديمقراطي في حالة

---

[70] عبد الغفار رشاد محمد،**المرجع السابق** ،ص 383.

[71] نفس المرجع ،ص 391.

تعصّب كلّ طرف حول رؤيته لمستقبل الدولة والديمقراطية فيها، وهو ما سمّاه كلّ من " ألموند" Almond و "روستو" Rostow : **التغيير بالأزمة.**[72]

ومن خلال هذا نلاحظ بأنّ النخب السياسية تتعامل مع بعضها البعض من منطق القوّة، سواء كانت حاكمة أو معارضة، وهي لا تخرج في تعاملها هذا عن التصنيف الذي قدّمه "جون كنيت جالبيرت" John Kenneth Galbraith في كتابه "**تشريح السلطة**"، حيث ذكر بأنّ هناك ثلاث كيفيات لممارسة السلطة لا تخرج أي ممارسة للسلطة عن إحداها، وقد تنتقل ممارسة السلطة من طريقة الى أخرى بحسب الظروف والمقاصد وكذلك الوسائل والأبعاد، وتتمثّل هذه الكيفيات الثلاث في:

- الكيفية القسرية - الكيفية التعويضية - الكيفية التلاؤمية.

وتسمّى السلطة عندئذ باسم الدرجة التي تعمل فيها، فتكون قسرية إذا مارست القوة والعنف والإكراه لكسب الخضوع، وقد تكون تعويضية عندما تعتمد على المال والمكافئات والهدايا والهبات لشراء السلم وتكون تلاؤمية عندما تعتمد على الحوار وتبادل الرأي، والسعي إلى التوافق مع الآخر واحترام حقّه في التعبير وعدم اجباره على الولاء والإخلاص.[73]

انّ من أسباب الصراع بين النخب خلال المرحلة الانتقالية هو عدم اقتناع كل طرف بالطرف الآخر بما يؤدي الى حدوث قطيعة تواصلية بينهما، وهو ما يفسح المجال أمام اللجوء للعنف لحلّ المشاكل التي تلخّص في كيفية إقصاء الطرف الآخر، ويمكننا تلخيص أسباب القطيعة التواصلية بين النخب الحاكمة والمعارضة في ثلاثة أسباب وهي:

- عدم إقرار النخبة الحاكمة بفشل الخيارات التي انتهجتها لتسيير الدولة.
- عدم اقتناع النخبة الحاكمة بضرورة الانتقال الديمقراطي وحصر العملية في مجموعة من الإصلاحات السياسية.
- عدم إدراك النخبة المعارضة في غالب الأحيان لجديّة المشروع الذي تريد إقامته، وأنّ الانتقال الديمقراطي ليس بالسهولة التي غالبا ما تحصرها في تغيير أو إسقاط النظام القائم.

---

72. نفس المرجع، نفس الصفحة

1 سالم القمودي، **سيكولوجية السلطة**، ط2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2000، ص 62.

ومن خلال قياس درجة تمسّك كلّ طرف بقناعاته وإدراكه للمصلحة العامّة، يمكننا تحديد مستويات الصراع، والشكل التالي يحدّد مستويات الصراع التي يمكن أن تكون في أي دولة أثناء عملية التحول الديمقراطي:

شكل يوضّح مستويات الصراع[74]

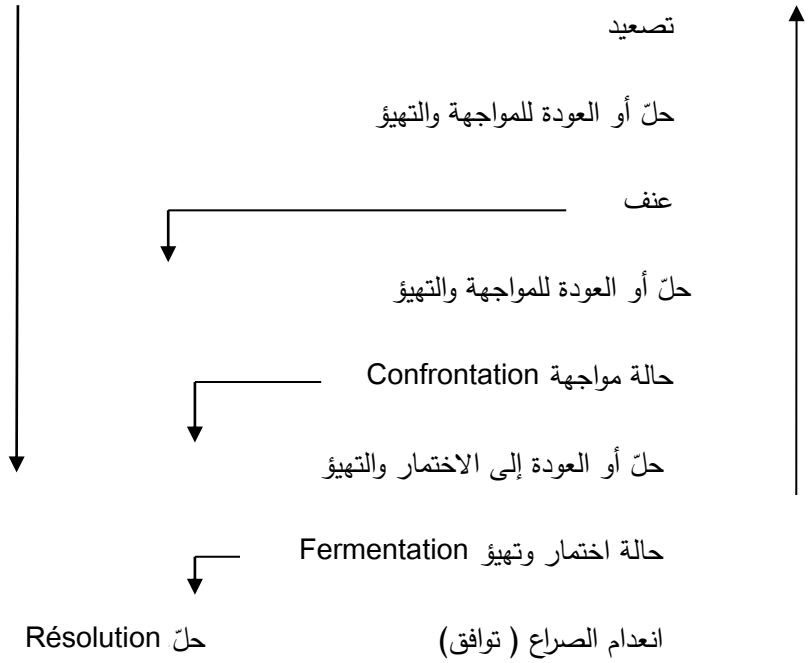

وبالإضافة إلى السبب الرئيسي الذي ذكرناه للصراع بين النخب ألا وهو السلطة، فانّه يوجد سبب آخر لنشوب صراع نخبوي خلال مرحلة التحول الديمقراطي وهو طبيعة تلك النخب في حدّ ذاتها، فقد أثبتت الدراسات أنّه كلّما كانت النخبة السياسية متعدّدة الأعراق والمذاهب كلّما زاد ذلك من احتمال عدم توافق تلك النخبة حول مشروع التحول الديمقراطي. فمن المعلوم أنّ كلّ دول العالم الثالث تتميّز بتركيبات اجتماعية وعرقية ودينية متنوّعة، وهو ما يشكّل عائقا أمام إمكانية التوافق بين النخب الحاكمة وبيئتها الاجتماعية في أولى مراحل التحول الديمقراطي وذلك ما يضفى شعورا باللأمن لدى جميع الأطراف خلال عملية الدمقرطة[75].

وليس بالضرورة أنّ المقصود بالأمن هو مفهوم الأمن التقليدي الذي يعني سلامة الفرد في حياته وممتلكاته، وإنّما بمفهومه الأوسع الذي يتضمّن المصالح والنفوذ والسلطة، فكلّ نخبة تحاول عدم خسارة

[2] عبد الغفار رشاد محمد، **المرجع السابق**، ص 380.

[75] Burcu Savun and Daniel C.Tirone, «Foreign aid, democratization, and civil conflict », **American journal of political science**, Vol.55, N°2, April 2011, p 235.

مصالحها، وهي بالتالي تنظر للطرف الآخر على أنّه تهديد مباشر لتلك المصالح، وستعامله بمنطق العدوّ وليس الشريك. أضف إلى ذلك أنّ هذه المرحلة المتعلّقة بالانتقال الديمقراطي لديها مميزاتها الخاصة التي يمكن أن تؤثّر على حدّة الصراع بين مختلف النخب، وكذلك على مخرجات ذلك الصراع وانعكاساته على عملية التحول الديمقراطي بصفة عامّة وتتمثّل تلك الخصوصيات فيما يلي:[76]

- أنّ الشعور باللأمن وعدم الاستقرار يؤدّي الى تحالفات أكثر راديكالية.
- صعود النخب الطفيلية بالتوازي مع ضعف سلطة الدولة بشكل عامّ.
- طغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامّة يزيد من احتمال لجوء أطراف الصراع إلى العنف.

وخلاصة الفكرة هي أنّ احتمال نشوب صراع بين النخب حول طبيعة المشروع الديمقراطي يتجاوز نسبة 90% حسب أغلب الدراسات الخاصة بالدمقرطة، وفي نصف هذه الحالات لا يتعدّى الصراع المستوى السلمي بحيث يبقى صراع سياسي أيديولوجي ينتهي في الأخير بطريقة سلمية، بينما يتحوّل النصف الآخر إلى عنف سياسي يهدف إلى ترسيخ النظام القائم أو إسقاطه، وبذلك فانّ الأقوى هو الذي سيصل إلى الحكم.

[76] **Idem**.

المطلب الثاني: العنف السياسي والتحول الديمقراطي

يُعرف العنف على أنّه السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات وأنّ الشكل السياسي له هو الذي تحرّكه دوافع وأهداف سياسية، كما أنّه الاستخدام الفعلي للقوّة أو التهديد لتحقيق أهداف سياسية تتخذ شكلا سريّا أو علنيّا، منظّم أو غير منظّم. وبهذا المعنى فانّ العنف السياسي يشير إلى نوعيين من النشاط من حيث المصدر، فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة[77].

ومن أهمّ أشكال العنف السياسي الأكثر انتشاراً نجد ما يلي:[78]

- الاغتيال أو محاولات الاغتيال ضدّ شخصيات أو رموز.
- الانقلاب أو محاولات الانقلاب ضدّ نخب أو أنظمة حكم.
- التمرّد/ العصيان ضدّ السلطة الحاكمة.
- أعمال الشغب ضدّ النظام القائم تعبيرا عن رفض الوضع الراهن.
- كما يمكن أن تتحوّل هذه الأشكال إلى ثورات أو حروب أهلية إذا كانت موازين القوى متكافئة بين الطرفيين، أي النظام الحاكم والمعارضة.

ويرجع سبب العنف السياسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي لكون النخب الحاكمة في دول العالم الثالث قد تبنّت الديمقراطية شكليا، ولم تتبنّى معها الممارسة الديمقراطية القائمة على التداول السلمي على السلطة وقبول المنافسة وحريّة الاختيار ، وإنّما عملت هذه النخب على تكييف نفسها مع الوضع الجديد وإعادة هيكلة المؤسسات الموجودة لاستخراج واستغلال موارد الدولة بشكل آخر.

وتتطلّب أي مرحلة انتقالية نظرياً، أن يكون شكل نظام الحكم يعكس بوضوح مؤسسات وطريقة ممارسة السلطة إذا أراد أطراف المعادلة أن يتمّ الأمر في جوّ من الاستقرار، وليتحقّق ذلك يجب توفّر ثلاثة محدّدات أساسية وهي:

- تحديد أهداف عملية بناء الدولة.
- ضمان أمن الدولة داخليا وخارجيا.

---

[77] آدم قبي،"رؤية نظرية حول العنف السياسي"، **مجلّة الباحث**،العدد 1 ،السنة 2002 ، ص 105.

[78] **نفس المرجع**، ص 106.

- دمقرطة المؤسسات القانونية والممارسات السياسية داخل الدولة.

وقد أطلق الكاتب "تيري فركولون" Thierry Vircoulon على هذه المحدّدات الثلاث اسم الحلقة الفاضلة Cercle vertueux [79]. حيث يجب أن تعمل هذه المحدّدات الثلاث بانسجام لتحقيق الاستقرار وتفادي العنف في المرحلة الانتقالية. لكن الواقع يثبت أنّ من الصعب جدّا أن تعمل هذه الحلقة الفاضلة بانسجام نظرا للواقع المعقّد الذي تعيشه دول العالم الثالث، إذ نجد أنّ هناك الكثير من أنصار التغيير ممن أصبح يعتقد أنّ العنف هو الوسيلة الوحيدة لتغيير الأنظمة القائمة. وتعود هذه القناعة حسب "هاري أيكستين" Harry Eckstein إلى مجموعة من الافتراضات التي تعتبر العامل الرئيسي الذي يسبّب قيام حالات العنف داخل المجتمعات خاصّة إذا تعلّق الأمر بظروف التغيير، وتتضمّن هذه الافتراضات مجموعة من الفئات نذكر منها ما يلي:[80]

1 ـ افتراضات تركّز على الجوانب الاجتماعية:

ـ عدم دوران النخب، وغياب الحراك بين النخبة واللانخبة.

ـ الإفراط في تجنيد اللانخبة داخل النخبة بحيث ينهار تجانس النخبة الداخلي.

2 ـ افتراضات تركّز على الجوانب السياسية:

ـ اتّساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم.

ـ ضعف الحكومة وسوء أداءها لوظائفها الأساسية.

ـ التسامح المفرط مع الجماعات التي تعاني الاغتراب.

ـ تفاقم الانقسامات داخل النخبة الحاكمة.

3 ـ افتراضات تركّز على عملية التغيير كسبب للعنف السياسي:

ـ التغيير الاجتماعي والسياسي السريع.

ـ عدم المرونة وغياب التكيّف في مواجهة المجتمع.

إنّ ملاحظتنا لواقع الدول المتخلّفة حاليا، تجعلنا ندرك بأنّ الافتراضات السابقة الذكر موجودة فعلا في هذه الدول، إذ أنّ التناقض الكبير بين إمكانيات أغلب الدول وحالة المجتمع أدّى الى انتهاج

[79] Thierry Vircoulon, « République démocratique du Congo : la démocratie sans démocrates », **Politique étrangère** 2006/3, P.572.

[2] عبد الغفار رشاد محمد، **المرجع السابق ذكره**، ص 344.

هذا الأخير لطرق العنف كردّ على العنف السياسي – المادّي والرمزي الذي تمارسه النخبة الحاكمة ضدّه، كما أدرك بأنّ النخبة السياسية الحاكمة لا يهمّها التغيير بقدر ما يهمّها البقاء بعد التغيير، لهذا فقد أوجدت هذه النخب الحاكمة عدوّا دائما يسمح لها بتبرير استعمال العنف السياسي لقمع المجتمع، وهذا العدوّ هو " الإرهاب". فالنخب الحاكمة في دول العالم الثالث تقابل كلّ مطالب التغيير على أنّها تهديد لأمن واستقرار الدولة أو أنها مدعومة خارجياً، لهذا فهي تفرض على كلّ الأطراف الالتزام ببرنامجها الإصلاحي التدريجي لتحقيق الديمقراطية، في هذا الصدد وصف كلّ من "برزوسكي" Przeworski و "جون ألستر" Jon Elster هذه الحالة من الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق تدريجي للديمقراطية بوصف جدّ معبّر عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار بعبارة: **الصدمة العلاجية العنيفة**[81]. كون أنّه يمكن لهذه الصدمة العنيفة أن تحقّق مكاسب سريعة للنخبة الحاكمة، لكنّها ستتسبب في انهيار شروط الحياة والأمن بالنسبة للشعوب على المدى القصير.

كما أنّ مسألة العنف السياسي تقع في قلب المسار التحوّلي لأي دولة ديكتاتورية قائمة على القمع نحو دولة ديمقراطية تحفظ الحقوق الفردية والحريات العامّة، وبالتالي فانّ أي عملية تحويلية من هذا النوع تبدأ فيها الأطراف المتنافسة باستعمال العنف الرمزي من أجل اجبار بعضها البعض على الخضوع لمنطق التوافق، كما يمكن أن تتجاوز تلك الأطراف العنف الرمزي الى العنف المادّي، أو حتى العنف الجماعي المسلّح (الحرب الأهلية)[82].

إنّ ما يميّز الدول غير الديمقراطية بعد الموجة الثالثة هو الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات الأمنية والعسكرية في حسم الصراع بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، فخلف الواجهة المؤسساتية تلعب تلك المؤسسات دور الحارس بالنسبة للنخبة الحاكمة، حيث أنّها تتميّز بالتنظيم وحيازتها لوسائل القمع أوما يمكن أن نسميه تمتّع المؤسسات الأمنية "بحسن الأداء" Le savoir faire فيما يتعلّق بقمع المعارضة وفي هذا المجال يمكننا تصنيف المؤسسات الأمنية في الدول غير الديمقراطية كما يلي:

1 ـ المؤسسات الأمنية الخاضعة للسلطة المدنية:

وهي المؤسسات الموجودة في الأنظمة الملكية.

[81] Guy Hermet, « Les démocratisations au vingtième siècle : une comparaison Amérique latine/Europe de l'Est », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.8, N°2, 2001, p 302.

[82] Sophie Baby, « violence et politique dans la transition démocratique espagnole, 1975-1982 », **Bulletin de l'institut Pierre Renouvin**, N°25, janvier 2007, p p 190-192.

2 ـ المؤسسات الأمنية الخاضعة للحزب:

وهو الحال بالنسبة للأنظمة التي تقوم على الأحادية الحزبية .

3 ـ المؤسسات الأمنية الشريكة مع السلطة المدنية أو المسيطرة عليها.

ونجد هذا النوع من العلاقة بين المؤسسة الأمنية والسلطة المدنية في الدول التي عرفت على مرّ تاريخها تدخّل الجيش في السياسة، وخاصة في الدول التي قام الجيش بتحريرها من الاستعمار مثل: الجزائر ومصر التي كانت تعدّ أغلب وزرائها و مدراء المؤسسات من بين جنيرالات الجيش المتقاعدين وحتى الرؤساء نفسهم خرّجي المؤسسة العسكرية بالتحديد، فقيادة هذه المؤسسات كانت تسند على أساس الولاء وليس الكفاءة، ففي سوريا مثلا كان الجنرال "مصطفى طلاس" قائدا للجيش منذ 1972 إلى غاية 2004، وفي مصر أسندت القيادة إلى الماريشال "طنطاوي" منذ 1991 إلى غاية 2012 بعد أن كان قائدا للحرس الجمهوري قبل ذلك[83].

من خلال هذا التصنيف يمكننا التمييز بين نوعيين من الأنظمة غير الديمقراطية الموجودة حاليا في العالم الثالث وهي: الأنظمة التي لم تعرف حراكا ديمقراطيا بعد سقوط المعسكر الشرقي، والأنظمة التي عرفت ذلك الحراك منذ بداية التسعينات. والتي بمجرّد أن بدأ فيها الحراك الديمقراطي ظهرت المؤسسة العسكرية كفاعل قوي في المعادلة السياسية للتغيير الديمقراطي، فانحازت هذه المؤسسة للنخبة الحاكمة لأنّها في الحقيقة جزء منها، ومن خلال حمايتها من التغيير فهي تحمي مصالحها الخاصة التي لا يمكنها أن تسيّرها بطريقة علنية لأنّه يفترض أن تكومن أغلب تلك المصالح خارج سلطة المؤسسة العسكرية.

إنّ استخدام النخب الحاكمة للمؤسسات الأمنية كحاجز بينها وبين المجتمع الذي تحكمه يجعل هذا الأخير "مؤهّلا" لاستخدام العنف ضدّها متى سنحت له الفرصة لذلك، الأمر الذي يفتح المجال أمام ظهور الإيديولوجيات الراديكالية داخل كلا طرفي الصراع، حيث يمكن لهذه الإيديولوجيات أن

[83] Pierre Blanc et Jean-Paul Chagnollaud, **Violence politique au Moyen-Orient**, Paris : presses de science politique (P.E.N.S.P), 2014, p 197.

تستقطب شرائح واسعة من المجتمع لأنّه كما كتب "جيزون فرانكس" Jason Franks فانّ العنف السياسي يمكن أن يظهر وينتشر من خلال صفات وخصائص بنيوية متأصّلة في الثقافة[84].

كما أنّ الدول التي عرفت محاولات للتحوّل الديمقراطي، والتي قوبلت بالعنف من طرف النخبة الحاكمة، مؤهلة أكثر من غيرها لتكرّر نفس التجربة لكن بطريقة أخرى، وهي اللجوء المباشر للعنف،لأنّ قمع النظام للنخب المعارضة باستعمال العنف سيؤدي إلى تنشئة اجتماعية وسياسية قوامها مجموعة من القيم التي تمجّد التضحية، العنف، الانتقام والحقد على من استعمل العنف ضدّ المجتمع، وهو المجال الخصب للمعارضة لتجنيد أنصارها وجعلهم ينخرطون في جماعات مسلحة[85]. والمتمعّن في تاريخ الدول غير الديمقراطية سيلاحظ بأنّه مليء بأعمال العنف التي مارستها النخب الحاكمة ضدّ شعوبها، خاصة الدول الإفريقية والعربية، وأنّ أعمال العنف تلك قد شكّلت رصيدا تراكميا في الذاكرة الجماعية للمجتمعات، فمنها التي وصلت إلى نقطة الانفجار في علاقتها مع السلطة الحاكمة ومنها من لم تصل بعد وهي في مرحلة متقدّمة من التراكمات التي ستوصلها في النهاية إلى نقطة الانفجار، والتي ستكون في أغلب التوقعات حروبا أهلية تعيد تشكيل الخارطة المؤسساتية والسياسية للدولة من جديد أو أنّها ستعيدها إلى نقطة البداية ألا وهي الأنظمة الشمولية التي حكمت تلك الدول منذ استقلالها.

إنّ درجة العنف السياسي المواكبة لمرحلة الانتقال الديمقراطي مرتبطة بعدّة عوامل يمكن أن تجعل من العنف آلية لردع أطراف الصراع والتزامهم بالحوار لحلّ مشاكل المرحلة الانتقالية، وهنا نكون أمام عنف رمزي تمارسه كلّ من النخبة الحاكمة والمعارضة ضدّ بعضها البعض في شكل استعراض للقوة دون اللجوء إلى استعمالها، لكن في حالة تمسّك كلّ طرف بمواقفه خاصة إذا كانت اقصائية ضدّ الطرف الآخر، سيكون العنف المادي هو الفاصل بينهما. كما أنّ أغلب الدراسات التي تناولت العنف السياسي ربطته مباشرة بطبيعة النظام السياسي، حيث أنّ تلك الطبيعة هي التي تحدّد مستوى العنف الذي قد يصل إليه الصراع[86].

---

[84] Lorenzo Bosi, « Etat des savoirs et pistes de recherche sur la violence politique », **Critique internationale,** N°54, janvier 2012, p p 179-180.

[85] **Ibid**, p180.

[86] Demet Yalcin Mousseau, « Democratizing with ethnic divisions: A source of conflict? », **Journal of peace research**, Vol.38, N°5, September 2001, p 550.

انّ الأنظمة التسلطية تحاول السيطرة على المجتمعات عن طريق القوّة، وهذا ما يساهم في تراكم الرغبة في التخلص من تلك السيطرة، ومع تنامي مشاعر اللاعدالة والحرمان الاقتصادي، سيعجّل ذلك بالوصول إلى نقطة الانفجار، ويكون ذلك بمطالبة النخبة الحاكمة بالتخلّي عن الحكم لصالح نخب أخرى تهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي أكثر عدالة. وفي الأخير يمكن القول بأنّ العنف السياسي هو ظاهرة ملازمة لعملية التحول الديمقراطي، تختلف مستوياته من حالة لأخرى، حيث نجد أنّ هناك مجموعة من المحدّدات التي تتحكم في درجة العنف ومخرجاته بالنسبة للدول التي تدخل مرحلة التحول الديمقراطي وتتمثل هذه المحدّدات في:

1 ـ طبيعة النخبة الحاكمة (إيديولوجية، مذهبية، مصلحية، عسكرية...)

2 ـ طبيعة النظام السياسي:

النظام الشمولي ← غالبا ما يتحوّل الصراع على السلطة إلى حرب أهلية.

النظام التسلطي ← مستويات عنف مختلفة من الأدنى إلى الأعلى.

3 ـ درجة قوّة كلّ من النظام والمعارضة:

← إذا كانت القوة لصالح النظام سيلجأ إلى العنف لقمع المعارضة.

← إذا كان هناك تساوى في القوة سيكون هناك تفاوض حول عملية الانتقال الديمقراطي، بما يحفظ مصلحة النخبة الحاكمة، وهذا ليس بالأمر الايجابي لبناء ديمقراطية حقيقية.

← إذا كانت القوة لصالح المعارضة، سيتم إسقاط النظام الحاكم وإخراج كلّ عناصر النخبة المنتمية إليه من دائرة صنع القرار.

ومن خلال هذا التلخيص، نستنتج بأن عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بشكل كبير بموازين القوة بين النخبة الحاكمة والنخب المعارضة من جهة، وبمدى قدرة النخب المعارضة على التضحية في سبيل الديمقراطية من جهة ثانية.

المطلب الثالث: بناء الدولة والصراع النخبوي

قبل الحديث عن تأثيرات الصراع النخبوي على عملية بناء الدولة التي تكون بالتوازي مع عملية التحول الديمقراطي، يجب أولاّ أن نوضّح ما المقصود ببناء الدولة وما هي الجوانب التي يجب التركيز عليها في مثل هذه العمليات. لقد بيّن "ف. فوكوياما" F.Fukuyama فيما يخصّ عملية بناء الدولة بأنّه لا يجب الخلط بين الدولة والأمّة، حيث يقول بأنّ الأوروبيين أدركوا أهمية التمييز بين الدولة والأمّة انطلاقا من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت باحتواء الهويّة الثقافية والتاريخية بقوّة داخل المؤسسات السياسية عن طريق الدسترة والديمقراطية.[87]

لكن واقع دول العالم الثالث، وبالأخصّ الدول العربية يظهر العكس تماما، فقد حاولت النخب الحاكمة في هذه الدول بناء الدولة انطلاقا من الأمّة الموجودة مسبّقا وهو ما يحول دون تحقيق الهدف كون أنّ العملية معكوسة، لأنّها محاولة لبناء الجزء انطلاقا من الكلّ، وعليه لا بدّ من تحليل المنطلقات والأسس التي اعتمدت عليها النخب الحاكمة في مشاريعها لبناء الدولة بعد نهاية الحرب الباردة، تمّ بعد سنة 2001 التي تعتبر منعرجا حاسما في تغيير نظرة الغرب لدول العالم الثالث ولمسألة الديمقراطية في تلك الدول حيث نلاحظ أنّه منذ سنة 2001 أصبح الحديث أكثر فأكثر يتمحور حول ما يسمى "هندسة بناء الدولة" في ظلّ الوصاية الدولية " Protectorat international "[88].

إنّ ما يحدث في الدول غير الديمقراطية، وحتى تلك التي دخلت مرحلة التحول الديمقراطي من انحراف عن المسار الصحيح للديمقراطية وصراع بين النخب والانعكاسات السلبية لذلك على الدولة والمجتمع، يفرض علينا أن نركز أفكارنا وتحليلنا على عملية "**إعادة بناء الدولة في ظل الديمقراطية**" لأنّ دول العالم الثالث بنيت منذ استقلالها في ظلّ أنظمة دكتاتورية ونخب أحادية مغلقة استعملت مؤسسات الدولة للبقاء في الحكم وليس لتسيير الحكم، ممّا جعل الدولة جزء من النظام وليس العكس.

وحديثنا عن عملية بناء الدولة في ظل الديمقراطية يرجع لكون أغلب دول العالم الثالث التي عرفت بداية المسار الانتخابي بعد سقوط المعسكر الشرقي قد عانت من ظاهرة " انهيار مؤسسات

[87] Julia Raue and Patrick Sutter, **Facets and practices of state-building**, Boston: Martinus nijhoff publisher 2009, p 8.

[88] Richard Caplan and Béatrice Pouligny,"Histoire et contradictions du state building »,**Critique internationale** N°28, mars 2005, p 123.

الدولة" وصعود بعض النخب فوق سلطة تلك المؤسسات وحتى القانون الذي يحكمها، والتي وصلت في بعض الحالات إلى إلغاء دور المؤسسات أو تجميدها مثلما حدث في الجزائر ما بين 1992 و1996.

ويعود السبب الرئيسي لظاهرة الانهيار المؤسساتي التي عرفتها أغلب الدول التي دخلت تجربة التحول الديمقراطي بالدرجة الأولى إلى النخب الحاكمة التي رفضت الاحتكام للانتخابات من أجل تحديد من يحق له ممارسة السلطة من بين مكوّنات المجتمع. حيث دفع ذلك التمسّك الشديد بالسلطة من طرف النخب الحاكمة بالنخب المعارضة إلى الدخول معها في صراع حول العملية السياسية من مؤسساتية (الاحتكام إلى القانون) إلى شخصية (الاحتكام إلى النفوذ)، ونقلها من مستوى التنافس إلى مستوى الصراع، كون أنّ كل تحليلات علم الاجتماع السياسي تربط درجة التحول داخل الدولة بدرجة الانقسام والصراع النخبوي.

وقد أثبتت التجارب أن الصراع النخبوي على السلطة يسرَع من فقدان مؤسسات الدولة لسلطتها لصالح الأفراد. وأنّ الصراع النخبوي يتمحور حول نقطتين أساسيتين وهما: السياسة والاقتصاد، وغالبا ما حُلت الصراعات بين النخب لمّا لجأت نخبة معينة إلى التجنيد الشعبي ضد الطرف الأخر في الصراع لأن ضمان قاعدة شعبية يعني ضمان السلطة وذلك وفق المعادلة التالية[89] :

كلّما اشتد الصراع بين النخب أدّى ذلك إلى قلة مقاومتها للانخراط الشعبي داخلها.

وكلّما استعانت النخب بالدعم الشعبي، كلّما زاد ذلك من صعوبة العودة إلى الإطار المؤسساتي لأن مطالب الشعب دائما ما تكون أكبر من قدرات النخب الحاكمة. وذلك ما يزيد من احتمال دخول أطراف الصراع في حرب أهلية يستعين كل طرف منها فيها بالسند الشعبي الذي يستمد منه مشروعيته، وهذا ما يزيد من حدّة الانشقاقات التي تحدث داخل الدولة، حيث أن الانقسامات التي تعرفها النخب والمجتمعات في دول العالم الثالث أدّت إلى خلق نوع من التضامن الذي نشأ قبل الدولة (Des solidarités pré-Etatiques)[90]. وهو تضامن ذو طابع مصلحي أو قبلي يشكّل ضمانة لمختلف الجماعات ضدّ طغيان السلطة، الأمر الذي يؤثر سلبا على العلاقات النخبوية داخل الدولة لغياب الثقة، ممّا يعرقل عملية بناء الدولة.

---

[89] David Waldner, **State building and late development**, New York: Cornell university press, 1999, pp 3-4.

[90] Alain Joxe, « Construction de l'Etat et risque de destruction de l'Etat en Méditerranée », **Revista CIDOB d'Afers internacionals**, N°37, septembre 1997, P P19-20.

إنّ المشكل الأساسي في دول العالم الثالث لا يكمن في طريقة التغيير السياسي هل تكون ثورية أم سلمية، بقدر ما يكمن في مدى قبول النخب الحاكمة والمعارضة لعملية التغيير من جهة، وفي نظرتها للديمقراطية في حدّ ذاتها من جهة أخرى، حيث تقول " ب. لاونتل" B.Lowenthal في هذه النقطة: " أنّه ليس من الضرورة أن يكون التغيير الثوري عن طريق العنف وتجاوز مؤسسات الدولة، ولكن عن طريق وضع حدود فاصلة وواضحة لاستمرارية نخبة معينة في حكم الدولة..."[91].

وإذا أردنا وضع تقسيم عملي للنخب الموجودة في أغلب دول العالم الثالث فانّه يمكننا التمييز بين نوعيين و هما:

1ـ النخبة التي تكوّنت في ظلّ الاستعمار، والتي حكمت الدولة بعده.

2 ـ النخبة التي تكونت بعد الاستقلال، والتي تريد الوصول إلى الحكم.

وبمحاولتنا تقديم وصف دقيق للنوع الأول، فإنّنا لن نجد وصفا أدّق من الذي قدمه " ماريان نغوابي" Marien Ngouabi رئيس سابق للكونغو، كونه ينطبق ذلك الوصف على بلاده وعلى أغلب البلدان التي عاشت في ظلّ الاستعمار، فقال في هذا الصدد:" إنّنا نعلم بأنّ المستعمر من خلال بحثه عن عقلنة وتنظيم عملية نهب الدول المستعمرة، بما فيها الكونغو قد كان بحاجة لنخبة يكلّفها بالتنفيذ، نخبة مصطنعة لتلبي حاجيات المستعمر، حيث أنّ الإطارات التي تكوّنت في مدارسه لم تكن إلا ملاحق للإدارة الاستعمارية وعند الاستقلال، فانّ هذه النخب والإطارات هي التي تولّت مستقبل الدول... هي نخب لا تحمل مشاكل الشعوب، بل نخب كانت تحلم بالعيش على الطريقة الأوروبية"[92].

لهذا نلاحظ أنّه حتى الصراعات بين النخب التي حدثت مباشرة بعد الاستقلال كانت صراعات شخصية تتمحور حول من يحكم، وليس حول شكل الدولة أو طبيعة النظام والمؤسسات، لهذا لم تؤدي تلك الصراعات إلى تغيير في نظام الحكم أو في وظائف المؤسسات، بقدر ما أدّت في بعض الدول إلى تغيير في الشخصيات، وكانت نتيجة ذلك الواقع هي خلق ما يسمى بالدولة– الشبكة Etat-Réseau وليس دولة المؤسسات، ويعرّف "برتراند بادي" Bertrand Badie الشبكة على

[91] Humphrey Nwosu, « Strategies of state building: African experience reconsidered", **Civilizations,** Vol.28, N°1/2, 1978, p 34.

[92] Moise Léonard Jamfa Chiadjeu, **Comment comprendre la "crise" de l'Etat postcolonial en Afrique** ? Bern: Editions scientifiques européennes, 2005, p 64.

أنّها:"مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتكرّرة التي تنشأ بين أفراد أو جماعات خارج رقابة (إطار) المؤسسات التي يخضعون لها"[93].

وعليه فانّ مدى انقسام النخبة أو وحدتها يعدّ العنصر الرئيسي في عملية بناء الدولة ويؤثّر ذلك العنصر سلبا أو إيجابا بدرجة ارتباطه بعامل المصلحة، فإذا كانت النخبة موحّدة ومصالح أفرادها مختلفة سيكون ذلك عائقا أمام عملية بناء الدولة لأنّ المصلحة الخاصة ستطغى على المصلحة العامّة، وحتى وان كانت النخبة مقسّمة، ولها مصالح مشتركة تسعى للحفاظ عليها، فانّ ذلك سيؤثّر إيجابا على عملية بناء الدولة، لأنّ هذه الأخيرة تشكّل الإطار المنظّم الذي تتفاعل فيه مختلف النخب بهدف الحفاظ على مصالحها بطرق سلمية قدر الإمكان (العودة إلى المؤسسات كحكم بينها).

إنّ انقسام النخبة أو وحدتها خلال المرحلة الانتقالية ينعكس مباشرة على عملية بناء الدولة، وذلك مرتبط بدرجة القوّة والدعم الشعبي الذي تتمتّع به أطراف الصراع في مرحلة الانتقال الديمقراطي، فإذا كانت النخبة الحاكمة تتمتّع بالقوّة، فإنّها سوف تبقى الوضع كما هو مع إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وإذا كانت القوّة لصالح النخبة المعارضة، فإنّها ستحاول إعادة بناء الدولة من جديد وإحداث قطيعة مع طريقة الحكم السابقة، أمّا إذا كان هناك تساوي في القوّة بين الطرفيين فانّ احتمال تقسيم الدولة وارد جدّا، وكذلك احتمال تحوّل الدولة إلى دولة فاشلة كبير حيث يتحول التنافس الديمقراطي إلى حرب أهلية تسبّب كوارث إنسانية [94].

لقد أكّد الواقع بأنّ هناك بعض النخب الحاكمة في دول العالم الثالث تحمل إيديولوجية مضادّة للدولة Anti-state ideology،[95] كون أنّها لا تنظر للدولة على أنّها مجال عامّ للتفاعل الايجابي في إطار مؤسساتي ـ قانوني، بل أنّها تعتبرها مجالا خاصّا لاستغلال الثروات والربح المادّي، أي اعتبار الدولة مصدرا للثروة وليس مصدرا للاستقرار والرفاه الاجتماعي، ذلك لأنّ تلك النخب الحاكمة ليس لديها ارتباط عضوي بالدول التي تحكمها كما ذكرناه سابقا.

وفي هذا السياق يمكن القول بأنّ الدراسات والبحوث الأكاديمية قد أهملت دور النخبة في عملية التحوّل الديمقراطي وبناء الدولة بعد سقوط المعسكر الشرقي على اعتبار أنّ الديمقراطية هي مجرّد آلية

---

[93] **Idem**.

[94] Kidane Mengisteab and Cyril Daddieh, **State building and democratization in Africa**, USA: Praeger publishers, 1999, p 6.

[95] Ibid, p 8.

للحكم ويمكن لأي نخبة أن تمارسها. لكّن بعد العشرية الأولى من سقوط المعسكر الشرقي، عاد الحديث عن دور النخبة في عملية التحوّل الديمقراطي وبناء الدولة إلى الواجهة، ويرجع ذلك إلى النتائج المختلفة التي عرفتها الدول التي دخلت مسار التحوّل الديمقراطي بداية التسعينات، فقد أفرزت تلك التجارب نجاح دول أوروبا الشرقية على وجه الخصوص في تحقيق الديمقراطية، ووصول بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى إلى مرحلة التداول السلمي على السلطة، بينما فشلت أغلب الدول الإفريقية في تحقيق نتائج ايجابية.

لقد دفع هذا الوضع بالأكاديميين إلى إعادة التركيز على دور النخبة الحاكمة في عملية التحوّل الديمقراطي خلال العشرية الأخيرة خاصة في الدول التي مازالت فيما يسمى بالمرحلة الانتقالية، مع الاهتمام بدور النخبة المتحكّمة في عملية صنع القرار، وتحديد العلاقة بينها وبين المجموعات الأخرى المستفيدة منها في السلطة، وكذلك طرق الاتصال التي تستعملها تلك المجموعات النخبوية[96].

إنّ عملية بناء الدولة تعني تقوية دور المؤسسات، لكن بالنسبة للنخب الحاكمة تشكّل تلك المؤسسات مجالا خاصا للنفوذ والسلطة، فهذه المفارقة تشكّل أكبر عائق أمام نجاح عملية التحوّل الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، لأنّ الجمع بين هذين المتغيرين يعني جلوس كلّ الأطراف إلى طاولة الحوار والاتفاق على مفهوم موحّد لطبيعة الديمقراطية المراد تطبيقها على أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأسس، التي تكون محورا للتفاوض والنقاش تتمثّل في[97]:

1 ـ مستوى المركزية واللامركزية بالنسبة للسلطة.

2 ــ مسألة ضبط العلاقة بين الأغلبية والأقليات العرقية في الدولة.

3 ــ طبيعة النظام الانتخابي الذي يتمّ تطبيقه.

إنّ أخذ هذه الأسس الثلاث بعين الاعتبار من طرف النخبة الحاكمة والمعارضة سيؤدي في أغلب الحالات إلى إيجاد مخرج آمن لعملية التحوّل الديمقراطي وبناء الدولة، وكذلك سيضمن مخرج آمن للنخبة التي حكمت البلاد قبل عملية التحوّل الديمقراطي. لهذا فانّ نجاح عملية بناء الدولة ونجاح

---

[96] Tetiana Kostiuchenko, « Central actors and groups in political Elite: advantages of network approach», **Polish sociological review**, N°174, 2011, p p 195-196.

[97] Kidane Mengisteab and Cyril Daddieh, **Op.cit**, p 9.

مسار التحوّل الديمقراطي في دول العالم الثالث مرتبط بمدى شعور النخبة الحاكمة بالأمان إذا ما خرجت من السلطة ومدى إمكانية احتفاظها بممتلكاتها المادّية والاقتصادية، كونه كلّما ابتعدت النخبة المعارضة عن منطق الانتقام والتفكير الشخصي الضيّق، كلّما زاد ذلك من تعاون النخبة الحاكمة ولأنها حتى وإن خرجت من المجال السياسي سيكون ذلك دون خسائر بالنسبة لها وللدولة والمجتمع، في حالة العكس فانّ النخبة الحاكمة ستدافع عن وجودها وعن ممتلكاتها بكل الطرق المتاحة لها بما فيها القوّة العسكرية (الجزائر خلال التسعينات...).

خلاصة واستنتاجات

إنّ من أهمّ الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذا الفصل، هي أنّه لا يمكن الحديث عن عملية التحوّل الديمقراطي دون الحديث عن دور النخبة فيها، فقد أكّدت تجارب دول العالم الثالث التي دخلت مرحلة التحول الديمقراطي ولم تخرج منها بعد، بأنّ رفض النخبة الحاكمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات هو العائق الرئيسي أمام عدم بلوغ تلك الدول مستوى الديمقراطية الفعلية.

كما تعتبر النخبة الحاكمة في دول العالم الثالث بأنّ الدولة هي جزء منها وليس العكس خاصّة في الدول التي لعب فيها الجيش دورا حاسما في تحقيق الاستقلال (الجزائر)، أو في توجيه مسار الدولة وخياراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد استقلالها، فالنخبة الحاكمة تنظّر في هذه الدول لنفسها على أنّها هي من أسسّت الدولة، وحققت الاستقلال واكتسبت مشروعية وشرعية تاريخية، وبالتالي فإنّها هي الأولى بحكمها.

ذلك ما يفسّر رفض النخبة الحاكمة في دول العالم الثالث وخاصّة الدول العربية لمبدأ التداول على السلطة، ويمكننا أن نرجع ذلك الرفض إلى عاملين رئيسيين وهما:

1ــ العامل المادّي: ويتلخّص في خوف النخبة الحاكمة من فقدانها الامتيازات المادية التي تتمتّع بها والتي حقّقتها من خلال استغلالها لأملاك الدولة، لأنّ الديمقراطية تعني المساءلة بالنسبة للنخبة، وبالتالي فإنّها تنظر للديمقراطية على أنّها ستكون سببا في فقدانها لمزاياها الاقتصادية، وخروجها من الساحة السياسية وحتى دخولها السجن أو القضاء عليها نهائيا، فهي ترى في مسألة التحوّل الديمقراطي قضية وجود بالنسبة لها وأنّها كلّما منعت أو عرقلت نجاح عملية التحوّل الديمقراطي، كلّما استمرّت في السلطة واحتفظت بكلّ مزاياها المادية.

2 ــ العامل النفسي: ويتلخّص في اعتبار النخبة الحاكمة لنفسها مسئولة عن الدولة وشعبها مسؤولية أبويّة، وبالتالي لا يمكنها التخلّي عنهما لصالح نخبة معارضة، ويعتبر هذا النوع من النخب الأكثر خطرا على عملية التحول الديمقراطي لأنّها مستعدّة للتضحية بكلّ شيء من أجل البقاء في السلطة وممارسة مسؤوليتها الأبوية على الدولة والشعب، والأخطر من ذلك كلّه أن تجمع نخبة حاكمة في دولة ما بين العاملين المادّي والنفسي حيث أنّها ستقود الدولة آليا إلى حرب أهلية.

الفصل الثاني:

النخبة الحاكمة ومشروع بناء الدولة في الجزائر

انّ الحديث عن طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر يشوبه الكثير من الصعوبة لأنّ أصول هذه النخبة تعود إلى مرحلة الاستعمار، خاصة وأن تطوّر الحركة الوطنية التي ولدت من رحم المقاومة والثورات الشعبية، أفرزت العديد من التوجهات السياسية التي لم تتوحّد أفكارها حول مستقبل البلاد وعلاقتها مع المستعمر إلا مع ميلاد جبهة التحرير الوطني الذي ارتبط باجتماع جماعة 22 في جوان 1954، والتي تبنّت الخيار الثوري لتحقيق الاستقلال. وقد كان لجبهة التحرير الوطني جناح مسلّح لمحاربة الاستعمار وهو جيش التحرير الوطني. فقد شكّلت هذه المرحلة أوّل خطوة لاختلاط النخبة السياسية والعسكرية في الجزائر، والتي ستكون لها آثار مصيرية على مستقبل الجزائر.

لكن أصول النخبة السياسية الجزائرية لا تعود إلى 1954، بل إلى تاريخ سابق نرجعه لسنة 1919 مع حركة الأمير "خالد". ولقد تأثّرت النخبة السياسية منذ ذلك التاريخ إلى غاية 1954 بثلاث شخصيات رئيسية مثّلت أفكارها التوجّهات الثلاث الكبرى للحركة الوطنية وهي:

1. **مصالي الحاج:** الذي كان يحمل فكرا تحرّريا يدعو للانفصال عن فرنسا.

2. **عبد الحميد ابن باديس:** الذي كان يحمل فكرا اصلاحيا هدفه الحفاظ على الهويّة العربية الاسلامية للمجتمع الجزائري.

3. **فرحات عبّاس:** وهو صاحب الفكر الاندماجي الذي كان يدعو إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين الفرنسيين والمسلمين.

تعتبر هذه الشخصيات الثلاث وأفكارها السياسية مصدر الهام للحركات والأحزاب التي ظهرت خلال مرحلة ما قبل الثورة، وبالرغم من اختلاف اتّجاهاتها، فانّ النخبة السياسية في الجزائر لم تعرف صراعات كبيرة فيما بينها، فقد التزم كلّ طرف بما كان يراه مناسبا للشعب الجزائري خلال مرحلة الاستعمار، واستمرّ الوضع على تلك الحالة إلى غاية ظهور نخبة سياسية شابّة، أسّست جبهة التحرير الوطني، وتبنّت العمل الثوري المسلّح ضدّ الاستعمار بهدف تحرير الجزائر، فاستطاعت فرض وجودها على باقي التيارات السياسية التي انخرطت فيها بعد اعلان الثورة في 1 نوفمبر 1954.

وقد كان لتبلور النخبة السياسية في ظلّ الحركة الوطنية، ثمّ في ظلّ جبهة التحرير إضافةً إلى النخبة العسكرية داخل جيش التحرير انعكاسات كبيرة ومصيرية على الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وهو ما سنوضّحه من خلال مباحث هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: طبيعة النخبة الجزائرية ومسار تطوّرها

لقد كان للتاريخ الاستعماري الطويل الذي عاشته الجزائر الأثر الكبير على تركيبة النخبة الحاكمة في الجزائر، وعلى طبيعتها الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، فقد استمدّت كلّ مجموعة من المجموعات المكوّنة للنخبة الحاكمة الجزائرية مشروعيتها من الشرائح الاجتماعية التي كانت تتعامل معها وتوصل اليها خطابها السياسي. ولقد أثّر مسار الحركة الوطنية بشكل كبير على تركيبة النخبة في الجزائر منذ 1954 وإلى يومنا هذا، كون أنّ الانقسامات التي عرفتها النخبة قبل الاستقلال استمرت إلى ما بعد الاستقلال، وكان لها أثراً كبيراً على مستقبل الدولة الجزائرية المستقلّة من حيث شكل النظام السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التكوين الاجتماعي.

ولإظهار ذلك التأثير لا بدّ من البحث في طبيعة النخبة الحاكمة وتركيبتها بالاعتماد على مجموعة من الأبعاد وهي:

- البعد السياسي: وطني قومي، وطني اصلاحي، اندماجي.
- البعد الاقتصادي: اشتراكي ـ ليبرالي رأسمالي.
- البعد الاجتماعي: الوجهاء (الملاك)، شعبي.
- البعد الثقافي: إسلامي، قومي عربي، فرنسي ـ بربري.

وسوف نعتمد على هذه الأبعاد الأربعة في تحليلنا لتركيبة النخبة الجزائرية ومسار تطوّرها مع التركيز في هذا المبحث على أصول تلك النخبة، وسنحاول مناقشة مدى انعكاس كلّ بعد من تلك الأبعاد على ظهور الانقسامات داخل النخبة التي قادت الثورة التحريرية، وكيف انعكست تلك الانقسامات على النخبة السياسية والعسكرية، وعلى الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

المطلب الأول: أصول النخبة الجزائرية

انّ الخصوصية التي ميّزت تشكّل النخبة الحاكمة في الجزائر جعلت من دراسة هذا الموضوع دراسة تحليليةّ يتميّز بالتعقيد والصعوبة، وتتمثّل تلك الخصوصية في انقسام المجتمع الجزائري غداة الاستقلال إلى فئتين الأولى تمثّل الطبقة الادارية ـ البيروقراطية التي تلّقت تكوينها في المدارس الفرنسية، والثانية تمثّل الطبقة العامّة (أغلبية المجتمع) التي لم تكن لها علاقة ايديولوجية مع المستعمر، وقد كان أغلب قادة ثورة التحرير من سياسيين وعسكريين من الطبقة العامّة.

ويرى الكثير من الباحثين وعلى رأسهم "**وليام كواندت**" **William B. Quandt** بأنّ تقسيم النخبة السياسية في الجزائر خلال الاستعمار لم يكن تقسيما عرقيا بين البربر والعرب، وأنّ المجتمع الجزائري البربري لم يكن مدمجا في قوة سياسية متجانسة، وأنّ الجزائريين القلائل الذين عملوا على الدخول في دائرة النخبة السياسية تكيّفوا مع التوجّه السياسي العام الذي كان يقلّل من أهمية الأصول العرقية أو الدينية، وذلك على الرغم من محاولة الاستعمار تطوير "سياسة بربرية" في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر مفادها أنّ القبائل ـ على الأقلّ ـ يجب أن يدمجوا في الثقافة الفرنسية حتى وان لم يستطع العرب ذلك.[98]

لكن تلك السياسة توّجت بالفشل لأنّ عدد المنخرطين فيها كان قليلا جدّا، وبالرغم من ذلك فقد تركت أثاراً عميقةً على التوجه الايديولوجي لمن انخرطوا فيها خلال الاستعمار، وعليه فإننا سوف لن ننطلق في تحليلنا لهذا العنصر من فرضية أنّ أصول النخبة الحاكمة في الجزائر هي أصول عرقية (بربر- عرب)، بل سوف نعتمد على فرضية أنّ تلك الأصول هي سياسية – ايديولوجية بالدرجة الأولى مع الاشارة إلى دور الاستعمار في توظيف مسألة العرقية في بلورة الايدولوجيا الخاصّة بالنخبة الحاكمة في الجزائر.

انّ التمركز الجغرافي لتلك الأصول ترك الانطباع لدى البعض أنّ المسألة هي مسألة عرقية لكنّها على الخلاف من ذلك تماماً، فقد ظهر خلال الثورة اتجاهين رئيسيين يتصارعان فيما بينهما، وتُرجم ذلك الصراع من خلال توجّهات النخب الممثّلة لكل طرف والقائمة على التنافس الاقصائي.[99]

---

[98] William B.Quandt, **Berbers in the Algerian political elite**. California: the RAND Corporation, 1970, p p 3-4.

[99] Djamel Guerid, « Algérie : dualité de la société et dualité de l'élite, les origines historiques **»,** dans : Omar Lardjane, **Elite et société : Algérie & Egypte**. Alger: Casbah Editions, 2007, p 55.

وهو تنافس قائم على أبعاد وخيارات سياسية ـ ثقافية وليس على أبعاد عرقية، والدليل على ذلك أنّ العامل العرقي لم يشكل أية أزمة بالنسبة للنخبة الحاكمة، حتى أنّ هذه الأخيرة مكوّنة من مختلف الأعراق الموجودة في المجتمع.[100]

لهذا نقول بأنّ النخبة الحاكمة الجزائرية انقسمت بعد الاستقلال إلى تيارين رئيسيين وهما:

1 ـ التيار العروبي Arabophone: الباحث عن هوية وطنية قومية نابعة من الذات.

2 ـ التيار الفرنكفوني Francophone: المتأثر بالثقافة الفرنسية (الغربية) ونمط العيش الغربي.

فقد اتّهم التيار العروبي منافسه بأنّه متنصّل من هويته وثقافته، وبالتالي فهو غير معني بمشروع بناء الدولة والمجتمع. بينما يرى التيار الفرنكوفوني أنّ التيار العروبي هو رمزٌ للتخلّف والرجعية والتسلّط. ويجب التأكيد على أن هذه الثنائية الهوياتية الموجودة في الجزائر لم تبدأ من الاستقلال، بل هي عبارة عن نتيجة للتراكمات الثقافية (اسلامية/غربية)، واللغوية (عربية/فرنسية) التي عاشتها الجزائر منذ دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830.[101]

لقد كانت بداية الخلاف بين التيارين مع الثنائي "حمدان خوجة" الذي كان مضطلع على نمط العيش الأوروبي، ولم يكن يرى مانعا في التواجد الفرنسي في الجزائر لأنّ ذلك حسب وجهة نظره كان سينعكس ايجابيا على المجتمع الجزائري، و" الأمير عبد القادر" الذي كان يمثّل التيار الوطني المقاوم والرافض لأي نوع من أنواع التواجد الفرنسي في الجزائر، علما أنّ وجهة نظر "حمدان خوجة" تبنّتها طبقة الوجهاء والتجار وملاك الأراضي في العاصمة على وجه الخصوص، ومن ذلك استمدت قوتها وتأثيرها على جزء من المجتمع الجزائري، أمّا وجهة نظر "الأمير عبد القادر" فقد كان انتشارها كبيرا في طبقات المجتمع البسيطة من فلاحين وقرويين وحرفيين.[102]

ويمكن أن نجد تفسيرا لما حدث للمجتمع الجزائري بصفة عامة والنخبة بصفة خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر في التعريف الذي قدّمه "جورج بلاندي" Georges Balandier لحالة الصدام الحضاري الذي يحدث بين مجتمع مستعمَر وآخر مستعمِر، إذ وصف الوضع كما يلي:" انّ

[100] Bruce Maddy-Weitzman, **The Berber identity movement and the challenge to North African states**, Texas: University of Texas press, 2011, p 9.
[101] Djamel Guerid, **Op.cit**, p 56.
[102] **Ibid**, p 60-61.

الهيمنة المفروضة من طرف أقلية أجنبية عرقية كانت أم ثقافية باسم التفوّق على أغلبية محلية ضعيفة ماديّا تفرض حالة من الصدام الثقافي بين ثقافتين مختلفتين، الأولى متطوّرة ولديها اقتصاد قوي ذات ايقاع سريع من أصول مسيحية، والثانية متخلّفة وذات اقتصاد بدائي، تتطوّر بإيقاع بطيء ولا تنتمي إلى المسيحية، ويكون ذلك الصدام دائما ذو طابع تنافري بين المجتمعين، يستدعي من المجتمع المستعمِر الحفاظ على وجوده داخل المستعمرات، ليس بالقوّة فقط بل أيضا بالاعتماد على نظام من التبريرات الزائفة Pseudo justifications والتصرّفات النمطية"[103].

ومن خلال التجارب التاريخية، نلاحظ بأنّ الأقلية المتمدّنة المتكونة من الوجهاء والملاك هي الأكثر قبولا لتلك التبريرات الزائفة، سواء عن قناعة، تأثّراً بثقافة المستعمر ونمط عيشه الاجتماعي، أو عن مصلحة بدافع الرغبة في الحفاظ على مكانتها وممتلكاتها. وفي كلتا الحالتين فانّ تلك الطبقة تفقد امتدادها الاجتماعي وأصولها الثقافية وحتى الدينية التي تربطها بمجتمعها الأصلي، وتتحوّل مع مرور الوقت إلى حليف للمستعمر ضدّ أبناء مجتمعها.

وبالنسبة للمجتمع الجزائري عامّة والنخبة خاصة فانّ الأمر لم يختلف، فقد انقسم المجتمع إلى أقلية لم ترى مانعا في وجود الاستعمار، وأغلبية رافضة لذلك الوجود، وبدأ التنافس بينهما حول نشر أفكارهما وإقناع أكبر عدد ممكن من الأفراد بتبنّي تلك الأفكار، وما زاد من حدّة الانقسام بين طرفي المجتمع الجزائري هو الانتقال من قانون الاخضاع لسنة 1834 إلى قانون 1865 الذي يعترف بالجنسية الفرنسية للسكان الأصليين (الجزائريين). وبالرغم من عدم تطبيق ذلك القانون على الجميع، فانّ النخبة "الاندماجية" كانت ترى في ذلك خطوة كبيرة نحو الاندماج، أمّا النخبة الرافضة للاستعمار فقد اعتبرت ذلك الاجراء محاولة لطمس أصالة المجتمع الجزائري. لكن من حيث الواقع، فانّ الاجراء شمل في بداية الأمر المستوطنين الوافدين من فرنسا، ثمّ يهود الجزائر (1870) وبعدهم المهاجرين الأوروبيين (1889)، ثمّ بعد ذلك تمّ منح بعض الحقوق السياسية والتمثيلية لنخبة من السكان الأصليين، وهذه النخبة كانت في الأصل تسير في طريق الاندماج، ولم يمنح لها حقّ التصويت إلاّ سنة 1944 بالنسبة للرجال وسنة 1958 بالنسبة للنساء[104].

[103] Frédéric Abécassis et autres, « Sociétés coloniales et traces de la colonisation », in : Fréderic Abécassis et autres, **pour une histoire Franco-Algérienne**, Paris : La Découverte, 2008, p p 49-50.

[104] **Ibid**, p p 50-51.

ومن خلال هذا العرض السريع لكيفية تفاعل النخبة الجزائرية مع الاستعمار وتبلور مواقفها، يتضّح لنا أنّ انقسامات هذه النخبة لم تكن مطلقا ذات أبعاد أو أسباب عرقية وإنّما كانت أسبابها سياية، ثقافية، واجتماعية، كون أنّ هذا الانقسام ظهر منذ دخول الاحتلال إلى الجزائر، ثمّ تبلور منذ منتصف العشرينيات إلى نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، فيما بعد اختفى ذلك الانقسام ظاهريا من سنة 1954 إلى غاية 1962، لكنه لم يختفي فعليا وإنّما اتّخذ شكلا آخر منذ 1956 (الصراع بين السياسي والعسكري الذي تكرّس في مؤتمر الصومام)، وهو الصراع الذي دار حول من يحكم الجزائر بعد الاستقلال، فقد انتقل الوضع من انقسام ثنائي بين التحرريين والاندماجيين إلى انقسام داخلي داخل التيار الوطني الثوري بين السياسيين والعسكريين.

وسنوضّح أصول النخبة في الجزائر وكيف تطوّرت، والانقسامات التي حدثت فيها منذ 1830 إلى غاية اليوم من خلال الشكل التالي: **شكل1 :أصول النخبة الجزائرية و تفرّعاتها**

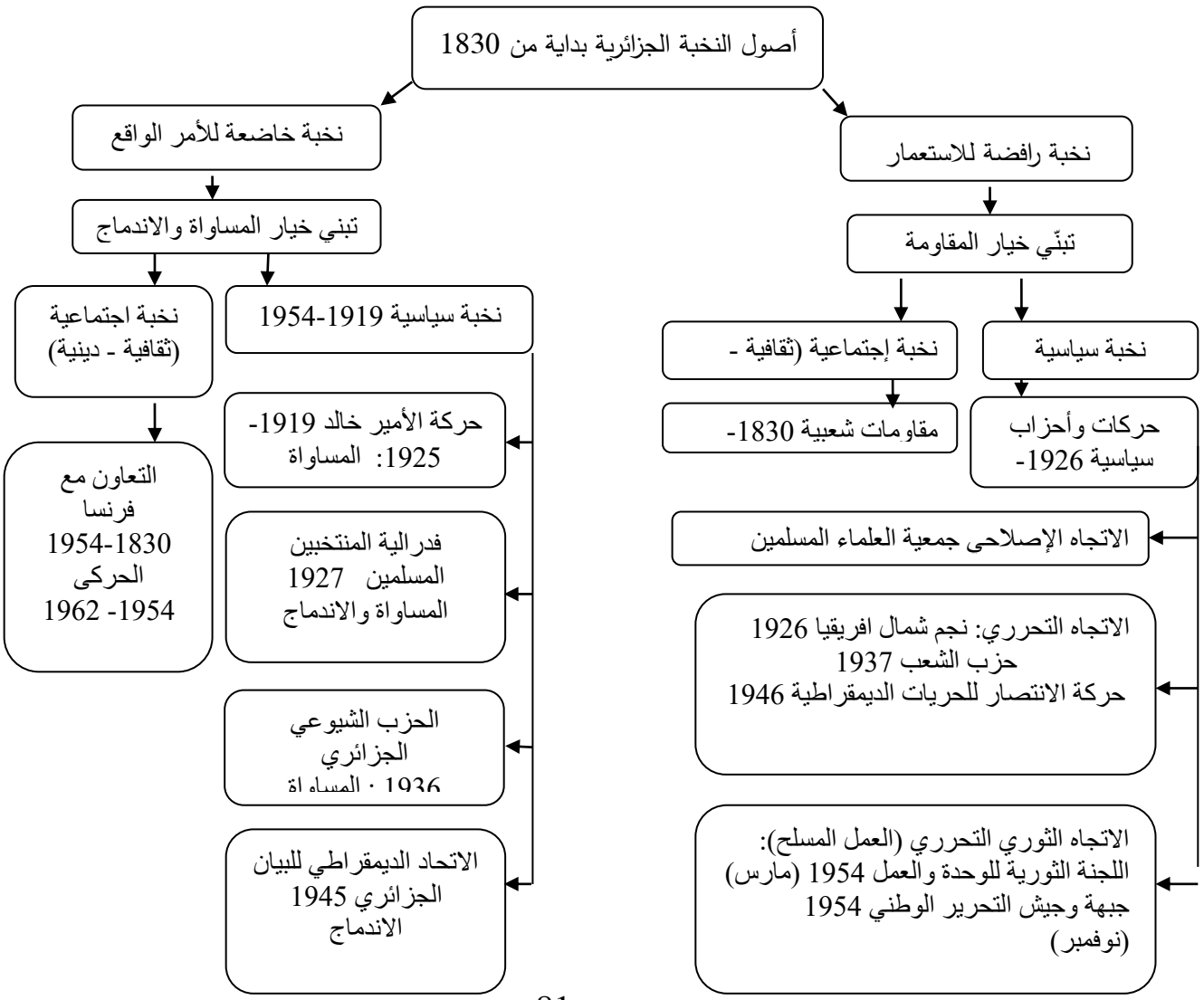

الشكل1 : من اعداد الباحثة اعتماداً على حوصلة المراجع المطلع عليها خلال انجاز الرسالة.

من خلال الشكل السابق نستنتج أنّ أصول النخبة وتطوراتها في الجزائر تعود إلى بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 وقد انقسمت في البداية إلى قسمين، الأوّل متمسّك بأصالته ولغته ودينه، والثاني أراد الاندماج في المجتمع والثقافة الفرنسية لأنّه تشبّع بها في المدارس الفرنسية، الأمر الذي انعكس على طبيعة رؤيته المستقبلية للدولة الجزائرية. وبعد الاستقلال وجدت النخبة الجزائرية نفسها مقسّمة إلى اتجاهين وهما:

1ـ النخبة الناطقة باللغة العربية، والباحثة عن مشروع قومي وطني في ظلّ الاسلام والعروبة.

2 ـ النخبة الناطقة بالفرنسية، والباحثة عن مشروع حداثي يتماشى مع تطورات المجتمعات الغربية.

والمسألة هنا لا ترتبط فقط باللغة العربية أو الفرنسية من حيث أنها وسيلة تعبير، بل يتعدّى الأمر ذلك ليصل إلى علاقة اللغة بالهوية، كون أنّ الهويّة بالنسبة للفرنسيين مرتبطة باللغة الفرنسية ولا يمكن الفصل بينهما، أمّا بالنسبة للعرب عامّة والجزائريين خاصة فانّ اللغة العربية مرتبطة بالإسلام قبل الهويّة. فقد تحوّلت هذه الأخيرة (الهوية) إلى جزء من الاسلام وليس العكس، وقد كانت أولى مظاهر الصراع بين النخبتين هي اتّهام النخبة الناطقة بالفرنسية لنظيرتها الناطقة بالعربية بقمع حرية التفكير والتسبّب في تدهور وضع المثقفين[105]. ذلك أنّ الأحداث التي تلت الاستقلال، من استقالة "فرحات عباس" من المجلس التشريعي المؤقت، إلى وصول "بومدين" إلى السلطة ومباشرته لسياسة التعريب التي توّجت سنة 1971 بجعلها عملية رسمية بقوّة القانون، زادت من تخوّف النخبة الناطقة بالفرنسية على مستقبلها وخاصة مناصبها الادارية التي ورثتها عن المستعمر كونها كانت تمثّل الأغلبية المتعلّمة من بين النخبة الجزائرية ككّل، كما زاد ذلك من مقاومتها لكلّ ما هو "عربي" من سياسات عامّة للدولة.

ومع زيادة توجّه الجزائر نحو المجال السياسي القومي العربي الذي يتبنّى الاسلام كدين الدولة، بدأ يظهر تفوّق النخبة القومية الناطقة بالعربية لأنّها وجدت المجال الأمثل لبناء هويتها التي طالما حاربت من أجلها الاستعمار، بينما تمسّكت النخبة الناطقة بالفرنسية بنفوذها الاداري وحاولت الابقاء على العلاقات الايديولوجية والثقافية مع فرنسا. وفي خضم ذلك الصراع استندت كلّ نخبة إلى ما لديها

[105] Fatma Oussedik, « A la recherche d'un Etat endormi », **Revue Diogène**, N°226, février 2009, p p 158-160.

من رصيد سياسي، عائلي، اقتصادي، علمي...الخ، مع تمسّك كل منها بمواقعها داخل المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية[106]. وهو ما جعل الحدود بينها تتضح أكثر.

المطلب الثاني: تطوّر النخبة الحاكمة بعد الاستقلال

إنّ وضع تصنيف معين للنخبة الجزائرية يعدّ صعبا جدّا لعدّة أسباب أهمّها أنّ موقع النخبة كمفهوم في اطارها النظري غير واضح، كما أنّه لا ينطبق بدقّة على طبيعة النخبة الجزائرية التي هي عبارة عن مزيج بين السياسيين والعسكريين، خاصة وأنّنا قد سبق وأن ذكرنا بأنّ النخبة الحاكمة في الجزائر لم تتشكّل على أساس عرقي أو ديني أو قبلي، وإنّما على أساس ايديولوجي ـ هوياتي منذ 1830 إلى غاية الاستقلال، ثم على أساس سياسي – سلطوي منذ الاستقلال. وعليه سوف نحاول تصنيف النخبة الحاكمة في الجزائر على أساس التوجّه الايديولوجي اللغوي، وعلى أساس مخرجاتها العملية في المجال السياسي والاقتصادي، الثقافي والتعليمي.

لهذا سوف نعتمد على التطوّر الزماني للنخبة الحاكمة من خلال تقسيم مراحل تطوّرها بداية من 1962، وذلك لأننا تحدّثنا عن تطور النخبة الجزائرية قبل الاستقلال في المطلب السابق وسيكون التقسيم كما يلي:

1ـ مرحلة الأولى 1962 – 1965: انقسام النخبة إلى مجموعات مصلحية

خلال الأشهر القليلة التي فصلت وقف اطلاق النار عن الاستقلال بدأت الخلافات بين النخبة الثورية تظهر للواجهة، وعادت خلافات مؤتمر الصومام (1956) ومؤتمر طرابلس (1962) لتقسِم النخبة الثورية التي كانت تشكل كياناً (Entité) واحدا خلال الثورة إلى مجموعات (Fragments) متنافسة على السلطة، اذا يمكننا التمييز بين جناحين رئيسيين وهما:

أ ـ جناح الحكومة المؤقتة: والتي قادها "بن يوسف بن خدّة" مدعومة من طرف ما عرف بجماعة الثلاثة "كريم بلقلسم"،"عبد الحفيظ بوصوف"،"لخضر بن طوبال".

[106] Mustapha Haddab, « Pour une approche structurale du champ des élites en Algérie », in Omar Lardjane, **Op.cit**, p p 70-71.

ب – جناح القيادة العليا لجيش التحرير: كان من أبرز الشخصيات فيها كلّ من "هواري بومدين،أحمد قايد،علي منجلي" الذين كانوا يسيطرون على جيش الحدود ، بالإضافة للأتباع الذين كانوا يساندونهم في المناطق الداخلية على طول الحدود.[107]

وبعد هذا الانقسام ظهر على رأس كلّ مجموعة قائد يبحث عن السلطة، فتحوّلت جماعة الحكومة المؤقتة إلى " جماعة تيزي وزو" بقيادة "كريم بلقاسم"، وجماعة القيادة العليا للجيش إلى "جماعة تلمسان" بقيادة "أحمد بن بلّة" وبعده "هواري بومدين"، وكانت كلّ جماعة تحظى بدعم من قادة وضباط النواحي العسكرية، حيث ساند "أحمد بن بلّة" كلّ من منطقة الأوراس، المنطقة الوهرانية والصحراء، أمّا "كريم بلقاسم" فقد كان مدعوما من منطقة العاصمة، والشمال القسنطيني، وقد شهد شهر أوت وبداية سبتمبر 1962 حالات من القتال والتفاوض الدائمين بين المجموعتين، واستمر الصراع حتى بعد ما تم تشكيل حكومة "بن بلة" التي بدأت تلقى معارضة من طرف أنصار "فرحات عبّاس"، ثمّ من طرف عضوين فاعلين في جبهة التحرير وهما "حسين أيت أحمد" و"كريم بلقاسم" اللذان أعلنا رفضهما للدستور الذي كان "بن بلّة" يريد تمريره من خلال المجلس الوطني. وقد دفع ذلك الصراع " أيت أحمد" إلى تأسيس حزب سياسي سمّاه "جبهة القوى الاشتراكية"، لكنّه لم يدم طويلا وانتهى الصراع المرحلي بين المجموعتين بتفوّق مجموعة تلمسان، وتمّ حضر جبهة القوى الاشتراكية وإبعاد "أيت أحمد" و"كريم بلقاسم" من المجلس الوطني.[108]

وقد عملت جماعة تلمسان خلال هذه المرحلة التي تميّزت بصراع كبير على السلطة، على اتّباع سياسة استيعابية مع أفراد النخبة الثورية بمكونيها السياسي والعسكري، وذلك امّا بشراء صمت بعض الشخصيات أو ضمان مساندتها عن طريق توزيع المناصب السياسية عليها[109]. فقد كانت تلك السياسة الاستيعابية الطريقة الأمثل لوضع خطّ فاصل بين النخبة الموجودة في الحكم والشخصيات الثورية الداعمة لها أو النخبة المعارضة للحكم والشخصيات الثورية الداعمة لها.

لقد شهدت المرحلة الممتدّة من 1962 إلى 1965 صراعا بين النخب أساسه المصلحة، التي يمكن أن نقسّمها إلى جزئين وهما: المصلحة الشخصية، وتعني وصول قادة النخبة إلى الحكم كأفراد.

---

[107] William Quandt, **Op.cit,**p p 13-14.
[108]William Quandt. **Ibid**, p p 14-15.
[109] Mohammed Hachemaoui, « Permanences du jeu politique en Algérie», **politique étrangère**, février 2009, p 311.

والمصلحة العامّة وتعني تمكّن النخبة التي وصلت إلى الحكم من تطبيق رؤيتها الخاصة حول مشروع بناء الدولة وعلى هذا الأساس يمكننا تصنيف توجّهات النخبة المتصارعة على السلطة خلال هذه المرحلة إلى توجهين وهما:

أ ـ التوجّه الأحادي: ويمثله التيار القومي الوطني في إطار العروبة والإسلام بزعامة "أحمد بن بلّة".

ب ـ التوجه التعددّي: ويمثله التيار الوطني الحداثي بزعامة "حسين أيت أحمد".

وقد حدّدنا هذين التوجهين بناء على المشروع الذي حاول كلّ منهما تحقيقه بداية بالوصول إلى السلطة ثمّ بتصوّر شكل النظام السياسي ومن خلاله مشروع بناء الدولة الجزائرية.

وهذا تأكيد آخر على أنّ الانقسامات التي عرفتها النخبة بعد الاستقلال لم تكن على أساس جهوي كما أراد أن يظهره البعض، حيث نجد أنّ تواجد "البربر: القبائل والشاوية" داخل مؤسسات الدولة والحزب والجيش كان تواجدا مستمرّا، وأنّ مساندة طرف معين على حساب الآخر لم تكن أبداً على أساس جهوي بدليل تصويت 30 من نواب منطقة القبائل على قرار يدين (تمرّد) "حسين آيت أحمد" الذي لم يثر توقيفه في أكتوبر 1964 أي مشكلة في منطقة القبائل. بل أن أساس التعامل بين أفراد النخبة خلال هذه المراحل كان المصلحة، حتى أنّ انقلاب 19 جوان 1965 لم يخلق أي ردود فعل قوية سواء من طرف النخبة أو الشعب[110].

المرحلة الثانية 1965 – 1978: هيمنة التوجّه الاشتراكي وتفوّق المؤسسة العسكرية

بعد انقلاب 19 جوان 1965 ترسّخ حكم "جماعة تلمسان" بوصول العقيد "هواري بومدين" إلى رئاسة الدولة مدعوما بأغلب القادة العسكريين وتجسّد خيار أحادية الحزب، والتوجّه الاشتراكي للدولة، مع تشكيل ما عرف "بمجلس الثورة" المكوّن من 26 عضو. وقد اختار الرئيس " بومدين" التوجّه نحو سياسة التصنيع لتطوير الدولة اقتصاديا، في محاولة لتبرير الأحادية الحزبية والنظام الاشتراكي على أنّهما الوسيلة الأمثل لبناء دولة وطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية[111].

لم يثر الانقلاب أية ردود فعل من طرف باقي النخب أو الشعب، الاّ بعض الشخصيات الثورية التي كانت رافضة لمشروع الدولة الاشتراكية والتي لم يكن لها تأثير يذكر على سيرورة الأحداث. فقد

[110] William Quandt,**Op-cit**,p 20.
[111] Madjid Benchikh, **Algérie: un système politique militarisé**, Paris : L'Harmattan, 2003, p 7.

أظهر الرئيس "بومدين" نفسه على أنّه سياسي حذر، ركّز كلّ جهوده على تقوية الروابط بين أعضاء النخبة أكثر من بحثه عن الدعم الشعبي، كما حرص الرئيس "بومدين" على توزيع عضوية مجلس الثورة بطريقة متوازنة "جهويا" لكي لا يتّهم بأنّه ضد منطقة معينة وخاصة منطقة القبائل، حيث يمثل عدد البربر حوالي 20% من السكان وبالتالي ضمّ مجلس الثورة خمسة أعضاء بربر ثلاثة من القبائل واثنين من الشاوية وهم على التوالي: بشير بومعزة، محند ولحاج، محمدي سعيد، طاهر زبيري، سعيد عبيد، وقد كان خمستهم في حكومة "بن بلّة"[112].

وبذلك فقد استطاع الرئيس "بومدين" القضاء على الورقة الجهوية التي حاول البعض اثارتها مباشرة بعد الاستقلال، كما أظهر بأنّ الانتماء للحزب أو الجيش أو مؤسسات الدولة لا يتم على أساس جهوي أو عرقي أو لغوي، وإنّما على أساس ايديولوجي يطبعه الاقتناع بالخيار الاشتراكي والولاء للوطن وللقومية وله شخصيا، واستطاع أيضا تحييد النخبة المعارضة له بترويج صورة نمطية عنها مفادها أنّها موالية لليبرالية الاستعمارية ما جعل الشعب يتشتّت من حولها، ويلتف حول عبارة الرئيس "بومدين" الشهيرة " نريد أن نبني دولة لا تزول بزوال الرجال". ومع مرور الوقت سادت الايديولوجيا الاشتراكية الساحة السياسية، حيث بُني النظام السياسي على عدّة مفاهيم ايديولوجية أهمّها: الدولة ـ الأمّة، جبهة التحرير والشرعية الثورية، بهدف اعطاء شرعية للحكم من جهة، ومنع أي فكر تعددي سياسي أو ثقافي ـ اجتماعي من الانتشار داخل المجتمع الجزائري، وانتهى الصراع الايديولوجي في هذه المرحلة بتفوّق واضح "لجماعة تلمسان" وترسيخها لمشروعها الاشتراكي لبناء الدولة، وبروز شخصية الرئيس "بومدين" كشخصية نموذجية تجمع بين الجانب السياسي والجانب العسكري لقيادة النخبة الحاكمة في تلك المرحلة إلى غاية وفاته سنة 1978 .

المرحلة الثالثة 1978-1988 : عودة الصراع الايديولوجي

انّ التطوّرات التي عرفتها عملية بناء الدولة منذ الاستقلال إلى غاية 1988 أظهرت بأنّه كانت هناك العديد من الصراعات النخبوية الظاهرة والخفية حول مشروع الدولة ومن له أحقية ممارسة السلطة. لكن تلك الصراعات لم تفرز نخب سياسية جديدة بل كانت كلها داخل النخبة الحاكمة (الثورية)، وعلى الرغم من التوافقات المعلنة (ميثاق الجزائر الذي أعدّته جبهة التحرير سنة 1964، الميثاق الوطني 1976 المعدّل سنة 1986)، إلاّ أنّ الصراعات الداخلية بين أعضاء النخبة الحاكمة لم

[112]William Quandt, **Op-cit**, p 21.

تختفي أبدا، لأنّ الشخصيات التي كانت تطالب بالخيار التعددي الليبرالي، والتي انضمت إلى الخيار الاشتراكي المفروض لم تتخلى عن أفكارها نهائيا وعادت للظهور خلال سنوات الثمانينات.

كما عرفت فترة الثمانينات ظهور نخبة جديدة من رحم القومية الوطنية والاشتراكية، وهي النخبة الممثلة في التيار الاسلامي الذي كان مساندا لكلّ من "بن بلة" و"بومدين" في البداية، ثمّ رأى بأنّ الاشتراكية لن تبني مجتمع اسلامي كما تنصّ عليه الشريعة، ولقد لعب هذا التيار دورا بارزا في السبعينات والثمانينات من خلال اشراكه في سياسة التعريب التي مسّت قطاعين هامين وهما العدالة والتربية، وازداد انتشار هذه النخبة وتوسّع نفوذها بعدما استعانت الجزائر بمعلّمين من مصر والعراق وفلسطين والذين كان أغلبهم ينتمي "لحركة الاخوان المسلمين" التي سرعان ما أصبح لها أتباع في الجزائر. وقد استطاعت النخبة الجديدة التأثير على جزء من النخبة الحاكمة واستمالتها، وكان أهمّ انجازات النخبة السياسية ذات التوجّه الاسلامي هو قانون الأسرة لسنة 1984[113].

وبعد الأزمة الاقتصادية التي مسّت أغلب دول العالم بداية الثمانينات، بما فيها الجزائر عاد الصراع بين أعضاء النخبة الحاكمة للظهور مجدّدا حيث تبلور توجهان مختلفان داخل النخبة الحاكمة: **الأوّل** هو امتداد لتوجه "عبد العزيز زرداني" الذي شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية (1965-1968) في عهد "بومدين" والذي كان يفضّل اللامركزية ويتبنّى مقاربة التسيير الذاتي للتنمية الصناعية والزراعية و**الثاني** هو امتداد لوزير الصناعة والطاقة في تلك الفترة وهو "بلعيد عبد السلام" الذي كان يفضّل التنظيم المركزي[114].

لقد كانت هذه المرحلة مرحلة انقسام ايديولوجي بالنسبة للنخبة الحاكمة في الجزائر خاصة بعد ادراكها لاستحالة الاستمرار في الخيار الاشتراكي وظهور بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية آتية على المجتمع، فقد انقسم أعضاء النخبة الحاكمة كما سبق وأن ذكرنا، إلى توجهين متعارضين الأوّل اشتراكي محافظ كان يرغب في الاستمرار على النهج الاشتراكي مهما كلّفه ذلك، والثاني اصلاحي كان يبحث عن طريقة أكثر فعالية لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد منتصف الثمانينات، والذي كان يعتقد بأن التخلي عن الاشتراكية والأحادية الحزبية هو الحل الأكثر واقعية لمعالجة مخلّفات المراحل السابقة.

---

[113] Karima Dirèche, « Nation Algérienne ou nation musulmane ? Une approche historique », **NAQD,** fevrier 2014, hors-série 3, p 35.

[114] William B.quandt, **Op-cit,** p p 22-23.

المرحلة الرابعة ما بعد 1988: الانفتاح السياسي والبحث عن الديمقراطية

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 اضطرت النخبة الحاكمة إلى مراجعة توجّهاتها الاقتصادية والاجتماعية وعلا صوت التيار الاصلاحي داخل الحزب الواحد الذي استطاع فرض موقفه من الأزمة واتّجه نحو التعددية السياسية التي تمّ تجسيدها من خلال دستور 1989، حيث أعيد طرح مسألة الديمقراطية، وإشراك الشخصيات الاسلامية في الحكم (اللذين كان الكثير منهم من أبناء الشهداء والمجاهدين)، وقد توّج ذلك الحراك باعتماد أحزاب جديدة على رأسها حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ سنة 1989 الذي استطاع في مدّة وجيزة كسب تأييد شرائح واسعة من المجتمع باعتبار أنّ التيار الاسلامي بصفة عامة محسوب تاريخيا على القومية الوطنية Primo-nationalisme [115] Algérien.

وقد شهدت الساحة السياسية في الفترة ما بين 1989 و1992 ميلاد العشرات من الأحزاب السياسية بناءً على دستور 1989، وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، كما عرفت النخبة الحاكمة حالة من التشتّت والصراع الداخلي عاد بالوضع إلى السنوات الأولى للاستقلال 1962 ـ 1965، وكأنّ التاريخ يعيد نفسه، حيث اشتعل صراع شديد بين النخبة الحاكمة والنخب السياسية الجديدة حول المناصب من جهة، وحول طبيعة مشروع الدولة لما بعد 1989. وقد كان لفوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ بالانتخابات المحلية الأثر الكبير في اعادة تموقع أعضاء النخبة الحاكمة خاصة بعد وقف المسار الانتخابي.

ونستنتج مما سبق بأنّ مواقف النخبة الحاكمة والمعارضة في الجزائر قد تراوحت بين المصلحة الخاصة والايدولوجيا بحسب المرحلة والظروف التي مرّت بها تلك النخبة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أنّ علاقة أفراد النخبة ببعضهم البعض هي علاقة اقصائية مصلحية.

ثانياً: أنّ هذه النخب ليس لديها مواقف أو أهداف ثابتة، وأنّ ما يهمّها هو البقاء والحفاظ على مكاسبها ومصالحها الشخصية.

ثالثاً: أن كل من النخبة الحاكمة والمعارضة تعمل على الحفاظ على علاقة جديدة مع المؤسسة العسكرية باعتبارها كانت الحاكم الفعلي للبلاد خاصة خلال العشرية السوداء.

[115] Karima dirèche, **Op-cit,** p p 38-39.

رابعاً: أن جزءاً كبيراً من النخبة المعارضة بعد الانفتاح السياسي لم تكن سوى امتداد عضوي للنخبة الحاكمة، أي أنها تكوّنت داخل الحزب الواحد ثم انفصلت عنه بداية التسعينات بسبب تقاطع المصالح.

خامساً: تبقى مسألة الديمقراطية مسألة نسبية لدى النخبة الحاكمة وحتى المعارضة ما دام أن المصالح الخاصة مضمونة.

المطلب الثالث: دور الجيش في تكوين النخبة في الجزائر

انّ الحديث عن دور الجيش في السياسة بصفة عامّة، وفي تكوين النخبة بصفة خاصة يرجع بالأساس إلى مؤتمر الصومام أين طرحت لأوّل مرّة مسألة أولوية السياسي على العسكري وبعدها ازدادت حدّة النقاش حول هذه المسألة في مؤتمر طرابلس الذي لم يستطع الحاضرون فيه حسم الخلاف حول من له الحق في ممارسة السلطة وطبيعة النظام الذي سوف بتم اتباعه، وقد حُسم الأمر باستيلاء الرئيس "بومدين" على السلطة سنة 1965، واستمرَ ذلك الوضع إلى غاية 1999. وحتى بعد أن وصل أوّل رئيس مدني للسلطة فإن دور الجيش في التأثير على النخبة عمليا لم يختفي مثلما هو الحال في أغلب دول العالم، على الرغم من أنّه لم يعد له أيّ دور في السياسة بحكم الدستور، وهو ما طرح عدّة فرضيات لتحليل ذلك نذكر من بينها:

أ- فرضية أن التغيير المفاجئ الذي حدث في هرم السلطة بداية من أحداث 5 أكتوبر 1988، إلى غاية وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم سنة 1999، كان سببه أنّ الجناح الاصلاحي داخل النخبة الحاكمة أراد تسريع عملية الاصلاح الاقتصادي بداية من سنة 1986 لينتقل بعدها إلى الاصلاح السياسي الذي تمّ سنة 1989، ولم تكن تلك الأحداث (أكتوبر88) إلاّ وسيلة لإظهار عجز النخبة الحاكمة على ضمان مستقبل البلاد اقتصادياً، فكانت أحداث 5 أكتوبر 1988 رسالة للجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة بأنّ سياسته الاقتصادية قد فشلت. لكن سيرورة الأحداث سرعان ما خرجت من يد الجناح الإصلاحي، ما دلّ على سوء معرفة النخبة الحاكمة ككلّ بالتطورات التي حصلت على المجتمع الجزائري خلال الثمانينات[116].

ب - ترى هذه الفرضية بأنّ أحداث أكتوبر 1988 ما هي إلاّ محاولة من طرف النخبة السياسية لاستعادة السلطة من النخبة العسكرية، وكانت تلك المحاولة في شكل مظاهرات شعبية ذات واجهة اقتصادية واجتماعية، فبعد تدخّل الجيش لفرض خليفة عسكري للرئيس " بومدين" بعد وفاته، ممثلاً في شخص الرئيس " الشادلي بن جديد" على حساب شخصيتين مدنيتين كانتا الأقرب للرئاسة وهما "محمد الصالح يحياوي" المسؤول التنفيذي المكلّف بجهاز الحزب و"عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية في عهد الرئيس "بومدين"، أعيد إحياء مسألة أحقيّة السياسي على العسكري في ممارسة السلطة. وقد

[116] Safir Nadji, « Origines et dimensions internationales de la crise », in : Gilles Manceron, **Algérie : comprendre la crise**, Bruxelles : Editions Complexe, 1996, p 144.

حسم الجيش مرّة أخرى الأمر لصالحه، حيث أكّد ذلك على لسان "بلعيد عبد السلام" بقوله أنّ جبهة التحرير الوطني ليست إلاّ امتدادا سياسيا للجيش....[117].

لهذا نرى بأنّ الفرضية الثانية هي الأقرب للواقع لأنّ الصراع النخبوي لم يكن أبدا صراعا من أجل المصلحة العامّة، حول شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، وإنّما كان صراعا متمحوراً حول المصالح الخاصّة، والمتعلّقة بمن يحكم. أي أنّه كان صراع مواقع ومناصب أكثر منه صراع أفكار وايديولوجيات، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني التنظيم السياسي الوحيد الموجود منذ الاستقلال إلى غاية 1989، أين عرفت النخبة الحاكمة بعض الانقسامات البنيوية التي تسبّبت فيها عملية توقيف المسار الانتخابي ليعود الجيش مرة أخرى للسيطرة على السلطة بطريقة مباشرة بمبرر حماية الدولة من الإسلاميين، ثمّ استقر الوضع مجدّداً بعد قدوم الرئيس "اليمين زروال" للحكم وهو الذي كان قائداً للقوات البرية.

وعلى الرغم من إطلاق وسائل الاعلام آنذاك لقب "البراغماتي الإصلاحي" على الرئيس "الشاذلي بن جديد" بعد جملة الاصلاحات الداخلية التي قام بها منذ توليه الرئاسة، لإعادة التوازن بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية، والتي نلخّص أهمّها في الاجراءات التالية:

ـ دعم "محمد الشريف مساعدية" ليصبح الأمين الدائم للحزب من سنة 1980 إلى سنة 1988، وهو الذي قام بإعادة هيكلة الحزب وتقوية موقعه السياسي من خلال الزام كلّ اطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني.

ـ الابقاء على نسبة تمثيل الضباط السامون داخل الحزب والتي كانت تقدّر بنسبة 20% من أعضاء اللجنة المركزية.

ـ إعادة هيكلة الجيش على أساس فرق عسكرية تقليدية، وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة كما كان في الماضي، إلى جانب عزل "عبد الله بلهوشات" عضو مجلس الثورة السابق ونائب وزير الدفاع، وكذلك عزل "الأكحل عياط" مسؤول جهاز الأمن العسكري، وإعفاء "قاصدي مرباح" من رئاسة الحكومة، والذي كان مسؤولا عن جهاز الأمن العسكري في عهد بومدين[118].

---

[1] رياض صيداوي،**صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر:الحزب،الجيش الدولة**، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2000 ،ص ص 48 -49.

[118] **نفس المرجع**، ص ص، 49 - 50.

لكن اذا نظرنا للواقع السياسي والعسكري في نهاية الثمانينات سنلاحظ بأنّ ما قام به الرئيس "الشادلي بن جديد" لم يكن لإعادة التوازن بين السياسي والعسكري، بل كان عملية لتطهير النظام من أتباع الرئيس "بومدين" داخل الحزب وداخل الجيش، فقد أبعد كلّ القادة الذين عرفوا بولائهم لشخص الرئيس "بومدين"، وفي عهده تمّت ترقية العديد من الضباط إلى رتب جنرالات في الجيش، وأسندت لهم أهمّ المصالح والمديريات من أمثال خالد نزّار، محمد العماري، العربي بلخير...الخ، وقد كان يطلق على هؤلاء الضباط تسمية خاصة وهي: "الضباط الذين تدربوا في جيش فرنسا"[119]. لهذا فانّ التساؤل حول أهداف الرئيس "الشادلي" من وراء ذلك الاجراء يعدّ أساسيا لاستقراء الواقع واستخلاص النتائج وفهم ما حدث فعلا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، لأنّ التغييرات التي حدثت في عهده مسّت الأشخاص أكثر من السياسات، حتى أنّ قرار الانفتاح السياسي لم يكن سوى مخرج للأزمة الداخلية التي عرفتها النخبة الحاكمة لأن الشعب لم يطلب الديمقراطية سنة 1988.

ولقد أظهرت أحداث أكتوبر 1988 مجموعة من المتغيرات التي طالما حاولت النخبة الحاكمة اخفاءها عن المجتمع، كون أنّه بمجرّد شعور تلك النخبة بأنّ بقاءها في السلطة مهدّد من طرف التيار الإسلامي قامت بالعديد من الاجراءات لضمان بقائها بغض النظر عن نتائج تلك الاجراءات على الدولة والمجتمع، فقد أوصلت تلك النخبة مسار التحول السياسي في الجزائر إلى طريق مسدود بتاريخ 26 ديسمبر 1991، تاريخ أوّل انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر، ودلّ توقيف المسار الانتخابي على القصور السياسي للنخبة الحاكمة وعدم قدرتها على التحكّم في الأوضاع أو توفير البديل الأنسب للمرحلة الراهنة، وكذلك على القطيعة التي حدثت بينها وبين الشعب خاصة خلال سنوات الثمانينات. وتظهر مؤشرات ذلك القصور في :

ـ غياب استراتيجية واضحة لتأطير المجتمع سواء من حيث التنشئة السياسية أو من حيث التجنيد السياسي أو حتى ضمان الاستخلاف الفعّال لأعضاء النخبة الحاكمة.

ـ تمسّك النخبة الحاكمة بالسلطة بعد دستور 1989، وإصرارها على تسيير العملية الانتقالية بطريقة أبوية معتقدة بأنّه ليس هناك أي نخبة أخرى قادرة على المنافسة.

---

[1] للمزيد من المعلومات:
عبد العالي رزاقي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي.** الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

ـ عدم قدرة النخبة الحاكمة على السيطرة على التيار الاسلامي والحدّ من انتشاره داخل المجتمع[120].

وهذا دليل على انشغال جناحي النخبة الحاكمة بالصراعات الداخلية وإبعاد بعضهم البعض من المناصب السياسية دون الاهتمام بمشاكل المجتمع، كما يدلّ ذلك الواقع على أنّ أفراد النخبة السياسية داخل دائرة النخبة الحاكمة لم يكونوا سوى واجهة المؤسسة العسكرية التي جسّدت منذ الاستقلال واقع التفوّق السلطوي للعسكري على المدني من خلال الاستيلاء على السلطة وممارستها بطريقة غير مباشرة أحيانا : "بن بلّة" 1962 ـ1965، "بوضياف" جانفي – جوان 1992 و"علي كافي" 1992 ـ 1993، أو بطريقة مباشرة في غالب الأحيان عن طريق "بومدين" 1965 ـ 1978، ثمّ " الشادلي بن جديد" 1979 ـ 1992، وبعده " اليامين زروال" 1994– 1999[121].

وبهذا تكون المؤسسة العسكرية ساهمت في وصول كلّ الرؤساء اللذين حكموا الجزائر منذ الاستقلال، وبالرغم من محاولة بعض أفراد النخبة السياسية "المدنيين" تصحيح الوضع والعودة إلى فكرة "عبّان رمضان" التي طرحها في مؤتمر الصومام الخاصة بأولوية السياسي على العسكري من أمثال "عبد الحميد مهري"، الذي أزيح من الأمانة العامّة لجبهة التحرير الوطني سنة 1996، إلاّ أنّ تلك المحاولات باءت بالفشل نظرا للسيطرة التي تفرضها المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الجزائر، فقد وصل الأمر إلى اتّهام بعض قادة جبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم "عبد الحميد مهري" بالاستعانة بالقوى الخارجية للتدخّل في الشؤون الداخلية للبلاد ، كما دعّم الجيش المجموعة الموالية له داخل جبهة التحرير الوطني ومكّنها من الاستيلاء على القيادة وإزاحة مجموعة "مهري" التي عارضت الجيش لأوّل مرّة بطريقة علنية منذ الاستقلال، وفي هذا الصدد قال "عبد الحميد مهري": أنّ الجيش رفض التغيير ولم يتلاءم معه، وكان الأداة الأساسية التي وقفت في وجه هذا التغيير[122].

ذلك لأنّ الجيش استعاد شرعيته الثورية التي اكتسبها من خلال محاربته للاستعمار بوقوفه أمام انتشار الارهاب في الجزائر بداية التسعينات، وظهر في شكل المنقذ للدولة من الوقوع في يدّ المتطرفين الإسلاميين، وعليه بقيت المؤسسة العسكرية في الريادة بعدما اهتزت مكانتها بين 1988 و1992 ورسّخت فكرة أنّ الدولة لا يمكن أن تبقى دون حماية الجيش لها من كلّ التهديدات المحتملة.

---

[120] Nadji safir,**Op-cit**, p p 146-147.

[121] Samy Hadad, **Algérie : autopsie d'une crise**, Paris : Editions L'Harmattan, 1998, p p 9 -10.

2 عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية:الواقع و الأفاق" في **الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 180.

وفي هذا الصدد يصف الباحث "لهواري عدّي" الوضع في الجزائر من حيث علاقة الجيش بالسياسة بقوله بأنّه يوجد في الجزائر "جيش سياسي"، جيش برز خلال حرب التحرير، أصبحت له شرعية ثورية بعد الاستقلال وأصبح الوحيد المالك للسلطة[123]. وبفضل ذلك تمكّن الجيش من احاطة نفسه بطبقات متعدّدة من السياسيين والبيروقراطيين بالإضافة إلى تشكيل طبقة زبونية أكثر فأكثر توسّعا، ممّا خلق مستوى عالي من الآلية (Automatisme) في عمل النظام السياسي ذو الخلفية العسكرية وجعله محصّنا ضدّ كلّ محاولات التغيير أو تحييد دور الجيش في السياسة، أو بعبارة أدّق منع الجيش من ممارسة السياسة. وعليه فانّه من غير الممكن الحديث عن اعادة تنظيم المجال السياسي في الجزائر دون تحديد المكانة الحقيقية للجيش في هيكلة الدولة[124].

بالإضافة إلى هذا فانّ المؤسسة العسكرية عملت على التكيّف مع مستجدّات مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي، وتعمل على التكيّف مع مرحلة "الرئيس بوتفليقة"، حيث أنّه غالبا ما أُظهر تدخّل هذه المؤسسة في السياسة كبديل لفشل السياسيين في تسيير الدولة، فالجيش لم يعد يتدخّل في تعيين الحكومات التي يعود فشلها الاقتصادي والاجتماعي عليه بالسلب، بل يكتفي بوضع خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها من بينها تعيين قائد الأركان وتسيير ميزانية وزارة الدفاع...الخ، وذلك ليحتفظ بحق التدخّل في المجال السياسي اذا ما أخفقت الحكومة اقتصاديا واجتماعيا من جهة، ولكي لا يتحمّل مسؤولية ذلك الاخفاق من جهة ثانية [125].

[123]Hasni Abidi, **Algérie** : **comment sortir de la crise** ?, Paris : L'Harmattan, 2003, p 28.
[124] Ahmed Mahiou, « Les contraintes et incertitudes du système politique »,in, Ahmed Mahiou et Jean-Robert Henry, **où va l'Algérie ?,**Paris :Editions Karthala,2001,p 18.
[125] Lahouari Addi, « L'armée, la nation et l'Etat en Algérie », **Confluences Méditerranée**, N° 29 printemps 1999, p p 44-45.

المبحث الثاني: النخبة الحاكمة ومفهومها للدولة

انّ اختيار النظام الاشتراكي بعد الاستقلال كان تماشياً مع واقع تلك الفترة، كونها كانت مرحلة لتجريم الامبريالية والرأسمالية بحكم أنّ الدول الاستعمارية كلّها كانت ليبرالية، وبالتالي فانّ غالبية الدول الحديثة الاستقلال توجّهت نحو الاشتراكية بما فيها الجزائر، التي لم يكن خيارها واضحا ما بين 1962 و1965 إلاّ بعد وصول الرئيس "بومدين" للسلطة، حينها تمّ تثبيت الخيار الاشتراكي رسميا وتشكيل مؤسسات الدولة على ذلك الأساس رسميا بعد 1965، بالرغم من أنّ أهمّ اتّهام وجّه للرئيس "أحمد بن بلّة" هي أنّه كان محاط بشخصيات يسارية من مختلف الجنسيات على رأسها المصرية والفرنسية، كما أنّ "بن بلّة" كان يستقبل سفراء بعض الدول مباشرة ودون مرورهم على وزارة الخارجية من أمثال مصر، تونس، كوبا، الصين....الخ، وأنّه كان يتشاور معهم حول مواضيع خاصة ببناء الدولة ثمّ يشير بتنفيذها عن طريق رئيس المجلس الوطني[126]. وهو ما لم يتقبّله الرئيس" بومدين" الذي اعتبر ذلك تدخّلا في الشؤون الداخلية للدولة، وكانت تلك بداية الصراع حول مفهوم الدولة من حيث الوظائف المؤسسات والنظام، وخاصّة المرجعية.

ففي أوّل مؤتمر لجبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1964، أكّد الرئيس "بن بلّة" بقوة على صدارة وأولوية النشطات الثورية على نشاطات البناء المؤسساتي وإعادة تنظيم الدولة، وكان يقصد بذلك مواقف جماعة "بومدين"، كما أشار إلى أنّ الطبقة البرجوازية تشكّل تهديدا للدولة، في محاولة لإعطاء الانطباع بأنّ الصراع الذي ظهر بعد الاستقلال لم يكن سوى صراع طبقات خلفه الاستعمار، بينما لم يكن ذلك الصراع في الحقيقة صراع طبقات بل كان صراعا شديدا على السلطة وهو ما سيتأكّد من خلال المراحل التي عرفتها الجزائر خلال تطوّرها إلى غاية 1999، وذلك ما سنحاول اظهاره من خلال هذا المبحث.

[126] Nicole Grimaud, **La politique extérieure de l'Algérie**, Paris : Editions Karthala, 1984, p 12.

المطلب الأول: النخبة الحاكمة ومشروع بناء الدولة

انّ الصورة التي قدّمها "بن بلّة" حول مشروعه لبناء الدولة والذي تميّز بالكثير من الانفتاح على التأثيرات الخارجية كانت سببا في عزله من الحكم سنة 1965، فلجوء الرئيس "بن بلّة" إلى المستشارين الأجانب ترجمة مباشرة لعدم الثقة في الطبقة السياسية التي كانت تحيط به، على وجه الخصوص قادة الجيش (جيش الحدود) الذين كانوا سببا في وصوله للرئاسة، لهذا فقد كان يرى في الأجانب نوعا من الولاء لأنّهم لم يكونوا معنيين بالتنافس على السلطة، كان هدفه آنذاك هو البحث عن وسائل للبقاء في الحكم أكثر من بحثه عن آليات لبناء الدولة، فقام بتوسيع الصلاحيات التي منحها دستور 1963 لرئيس الجمهورية إلى أقصى مدى[127].

وقد أعطت كلّ تلك التصرّفات الانطباع لمحيط " بن بلّة" بأنه أصبح أكثر فأكثر تسلّطاً بتركيزه كافة السلطات في يده من خلال توظيفه للمادة 59 من الدستور آنذاك، بما فيها بعض المناصب الوزارية، وانفراده بالقرارات المصيرية التي تمسّ وحدة الدولة وعلى رأسها مسألة الحدود مع تونس والمغرب، فقد قادت قرارات "بن بلّة" الجيش الجزائري إلى مواجهة مع نظيره المغربي سنة 1963 بالإضافة إلى اقتراحه لتسوية النزاع الحدودي مع تونس لصالح هذه الأخيرة في مؤتمر القمة العربية شهر سبتمبر 1964، وهو ما عجّل في عزله من الحكم من طرف وزير الدفاع "بومدين" الذي كان رافضا لتلك القرارات. وقد كان الاجتماع الذي جمع الرئيس "بن بلّة" مع "الحسن الثاني" ملك المغرب في مدينة سعيدية في 12 ماي 1965 الذي يفرض على الدولتين اعادة فتح ملف الحدود الحجّة المباشرة التي استغلّها " بومدين" للاستيلاء على السلطة[128].

نلاحظ أنّه خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 و1965 لم يكن مشروع بناء الدولة واضح المعالم بالنسبة للنخبة الحاكمة لأنّها كانت منخرطة في صراعات سلطوية خفيّة وعلنية بين الرئيس "بن بلّة" وجماعة وجدة بزعامة " بومدين"، وفي ظلّ ذلك الصراع لم يستطع الرئيس " بن بلّة" بناء مؤسسات دولة قويّة تضمن لنفسها الاستمرارية، بل حتى أنّ حزب جبهة التحرير الوطني بدأ يفقد تجانسه ووحدته ودوره السياسي لصالح الأفراد، وهو ما دفع "بومدين" بعد وصوله للسلطة لوصف

[127] **Ibid**, p 13.
[128] **Idem**.

الحزب بأنّه جسد بلا روح، واستغنى عنه من 1965 إلى غاية 1976 أين حكم الجزائر من خلال "مجلس الثورة".

وبعد وصول الرئيس "بومدين" إلى الحكم طرح مشروع "بناء دولة قويّة" سياسياً واقتصاديا واجتماعيا، وكانت أولى خطواته لتحقيق ذلك المشروع أنّه استغنى عن الحزب واستند إلى المؤسسة العسكرية كمصدر للقوّة، وفي الوقت نفسه كوسيلة للقضاء على كلّ خصومه السياسيين، حيث أصبحت ثنائية الجيش ـ الدولة هي التي تتحكّم في الحزب، وليس الحزب من يتحكّم في الدولة، وبعد استقراره في السلطة قام الرئيس "بومدين" بمحاولة جديّة لقطع العلاقة مع كلّ ما هو رأسمالي، ووضع برامج تنموية اشتراكية بدأً بتأميم كلّ القطاعات لصالح الدولة، ومحاولة تطوير القطاع الصناعي العمومي والقطاع الفلاحي، مع ضمان مجانية التعليم والصحة....الخ، ولم يترك مجالا للنقاش حول سياسته التنموية، لأنّ قناعته حول السياسة والديمقراطية كانت مبنية على خدمة كلّ أفراد الشعب بنفس الطريقة، أو على الأقل ذلك ما كان يوحي به مشروعه لبناء الدولة القويّة التي أعلنها بعد وصوله للحكم سنة 1965[129] .

كما قام الرئيس "بومدين" باستعمال ثروات الدولة من أجل شراء صمت الكثير من الفاعلين الرئيسيين خلال الثورة، كما قام بكسب تأييد آخرين عبر اهدائهم ممتلكات المستوطنين. واستمرّت عملية اعادة توزيع الثروة بعد الاستقلال حتى بداية السبعينيات تحت رقابة الأمن العسكري، وهو ما أدى الى تشكيل أولى نواة القطاع الخاص ممثّلة في بعض الشخصيات الثورية التي مُنحت لها المصالح التجارية والصناعية للمستوطنين، وقد سمح الرئيس " بومدين" بتشكيل تلك النواة بالرغم من تبنّيه للاشتراكية كثمن للسكوت السياسي لتلك الشخصيات، كما تمّ منح بقية اطارات جبهة التحرير المناصب الادارية والدبلوماسية، على اعتبار أنّ مجال التنافس الوحيد الذي كان مسموحا به بين أفراد النخبة في تلك المرحلة هو التنافس على " الأوقاف" التي تركها المستعمر[130].

وعليه فقد عكست مرحلة 1965 ـ 1976 واقعا مخالفا للسياسات الرسمية التي تبنّاها الرئيس " بومدين" تميّزت بغياب الحريات السياسية وكل أشكال المعارضة، وعرقلة نموّ القطاع الخاص بالنسبة للمجتمع من جهة، واستغلال المؤسسات العمومية للمصلحة الخاصّة بالنسبة للنخبة الحاكمة والمسيّرة

[129] Said Bouamama**, Algérie : les racines de l'intégrisme**, Bruxelles: Editions EPO et Saïd Bouamama, 2000, p p 133-134.
[130] Mohamed Hachemaoui, « Permanences du jeu politique en Algérie», **op-cit**, p p 310-311.

من جهة ثانية. كلّ ذلك تم بالتستّر وراء الايديولوجيا الشعوبية التي نشرتها النخبة الحاكمة في أوساط المجتمع وهو ما يؤكّد على أنّ النخبة الحاكمة كانت تسعى لتقوية نفسها وليس لبناء دولة قوية. في نفس الوقت كانت النخبة الحاكمة تخشى الانقلابات العسكرية خاصة بعد فشل محاولة الانقلاب التي قام بها "طاهر زبيري" في شهر ديسمبر 1967، ووجدت هذه النخبة نفسها مجبرة على التخلّي عن جزء من سلطتها لصالح قادة النواحي العسكرية الذين بدونهم ما استطاع الرئيس "بومدين" التغلّب على خصومه سنة 1962، أو الوصول إلى الحكم سنة 1965، حيث ساهمت قراراته السياسية والعسكرية بطريقة أو بأخرى في خلق طبقة اقطاعية داخل المجتمع الجزائري والتي أصبحت هي المالك الفعلي للسلطة في الجزائر.[131]

وفي ظل الصراع الداخلي على السلطة بين أفراد النخبة الحاكمة، لم تتابع هذه الأخيرة ما كان يحدث في العالم، فقد شهدت عشرية 1960 . 1970 تقسيما جديدا للعمل، مع ارساء آليات جديدة من طرف القوى العالمية الكبرى للهيمنة على الدول حديثة الاستقلال من بينها نقل بعض الصناعات لكن لخدمة مصالح وحاجيات الدول المتقدمة، وضمان تبعية الدول الحديثة الاستقلال لها، وبهذا تمّ تحويل البرنامج الطموح للجزائر الخاصّ بالتصنيع عن أهدافه الأصلية، بسبب التناقضات الداخلية للنخبة الحاكمة وكذلك المجتمع الجزائري[132].

يمكن وصف تصرّفات النخبة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1976 بأنّها تصرّفات في ملكية خاصة، فلم تعرف الجزائر بين 1963 و1977 أي شكل من أشكال المؤسسات السياسية الدستورية في هرم السلطة (البرلمان مثلاً)، فقد حكمت الجزائر من 1963 إلى 1977 بدون برلمان[133]. أي من طرف شخص رئيس الجمهورية والمجموعة الداعمة له (مجلس الثورة 65 ـ77) وذلك ما أثّر على عملية بناء الدولة خلال تلك المرحلة، لأنّ النخبة الحاكمة كانت تنظر للدولة على أنّها غنيمة حرب ليس إلاّ، وعليه فانّ الدولة لم تعرف تطوّرا حقيقيا على المستوى السياسي، بينما لم يكن التطوّر الاقتصادي الذي عرفته تلك المرحلة، والذي كانت الطبقة الحاكمة تخفي فشلها السياسي وراءه، سوى تطوّر يخصّ الصناعات الاستخراجية (بيترول، غاز، معادن) والتي كان المستفيد الأكبر منها هو الدول المتقدّمة.

[131]Mohamed Hachemaoui. **Idem**.
[132] Said Bouamama,**Op-cit**,p 134.
[133] Mohamed Hachmaoui, « Permanences du jeu politique en Algérie», **Op-cit**, p312.

استمرّ وضع النموّ الاقتصادي بدون تنمية في الجزائر على حاله، مع تفاقم الأزمات الاجتماعية ذات الأسباب الاقتصادية في ظلّ أزمة سياسية كان يعيشها النظام، ظهرت آثارها من خلال تناقص أعضاء مجلس الثورة تدريجيا بين 1966 و 1976 بسبب اختلاف وجهات النظر مع الرئيس "بومدين" حول طريقة تسيير الدولة، خاصة قرار ادماج من يعرفون بضبّاط فرنسا في الجيش الجزائري بحجّة الخبرة التي لديهم، وهو القرار الذي لقي معارضة شديدة من بعض قادة الثورة اللذين تمّ ابعادهم تدريجيا من دوائر السلطة خلال العشر سنوات الأولى لحكم الرئيس " بومدين". وفي خضّم الصراع على السلطة أدرك الرئيس "بومدين" أنّه لم يقدّم أي شيء ملموس للمجتمع فحاول بداية من سنة 1971 بتبنّي سياسات اقتصادية أكثر راديكالية تهدف إلى الحاق الجزائر سريعا بركب التطوّر، فأصبح هذا الهدف حجر الزاوية في السياسة العامة التي كانت تكلفتها السياسية أعلى بكثير من مداخيل الاقتصاد في حدّ ذاته وهو ما دفع المعارضين إلى وصف تلك السياسات "بالفوضوية"[134].

وفي ظل تلك السياسات الفوضوية ظهرت ثلاثة مستويات لاقتسام الثروة داخل النخبة الحاكمة وهي:

1 ـ المستوى الأوّل:

يضمّ المناصب الاستراتيجية في الدولة (وزراء، رؤساء المؤسسات الوطنية الكبرى، مسيّروا رؤوس أموال الدولة، مسئولي التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الوسطاء الماليين). ويتكفّل هذا المستوى بمراقبة كبرى العمليات التجارية والمالية الخارجية، وكان على رأس هذا المستوى الرئيس "بومدين" الذي كان يسيطر على كلّ شيء عن طريق جهاز الأمن العسكري الذي ألحقه بديوان الرئاسة.

2 ـ المستوى الثاني:

يضمّ كلّ المسيرين في إطار مشروع الصناعات المصنّعة الذين كانوا يحصلون على أموال ضخمة من وراء الفواتير المضخّمة للمواد الأولية التي كانوا يصدّرونها، بالإضافة إلى العمولات التي تمنحها لهم الشركات الأجنبية (الفرنسية) لقاء شراء منتجاتها.

3 ـ المستوى الثالث:

[134] Bernard Reich, **Political leaders of the contemporary Middle East and North Africa**, London: Greenwood press, 1990, p p 115-116.

يشمل المستفيدين من قروض الدولة، وكذلك عقود الامتياز فيما يخصّ الصفقات العمومية، وكلّ ذلك كان يتمّ تحت اشراف ومراقبة مؤسسات الدولة كوزارة الداخلية، الشرطة ومديريات الرقابة المالية، وقد كانت كلّ هذه الأجهزة تحت سلطة الأمن[135].

يدلّ ذلك التقسيم للثروة على أنّ الرئيس "بومدين" قد فهم الرسالة جيدا بعد محاولة الانقلاب التي تعرّض لها، وأدرك بأنّ القوة وحدها لن تبقيه في الحكم لأنّ بقية قادة الثورة كان لهم نفوذهم الخاص داخل الجيش، فلجأ إلى اغراق الساحة السياسية بالأموال بكلّ الطرق لضمان عدم التمرّد عليه مجدّدا، ونلاحظ كذلك بأنّ مشروعي الثورة الصناعية والثورة الزراعية قد تم تحويلهما عن هدفهما الأصلي، وذلك من خدمة المجتمع وبناء الدولة إلى خدمة النخبة الحاكمة وضمان استقرارها، وكان المستفيد الأكبر هو النظام ومكوّناته، ذلك أنّ الرئيس "بومدين" اهتمّ ببناء نظامه أكثر من اهتمامه ببناء الدولة ذاتها.

لقد أدّى ذلك الصراع على السلطة إلى تبعية اقتصادية متزايدة للجزائر تجاه الدول المتقدمة، حيث كان البترول المموّل الرئيسي لكل مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الاقتصادية، التي أصبحت عاجزة حتى عن تمويل نفسها، فوجدت النخبة الحاكمة نفسها مجبرة على استعمال أموال البترول لشراء السلم السياسي والاجتماعي، وليس لتمويل المشاريع الاقتصادية كما كان مخطّطا له في بداية حكم الرئيس "بومدين". فقد أصبحت كبرى الدول الرأسمالية الزبون الأوّل للجزائر في مجال البترول من أمثال الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان كانتا تتنافسان على السوق الجزائري، فتحوّلت بذلك الجزائر تدريجيا إلى ما يعرف بالاقتصاد الريعي[136].

وكمخرج من الأزمة السياسية والاقتصادية التي دخلت فيها الدولة، أعلن الرئيس "بومدين" في جوان 1975 عن انتخابات برلمانية ورئاسية تكون مسبوقة باستفتاء وطني على ميثاق أو دستور جديد في محاولة منه لتدارك الوضع، لكن تلك المحاولة لقيت معارضة بعض الشخصيات الثورية مثل " فرحات عبّاس" و" بن يوسف بن خدّة" الذين انتقدوا مبادرة الرئيس "بومدين" باعتبارها تحافظ على

[135] Mohamed Hachmaoui, « Permanences du jeu politique en Algérie», **op.cit**, p 140.
[136] Said Bouamama, **Op-cit**, p 140.

الدكتاتورية القائمة، فقاموا بتوقيع بيان معارض لتلك المبادرة في بداية سنة 1976 والذي كان سبباً مباشراً في اعتقالهم[137].

حاول الرئيس "بومدين" من خلال ميثاق 1976 إعادة حزب جبهة التحرير الوطني للواجهة. فقام بدسترة تلك الخطوة في الدستور الذي أعقب الميثاق الوطني في نفس السنة والذي رسّم من خلاله النهج الاشتراكي كطريقة، والأحادية الحزبية كمؤسسة لتسيير الدولة، فالرئيس "بومدين" لم يهتم ببناء الدولة إلاّ في السنتين الأخيرتين لحكمه، فبعد الدستور الذي صدر في 1976، ثمّ الانتخابات الرئاسية التي فاز بها بنسبة 99 %، أنهى أجندته السياسية في فيفري 1977 بانتخاب المجلس الوطني المكوّن من 261 عضو تمّ انتخابهم من بين المرشحين في القائمة التي أعدّها حزب جبهة التحرير الوطني مسبّقا، مع استمراره في توسيع نشاطات الحزب إلى غاية وفاته سنة 1978 [138] .

نستنتج ممّا سبق بأنّ عملية بناء الدولة في عهد الرئيس "بومدين" لم تكن واقعية بل كانت مختفية وراء المثالية التي بدأ بها "بن بلّة" العملية، والتي اتّبعها " بومدين" فيما بعد، فكلّ من الدولة والمجتمع كانا في أمس الحاجة لعملية البناء، لكن النخبة الحاكمة تعاملت معهما على أنّهما أمر واقع وموجودان منذ القدم[139]. فلا البناء المؤسساتي كان صحيحا، كونه أختزلت كلّ السلطات في شخص رئيس الجمهورية ومن وراءه جهاز الأمن العسكري، ولا البناء الاجتماعي كان منسجما مع أصول المجتمع الجزائري الذي تمّ إغراقه بالأفكار الاشتراكية التي تتعارض في عمقها مع مبادئ الاسلام الذي كرّسه الميثاق الوطني وبعده الدستور كدين للدولة ومرجعية المجتمع.

وخلاصة القول أنّه كلّ من الرئيسين "بن بلة" و"بومدين" لم يكن لديهما مشروع واضح المعالم والأهداف لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، حيث أن فترة 1962 – 1976 كانت حافلة بالصراعات السياسية وتصفية الحسابات بين جماعة وجدة والقادة الثوريين المعارضين لها، كما تميّزت تلك الفترة بالتعامل مع الدولة على أنّها "غنيمة حرب" يجب أن ينال كلّ واحد حقّه منها. وبسبب ذلك الصراع فشلت كلّ المشاريع الكبرى الاقتصادية والاجتماعية (الثورة الزراعية والصناعية) وتحوّل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ريعي يزداد تبعية للدول الرأسمالية يوما بعد يوم، وتحوّل المجتمع إلى وعاء للأفكار المتناقضة بين داعم للاشتراكية، ومؤيّد للرأسمالية، ومطالب بالشريعة الاسلامية.

---

[137] Bernard Reich, **Op.cit**, p 161.
[138] Bernard Reich. **Idem**.
[139] Said Bouamama, **Op.cit**, p 161.

المطلب الثاني: تكيّف النخبة مع الخيار الاشتراكي

لقد كانت وفاة الرئيس "بومدين" منعرجا حاسما في مسار بناء الدولة الجزائرية الحديثة، فقد طرحت في بداية حكم "الشادلي بن الجديد" العديد من التساؤلات حول مستقبل الجزائر، استقلالها ومكتسبات الثورة، لكن السؤال الكبير كان ماذا بعد الرئيس "بومدين" ؟، خاصة وأنّ العوامل الداخلية والخارجية كانت تحتّم على النخبة الحاكمة تقديم اجابات عن تلك الأسئلة، وكانت اجابتها هي محاولة تغيير نموذج التنمية للعشريتين السابقتين (1962-1982) دون احداث ثورة اجتماعية، وكان ذلك الهدف الرئيسي "للشادلي بن جديد"[140] .

لكن اقتراح المؤسسة العسكرية "الشادلي" كرئيس لم يلقى دعم الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة الذي كان قد تكيّف تماما مع الخيار الاشتراكي من الناحيتين السياسية والاقتصادية، كون تلك الفئة المستفيد الرئيسي من الوضع من حيث الريع المادّي والسلطة السياسية، كما حاولت أن تفرض شخصية منتمية اليها لتكون على رأس الدولة، الأمر الذي أدّى إلى اشعال صراعا حادا على السلطة بين الجناحين الاصلاحي والمحافظ داخل النخبة الحاكمة، والذي انتهى بانتخاب "الشادلي" في 7 فيفري 1979 تحت رقابة المؤسسة العسكرية التي لعبت دور الحكم في ذلك الصراع. لكن بعد تنصيبه رئيسا للدولة ظهر "شادلي" بصورة غير الواثق ممّا يريد فعله، فقد أعطى الانطباع بأنّ النخبة الحاكمة أصبحت مرنة في تعاملها مع بعض المشاكل مثل اطلاق سراح سجناء الرأي السياسيين، وحريّة الخروج من أرض الوطن بعد إلغاء رخصة الخروج...إلخ، لكنّه في نفس الوقت أظهر بأنّ النظام ما يزال دكتاتوريا في ممارسة السياسة وتفرّده بصنع القرار.[141]

وبغض النظر عن شخصية الرئيس "الشادلي" وافتقادها للكاريزما التي كان يتمتّع بها سابقه، فقد ظهر صراع سياسي ـ ايديولوجي في بداية الثمانينات كانت سمته الأساسية بروز التيار الاسلامي كمحرّك جديد للمجتمع، وانقسام النخبة الحاكمة بين داعمة لفكرة اعادة الهيكلة التي حاول "الشادلي" تطبيقها، ورافضة للفكرة بحجّة أنّها ستؤدي إلى انفتاح سياسي في نهاية المطاف، وخلال هذه المرحلة وجد الرئيس "شادلي" نفسه على رأس مكتب سياسي (للحزب) ـ يتكوّن من 17 عضوا من بينهم 8 أعضاء كانوا ينتمون لمجلس الثورة ـ غير قابل للتسيير لأنّه كان معطّلا بسبب التعارض بين

[140] Said Bouamama, **Op.cit**,p p 194-195.
[141] Bernard Cubertafond, « l'Algérie du président Chadli », **politique étrangère**, Vol.46, N°1, Mars 1981, p 152.

الاصلاحيين والمحافظين الذين كان على رأسهم "محمد صالح يحياوي" الذي كان منسقا للحزب لكن نفوذه عليه تجاوز نفوذ الأمين العام ورئيس الجمهورية " الشادلي بن جديد"[142].

لقد اعتبر الجناح المحافظ محاولة الرئيس "الشادلي" الاصلاحية تهديدا لوجوده ولمصالحه التي حقّقتها في ظلّ مرحلة "بومدين"، فهو لم يكن يدافع عن الاشتراكية كنظام أو ايديولوجيا، وإنّما كوسيلة لتحقيق أكبر قدر من المنافع من خلال استغلاله لموارد ومؤسسات الدولة لذلك، فلم يستطع "الشادلي" في بداية حكمه القيام بأي اصلاحات جذرية تمسّ طبيعة النظام القائم، واقتصرت جهوده على اعادة بناء العلاقة بينه وبين مؤيدي الاصلاح داخل الحزب والجيش، لكنّه لم يتمكّن إلاّ من حشد الدعم الكافي لبقائه في السلطة دون أن يتمكّن من تنفيذ مشروعه الاصلاحي.

في هذه المسألة، يرى الباحث "لهواري عدّي" بأنّ ما حدث من صراع في بداية حكم الرئيس " الشادلي" كان خطأ ارتكبته المؤسسة العسكرية في اختيار البديل المناسب بعد وفاة " بومدين" فلا هي اختارت شخصية كارزمية بنفس مستوى "بومدين"، ولا هي اختارت الانفتاح السياسي، بل فضّلت اختيار رئيس محدود الأهلية[143]. لكن بعد تعاقب الأحداث تبيّن بأنّ المؤسسة العسكرية لم تخطأ، بل وجدت أحسن طريقة لتبتعد عن الواجهة السياسية من جهة، وتحافظ على مكانتها وتفوّقها في صنع القرار من جهة ثانية. وقد بدأ الرئيس " الشادلي" فعليا مشروعه الاصلاحي داخل النظام بداية من 1980، فحاول تدعيم سلطته بإدخال بعض التعديلات على جهازي الحزب والمؤسسة العسكرية، لكن تلك التعديلات لم تكن عميقة بسبب توغّل الجناح المحافظ للنخبة الحاكمة في هذين الجهازين، ممّا جعل تعديلات الرئيس "الشادلي" سطحية ولم ترقى لمستوى تغيير طريقة تسيير الدولة، وكانت الاجراءات التي اتّخذها كما يلي:

ـ اشرافه على تعيين وزراء الحكومة في 15 جويلية 1980، بحيث أصبح هؤلاء الوزراء يخضعون لسلطة الرئيس وليس لأقطاب القوّة داخل النظام.

ـ اعادة هيكلة قيادة الأركان وتوليه وزارة الدفاع مع تعيينه لنائبين له في الوزارة.

[142]Bernard Cubertafond. **Ibid**,p p 152-153.

[143] Kees Koonings §Dirk Kruijt**, Political armies: the military and nation building in the age of democracy**, London: zed books, 2002, p 187.

ـ اعادة تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وتقليص عدد أعضاءه من 17 إلى 7 أعضاء خاضعين لسلطة الرئيس، كما أنهى مهام "محمد صالح يحياوي" كمنسّق للحزب، وعيّن "محمد شريف مساعدية" مسئولا عن الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب[144].

ونلاحظ من خلال التعديلات التي أُدخلت على أجهزة الدولة سنة 1980، أنّها جاءت لتدعّم مركز رئيس الجمهورية في مواجهة أعضاء مجلس الثورة السابقين، حيث تمّ ابعاد هؤلاء من المناصب الحكومية وحتى من المكتب السياسي للحزب لأنّهم كانوا من أشدّ المعارضين للسياسة الاقتصادية للرئيس "للشادلي"، لكن ابعادهم من المناصب الرسمية لم يقلّل من نفوذهم وشبكات علاقاتهم خاصة داخل المؤسسة العسكرية وهو ما مكّنهم من لعب أدوار أساسية في توجيه سياسة الدولة.

ذلك ما عكس عجز الرئيس "الشادلي" عن تحقيق استقلالية ولو بسيطة عن المؤسسة العسكرية وهو ما كان سببا في عدم قدرته على اعادة رسم التوازنات السياسية داخل النظام بما يسمح له بخلق هوامش مستقلّة للحركة وبناء مراكز دعم جديدة سواء في القوى السياسية أو القوى الاجتماعية[145]. ونلاحظ من خلال ذلك بأنّ الاصلاحات التي قام بها الرئيس "الشادلي" لم تكن تهدف إلى اعادة هيكلة النظام ورؤيته للممارسة السياسية بقدر ما كانت تهدف إلى إعادة توزيع القوة داخل النخبة الحاكمة، وخاصة داخل المؤسسة العسكرية بين الضباط المتمسكين بسياسة "بومدين"، والمعارضين لها، حيث أنّ سبب الصراع بين أجنحة النخبة الحاكمة لم يكن حول طريقة التسيير في حدّ ذاتها، وإنّما كان حول طريقة احتفاظ تلك النخبة بامتيازاتها المادية التي حقّقتها خلال فترة حكم " بومدين" والتي رأت في اصلاحات "الشادلي" الداخلية تهديدا لمصالحها.

وما يؤكد فكرة الصراع الداخلي هو قيام الرئيس "الشادلي" بتعديل ثالث للحكومة في 12 جانفي 1982، من خلال تعيين "قاصدي مرباح" وزير للصناعات الثقيلة بعدما كان نائب وزير الدفاع، كما عيّن بعض مقرّبيه على رأس الوزارات مثل "بشير رويس" وزير للبريد والمواصلات[146]. أمّا من الناحية الاقتصادية فقد كان اصرار الرئيس "الشادلي" واضحا على التخلي عن التسيير الاشتراكي للاقتصاد لأنّه كان مدركا لحجم الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات، والتي كانت بوادرها قد بدأت بالظهور في مختلف مناطق الوطن (تيزي وزو 1980، وهران1982، العاصمة 1986،

---

[144] Bernard Cubertafond, **Op-cit**, p 153.

[145] الطاهر بن خرف الله،**النخبة الحاكمة في الجزائر 1962–1989**،ج2،الجزائر:دار هومة،2007 ، ص 200 .

[146] نفس المرجع السابق،ص 204.

سطيف وقسنطينة 1986، ثمّ على المستوى الوطني سنة 1988)، حيث أظهرت هذه السلسلة من الاحتجاجات بأنّ مطالب المجتمع أصبحت تلبَى بنسبة أقلّ فأقلّ خلال الثمانينات بما يعكس عجز الدولة اقتصاديا، بسبب تناقص مداخيل البترول وهو ما انعكس على قدرة الدولة في خلق مناصب عمل جديدة[147].

حاول الرئيس "الشادلي" إحداث قطيعة مع طريقة التسيير الاشتراكي للاقتصاد، فعمد إلى اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى بتقسيمها إلى وحدات صغيرة، وهو ما أضرّ بمصالح الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة، كما استغلّ احتياطي الصرف الذي تراكم في الخزينة العمومية بين 1979 و1984 الذي كان سببه ارتفاع أسعار النفط بعد الثورة الإيرانية، ليظهر على أنّه رئيس شعبي يسعى إلى بلوغ الانفتاح فقام بإطلاق برنامج حكومي ضدّ الندرة سمح من خلاله باستيراد "الكماليات" التي كان "بومدين" يضيِّق على استيرادها مثل الأدوات الكهرومنزلية، السيارات، المواد الغذائية. وكان الهدف من تلك السياسة خلق شعبية للرئيس لأنّه كان يفتقد للكاريزما التي كان يتمتّع بها سلفه[148].

وبالرغم من انفاق الرئيس "الشادلي" لأموال الدولة خلال السنوات الخمس الأولى لحكمه من أجل خلق شعبية له، إلاّ أنّه لم يفلح في ذلك كون أنّ نظام "بومديني" قد تغلغل في مفاصل الدولة، وأصبح يشكّل الدولة العميقة التي يصعب حتى على رئيس الجمهورية اختراق أنساقها المختلفة، ذلك كان سببا في فشل كلّ محاولات الرئيس "الشادلي" لقلب الموازين داخل النخبة الحاكمة أو خلق ثقافة سياسية جديدة، فالدولة العميقة كانت أقوى بكثير من الجناح الاصلاحي داخل النخبة الحاكمة.

كما أنّ محاولة الرئيس "الشادلي" لإعادة الحزب إلى مركز القوة على حساب الجيش لم تكن بالناجحة لأنّ الحزب كان قد وُضع في اطاره البيروقراطي من طرف "بومدين"، حتى أصبح الحزب يمثّل الذراع الاداري للنظام، ولم يلعب أي دور سياسي رئيسي منذ الاستقلال ولم يكن جزءا من أي قرار متعلّق بمستقبل الدولة[149]. لقد راهن الرئيس "الشادلي" في مشروعه الاصلاحي على الفاعل الأضعف والأقلّ تأثيرا، والذي لم يمكّنه من تنفيذ مشروعه كما خطّط له، فالحزب لم يكن يمثّل النخبة الحاكمة والمؤثرة، بل كان مجرّد واجهة سياسية للمؤسسة العسكرية، التي تعتبر المحرّك الفعلي للساحة السياسية

---

[147] Lahouari Addi,« Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Confluences Méditerranée**, N°81,février 2012, p p 31-32.

[148] **Ibid**,p 32.

[149] Kees koonings & Dirk Kruijt, **Op.cit**,p 188.

في الجزائر، وصانع القرار الحقيقي فحتى الرئيس نفسه وصل إلى الحكم بدعم من المؤسسة العسكرية التي اختارته على أساس "الضابط الأقدم في الرتبة الأولى"، وبالتالي فقد احتفظ الجيش بذلك الفضل عليه.

ومن بين محاولات الرئيس "الشادلي" للتخلّص من سيطرة المؤسسة العسكرية عليه، هو تبنّي مشروع التعريب والإسراع في تنفيذه على كلّ المستويات كقطاع العدالة، التربية، وحتى نشاطات الحزب والمنشورات التي كان يصدرها، لكنّ عدم تحكّمه في التيار العروبي الاسلامي عجّل بفشل هذه المحاولة. فابتعد التيار العروبي الاسلامي عنه محاولا تحقيق مشروعه الخاص في منتصف الثمانينات، بل أنّ هناك من يرى بأنّ تلك المحاولة تسبّبت في خلق انقسام اجتماعي حول مسألة الهويّة واللغة وأصبح الرئيس "الشادلي" مجبرا على التوجّه نحو الانفتاح بعد ما كان يستعمله كورقة ضغط ضدّ خصومه من الساسة والعسكريين لتقوية مركزه في الرئاسة[150].

تعتبر أحداث 05 أكتوبر 1988 دليلاً على فشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تبنّتها النخبة الحاكمة منذ الاستقلال، اذ كانت تلك السياسات في واقع الأمر تستعمل كوسيلة من طرف جناحي النخبة الحاكمة لفرض منطقهما على المجتمع من جهة وعلى بعضهما البعض من جهة أخرى. وقد تغيّر التحدّي الذي كان يواجه الرئيس "الشادلي" من بناء خطط اقتصادية تراعي مصالح النخبة الحاكمة بمختلف توجّهاتها إلى مواجهة احتجاجات الشارع التي شهدتها الجزائر لأوّل مرّة بتلك الحدّة. فكان مشروع الرئيس "الشادلي" منذ توليه الرئاسة سنة 1979 يتمحور حول "تحرير الاقتصاد" ولم يتحدّث مطلقا عن الانفتاح السياسي (في محاولة لتقليد النموذج الصيني في الانفتاح الاقتصادي دون السياسي). لكن المدخلات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتلقّاها النظام سرعان ما تحوّلت إلى مدخلات سياسية تتّهم النظام بالفشل في تسيير الدولة وتبذير ثرواتها، وأصبحت "الطبقة البرجوازية الحاكمة" التي أفرزتها الاشتراكية مهدّدة في وجودها وامتيازاتها الماديّة. وقد كان على رأس المعارضين لسياسة الانفتاح الاقتصادي "شريف مساعدية" الذي عيّنه "الشادلي" على رأس الحزب بداية الثمانينات، والذي تحوّل إلى عقبة أمام المشروع الاقتصادي للرئيس إلى غاية أكتوبر 1988 أين أنهيت مهامه رسميا من على رأس الحزب[151].

[150] Martin Stone, **The Agony of Algeria,** London: C.Hurst and company publishers, 1997, p p 61-62.
[151] Rachid Tlemçani, « Chadli's Perestroika », **Middle East Report**, N°163, 1990, p p 14-15.

وبالنظر إلى الصراعات الكثيرة التي عاشتها النخبة الحاكمة خلال فترة الرئيس "الشادلي" على وجه الخصوص، فإنّه يمكن القول بأنّ تلك الصراعات كانت تعالج على حساب عملية بناء الدولة التي كان يفترض بالنظام الحاكم القيام بها، حتى وصل الأمر بالاقتصاد إلى الانهيار أمام الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من 1986 وهو ما دفع الباحث "نصر الدين غزالي" إلى القول بأنّ الاقتصاد الجزائري أصيب "بمتلازمة هولندا"* خلال حكم الرئيس "الشادلي" الذي تخلّى عن الاستثمار لصالح الاستهلاك[152]. حيث أدّت كلّ تلك الظروف والصراعات التي عاشتها النخبة الحاكمة إلى ظهور طرف ثالث منافس على السلطة، وهو التيار الاسلامي الذي سُمح له بالنشاط خلال سنوات الثمانينات والذي استطاع استقطاب جزء مهمّ من المجتمع الجزائري، ممّا أدخل النخبة الحاكمة في صراع جانبي مع هذا التيار وأفقدها توازنها الداخلي وأجبرها على التخلّي عن الاشتراكية كنظام لتسيير الدولة.

لكن الملاحظة الرئيسية حول مرحلة حكم الرئيس "الشادلي" هو أنّه في ظلّ محاولته تقليص نفوذ الجيش على السياسة وصراعه الدائم مع الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة، قام برفع الرتبة الأعلى في الجيش من عقيد إلى لواء وفريق. وهو ما أدّى إلى ظهور ما عرف في بداية التسعينات "بظاهرة الجنرالات"[153]. والذين كانوا السبب المباشر في استقالته من رئاسة الدولة، فهذه الخطوة تبقى علامة استفهام كبيرة في مسار "الشادلي" كرئيس للجزائر، لأنّه قام بتقوية الطرف الذي كان يفترض به أن يحدّ من نفوذه في المجال السياسي خاصة بعدما رفض أغلب قادته سياسية الانفتاح التي حاول الرئيس تطبيقها منذ توليه السلطة.

---

*أو يقصد بهذه العبارة الاستغلال الكبير للموارد الطبيعية مثلما حدث في هولندا التي قامت باستنفاذ الغاز الطبيعي الذي كان بحوزتها،مع تهميش تغييب كلّ سياسات التنمية البعيدة المدى، وتدلّ هذه العبارة على "لعنة" المواد الأولية على دول العالم الثالث بصفة عامة.

[152]Nasser-Eddine Ghozali, « L'Algérie dans tous ses états : de la crise à la démocratie orpheline », dans : Mohamed Mahiou & Jean Robert Henry, (editors), **où va L'Algérie ? Op.cit**, p 38.

[153] Tahar Khalfoune & Gilbert Meynier, **Repenser l'Algérie dans l'histoire**, Paris: L'Harmattan, 2013, p 72.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الاقتصادية على توجّهات النخبة الحاكمة

تميّزت الفترة ما بين 1979 إلى 1985 باستقرار نسبي للأوضاع الداخلية والخارجية بالنسبة للنخبة الحاكمة في الجزائر وهو ما ساعدها على الظهور بمظهر التجانس أمام المجتمع، لكن بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 تبيّن عمق الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر (نسبة الديون كانت تمثّل ثلث الدخل الوطني الخام)[154]. وقد أظهرت الأزمة الاقتصادية عدم التجانس الذي كانت تعيشه النخبة الحاكمة والذي كان مختفيا خلف السياسات الشعبوية التي تبنّتها تلك النخبة طيلة عقدين من الزمن. كما أنّ الوضع الدولي بدأ يعرف هو الآخر هزات كثيرة على المستوى السياسي والاقتصادي على وجه الخصوص ممّا أثّر على توازن النخبة الحاكمة داخليا، ما جعل هذه الأخيرة لا تفكّر في طريقة للخروج من الأزمة، بل اعتمدت سياسة الهروب إلى الأمام، ففي خمس سنوات فقط (1985–1990) تضاعف حجم المديونية الخارجية من جهة، وزاد تأزّم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب من جهة ثانية.

لكن بداية تأثّر النخبة الحاكمة بالتحوّلات الدولية يرجع إلى الثورة الاسلامية الايرانية التي نتج عنها صعود التيار الاسلامي في كلّ الدول العربية على المستوى الاجتماعي، والجزائر على المستويين الاجتماعي والسياسي لاحقا، حيث دخل طرف آخر في المعادلة السياسية، وظهرت نخبة جديدة من خارج دائرة النخبة الحاكمة، وقد كان لذلك الطرف تأثيراً كبيراً على شريحة واسعة من المجتمع الذي بدأ ينظر للنخبة الحاكمة ليس بعين الاستهجان وإنّما بعين الرفض لوجودها في السلطة.[155]

لقد كان للثورة الايرانية أثر كبير على تبلور التيار الاسلامي في الجزائر وعلى علاقته ونظرته للنخبة الحاكمة خاصة في ظلّ محاولة إيران تصدير ثورتها للدول الاسلامية ودعمها لكلّ الحركات التي سارت في ذلك التوجّه، وكانت تلك بدايةً لانفتاح المجتمع الجزائري على ما يدور حوله في العالم، وتأثّره بالبيئة الدولية وخاصة بمخرجاتها السلبية (الأزمات المتتالية). أمّا العامل الثاني الذي كان له تأثير مباشر على سلوك النخبة الحاكمة هو انهيار الاتّحاد السوفياتي سنة 1989، ممّا جعل تلك النخبة تفقد احدى أهمّ مرجعياتها.

---

[154]Rabah Abdoun, « l'économie algérienne à l'épreuve de l'ajustement structurel », **NAQD**, N°4, janvier 1993, p 82.

[155] Abderrahim Lamchichi, **L'Algérie en crise**, Paris : L'Harmattan, 1991, p 12.

فعلى الرغم من توجّه الجزائر نحو موسكو فيما يخصّ العتاد العسكري وتدريب الجيش، إلاّ أنّ العلاقات السياسية لم تكن في مستوى العلاقات العسكرية، فقد كانت موسكو في كلّ مرّة تبدي "خيبة أملها" من تحفّظات الجزائر على السياسة السوفياتية[156]. وهذا الوضع جعل الجزائر معزولة نوعا ما عن القوى الكبرى، وانحسر تأثيرها على المستوى الاقليمي فقط، وهو ما أثّر على مكانة النخبة الحاكمة من جهة لكنّه ساعدها في حماية نفسها ومصالحها الداخلية من جهة أخرى، هذه الأخيرة لم تكن تبحث عن الانفتاح الخارجي، بل عن حفظ مصالحها الداخلية وعلى رأسها الاستمرار في السلطة.

أمّا العامل الأكثر تأثيرا على استقرار النخبة الحاكمة كان الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 أين انهارت أسعار البترول ممّا تسبّب في إفلاس الخزينة العمومية وعجز الدولة عن الاستمرار في سياستها الاقتصادية المبنية على الريع البترولي، وهو ما انعكس على علاقة النظام الحاكم بالمجتمع، فبدأ هذا الأخير يشعور بالعجز المتزايد للنظام عن تلبية المطالب المادّية له (تشغيل وتوفير المنتجات) من جهة وبضغط الدائنين الدوليين على ما تبقّى في خزينة الدولة التي كانت صادرات النفط تمثّل 97% من مداخيلها من جهة ثانية[157].

وخلال الفترة ما بين 1986 و 1988 ازدادت حدّة الأزمة الاقتصادية وتفاقمت أوضاع المجتمع وظهرت خلال هذه الفترة ملامح فشل النخبة الحاكمة في تسيير الأزمة بوضوح والتي كان من بينها:[158]

- ارتفاع نسبة البطالة إلى 22%.
- ارتفاع نسبة واردات المواد الغذائية إلى أكثر من 65 %.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.
- اعادة الهيكلة الفاشلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

في مقابل الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على المجتمع، كانت النخبة الحاكمة تعيش في قطيعة تامّة معه، حيث بدأت مظاهر الثراء تظهر على بعض القادة في دلالة واضحة على أنّ السياسة

[156] Ammar Bouhouche, « The essence of reforms in Algeria »,in :Azzedine Layachi (editor),**economic crisis and political change in north Africa** ,UAS :greenwood publishing group,1998,p 17.
[157] Martin stone, **Op.cit**, p p 97-98.

الاشتراكية كانت موجّهة للمجتمع وحده دون النخبة الحاكمة التي تحوّلت إلى طبقة برجوازية لا تهمّها معاناة الشعب. فقد كان لجوء الرئيس "الشادلي" إلى اصلاح القطاع الاقتصادي العمومي ودعم القطاع الخاص خطوة ايجابية في أهدافها، وسلبية في نتائجها، كان يسعى من خلالها لتخفيف الضغط على الدولة في المجال الاقتصادي، لكن نتيجة ذلك كانت استيلاء قادة الحزب على تلك الاصلاحات وهيمنتهم على القطاع الخاص الذي كان جزء منه يقع تحت سلطتهم المباشرة والجزء الآخر تحت نفوذهم، كما بدأت مظاهر الانقسام الطبقي تزداد حدّة، مع انتشار مظاهر الفساد في أعلى مراكز السلطة ممّا أثّر كثيرا على مصداقية النخبة الحاكمة المترفة في الجزائر الاشتراكية.

لقد وضعت أزمة أسعار البترول لسنة 1986 النخبة الحاكمة في الجزائر أمام معضلة حقيقية تتمثّل في الاختيار بين مخرجين لتلك الأزمة وهما:

ـ هل يجب العودة إلى التسيير الاشتراكي للاقتصاد، ووقف الاصلاحات التي باشرها الرئيس"الشادلي" مع فرض سياسة التقشّف؟

ـ هل يجب مواصلة الاصلاحات الاقتصادية وإعطاء المزيد من الحريّة للمتعاملين الخواص في مقابل تقليص دور الدولة، مع ضرورة الانفتاح السياسي الذي يفترض به أن يصاحب الانفتاح الاقتصادي.

انّ اختيار أحد هذين المخرجين كان سيؤدي إلى فقدان الثقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع، وفي كلتا الحالتين كانت نقطة الصدام بينهما تقترب أكثر فأكثر لسبب وجيه وهو أنّ الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 أفقدت النخبة الحاكمة "شرعية" الأداء" (Performance legitimacy) التي اكتسبتها من خلال سياسة الانفاق التي تبنّاها الرئيس "الشادلي" منذ وصوله إلى الحكم، والتي كانت قائمة على علاقة مصلحية بين الطرفيين تتمثّل في رضا الشعب على النخبة الحاكمة رغم ضعف أداءها السياسي، في مقابل حصوله على خدمات ومنافع لم يدفع ثمنها بالضرورة[159].

لكن تلك العلاقة ساءت بعد اخلال النخبة الحاكمة بالتزاماتها تجّاه المجتمع، والمثمثلة في توزيع عائدات الاقتصاد الريعي على المجتمع، والدليل على ذلك هو أنّ أغلب المحتجّين في أحداث أكتوبر

[159] Andrew J.Pierre & William B.Quandt, "Algeria's war on itself ", **Foreign policy**, N°99, 1995, p 134.

1988 (الذين كان سنّ أغلبهم لا يتعدى 18 سنة) لم يكن مطلبهم يتعلّق بإقرار الديمقراطية، بل طالبوا بالعدالة في توزيع موارد الدولة بين مختلف فئات المجتمع[160].

وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد وجدت نفسها في مواجهة المجتمع الغاضب من طريقة تسييرها للدولة ومن سياستها التنموية الفاشلة. وهو ما جعلها أمام خيارين، إمّا تشديد الانغلاق أو الانفتاح مع احتمال أنّ كلّ منهما يمكن أن يؤدي إلى خروج تلك النخبة من السلطة سواء عن طريق ثورة الشعب ضدّها في حالة الانغلاق، أو عن طريق المنافسة على السلطة في حالة لجوئها إلى فتح المجال السياسي بعد الانفتاح الاقتصادي. وبالتالي فانّ السبب الرئيسي الذي كان وراء انقسام النخبة الحاكمة إلى جناحين هو السبب الاقتصادي، فالجناح المحافظ يدافع على ابقاء الخيار الاشتراكي مع تشديد السيطرة على المجتمع كأمر واقع، بينما دافع الجناح الاصلاحي على خيار الانفتاح، وكان كلّ منهما يعتبر بأنّ توجّهه هو الذي سيحفظ استقرار الجزائر مع تقديمهما لنفس الحجة تقريبا، وهي تجاوز الأزمة والحفاظ على الاستقرار وتحقيق التطوّر وذلك كما يلي:

ـ الجناح المحافظ المنادي بالاشتراكية: الذي كان يرى في ابقاء التسيير الاشتراكي وسيلة لضمان استقرار الدولة وتجاوزها للأزمة.

ـ الجناح الاصلاحي المنادي بالانفتاح: والذي كان يرى في الانفتاح الاقتصادي والسياسي فيما بعد فرصة كبيرة للجزائر لتتجاوز أزمتها الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتطوّرة.

وعليه نستنتج بأنّ انقسام النخبة الحاكمة كان لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، تمّ التعبير عنه بطريقة سياسية لمنحه الحدّ الأدنى من المصداقية لأنّ النظام في تلك المرحلة كان يعاني من عدم الانسجام بين مكوّناته، حتى أنّ طريقة مراقبة الدولة للاقتصاد كانت طريقة لا توافقية، في هذا الإطار يصنّف الباحثون الأنظمة الريعية إلى نوعيين حسب مراقبتها للاقتصاد وهما[161]:

1 ـ الأنظمة الريعية التوافقية Compatible

[160] Boutheina Cheriet, “The resilience of Algerian populism», **Middle East Report**, N°174, Jan-Feb 1992, p 11.

[161] Fatiha Talahite, « La rente et l’Etat rentier recouvrent-ils toute la réalité de L’Algérie d’aujourd’hui ? », **Revue Tiers Monde**, N°210, février 2012, p p147-148.

وهي الأنظمة القائمة على توازن يمكن الدفاع عنه ودعمه لتجاوز الأزمات المالية الحادّة، وحتى لتجاوز ارتفاع مداخيل الدولة الفجائية، بحيث يمكن لهذا النوع من الأنظمة التحكّم في المداخيل الريعية الاضافية الكبيرة دون أن تهدّد تلك المداخيل انهيار اقتصادها في حالة تراجعها الفجائي.

2 ـ الأنظمة الريعية اللاتوافقية incompatible

وهي الأنظمة القائمة على غياب التوازن وغياب أدنى مقوّمات الاقتصاد الجزئي الذي يمكّنها من تجاوز الأزمات المالية سواء من حيث الافلاس أو تضخّم المداخيل، فكلتا الحالتين بالنسبة لهذه الدول (الافلاس أو تضخّم المداخيل) تعتبران أزمة حقيقية لأنّ هذا النوع من الأنظمة يفتقد إلى أسس الاقتصاد الجزئي الذي يسمح بتوجيه الأموال الاضافية لتطوير قطاعات معنية من الاقتصاد دون أن تؤثّر على الاقتصاد الكلّي في حالة زوال تلك الأموال الإضافية، وخطر هذا النوع من الأنظمة يتمثّل في امكانية انهيار الاقتصاد مباشرة بعد تقلّص المداخيل الاضافية للدولة.

ووفقاً لهذا التصنيف، تقع الجزائر ضمن النوع الثاني، فهي دولة ريعية لا توافقية خلال مرحلة الأحادية، وهذا ما يفسّر الآثار السلبية الكبيرة لانهيار أسعار النفط سنة 1986 على اقتصادها الكلّي مما أدّى إلى فشل عملية تحرير الاقتصاد التي حاول "الشادلي" تبنّيها خلال فترة حكمه. فالتناقض الكبير الذي كانت تعاني منه الجزائر هو أنّ الرئيس "بومدين" سيّر اقتصاد الجزائر الكلّي بطريقة جزئية أي على أساس التوازنات السياسية فقط، بينما سيّر "الشادلي" الاقتصاد الجزئي (سياسة تحرير الاقتصاد) بطريقة كليّة، حيث أنّ تسليم المؤسسات للتسيير الذاتي أو اعطاء الفرصة للقطاع الخاصّ لم يخرجا عن النظرة الكلية للنظام السياسي الذي كان يستعمل الاقتصاد كوسيلة للاستقرار الداخلي للنخبة الحاكمة دون إدراك العواقب الاقتصادية لذلك على المجتمع.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأنّ هناك ثلاثة متغيّرات رئيسية خارجية، تتحكّم في طريقة تعامل النخبة مع الوضع الداخلي، وتتمثّل تلك المتغيّرات في:

1 ــ الأزمات الدولية:

وهي الأزمات التي تحدث على المستوى الدولي والتي لا يمكن للفواعل الداخلية التحكّم فيها (أزمة 1986 بالنسبة للجزائر)، والتي تؤثّر على استراتيجياتهم وإمكانياتهم، وبالتالي على قراراتهم.

ويمكن لهذه الأزمات أن تؤثّر على علاقات القوّة الداخلية، وأن تمنح الفرصة لنخبة معيّنة بأن تحصل على نتائج لم تكن تتصوّر الوصول اليها قبل الأزمة.

2 ــ العلاقات الخارجية للنخبة: ويشمل هذا المتغيّر السياسات المباشرة التي تضعها القوى الخارجية تجاه الدول النامية (الجزائر مثلا)، ويدخل ذلك في إطار صراع القوى الكبرى على موارد الدول النامية ممّا يؤثّر مباشرة على الخيارات الاقتصادية لتلك الدول لأنّها خاضعة للقوى الكبرى في إطار المصالح المتبادلة، والتي لا تعدوا أن تكون مصلحة البقاء في الحكم بالنسبة لنخب الدول النامية.

3 ــ التوجّهات السياسية الدولية: والمقصود بها هو النسق التطوّري الشامل للسياسات الدولية بقيادة الدول الكبرى والذي غالبا ما تكون نتائجه على الدول النامية سلبية، فهو يحدّ من امكانية تطوّرها، ممّا يساهم في خلق أزمات داخلية دورية تؤثّر على طريقة تصرّف الفواعل (النخب) اتجاه بعضها البعض واتجاه المجتمع، فتتحوّل العلاقة بين مكوّنات النخبة إلى علاقة هيمنة أساسها القوّة والنفوذ والمصلحة.[162]

انّ أزمة أسعار النفط لسنة 1986 لم تكن لتأثّر على النخبة الحاكمة في الجزائر بشكل جعلها تنقسم داخليا وتتصارع على السلطة لو لم يكن اقتصاد الدولة اقتصادا كليّا قائما على الريع البترولي، بالإضافة إلى اهتمام النخبة الحاكمة بكيفية توزيع ذلك الريع بطريقة سياسية على مختلف مكوّناتها، ثم على المجتمع ككلّ، كما أنّ القاعدة الأساسية التي كانت تحكم عملية التوزيع هي الصراع على السلطة بين مكوّنات الدائرة المغلقة للنخبة من جهة، والعلاقات الزبونية لأعضاء تلك الدائرة مع محيطها من جهة ثانية[163]. ونقول في آخر هذه النقطة بأنّ الوضع الاقتصادي الدولي وخاصة أزمة أسعار النفط لسنة 1986 لم تكن السبب المباشر في انقسام النخبة السياسية في الجزائر، بل ساهمت فقط في اظهار ذلك الانقسام وإخراج الصراع الذي كان خفيا إلى الواجهة، كون أنّ مشكل عدم انسجام النخبة الحاكمة في الجزائر يعود إلى ما قبل الاستقلال وإلى مخلّفات مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس. وما خضوع النخبة الحاكمة لضغوطات المحيط الخارجي وتأثّرها السلبي به إلاّ نتيجة لعدم انسجامها الداخلي، وكذلك لطغيان الحسابات السياسة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل الجزائر دولة هشّة بالنسبة للمجتمع الدولي.

---

[162] Francesco Cavatorta, « La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie .Entre le national et l'international », **Revue Tiers Monde**, N°210, février 2012, p 19.

[163]Fatiha Talahite, **Op.cit,** p 149.

المبحث الثالث: بنية النخبة الحاكمة وأزمة الشرعية

منذ استقلال الجزائر لم تعرف النخبة الحاكمة أزمة شرعية وحتى مشروعية إلى غاية انهيار أسعار النفط سنة 1986، فكلّ الأزمات التي عاشتها النخبة قبل ذلك لم تكن سوى أزمات داخلية (1965، 1967، 1979) لم تصل تأثيراتها إلى المجتمع، فانقلاب "بومدين" سنة 1965 كان صراعا ضيّق على السلطة وكذلك محاولة انقلاب "طاهر زبيري" على "بومدين"، وحتى وفاة "بومدين" لم تعتبرها النخبة الحاكمة أزمة حقيقية لسبب بسيط وهو أنّها لم تمسّ المجتمع ولم تؤثّر على تلبية حاجاته المادية. وفي المقابل لم يكن هذا الأخير يهتمّ كثيرا بالسياسة ما دام أنّ ريع النفط كان يغطي أغلب حاجياته.

كما أنّ العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع لم تكن تحكمها أبجديات العلاقة بين الدولة والمجتمع المتعارف عليها في كلّ الدول مثل: المشاركة السياسية، التنشئة السياسية، دور المجتمع المدني، الاتصال السياسي...الخ، بل كانت مجرّد علاقة زبون مع صاحب رأس المال، لهذا فبمجرّد انهيار أسعار النفط عرفت تلك العلاقة هزّات كبيرة بلغت حدّ القطيعة في 05 أكتوبر 1988.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنّ أزمة الشرعية ليست وليدة أزمة 1986، وإنّما تعود إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني، أين قام القادة الثوريون بفرض مفهومهم الخاصّ للشرعية، فعمل هؤلاء القادة على تجريد الشعب من سيادته وجعله خاضعا لقراراتهم، مع تحمّله في نهاية المطاف للنتائج الوخيمة للصراع الداخلي على السلطة، في حين أنّه لم تكن له أية أدوار في اختيار القادة أو السياسات[164].

كما أظهرت أزمة النفط لسنة 1986 بأنّ النخبة الحاكمة قد فقدت مصادر شرعيتها فلا الشرعية الثورية ولا التاريخية بقيت لهما مكانة عند الجيل الجديد الذي نشأ بعد الاستقلال، وأنّ العامل الوحيد الذي كان يحفظ استقرار المجتمع كان الريع البترولي الذي تتمتّع به الجزائر، الذي كان سببا في تأخير الانفجار الذي كان يتوقّعه الكثيرون بعد وفاة "بومدين" سنة 1978، لكن جاءت الثورة الايرانية أشهرا بعد ذلك لترتفع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بين 1979 و1984 وهو ما مكّن النخبة الحاكمة من اطالة مدّة الاستقرار لما يقارب العشرية من الزمن والتي انتهت يوم 05 أكتوبر 1988.

[164] Nasser- Eddine Ghozali, **Op.cit**, p35.

المطلب الأوّل: طبيعة العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع

لقد أدّى صراع المصالح بين أجنحة النخبة الحاكمة إلى تركيز جهود هذه الأخير على البقاء في أعلى هرم السلطة، وتهميش عملية بناء الدولة التي لم تكن سوى ترجمة لموازين القوى داخل النخبة الحاكمة، ما أفقدها شرعيتها الثورية والتاريخية تدريجيا كما سبق وأن أوضحنا، وفي مقابل ذلك كانت أزمة أخرى تتطوّر داخل المجتمع، فالنخبة الحاكمة لم تنجح خلال ثلاثة عقود من الزمن في بناء علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع، فبمجرّد استلام الرئيس "محمّد بوضياف" رئاسة مجلس الدولة لخّص أبعاد الأزمة في الجزائر بقوله بأنّ الأزمة قد مسّت الدولة في عمقها، هويتها وقيمها، مؤسساتها وفي وظائفها[165].

تعود أصول وأبعاد تلك الأزمة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنّتها النخبة الحاكمة في فترة حكم "بومدين" ثمّ "الشادلي" من بعده، تميّزت سياسات كلّ منهما ببعض المكتسبات على المستوى الاجتماعي، لكّنها أظهرت في نفس الوقت محدوديتها في الذهاب أبعد ممّا حقّقته، أمّا السمة المشتركة لسياسات الرئيسين فقد كانت بناء علاقة بين الدولة والمجتمع يحكمها منطق القوّة. وبغض النظر عن الانقسامات الداخلية للنخبة الحاكمة، فقد كانت هذه الأخيرة ملزمة بتلبية بعض المطالب الاجتماعية لكن بما لا يتعارض مع مصالحها، وبما يسمح لها بالحفاظ على منطق القوّة الذي تتعامل به مع المجتمع[166].

فمنذ الاستقلال لم تسعى النخبة الحاكمة لبناء مجتمع متجانس مع عاداته وتقاليده وتاريخه، واعتمدت فقط على القدرات الرمزية التي كانت تتمتّع بقوّة جذب كبيرة في السنوات الأولى للاستقلال، والتي بدأت تتلاشى مع نهاية السبعينيات بوفاة الرئيس "بومدين" الذي كان يمثّل تلك الرمزية بالنسبة للمجتمع الذي بدأ يتّجه نحو الماديات أكثر فأكثر، خاصة وأنّ الفرق بين شروط العيش غداة الاستقلال وشروط العيش نهاية السبعنيات كان كبيرا جدّا، حيث كان تطوّر المجتمع الجزائري من الناحية المادّية تطوّرا طبيعيا، أمّا من الناحية اللامادية فقد عانى المجتمع من غياب المرجعية، لأنّ النخبة الحاكمة كانت مهتمّة باقتسام السلطة وحفظ توازنها الداخلي بعيدا عن المجتمع الذي كان يعيش حالة من التحوّل لم يعرفه من قبل من نموّ ديمغرافي سريع وكذا سياسة التعريب وتنامي القومية، وفي هذا

[165]Nasser- Eddine Ghozali. **Ibid**, p 42.
[166] Said Bouamama, **Op.cit,** p 153.

السياق هناك من رأى بأنّ تسارع وتيرة التعريب كان هدفه اضفاء الشرعية على النظام السياسي، فقد ازداد اهتمام النخبة الحاكمة بإظهار الاسلام كمرجعية أساسية للمجتمع، على هذا الأساس تمّ الاعلان في يوم 16 أوت 1976 بأنّ يوم الجمعة هو يوم عطلة "إجبارية" ، كما أنّ دستور 1976 بالإضافة إلى الحزب الحاكم ومختلف مؤسسات الدولة كانوا حريصين على اظهار مكانة الدين الاسلامي بالنسبة للدولة وللمجتمع على حدّ السواء، وبنهاية السبعينات تحوّل توظيف الدين سياسيا إلى وسيلة لتأطير المجتمع ومنع أي تيار ديمقراطي أو لائكي من الصعود اجتماعيا، وكذلك كأداة لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم[167].

ويعود استخدام النخبة الحاكمة للمرجعية الدينية كأساس لعلاقتها مع المجتمع لفشلها في بناء مرجعيات أخرى ما عدا المرجعية التاريخية والثورية اللتان بدأتا تفقدان "شرعيتهما" بعد عقدين من الاستقلال، وحدث ذلك بالموازاة مع فشل النموذج الاقتصادي المطبّق في إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات والتجهيزات المرتبطة بنقل التقنية الحديثة وتحقيق تراكم معرفي من شأنه المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بأحسن طريقة، بالإضافة إلى القدرة على ادماجها في المحيط الاجتماعي ـ الثقافي.

فليس هناك أدنى شكّ بأنّ شكل المجتمع الذي تحدّد بعد الاستقلال كان مرتبطاً مباشرة بالنموذج الاقتصادي الذي اختارته النخبة الحاكمة، وأنّ كلّ المظاهر المرضية التي انتشرت في المجتمع ما هي إلاّ انعكاس للمظاهر المرضية التي كانت تربط أجنحة النخبة الحاكمة ببعضها البعض. حيث طوّرت هذه الأخيرة ممارسات تجسّد خوصصة الدولة، وهي سمات الأنظمة الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها الأفراد لتحقيق مصالحهم. ويبدو النظام السياسي فيها على شكل اقطاعيات ومراكز نفوذ موزّعة بين الحكام والزبائن هدفها الوحيد هو الحفاظ على السلطة والمصالح المرتبطة بها[168].

وفي هكذا نوع من المجتمعات تعمل النخبة الحاكمة على وضع أطر محدّدة لتطوّر بقية النخب في المجتمع (الاقتصادية، العلمية، الاجتماعية، الثقافية...)، وبالتالي تكون كل تلك النخب تابعة

---

[167] Julien Rocherieux, **Op.cit**, p 37.

[168] العياشي عنصر،"سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"،في **الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،المرجع السابق**،ص ص 226 – 228.

للنخبة الحاكمة. ويكون مسموح لها بالنشاط فقط إذا كانت تخدم النخبة الحاكمة في إطار حدود ايديولوجية هذه الأخيرة.

والجدير بالذكر أنّه خلال تلك المرحلة لم تحقق النخبة الموجودة خارج الحكم أي تغلغل داخل المجتمع الجزائري، بل كان المجتمع يعتبرها من الكماليات (نخب لا تخدم المشروع الوطني)، ولم تكن له أي ارتباطات مع تلك النخب، ويعود ذلك للايدولوجيا الشمولية المركزية التي كانت النخبة الحاكمة تروّج لها، والتي كانت تعتبر كلّ ما هو ليس اشتراكي هو بمثابة تهديدا امبرياليا ينبغي محاربته بكلّ الأساليب.

أمّا من ناحية مؤسسات المجتمع المدني، فانّه يمكن القول بأنّها كانت كلّها تابعة للحزب الحاكم وتعمل على نشر أفكاره. فعلاقة المجتمع المدني بالنظام الحاكم علاقة خضوع مطلق، لم يكن يتمتّع فيه بأي استقلالية حتى فيما يتعلّق بأبسط النشاطات المجتمعية، ذلك أنّ الطريق الوحيد الذي كان متاحا للوصول إلى مستوى النخبة الحاكمة من طرف بقية النخب الأخرى هو الطريق الذي يمثّل ارادة النخبة الحاكمة، وهو ما يفسّر محدودية المستوى التعليمي لأغلبية مكوّنات النخب المجتمعية بالإضافة. وفي واقع الأمر فانّه حتى "المناصب" الاجتماعية كانت تمنح لشخصيات لها تاريخ سياسي أو عسكري أو الاثنين معا، وبالتالي فانّ المبدأ الذي كان يحكم العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع المدني هو مبدأ الولاء وليس الكفاءة أو المستوى التعليمي[169].

وبما أنّ المجتمع المدني كان يمثّل امتداد للنظام الحاكم، فانّ ذلك الوضع أدّى إلى خلق حالة من اللاتجانس الاجتماعي بين ثلاثة مستويات أساسية، كانت الحدود الفاصلة بينهما تزداد وضوحا مع مرور الوقت، وتتمثّل تلك المستويات في:

1. النخبة الحاكمة ⟵ المستوى الأول.

2 ـ النخبة الاقتصادية / الاجتماعية ⟵ المستوى الثاني.

3 ـ عامّة الشعب: الشرائح المحرومة ماديّا والخاضعة معنويا ⟵ المستوى الثالث.

[169] Mustapha Haddab, « Pour une approche structurale du champ des élites en Algérie », in : Omar Lardjane (editor), **Elite et société : Algérie & Egypte**, Op.cit, p p 70-71.

وكانت النتيجة المباشرة لغياب التجانس الاجتماعي هي ظهور بوادر أزمة علاقة بين المستويات الثلاثة السابقة الذكر، ويتجسّد البعد الاجتماعي لتلك الأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن الجمعيات التي عرفت حالة اضطراب قصوى نظرا إلى عمق التحوّلات التي عرفها المجتمع، وذلك بفعل اخضاعها للمصالح السياسية واستعمالها بطريقة مكيافيلية من طرف السلطة. وما دامت مؤسسات المجتمع المدني تساهم بقدر كبير في انتاج نسق القيم والحفاظ عليه، فانّ حالة الاغتراب التي أصابتها أثّرت بعمق في توازن المجتمع، مؤديّة إلى فقدان الأطر المرجعية لأنماط التفاعل وأسس العلاقة الصحيحة التي يفترض أن تكون بين النخبة الحاكمة والمجتمع المدني، وهو ما أدّى إلى افتقار الوضع السائد بين المجتمع والنظام الحاكم لأي مبرّر شرعي يمكّنه من الاستمرار[170].

وبحلول منتصف الثمانينات تبيّن للمجتمع بأنّ الخطاب الاشتراكي الشعبوي الذي تبنّته النخبة الحاكمة منذ الاستقلال لم يكن سوى مجرّد شعارات ايديولوجية لإبقائه خاضعا، ومتحمّلا للسياسات الاقتصادية الفاشلة بقبوله العيش في ظروف صعبة والتضحية من أجل بلوغ هدف بناء دولة قويّة ومتطوّرة في المستقبل.

لقد استغلت النخبة الحاكمة الشرعية التاريخية والثورية لإخضاع المجتمع لإرادتها وجعله خارج عملية بناء الدولة ككلّ، فمنذ الاستقلال إلى غاية 1981 لم تفتح تلك النخبة نقاشا جادّا حول الهوية الوطنية إلا بعد أزمة منطقة القبائل أين سمح لبعض الشخصيات السياسية بالخوض في المسألة من أمثال "أحمد طالب الإبراهيمي" وزير الخارجية الاسبق، و"مصطفى لشرف" سفير الجزائر في اليونيسكو، "محمد الميلي" سفير الجزائر في اليونان، الذين تناولوا الأزمة في جانبها الثقافي فقط، حيث اعتبرت الثقافة البربرية جزءا من الفلكلور الجزائري المتنوّع[171].

حاولت النخبة الحاكمة بناء دولة قوية وفق تصوّرها، لكنّها لم تضع أي مشروع لبناء مجتمع متجانس ذو مرجعية عليا واحدة، ونحن لا نتحدّث عن الاسلام هنا لأنّه المرجعية الطبيعية لأي مجتمع مسلم، اذ أنّ الفشل الذريع الذي سجلته النخبة في علاقتها بالمجتمع هو أنّها فشلت في بناء وترسيخ مفهوم المواطنة داخل المجتمع الجزائري، لهذا ظهرت أزمة المواطنة على خطّ العلاقة بين النخبة

1 العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص ص 226 – 228.

[171] Tuomo Melasuo, « Culture and minorities in the Arab-Islamic identity of Algeria », in: Klaus Ferdinand & Mehdi Mozaffari (editors), **Islamic, state and society**, London: Routledge Curzon, 1988, p 187.

الحاكمة والمجتمع، فمفهوم المواطنة قيمة وممارسة تميّز الثقافة السياسية الحديثة، أين يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرّة ويشارك في الحياة العامّة من خلال انتمائه لمنظمات المجتمع المدني. بينما في الجزائر، فانّ الفرد لم يتحرّر من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده بعيدا عن الأطر التي تحدّدها الشبكة، ويستمدّ الفرد مكانته ويحصل على الامتيازات بالنظر لموقعه داخل الجماعة وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة وتحدّد ميزان القوّة الذي يخضع له المجتمع عموما[172].

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص أبعاد أزمة العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع منذ الاستقلال إلى غاية 1989 في ثلاثة فروع رئيسية، حسب وصف الرئيس "بوضياف" لها وهي[173]:

1 ـ البعد الأخلاقي ـ الثقافي: حيث أنّ المجتمع يعرف أزمة هوية.

2 ـ البعد السياسي: فهو يمسّ الدولة في علاقتها بالمجتمع، فالدولة تحمل أثقال ثلاثون سنة من الحزب الواحد والخطاب الواحد.

3 ـ البعد الاقتصادي: كون أنّ تلك المرحلة عانت من الثقل البيروقراطي للحزب ـ الدولة الذي جعل من أغلبية الشعب مستحقة للمعونة، ومن الأقلية الحاكمة (طبقة برجوازية).

وما يؤكّد دقة الوصف الذي قدّمه "بوضياف" لأزمة العلاقة بين النخبة والمجتمع أو الدولة والمجتمع على اعتبار أنّ تلك النخبة كانت تمثّل الدولة، هو لجوء تلك النخبة الحاكمة منذ الاستقلال إلى استخدام مفهوم الأمة في خطابها الموجّه للشعب كبديل لمفهوم الدولة لأنّ مفهوم الدولة يعني: القانون ـ المؤسسات ـ الحقوق والواجبات، أمّا مفهوم الأمّة فهو مرادف للتاريخ ـ الايدولوجيا ـ العادات والتقاليد ـ الدين، وهو المجال الذي وجدت فيه النخبة الحاكمة الطرق المناسبة لتدجين الشعب وخلق شرعية للسلطة التي كانت تمارسها عليه، بالإضافة إلى أنّ مفهوم الأمّة أكثر قدرة على تحقيق الوحدة الوطنية بالنسبة لشعب خرج حديثا من الاستعمار من أي مفهوم آخر، كما أنّه يشجّع الشعبوية ويقمع التعددية، فالحكام يمثّلون الوحدة الوطنية والشرعية، وكلّ معارض لذلك المبدأ سوف يهمّش كنفي مطلق لأي تداول على السلطة[174].

---

[172] العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص 232 .

[173] Nasser-Eddine Ghozali, **Op.cit**, p 42.

[174] Madjid Benchikh, **Op.cit,**p 9.

انّ ابتعاد النخبة الحاكمة عن مفهوم الدولة ولجوئها لمفهوم الأمّة كانت له عواقب وخيمة على علاقتها بالمجتمع بعد مرور ثلاثة عقود من الزمن، فقد حاولت تلك النخبة الجمع بين عناصر دينية وعلمانية والجمع بين الأصالة والتراث والحداثة والعصرنة. ولم يكن الجمع بين كل تلك العناصر سهلا، بحيث كان الخطاب السياسي عامّا، غامضا وغير دقيق وتوفيقي إلى أبعد الحدود، فتشكّل مجتمع أشبه ما يكون بالفسيفساء في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تتعايش فيه أشكال متعدّدة ومتناقضة من الملكية وأنماط التسيير، ومن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كما نجد على المستوى السياسي مؤسسات وأجهزة عصرية في خدمة علاقات وجماعات تقليدية معادية للحداثة[175].

لقد وجدت النخبة الحاكمة في البعد الايديولوجي لمفهوم الأمّة المجال الأمثل لخدمة مصالحها السلطوية الضيّقة، لهذا لم تعتمد هذه النخبة في طريقة عملها على أساسيات الدولة (الدستور)، وإنّما اعتمدت على أعراف الأمّة (ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976، تعديل الميثاق في 1986). والسبب في ذلك هو أنّ النخبة الحاكمة لم تكن ترغب في وضع إطار قانوني يحدّ من نفوذها واستغلالها لمقدرات الشعب الجزائري، اضافة إلى ذلك فانّ مفهوم الأمّة كان متأصّلا في ثقافة المجتمع الجزائري منذ وصول الاسلام (الأمّة الاسلامية)، وبالتالي كان أكثر قبولا بالنسبة لعامّة الشعب من مفهوم الدولة الذي لم يتعرّف عليه إلاّ يوم 05 جويلية 1962.

[175] العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص 233.

المطلب الثاني: بروز التيار الاسلامي

يعتبر فشل النخبة الحاكمة في بناء دولة وطنية حديثة سببا مباشرا في صعود التيار الاسلامي كبديل للفراغ الاجتماعي والثقافي والمرجعي الذي كان يعيشه الشعب الجزائري منذ الاستقلال، ثمّ كبديل سياسي بعد أحداث 5 أكتوبر 1988. وبالعودة لتطوّر هذا التيار بعد الاستقلال سوف نلاحظ بأنّه كانت هناك فترة فراغ قانوني ما بين 1962 و1971 فيما يخصّ تنظيم عمل الجمعيات عموما، والجمعيات ذات الطابع الديني خصوصا، فالنخبة الحاكمة لم تولى اهتماما كبيرا بمكانة الدين داخل المجتمع ولم تعطيه أهمية كبيرة من حيث التأطير والتنظيم، بدليل أنّ أمر 3 ديسمبر 1971 المعدّل في 7 جوان 1972 تعامل مع الجمعية الدينية (المساجد) كباقي الجمعيات الثقافية والفنية والرياضية[176].

فخلال العقد الأوّل من الاستقلال كان التيار الاسلامي حاضرا ومؤثّرا في قرارات النخبة الحاكمة بدرجات متفاوتة، ففي بداية الاستقلال حاول "بن بلّة" الجمع بين مفهومي الاشتراكية والإسلام بدفاعه عن الاسلام ضدّ الماركسيين اللينينيين داخل الحزب من جهة، ودفاعه عن الاشتراكية أمام العروبيين الاسلاميين من جهة ثانية، وبما أنّ عددا من أعضاء جمعية العلماء المسلمين كانوا منخرطين في حزب جبهة التحرير منذ 1956، فقد كان لهم وزن في توجيه سياسة "بن بلّة" وعلى رأسهم الشيخ "البشير الابراهيمي"، فقد أعلن "بن بلّة" عن اجبارية تعلّم التربية الاسلامية في المدارس، وبعد انقلاب 19 جوان 1965 أعلن " بومدين" أنّه جاء ليقضي على تأثير التيار "الماركسي المغرّب" داخل النظام وداخل المجتمع لصالح التيار العروبي ـ الاسلامي المحافظ، وهو ما دفع أبرز العلماء في تلك الفترة إلى اعلان دعمهم "لبومدين" من أمثال الشيخ "عبد الرحمن شيبان" و"أحمد حماني" و" محمد خير الدين" آملين أن يحافظوا على الوفاء لمبادئ الاسلام والثورة داخل المجتمع، الأمر الذي جعلهم يستفيدون من امكانية تسيير قطاع التربية والثقافة وكانت لهم الكلمة العليا فيما يخصّ العائلة والعادات والتقاليد، وبحكم أنّ " بومدين" كان من أنصار العروبة، فانّه منح ادارة التربية الوطنية، ثمّ ادارة الثقافة والإعلام بعدها "لأحمد طالب الإبراهيمي" ابن الشيخ " البشير الإبراهيمي"[177].

[176] Ahmed Rouadjia, **Les frères et la mosquée enquête sur le mouvement islamiste en Algérie**, Paris : Editions Karthala, 1990, p 13.
[177]Mustafa Al-Ahnaf et autres, **l'Algérie par ses islamistes**, Paris : Editions Karthala, 1991, p 25.

نلاحظ من خلال ما سبق بأنّ من بين أسباب انقلاب "بومدين" على "بن بلة" كان قطع الطريق على التيار الاسلامي الدخيل على المجتمع الجزائري وهو تيار الاخوان المسلمين الذي كان له تأثير على "بن بلّة" بحكم علاقته بالنخبة المصرية خلال حرب التحرير. وقد راهن " بومدين" على التيار الاسلامي الوطني (جمعية العلماء المسلمين) للوصول إلى هدفه وهو منع أي تدخّل أو تأثير خارجي على مشروعه المتعلّق ببناء الدولة الوطنية في إطار القومية الجزائرية المستوحاة من مبادئ الدين الاسلامي وثورة أوّل نوفمبر.

لكن الحلف الذي أقامه "بومدين" مع التيار الاسلامي لم يدم طويلا بسبب السياسة الاقتصادية الاشتراكية التي تبنّاها، فقد عرفت سنوات السبعينات معارضة معلنة للتيار الاسلامي للسياسة المتّبعة من طرف النخبة الحاكمة وخاصة سياسة الثورة الزراعية، فقام العلماء بحملة مناهضة لها داخل المساجد لأنّها كانت تنزع ملكية الأراضي من أصحابها وهو ما يتعارض مع مبادئ الدين الاسلامي الذي يضمن الملكية الخاصة، وفي هذه المرحلة حدثت القطيعة بين النخبة الحاكمة والتيار الاسلامي الذي أصبح ناطقاً باسم ضحايا الثورة الزراعية، لكن النظام لم يقف مكتوف الأيدي، وقام بتسخير الجامعيين لتبيان منافع سياسة النظام للشعب، فسرعان ما أسكتت تلك الحملة أصوات المناهضين لسياسة الدولة الزراعية ومالت كفّة الصراع الايديولوجي لصالح النخبة الحاكمة، كما ظهر مصطلح " الخوانجية" في الأوساط الشعبية كدلاله على الفئة المعارضة للمصلحة العامّة والتي كانت تمثّل التيار الاسلامي الذي خسر أوّل معركة له مع النظام[178].

وبحلول سنة 1976 غيّرت النخبة الحاكمة نظرتها للتيار الإسلامي، وقامت بإعادته للواجهة من جديد في محاولة منها لكبح الجناح الاشتراكي المتطرّف في السلطة، لكن في هذه المرّة توجّه النظام الحاكم نحو التيار السلفي الاصلاحي (ما يعرف بالسلفية العلمية) ممثّلا في الشيخ "عبد الرحمن شيبان" وزير الشؤون الدينية، و"مولود قاسم" وزير التعليم الابتدائي، وكان هدف النخبة الحاكمة من وراء ذلك اسكات الانتقادات الموجّهة لها من طرف التيار الاسلامي من جهة، والحدّ من تأثير حلفاء الأمس من داخل ذلك التيار من جهة أخرى، وعلى رأسهم "عبد العزيز سلطاني" الذي كتب كتاب بعنوان: الاشتراكية هي المزدكية *Le socialisme c’est le mazdakisme الذي ربط فيه

[178]Mustafa Al-Ahnaf et autres. **Ibib**,p p 25-26.

*نسبة إلى "مزدك بن موبذان" الزعيم الديني الفارسي المتوفي نحو 528 ميلادي الذي قاد حركته الاشتراكية المناهضة للزرادشتية التي كانت سائدة في عهده، حيث أسّس دينه الذي يدعو إلى المشاركة في الأموال والنساء، وانتشرت تلك الديانة في بلاد فارس انتشارا واسعا في أواخر

الاشتراكية باللاتقوى (impiété) والذي أكّد فيه على أنّ الاسلام هو الحلّ الوحيد والطريق الأوحد لإنقاذ المجتمع الجزائري[179].

ثم ساد الهدوء في العلاقة بين النخبة الحاكمة والإسلاميين ما بين 1976 وبداية الثمانينات، واستطاعت النخبة الحاكمة احتواء جزء منهم وإلحاقه بالطبقة الزبونية للنظام، وتحييد الجزء الآخر في المجتمع باتّهامهم بأنّهم ضدّ التطوّر الوطني، وقد استمرّ الوضع على ذلك الحال إلى غاية 1981 بالتحديد أين بدأ التيار الاسلامي يعود للواجهة بأفكار جديدة أكثر تحدّيا للنخبة الحاكمة، خاصة وأنّ مخرجات النخبة الحاكمة الاقتصادية ـ الاجتماعية بالإضافة إلى السياسية كانت اقصائية، ممّا تسبّب في ارتفاع متزايد للضغط بينها وبين المجتمع في ظلّ مناخ متميّز بانفجار ديمغرافي كبير وتمايز اجتماعي عميق من جهة وأزمة الايدولوجيا التي تضرب المجتمع من جهة أخرى. وبالتالي كان ذلك المناخ المجال الأمثل لتطوّر التيار الإسلامي، فبدأت مظاهر الاسلام السياسي في الانتشار في الأوساط الشعبية، وبدأ التيار الاسلامي في النشاط[180].

ولقد أدى الفراغ الاجتماعي/الثقافي الذي خلقته سياسات النخبة الحاكمة منذ الاستقلال إلى تكوين توافق شعبي على أنّ الاسلام هو الحلّ لمشاكل المجتمع، وكخطوة عملية ترجمت من خلالها الأفكار إلى أفعال، قام "مصطفى بويعلي" بتشكيل منظّمة مكوّنة من ستة عشر خلية بهدف محاربة النخبة الحاكمة، وعمل على تقسيم الجزائر إلى عشر مناطق، وبعد حصوله على عتاد وأسلحة معتبرة انتقل إلى العمل المسلّح تحت اسم "الحركة الجزائرية الاسلامية المسلّحة"[181].

ولم تبقى تلك الحركة محصورة داخل الجزائر من حيث المرجعية، بل حاولت الحصول على تأييد شيوخ الاسلام والعلماء من مختلف الدول الإسلامية، وفي نهاية المطاف حصلت الحركة على فتوى من الشيخ "الجيلاوي العرباوي" أخرجتها من مشكل المرجعية وأباحت لها الجهاد لتغيير الأوضاع. وسرعان ما نظّمت الحركة نفسها من خلال خلق مجموعة من الأقسام "الفصائل" التي أوكلت لها مهام محدّدة مثل التسليح، المالية، الاتصالات، التجنيد...الخ، وكان هدف "بويعلي" مؤسس الحركة فرض

القرن الخامس ميلادي، ومن أهمّ ما جاء فيها:أنّ الناس سواسية، ولمّا كان المال والنساء من أهمّ ما يفرق الناس، كان ذلك ممّا تجب فيه المساواة والاشتراك.

2 **Ibid**, p 26.

[180] Abderrahim Lamchichi, **L'islamisme en Algérie**, Paris : Editions L'Harmattan, 1992, p p 30-31.

[181]Mustafa El –Ahnaf et autres, **Op.cit**, p 28.

حالة من اللاستقرار، وبواسطة ميليشيات مكوّنة من حوالي أربعين ألف فرد، حاول دفع النخبة الحاكمة إلى الرحيل عن السلطة[182].

وعلى الرغم من اتخاذ الحركة لبعد اسلامي إلاّ أنّها لم تلقى رواجا كبيرا بين أفراد المجتمع لأنّ مؤسسها هو مجاهد، وبالتالي صنّفت تلك الحركة على أنّها حركة ذات بعد سياسي محض وهو الصراع على السلطة. كون أنّه أغلب الشيوخ الذين قادوا التيار الاسلامي في مرحلة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات لم يسعوا إلى اسقاط النظام الحاكم بقدر سعيهم لأن يعترف بهم هذا الأخير وهو ما أضعف نوعا ما التيار الإسلامي، فلم يحقق "بويعلي" ما كان يهدف اليه من خلال تأسيسه للحركة الاسلامية الجزائرية بسبب عدم قدرة تلك الحركة على التغلغل داخل مكوّنات المجتمع بطريقة تضمن لها التفوّق في حربها ضدّ النظام. حيث تمكن هذا الأخير من تفكيك الحركة واعتقال أغلب قادتها والقضاء على مؤسسها "بويعلي" في كمين لقوات الأمن يوم 13 جانفي 1987[183].

إنّ الملاحظة الأساسية حول تجربة "بويعلي" أنّها كانت ذات دلالات عميقة، وقد وصفها المؤرّخ "محمد حربي" بما يلي: "انّ التركيبة الاجتماعية لتلك الحركة كشفت الكثير من الأشياء على مستويات متعددة، منها تجذّر الاسلاميين داخل كلّ طبقات الشعب"[184]. اذ ظهر واضحا بأنّ التيار الاسلامي بدأ يفرض وجوده داخل المجتمع، وبدأ يطرح نفسه كبديل للنخبة الحاكمة التي فشلت في إدارة الدولة منذ الاستقلال، ولم يكن لها أي مشروع واضح المعالم ما عدا الصراع الداخلي بين أجنحتها على السلطة، وذلك ما مكّن التيار الاسلامي من اكتساب مكانة جدّ مهمّة داخل المجتمع الجزائري الذي ما لبث يتحمّل منذ السبعينات آثار المشروع الوطني للنخبة الحاكمة الذي ساهم بشكل كبير في تفكيك ثقافة المجتمع، وتشتّت نظامه الرمزي، حيث منحت الايدولوجيا الاسلامية لهذا المجتمع بديلا مألوفا بالنسبة له سواء من ناحية التصوّر الديني أو الحركية الاجتماعية، مع ايجاد البديل الأفضل لحالة الشكّ والفراغ الرمزي الذي كان يعيشه المجتمع[185].

وبهذا فقد أعاد التيار الاسلامي تموقعه داخل المجتمع، وأخذ العبرة من تجربة "بويعلي"، وعمل على توضيح موقفه من التغيير، كما حاول أن يتميّز بموقفه هذا عن بقية التيارات الايديولوجية والفكرية

---

[182] Amine Touati, **Algérie, les islamistes à l'assaut du pouvoir**, Paris : Editions L'Harmattan, 1995, p p 6-7.
[183] Mustafa El-Ahnaf et autres, **Op.cit**, p 28.
[184] **Idem**.
[185] Séverine Labat, « Islamisme et mouvement social en Algérie »,**Vingtième siècle**, **Revue d'histoire**, N°79, mars 2003, p 7.

التي كانت موجودة في المجتمع. فظهر الاسلام على أنّه السمة الرئيسية التي تميّز الحقل السياسي الوطني، وكمحرّك لأكبر الهزّات التي مسّت النظام الحاكم وعلى رأسها انتفاضة أكتوبر 1988[186].

لقد مثّل القضاء على "بويعلي" وجماعته في سنة 1987 منعرجا حاسما في طريقة عمل التيار الاسلامي وكذلك في مستوى تغلغله داخل المجتمع، فلأوّل مرّة كان هذا التغلغل على المستويين الأفقي والعمودي للمجتمع، وعلى الرغم من أنّ أغلب المؤيّدين والمتعاطفين مع هذا التيار كانوا من الفئات البسيطة، إلاّ أنّه ضمّ في صفوفه العديد من الاطارات في مختلف القطاعات، كما لقي هذا التيار مساندة فكرية ومادّية من علماء ودول اسلامية كثيرة بداية بالجمهورية الإسلامية لإيران. وخلال هذه المرحلة لم يقف النظام السياسي متفرّجا على ما يحدث، بل حاول أن يجاري التيار الاسلامي في نشاطاته من جهة، وأن يقطع عليه الطريق لاختراق المجتمع من جهة ثانية، فبدأ النظام يبدي اهتمامه بالنشاطات الدينية من خلال احتضان المؤتمرات الاسلامية الدولية في الجزائر، تخصيص حصص تلفزيونية لشرح تعاليم الاسلام وخاصّة ما تعلّق بالفكر الجهادي، وذلك بالاعتماد على علماء من دول الخليج وكذلك الشيخ " محمد الغزالي" العالم المصري الذي كان يعيش في منفاه في الجزائر، بالإضافة لتبنّي قانون الأسرة الجديد في 1984 الذي كان مستمدّا في معظمه من الشريعة الاسلامية والذي وصفه الماركسيون والحركات النسوية في وقته بقانون الخزي (code de l'infamie) [187].

وفي ظلّ تقدّم التيار الاسلامي القوي اجتماعيا، ونفوذ التيار الاشتراكي القويّ سياسيا، وجدت النخبة الحاكمة نفسها بدون مواقف وسياسات واضحة لمعالجة المشكلة التي تواجهها، وبالتالي كانت مجبرة على التعامل مع الطرفيين، من خلال تبنّي خطاب مزدوج يتعلّق جانبه الأوّل بمجاراة الخطاب الأصولي الذي يعتبر بأنّ الاسلام هو دين التحرّر من العبودية والنموذج الأمثل للعدالة والمساواة (تبنّي قانون الأسرة 1984)، أمّا الجانب الثاني فيخصّ الماركسيين الذين كانوا متمسّكين بالخيار الاشتراكي الثوري المضّاد للرأسمالية، فكانت النخبة تعتقد بأنّها تسبق كلا الطرفيين بخطوة إلى الأمام وأنّ بإمكانها توقّع أفعال وردود أفعال كلّ طرف[188].

لكن في واقع الأمر، ظهر بأنّ النخبة الحاكمة كانت مخطئة في تقديراتها فيما يخصّ قدرة التيار الاسلامي على تعبئة المجتمع، خاصة بعد اشتداد الأزمة الاقتصادية سنتي 1987 و1988، وهي

[186]Amine Touati, **Op.cit**, p p 7-8.
[187] **Ibid**, p 8.
[188]Ahmed Rouadjia, **Op.cit,** p 8.

الأزمة التي استغلّها التيار الاسلامي ليطرح نفسه كبديل أفضل لإدارة الدولة، كما أنّه لم يكن يفوّت أيّ فرصة ليحمّل فيها مسؤولية الفشل الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للنخبة الحاكمة. حيث بدأت الأصوات المطالبة برحيلها تزداد يوما بعد يوم، إلى أن وصلت العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع إلى مرحلة القطيعة التّامة يوم 05 أكتوبر 1988، فكانت انتفاضة أكتوبر ضدّ سوء التسيير والفشل في ادارة الدولة كتتويج لعديد الاحتجاجات التي عرفتها مختلف مناطق الوطن خلال عقد الثمانينات، وظهر التيار الاسلامي كقوّة اجتماعية متجذّرة في المجتمع، وليس كظاهرة عرضية مثلما كانت تتصوّره النخبة الحاكمة، وكان لهذا التيار الدور الرئيسي في انطلاق أحداث 05 أكتوبر 1988، وكانت نتيجة ذلك خضوع النخبة الحاكمة لمطالب الإصلاح، وقامت بصياغة أوّل دستور تعدّدي في الجزائر (دستور فيفري 1989) الذي أعتبر بمثابة إعلان لميلاد التيار الاسلامي السياسي بصفة رسمية ممثّلا في "الجبهة الاسلامية للإنقاذ"، ثمّ تلاه كلّ من "حركة النهضة الإسلامية" و"حركة المجتمع الإسلامي". وبهذا يكون التيار الاسلامي قد انتقل من العمل الدعوي داخل المجتمع إلى طرح نفسه كبديل سياسي للنظام الحاكم الذي وصفه بالفاشل، وبالتالي انتقل التيار الاسلامي إلى مستوى آخر من العمل السياسي من خلال سعيه لحكم الدولة، وبهذا يكون الاسلام السياسي بفضل أحداث أكتوبر قد دخل إلى قلب اشكالية الدولة في الجزائر[189].

[189] Amine Touati, **Op.cit**, p 8.

المطلب الثالث: انقسام النخبة الحاكمة بعد أحداث أكتوبر 1988

لقد جاءت أحداث 05 أكتوبر 1988 لتؤكّد فشل النخبة الحاكمة في تسيير الدولة، وتبيّن بأنّ الاشتراكية ليست هي الحلّ الأمثل لتطوير الجزائر وتنميتها بدليل أنّ تلك الأحداث وصفت "بانتفاضة الخبز"، فهي لم تحمل أيّة مطالب سياسية أو ديمقراطية، بل كانت عبارة عن تراكمات للسّلبيات التي حملتها سياسات النخبة الحاكمة طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال، أضف إلى ذلك الصراع المستمرّ على السلطة وتصفية الحسابات التي لم تتوقف داخل أجنحة النخبة الحاكمة، فجاءت في شكل رفض شعبي للتسيير السياسي والاقتصادي الأحادي الذي كانت تمارسه النخبة الحاكمة، فقد طالب المحتجين الذين كانت أعمارهم لا تتعدّى 25 سنة برحيل الرئيس "الشادلي" والرسميين اللذين يمثّلون حزب جبهة التحرير الوطني، الذين لم يحترموا وعودهم بتطبيق مبدأ المساواة والعدالة التي كانت تشكّل محور خطابهم الاشتراكي[190].

ففي يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 1988 انطلقت شرارة الاحتجاجات من حي باب الواد الشعبي في العاصمة، والتي بدأتها مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 سنة ضدّ مقرّات حزب جبهة التحرير الوطني وبعض المرافق العمومية، والتي صاحبتها عمليات تخريب ونهب للمحلاّت وحرق بعض السيارات، وبناء على ما ورد من ميدان الأحداث فانّ شعارات المحتجين كانت تتمحور حول أربع نقاط أساسية وهي[191]:

1 ـ المطالبة بتوفير المواد الغذائية والقضاء على الندرة.

2 ـ التنديد بالفساد المنتشر في كلّ مستويات الدولة.

3 ـ التنديد بالحزب الواحد وسياسته الفاشلة.

4 ـ التنديد بالدولة في حدّ ذاتها من خلال تخريب كلّ ما كان يرمز لها.

وفي يوم 05 أكتوبر توسّعت الاحتجاجات لتشمل باقي أحياء العاصمة وكبرى المدن الجزائرية التي حمل فيها المحتجون نفس شعارات باب الواد، واستهدفوا كلّ ما كان يرمز للحزب والدولة، وقد شهدت أحداث ذلك اليوم انخراط فئات عمرية أكثر نضجا من أجل التوجيه والتأطير خاصة مع

[190] Boutheina Cheriet, **Op.cit**, p 9.
[191] Jean-Jacques Lavenue, **Algérie : la démocratie interdite**, Paris : Editions L'Harmattan, 1993, p 11.

انضمام تلاميذ المدارس إلى المحتجّين، كلّ ذلك حدث في ظلّ غياب واضح لقوات الشرطة وقوات مكافحة الشغب التي كانت تحت قيادة وزير الداخلية "الهادي خذيري" الذي كان جدّ مقرّب من الرئيس "الشادلي بن جديد"، بما يوحي بأنّ جناح الرئيس الاصلاحي كان مع تلك الانتفاضة[192].

ومع استمرار الاحتجاجات، تمّ اعلان حالة الطوارئ يوم الخميس 06 أكتوبر ووضعت قوات الشرطة والإدارات المسؤولة عن الأمن تحت قيادة الجيش، وتمّ منع كلّ أشكال الاحتجاج أو التظاهر مع فرض حظر للتجوال من منتصف الليل إلى السادسة صباحا، تحت مراقبة الجيش الذي وزّع آلياته على المناطق الحساسة والساحات العمومية في العاصمة، وخلال تلك الأحداث ظهر للعلن اسم الجنرال "خالد نزار" وزير الدفاع الذي وصف آنذاك بأنّه الرجل الحديدي، الذي فسّر الاحتجاجات بأنّها تهديد وتحدّي مباشر لسلطة الدولة ويجب القضاء عليها[193].

في خضم هذه الأحداث بدأ الخلاف الداخلي بين أجنحة النخبة الحاكمة يظهر بين مؤيّد لما حدث ومعارض له، وما تدخّل الجيش بعد يومين من الغياب التام للشرطة إلاّ تأكيد على ذلك، فقد حلّ "الجنرال خالد نزار" محلّ وزير الداخلية "الهادي خذيري" في حفظ الأمن العام في العاصمة والمدن الكبرى، وفي هذه المرحلة بالذات تجسّد الانقسام الفعلي للنخبة الحاكمة إلى جناحيين رئيسيين وهما:

1. الجناح الاصلاحي ممثّلا في الرئيس "الشادلي" والمؤيدين له.

2 ـ الجناح المحافظ ممثّلا في الحرس القديم للجيش والحزب.

فقد اختلف الجناحان في كيفية التعامل مع الأحداث بين داعي للانفتاح السياسي والاقتصادي كحلّ للأزمة، ورافض لذلك المقترح، مفضّلا الحلّ الأكثر سهولة للحفاظ على السلطة وهو قمع المحتجين باستعمال القوّة، والإبقاء على الاشتراكية رغم فشلها في تطوير الدولة والمجتمع على حد السواء.

وفي هذه الأثناء حاول أنصار "علي بلحاج" و"عباسي مدني" تأطير المحتجين وتوجيههم لاحتلال الساحات العمومية ما وضعهم في مواجهة مع الجيش. إلاّ أنّ ذلك لم ينهي الاحتجاجات التي استمرّت لما يقارب الأسبوع، وهي نفس المدّة التي استغرقها الصراع الداخلي للنخبة الحاكمة حول

[192]Jean-Jacques Lavenue, **Ibid**, p 11-12.
[193] Martin Evans & John Phillips, **Algeria: Anger of the dispossessed**, USA: Yale University press, 2007, p 104.

طريقة انهاء الأزمة، وقد تمّ ذلك يوم 10 أكتوبر بإعلان رئيس الجمهورية "الشادلي بن جديد" عن جملة من الإصلاحات بالتوازي مع وفرة كبيرة للمواد الغذائية في أسواق العاصمة، وفي يوم 12 أكتوبر أعلن الرئيس عن استفتائين، الأوّل في 03 نوفمبر 1988 حول تنصيب وزير أوّل، والثاني يوم 23 فيفري 1989، والذي أعاد من خلاله صياغة دستور الجمهورية الجزائرية، حيث تمّ سحب آليات الجيش من الشوارع ورفع حالة الطوارئ في نفس اليوم[194].

لقد ظهر ذلك على أنّه تفوّق واضح للجناح الاصلاحي على الجناح المحافظ في الصراع العلني الذي فجّرته أحداث أكتوبر 1988، والذي أظهر الغياب التامّ للانسجام الداخلي بين أجنحة النخبة الحاكمة التي طالما ظهرت على أنّها موحّدة. فكان اعلان الرئيس "الشادلي" لإصلاحاته السياسية سببا مباشرا لاشتداد الصراع بين جناحي النخبة الحاكمة حول كيفية الحفاظ على السلطة كما سبق وأن ذكرنا، كما وقف الرئيس "الشادلي" ومعاونيه في جبهة التحرير وصغار الضباط في الجيش في وجه المحافظين الذي يسيطرون على عدد لا بأس به من مراكز النفوذ في الحزب وفي المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسهم كبار ضبّاط الجيش وبعض الشخصيات المرفوضة شعبيا من داخل الحزب (شريف مساعدية مثلاً)، وذلك دفاعا عن مكاسبهم الخاصة من جهة، وتخوّفا من فقدانهم السيطرة على مجريات الأمور في الجزائر من جهة أخرى[195].

وبالرغم من محاولات الجناح المحافظ كبح محاولات التغيير السريعة التي باشرها الرئيس "الشادلي" إلاّ أنّ هذا الأخير استغلّ كامل سلطاته كرئيس للجمهورية من أجل فرض وتيرة متسارعة من الإصلاحات، فقام بتعيين "مولود حمروش" وزيراً أولاً في سبتمبر 1989، والذي كلّف بتنفيذ الاصلاحات المعلنة في خطاب 10 أكتوبر 1988، التي كان من بينها منح الاعتماد لحوالي ستون حزباً سياسياً، على رأسها "الجبهة الاسلامية للإنقاذ" و"جبهة القوى الاشتراكية "الذي كان ممنوعا من النشاط. وما ميّز الجناح المحافظ في الصراع الداخلي للنخبة الحاكمة هو التزامه الصمت ما بين 1989 و1991 تجاه اصلاحات " الشادلي"، وقد فُسّر ذلك الصمت على أنّه قبول للإصلاحات المنتهجة على أمل أنّ تلك الاصلاحات سوف تحسّن الوضعية الاقتصادية للبلاد، وتقوي النظام الحاكم في مركزه[196].

---

[194] Jean-Jacques Lavenue, **Op.cit**,p 12.

[195] منعم العمّار،"الجزائر والتعددية المكلّفة" **في:الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**،المرجع السابق،ص 44.

[196] Lahouari Addi, « Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Op.cit**, p 33.

انّ قبول التيار المحافظ داخل النخبة للإصلاحات التي باشرها الرئيس "الشادلي" يعود إلى سببين رئيسيين وهما:

أوّلا: أمل الجناح المحافظ للنخبة الحاكمة بأن تخرجه تلك الاصلاحات من الأزمة الاقتصادية وأزمة المشروعية التي تكوّنت بينه وبين الشعب.

ثانياً: الضغوط الدولية على الحكومة الجزائرية وخاصة من طرف صندوق النقد الدولي (FMI)، فيما تعلّق بقبوله للتعددية الحزبية، وخوصصة القطاع الاقتصادي العمومي، وكذلك حريّة الصحافة.

وهذا ما فتح المجال أمام الطرف الثالث في الصراع على السلطة وهو الجبهة الاسلامية للإنقاذ للتموقع داخل المجتمع وتهيئة نفسه للمواجهة الفعلية، وفي ظلّ الضغط المتزايد لهذا الحزب تمّ تنظيم أوّل انتخابات محلية تعددية في شهر جوان 1990، والتي تحصّلت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ على 85 % من المجالس المنتخبة، وقد كانت هذه نتائج غير متوقّعة بالنسبة للتيار المحافظ الذي كان يعتقد بناءً على المعلومات التي جمعها من الأجهزة الأمنية بأنّ الجبهة الاسلامية سوف لن تحصل على تلك النسبة[197]. وبفضل النتائج المحصلة في المحليات بدأ الاسلاميون يبحثون عن المواجهة مع النخبة الحاكمة من خلال المطالبة بتنظيم رئاسيات مسبّقة من أجل التخلّص من الرئيس "الشادلي". كما رفضوا التشريعيات التي كانت مبرمجة في شهر جوان 1991، وقاموا باحتلال الساحات العمومية في العاصمة.

في تلك الأثناء بدأت المؤسسة العسكرية في الظهور كطرف قوي في معادلة السلطة، فطالب قادة الجيش برحيل حكومة "مولود حمروش"، كما قامت الأجهزة الأمنية بعدّة اعتقالات في صفوف الاسلاميين بمن فيهم "عباسي مدني" و"علي بلحاج"، وقد عرفت الأوضاع بعد ذلك تهدئة من طرف الاسلاميين خاصة القيادة الجديدة المنبثقة عن "مؤتمر باتنة" ممثّلة في شخص "عبد القادر حشاني" الموصوف بالاعتدال والذي تخلى عن مطلب الرئاسيات المسبّقة، وقبِل بخوض التشريعيات التي أجّلت إلى شهر ديسمبر 1991، والتي حصلت فيها الجبهة الاسلامية للإنقاذ في دورها الأوّل

[197] Jean Audibert, **Jamais je n'ai cessé d'apprendre l'Afrique**, Paris : Editions Karthala, 2006, P 120.

على 180 مقعداً وجبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعداً، بينما تحصّلت جبهة التحرير الوطني على 15 مقعداً فقط[198].

وبعد نتائج الدور الأول من التشريعيات أدرك الجناح المحافظ بأنّ المعلومات التي تحصل عليها من مختلف الأجهزة الأمنية التي أكّدت بأنّ الاسلاميين لن يحصلوا على أكثر من ثلث مقاعد البرلمان، لم تكن تعبّر فعلا عما يحدث في المجتمع من تطوّرات، وأصبح هذا الجناح فجأة أمام الأمر الواقع وحقيقة أنّ الجبهة الاسلامية للإنقاذ سوف تتحصّل على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان في الدور الثاني، وبالتالي سوف تتمكّن من تعديل الدستور وإرساء نظامها في الحكم[199]. فكان الدور الثاني مبرمجا في شهر جانفي 1992، والذي كان سيسمح للجبهة الاسلامية للإنقاذ بتشكيل برلمان وحكومة لأوّل مرّة منذ الاستقلال خارج سلطة وإرادة النحبة الحاكمة.

وبعد توقيف المسار الانتخابي، اتّضح جليا بأنّ الرئيس "الشادلي" لم يستطع التخلّص من سيطرة الجيش على السياسة في الجزائر، وظهر الجيش مرّة أخرى على أنّه الحامي لوحدة الشعب ومؤسسات الجمهورية. وقد عبّر "خالد نزار" عن ذلك بقوله: " بالنظر إلى نتائج الاقتراع، فانّ حزباً لم يتحصّل إلا على ثلث الأصوات، كان سيفرض املاءاته التي لا رجعة فيها على البلاد، وهذا هو توقّع جزء من المجتمع المدني لنتائج ذلك الاقتراع، الذي كان سيقود حتما إلى حرب أهلية من خلال اصطدام الفئات المعارضة (للإسلاميين) من المجتمع"[200].

لكن في واقع الأمر، لم يكن الجيش يهتم برأي المجتمع المدني، بقدر ما كان متخوّفا من موافقة الرئيس "الشادلي" على تواجد الاسلاميين في السلطة وتشجيعه لذلك حسب "خالد نزار"، حيث قام الرئيس بزيارة البقاع المقدّسة لأداء العمرة التي تتبّعها التلفزيون الجزائري بشكل مبالغ فيه حسب وزير الدفاع، بالإضافة إلى انسياق بعض الشخصيات السياسية في ذلك المسار على غرار رئيس المجلس الوطني "عبد العزيز بلخادم" الذي أطلق لحيته وارتدى القميص الذي كان لباس الاسلاميين. فقد كان

---

[198] Lahouari Addi, « Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Op.cit**, p 34.
[199] Jean Audibert,**Op.cit**, p 120.
[200] Arezki Katache, **Algérie : l'arrêt du processus électoral : un détonateur pour une violence programmé** ? Paris : publibook, 2012, p 71.

انخراط بعض السياسيين في مسار الدولة الاسلامية بالنسبة للجناح المحافظ تهديدا لوجود الدولة وبالأخص تهديدا لمصالحه ومستقبله على رأس الدولة[201].

وهذا ما أحدث ضغطاً كبيراً على الرئيس "الشادلي" الذي استقال من منصبه بعد حلّه للبرلمان، لكن تلك الخطوة كانت بمثابة قفزة نحو المجهول لمستقبل الجزائر ومؤسساتها لأنّ دستور 1989 لم يتحدث على حالات الشغور تلك. في هذا الصدد أعلن المجلس الدستوري عن عدم وجود قوانين تحكم وتنظّم حالة شغور البرلمان عن طريق الحلّ، وحالة شغور منصب رئيس الجمهورية عن طريق الاستقالة، وهو ما فتح المجال أمام الارتجال السياسي و"المؤسساتي"، فقد قرّر المجلس الأعلى للأمن، الذي هو هيئة دستورية استشارية، إنشاء مؤسستين لتسيير تلك المرحلة وهما:

أ ـ مؤسسة ذات طابع رئاسي وهي "المجلس الأعلى للدولة"، ويضمّ خمسة أعضاء تحت رئاسة شخصية ثورية مرموقة وهي "محمد بوضياف". مهمّتها تسيير الدولة إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية بعد التخلّص نهائياً من الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

ب ـ مؤسسة "المجلس الوطني الاستشاري" والذي أوكلت له مهمّة ابداء الرأي في المسائل المتعلّقة بالتشريع[202].

وبهذا يكون الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة قد استعاد السلطة من الإسلاميين، وتفوّق على خصومه من الجناح الاصلاحي وفرض أمراً واقعاً مفاده بأنّ السلطة لن تخرج من يده، وهو الذي يمثّل في الأصل جماعة وجدة التي كان يقودها " بومدين" والتي وصلت إلى السلطة واستمرت فيها. وخلال الفترة ما بين 1988 و1991، لم تكن تموقعات النخبة السياسية الموجودة خارج الحكم واضحة لكن سرعان ما ظهرت مواقفها بعد توقيف المسار الانتخابي.

[201] **Ibid**,p 72.
[202] Nasser-Eddine Ghozali,**Op.cit**,p 41.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما ورد في هذا الفصل، نستنتج بأنّ صراع النخبة في الجزائر حول السلطة يعود إلى ما قبل الاستقلال، كما أنّ تبلور ذلك الصراع كان بعد مؤتمر الصومام سنة 1956 وظهور مسألة أفضلية السياسي على العسكري التي ترتّبت عنها آثار سلبية على مسار بناء الدولة فيما بعد الاستقلال، كما لاحظنا بأنّه كان للجيش الدور الكبير في رسم مسار الدولة المستقلّة ومن وراء ذلك مسار النخبة الحاكمة، بل خلال عقود من الزمن كانت دائما هي الجيش ذاته. وإذا حاولنا احصاء عدد سنوات الحكم "المدني" للجزائر حتى فإنّها تشمل فترة حكم الرئيس "بن بلّة" ثمّ فترة حكم الرئيس "بوتفليقة" أي أنّ الجزائر عاشت مدّة 34 سنة تحت حكم الجيش المباشر و17 سنة تحت حكم المدنيين، إلى غاية 2014، أين ظهر صراع جديد سنتناوله لاحقا.

لقد شهدت الجزائر طغيان الطابع الشخصي على مشروع بناء الدولة الذي عرف تفوّق الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة ما بين 1965 إلى غاية 1989، والذي استطاع استعادة زمام الأمور بعد سنة ونصف من فتح المجال السياسي أمام التعددية، والملاحظة المهمّة التي خرجنا بها من هذا الفصل هي أنّ هذا الجناح الذي استطاع التكيّف مع الاشتراكية لقرابة ثلاثة عقود من الزمن والذي استمات في الدفاع عنها ضدّ اصلاحات "الشادلي" لم يكن يدافع عن الاشتراكية في حدّ ذاتها، بقدر ما كان يدافع عن موقعه في السلطة، وبالأخصّ عن عدم الخروج من السلطة، وما الاشتراكية إلا حامل لرغبة النخبة الحاكمة وعندما أصبح ذلك الحامل غير قادر على تحمّل فشل هذه الأخيرة في تسيير الدولة وانهار مع أحداث أكتوبر 1988، شرعت تلك النخبة في البحث عن حامل آخر أكثر قدرة على الصمود وأن يكون صالح "لكلّ زمان ومكان" وهو وحدة المجتمع والدولة والحفاظ على الجمهورية تحت أي ظرف كان.

أمّا الانقسام الذي عرفته النخبة الحاكمة بعد أحداث أكتوبر 1988، لم يكن في الحقيقة سوى محاولة من كلّ طرف التهرّب من مسؤولية فشل المشروع الاشتراكي الذي أوصل الدولة إلى حافّة الانهيار وحسب الأحداث التي أعقبت أزمة أكتوبر 1988، يظهر بأنّ النخبة الحاكمة فعليا لم تتخلّى عن السلطة مثلما يروّج له البعض بأنّ فترة التعددية والانفتاح الحقيقي في الجزائر كانت من فيفري 1989 إلى غاية جانفي 1992 على اعتبار أنّ الجناح المحافظ في النخبة الحاكمة كان خارج اللعبة السياسية، لكن هذا الجناح لم يكن خارج اللعبة بقدر ما كان يعدّ نفسه لاستعادة السلطة، وإظهار نفسه

أنّه "منقذ الجمهورية" مثلما أعلنه " بومدين" بعد انقلاب 19 جوان 1965 في محاولة لترسيخ صورة نمطية لدى المجتمع مفادها بأنّ تدخّل الجيش المباشر في السياسة لا يهدف إلى ممارستها، بل يهدف فقط إلى حماية الجمهورية والمحافظة على وحدتها ووحدة شعبها.

وحتى إلغاء العمل بالدستور الذي اعتمدته النخبة الحاكمة في عهد "بن بلة" ثم "بومدين" وكذلك بعد توقيف المسار الانتخابي كان تبريره حفظ مستقبل الجمهورية، حتى وان كان ذلك بخلق مؤسسات غير دستورية تمارس مهام دستورية، وحجّة الجيش في ذلك أنّ النخبة السياسية الحاكمة كانت عاجزة عن ممارسة مهامها أمام التحديات الكبيرة التي واجهتها.

ولأوّل مرّة في تاريخ الجزائر المستقلّة، استعان الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة بقوى سياسية من خارج دائرة السلطة من أجل تبرير توقيف المسار الانتخابي على غرار "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية"، وحتى "حركة مجتمع السلم"، في انقسام واضح للنخبة الحاكمة التي استطاعت التعايش منذ مؤتمر الصومام إلى غاية 1989. وما سنتناوله في الفصل الثالث من هذه الرسالة هو دراسة أثر مواقف النخبة الحاكمة والنخب السياسية المختلفة على مسار الانتقال الديمقراطي دون اهمال دور الجيش في ذلك. وكيف ساهمت تلك المواقف في ترسيخ الجناح المحافظ لسلطته على الدولة والمجتمع وحتى بقية النخب السياسية والحزبية.

الفصل الثالث:

أزمة الحكم ومشروع الانتقال الديمقراطي

لقد أظهرت أحداث أكتوبر 1988 بأنّ هناك أزمة حكم حقيقية في الجزائر بعد أن حاول الرئيس "الشادلي" في آخر أيام حكمه الاستناد إلى المشروعية الشعبية، ومحاولة تجاوز دور الحزب كوسيط بين الشعب والدولة في سعي منه لتقليص دور الجيش والحزب على حدّ السواء في عملية تسيير الدولة، مع تحميلهما المسؤولية عمّا آلت اليه الأمور بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفقدت المجتمع مرجعياته الاجتماعية والثقافية من جهة، وأدّت إلى تفقيره تدريجيا من جهة ثانية. وبعد الصراع الذي دار بين أجنحة النخبة الحاكمة، أعلن الرئيس "الشادلي بن جديد" جملة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي كان على رأسها فتح المجال السياسي أمام نخب وقوى سياسية جديدة كحلّ للصراع الداخلي للنخبة الحاكمة، وللمشاكل الكبيرة التي تعيشها الدولة على كافة الأصعدة.

في هذه الفترة ظهر مفهوم الديمقراطية على الساحة السياسية الجزائرية لأوّل مرّة منذ الاستقلال كأمر واقع وقابل للتنفيذ، فقد أفرز ذلك الواقع الجديد صعود قوى سياسية من خارج النخبة الحاكمة وعلى رأسها التيار الاسلامي الذي لم يستند إلى الاسلام فقط لكسب تأييد الشعب وإنّما إلى التاريخ أيضا، وبهذا فقد أرجعت النخبة السياسية أسباب فشل بناء الدولة المدنية في الجزائر إلى عدم قدرة النخبة الحاكمة على تسيير عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية، وأنّها فشلت في انجاح مساري الانفتاح الاقتصادي نحو اقتصاد السوق والتحوّل السياسي نحو الديمقراطية، وهذا دليل أنّ الأزمة في الجزائر هي أزمة حكم قبل أي شيء آخر وهذا ما سنركّز عليه في هذا الفصل.

المبحث الأوّل: النخبة السياسية وتوقيف المسار الانتخابي

لقد عرفت أول عملية انتخابية في الجزائر بعد الانفتاح السياسي مصيراً دموياً كلّف المجتمع خسائر بشرية ومادية كبيرة، كان السبب فيها هو الصراع على السلطة بين أجنحة النخبة الحاكمة من جهة، وبينها وبين النخب السياسية التي ظهرت على الساحة بعد دستور 1989 وعلى رأسها التيار الاسلامي. ويرجع ذلك الانقسام الكبير بين مكوّنات مختلف النخب الموجودة في الجزائر لتطوّر المجتمع الجزائري الذي أخذ مسارا انقساميا سيطرت عليه البنى التقليدية للمجتمع، وكان ظهور تلك الانقسامات في طابع جهوي مصبوغ بالدين أو اللغة، ممّا خلق تعددية سلبية من الولاءات عكسها الصراع على السلطة بين الأقطاب السياسية التي تبلورت بعد فتح المجال السياسي أمام التعددية، وقد وجد المجتمع الجزائري نفسه مقسّما بين ثلاثة تيارات رئيسية، يمثّل كلّ منها توجهاً معيناً، وله نظرته الخاصة للدولة والحكم والديمقراطية وتتمثّل هذه الأقطاب فيما يلي:[203]

1 ـ **التيار الوطني – القومي:**

ممثّلا في حزب جبهة التحرير الوطني الذي واصل تمسّكه بالشرعية الثورية والقومية العربية مع محاولته اعطاء صورة جديدة لنفسه أمام المجتمع، وهي صورة التفتّح والديمقراطية بهدف البقاء كقوّة أساسية تمثّل النظام الحاكم.

2ـ **التيار الديمقراطي (يسار – يمين):**

وهو التيار الذي ضمّ الشخصيات (ثم الأحزاب) السياسية التي كانت تطالب بالديمقراطية على الطريقة الغربية، وقد كان من بين أبرز الشخصيات التي مثّلت هذا التيار "حسين آيت أحمد" الذي كان معارضا للنخبة الحاكمة منذ الاستقلال.

3 ـ التيار الإسلامي:

وهو التيار الذي يعتبر جديدا على المجتمع الجزائري في المجال السياسي، وهو مقسّم إلى قسمين، معتدل (الاتّجاه الاخواني) ومتشدّد (الاتجاه السلفي).

[203] Ahmed Mahiou, **Op.cit**, p 29.

لقد كانت هذه التيارات الثلاثة تنادي بالديمقراطية، لكن كلّ منها كانت له نظرته الخاصة لها، فاذا كان التيار الوطني والديمقراطي بالإضافة إلى الاسلامي المعتدل يقتربون من مفهوم الديمقراطية الغربية بنسبة كبيرة، فانّ التيار الاسلامي المتشدّد كان يرفضها جملة وتفصيلا بحكم أنّها تتنافى مع مبادئ الاسلام. ومن بين تناقضات المجتمع الجزائري أنّه انتقل من أحادية جبهة التحرير نحو أحادية الجبهة الاسلامية للانقاذ التي أعلنتها قبل الانتخابات. في دلالة واضحة على غياب الوعي السياسي لدى المجتمع وهو أمر متوقّع بالنظر لما عاشه خلال الأحادية.

المطلب الأوّل: موقف التيار الوطني ـ القومي

ممثّلا في حزب جبهة التحرير الوطني، كان لهذا التيار موقف منقسم إلى قسمين، الأوّل يمثّله الجناح المحافظ داخل الحزب بقيادة كلٌ من "الشريف مساعدية" و "محمد الصالح يحياوي" الذي كان تأييده مطلقا لتوقيف المسار الانتخابي، والثاني يمثّل الجناح الاصلاحي بقيادة "عبد الحميد مهري" الذي كان يفضّل احترام نتائج الانتخابات. ولقد أدّى موقف "عبد الحميد مهري" من سياسة المجلس الأعلى للدولة إلى اقصاءه من الحزب فيما عرف بالمؤامرة العلمية لحزب جبهة التحرير الوطني، وعوّضه على رأس الحزب "بوعلام بن حمودة" الذي سمح "للشريف مساعدية" بالعودة إلى الحزب والساحة السياسية بعد اقصاءه منهما سنة 1988.

لقد كان تحالف الجناح المحافظ لجبهة التحرير مع الجيش عاملا رئيسيا في توقيف المسار الانتخابي، وكان كلّ منهما يبحث عن حفظ مصالحه السلطوية من خلال القضاء على الطرف المنافس المتمثّل في الجبهة الاسلامية للإنقاذ، فقد وصف "عبد الحميد مهري" السياسة المنتهجة من طرف ذلك التحالف بأنّها مبنية على ثلاثة أسس وهي:[204]

1 ـ الاستئصال: فقد لجأ هذا الحلف إلى سياسة الاستئصال، للقضاء على الطرف الاخر.

2 ـ الاقصاء: اذ عمدت النخبة الحاكمة بعد توقيفها للمسار الانتخابي، بالإضافة إلى الاستئصال وكتكملة له، إلى اقصاء كلّ قوّة سياسية تطرح بديلاً لسياسة الحلّ الأمني التي تعتمدها تلك النخبة،

3 ـ السيطرة على وسائل الإعلام: اعتمدت النخبة الحاكمة على وسائل الاعلام ضدّ كلّ من له رؤية مختلفة عن سياسة الكلّ الأمني من خلال تشويه الآخر، وحتى تشويه الواقع بنقل صورة مختلفة لما يحدث في الأرض، بالإضافة إلى التقليل من أهمية الأزمة خاصة اتجّاه الرأي العامّ العالمي. وبهذا يكون التحالف النخبوي السياسي ـ العسكري الحاكم قد حسم أمر الانتقال الديمقراطي مع استعماله لكلّ الوسائل التي تمكّنه من البقاء في السلطة من جهة، وقام بتهميش كلّ الشخصيات المنتمية لجبهة التحرير والتي كانت تفضّل استمرار المسار الانتخابي من جهة ثانية.

---

1 عبد الحميد مهري،**المرجع السابق**، ص ص 182 – 183.

وفي مقابل ذلك استطاع الجناح الاصلاحي أن يبعد الحزب عن مساندة النخبة الحاكمة، خاصّة في عهد "عبد الحميد مهري" الذي حاول أن يخلّص الحزب من سيطرة الجيش حتى وإن كلّف الحزب ذلك الخروج من السلطة، حيث ظهر من خلال ذلك ولأوّل مرّة منذ الاستقلال، بأنّ النخبة الحاكمة مستعدّة للتخلّي عن حزب جبهة التحرير كواجهة مدنية لها.[205]

لقد كان تبرير الجيش والجناح المحافظ في الحزب لتوقيف المسار الانتخابي هو ردّ فعل الاسلاميين بعد نتائج الدور الأوّل من التشريعيات، حيث أعلن هؤلاء بأنّهم يسعون لبناء دولة إسلامية في اشارة إلى الجناح المتشدّد داخل الجبهة الاسلامية متجاهلين الجناح المعتدل وهو صاحب الأغلبية الذي تبنّى المسار الانتخابي بعد مؤتمر باتنة، واعتبر أنّ التغيير يمكن أن يأتي عن طريق الانتخابات.[206]

وقد أثبت الواقع أنّ تجاهل موقف الجبهة الاسلامية للإنقاذ بعد مؤتمر باتنة من طرف النخبة الحاكمة كان الهدف منه هو البقاء في السلطة أو الابقاء عليها في يد جماعة معينة، فالجيش لم يتقبّل فكرة قيام مؤسسات مدنية تنشط خارج دائرة نفوذه، بل ستتحكّم فيه اذا ما وصلت نخبة جديدة من خارج جماعة السلطة للحكم، وبالأخص الاسلاميين. وبالتالي دخلت النخبة الحاكمة في رهان خطير ضدّ الاسلاميين لأنّ دعائمها السياسية كانت جدّ ضعيفة، عكس الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي اكتسحت شرائح واسعة من المجتمع وهو ما سيؤدي إلى أزمة أمنية كبيرة لاحقا.

وفي ظلّ الأزمة السياسية التي صاحبت توقيف المسار الانتخابي، استند الجيش لبعض شرائح المجتمع وحتى الأحزاب السياسية لدعم الخطوة التي قام بها على اعتبار أنّها الأقلّ ضررا من بين الخيارات التي كانت متاحة، خاصة فئة الشيوعيين والاشتراكيين الرافضين تماما لفكرة وصول الاسلاميين للحكم[207]. لكن المشكل الذي وقع فيه الجيش بعد توقيف المسار الانتخابي تمثّل في عجزه عن التصرّف سياسيا وتسيير مختلف مصالح الدولة وخاصةً تلبية حاجيات المواطنين، والسبب في ذلك هو أنّ الجيش لم يختر الوقت المناسب للتدخّل. ففي مثل هذه الحالات، ومن أجل التقليل من الصدامات والآثار البعدية، كان يُفضّل التدخّل قبل بدأ المسار الانتخابي أو بعد انتهائه وليس في

---

[205] Julien Rocherieux,**Op.cit**, p 45.

[206] عبد الحميد مهري، **المرجع السابق**، ص 181.

[207] Jean-Paul Chagnollaud, « Le militaire, le démocrate et l'islamiste », **Confluences Méditerranée**, N°3, printemps 1992, p p 16-17.

منتصفه، لأنّه في كلتا الحالتين سيعتبر ذلك انقلابا عسكريا وليس انقلابا ضدّ الإسلاميين كما حدث على أرض الواقع، بالإضافة إلى ذلك فانّ المؤسسة العسكرية فقدت الكثير من شرعيتها الثورية والتاريخية خاصة بالنسبة لجيل الاستقلال[208].

دفع هذا الوضع بالنخبة الحاكمة إلى البحث عن شخصية تاريخية – ثورية – حزبية حيادية لعضوية المجلس الأعلى للدولة، وقد استقرّ الاختيار على الشخصيات التالية:

1. خالد نزار: وزير الدفاع ممثّل الجيش في المجلس.

2 ـ محمد بوضياف: وطني ـ قومي مستقل، قائد ثوري وعضو جبهة التحرير سابقا.

3. علي هارون: وزير حقوق الانسان وعضو جبهة التحرير.

4 ـ علي كافي: رئيس المنظّمة الوطنية للمجاهدين وعضو جبهة التحرير.

5 ـ تيجاني هدّام: عميد مسجد باريس (ممثلاً للإسلام المعتدل وفق رؤية النخبة الحاكمة).

6 ـ رضا مالك (ابتداء من 2 جويلية 1992): عضو بارز في جبهة التحرير، ورئيس المجلس الوطني الاستشاري المستحدث بعد توقيف المسار الانتخابي، والذي عوّض "محمد بوضياف" بعد اغتياله يوم 29 جوان 1992.

ولقد تمّ اختيار "محمد بوضياف" لرئاسة المجلس الأعلى للدولة باعتباره شخصية ثورية، تاريخية وقومية، بالإضافة إلى أنّه كانت مواقفه حيادية من الناحية السياسية بالنظر لما كانت تعيشه الجزائر من صراع على السلطة كونه كان في المنفى، وبالتالي فقد كان الشخصية المثالية لتولّي ذلك المنصب، فتمّ إرسال صديقه "علي هارون" الذي أقنعه بقبول المنصب. فعاد "بوضياف" إلى الجزائر معتقدا بأنّ رصيده الثوري والتاريخي وقدرته على لمّ الشمل ستمكّنه من لعب دور مهمّ في حل الأزمة التي تعيشها البلاد، ومن تجاوز المعوقات التي قد تضعها النخبة الحاكمة أمامه[209].

وبمجرّد استلامه لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، لاحظ الرئيس "بوضياف" التناقضات الكبيرة التي تميّز جبهة التحرير الوطني وباقي مؤسسات الدولة، فقد أصبح حزب جبهة التحرير على حافّة

[208] Jean-Paul Chagnollaud, **Ibid**, p 17.
[209] Jean Audibert,**Op.cit**, p p 120-121.

الانفجار بسبب دعم " مولود حمروش" لفكرة الفصل الواضح بين جبهة التحرير التاريخية وحزب جبهة التحرير الذي لا ينتسب له " البارونات " وإنّما المناضلين الحقيقيين، بينما دعى "بلعيد عبد السلام" مناضلي الحزب إلى اقصاء جماعة الاصلاحيين الذين رهنوا – حسبه – مستقبل الحزب. وكانت نتيجة ذلك الصراع حصول تغيير على مستوى الأشخاص وليس على مستوى السلطة، اذ لجأ الجناح المحافظ إلى الجيش مرّة أخرى للحفاظ على السلطة بتنصيبه "سيد أحمد غزالي" رئيسا للحكومة.

وفي ظلّ ذلك الجوّ المشحون حاول الرئيس "بوضياف" ربط علاقات عملية مع مؤسسات الدولة دون الوقوع في فخّ الانتماء لجناح معين داخل النظام، وأحاط نفسه بمجموعة من المعاونين كانوا في الأصل أعضاء في حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسه بعد الاستقلال.[210] ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأنّ هذا التيار متجذّر في الدولة بواسطة حلف مصلحي انتقل من نمط العلاقة الابوية التقليدية القائمة على التجانس والاستقرار إلى غاية 1989، إلى ما سمّاه الباحث "لهواري عدّي" بالأبوية الجديدة حيث أنّ هذا النوع من الأبوية لا يعني بأنّ السلطة متجانسة، بل أنّ الأبوية جديدة بعيدة عن أن تضمن استقرار السلطة في يد النخبة الحاكمة بواسطة موقعها في البيئة المحيطة بها، ولكن في النهاية تستطيع هذه النخبة أن تجد التوازن والاستقرار للاحتفاظ بالسلطة، ويستشهد " لهواري عدّي" على ذلك بمقولة: " انّ حجم ومركز النخبة يتأرجح بحسب نموذج دائري خلال الفترات الانتقالية، فمركز النخبة يتوسّع إلى أقصاه وعندما تستقر علاقات السلطة فانّ مركز النخبة يتقلّص إلى مجموعة صغيرة متجانسة تحافظ على نفسها إلى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة"[211].

انّ توسّع دائرة النخبة الحاكمة في الجزائر خلال نهاية الثمانينات قد بلغ أوجّه إلى غاية 29 جوان 1992، أين استعاد الجناح المحافظ سيطرته على الساحة السياسية لأنّه رأى بأنّ دخول عناصر جديدة في الحلقة المغلقة الخاصة بها يمكن أن يؤدي إلى فقدانها السيطرة نهائيا. لكن رغم كلّ التناقضات بين أفراد النخبة الحاكمة، إلاّ أنّها دائما ما لجأت لشخصيات ذات بعد قومي ـ وطني لتضعها في الواجهة، علما أنّ تلك المجموعة الصغيرة دائما ما أعاقت الشخصيات التي تداولت على واجهة الحكم بحجّة أنّها سمحت بظهور أشكال جديدة من المعارضة السياسية التي تصفها بأنّها ما بعد – وطنية Post–nationaliste من جهة، وبأنها قزّمت دور وحجم جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية،

---

[210] Jean Audibert, **Ibid**,p 121.

[1] علي بوعناقة ودبلة عبد العلي ، "الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر" ، في: **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، المرجع السابق، ص ص 220- 221.

حتى أنّها كادت أن تخرجها من الحكم نهائيا، حيث أعاد الجناح المحافظ الحكم إلى داخل الدائرة المغلقة التي يمثلها، باختياره لرؤساء من داخل ثلاثية الدولة ـ الجيش ـ الحزب[212].

المطلب الثاني: موقف التيار الاسلامي

تعود جذور التيار الاسلامي في الجزائر إلى جمعية العلماء المسلمين التي أسسها الشيخ "عبد الحميد ابن باديس"، وقد انقسم هذا التيار منذ نهاية الثمانينات إلى اتجاهين رئيسيين الأوّل يستمد أفكاره ومرجعياته من المذهب السلفي، والثاني من حركة الاخوان المسلمين، من أفكار وكتابات مؤسسّها في مصر "حسن البنّا"، وعليه يمكن وصف التيار الاسلامي في الجزائر حسب الاتجاه كما يلي:

1 ـ **التيار المتشدّد:** والذي أراد تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية على الدولة، ومن أبرز الأحزاب التي مثّلت هذا التيار، حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ وهو معروف بمرجعيته السلفية.

2 ـ **التيار المعتدل:** وهو معروف بمرجعية الاخوانية التي لا ترى تعارضا بين الدين والدولة في شكلها الغربي الحديث، ومن أبرز ممثليه في الجزائر حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة.

وفيما يلي موقف كلّ من الاتجاهين من توقيف المسار الانتخابي:

أ ـ موقف التيار المتشدّد:

وهو التيار المعني مباشرة بتوقيف المسار الانتخابي باعتباره فائزا بأغلبية البلديات وكان سيحقّق الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، وأظهر نيّته في عدم تطبيق الديمقراطية الغربية في الجزائر، والدليل على ذلك ما صرّح به الرجل الثاني في الجبهة الاسلامية للإنقاذ "علي بلحاج" في حوار لجريدة الوطن العربي الصادرة في 27 جويلية 1990 بأنّ هدفهم الاستراتيجي الأسمى هو الوصول إلى اعادة الخلافة الاسلامية في الجزائر، ثمّ نشرها في باقي الدول الاسلامية بالتعاون مع التيارات الاسلامية الموجودة فيها[213].

[212]Roberts Hugh, **The battlefield: Algeria 1988-2002.studies in a broken polity**, London: Verso publisher, 2003, p361.

[213] Mustafa Al-Ahnaf et autres,**Op.cit**, p 72.

ربّما يفسّر ذلك التصريح ردّ الفعل العنيف للجبهة الاسلامية للانقاذ على توقيف المسار الانتخابي فعندما أوقف الجيش العملية الانتخابية، كان ذلك عبارة عن تزكية للجناح المتطرّف الذي كان يقول بأنّ الديمقراطية هي لعبة في أيدى الأنظمة السياسية، وأنّ هذه الأنظمة تلغي كلّ مسار ديمقراطي اذا لم يكن في صالحها. ومن هنا بدأت بوادر العنف تظهر، فاستطاعت الأقلية المتبنّية للعنف أن تحتل ساحة الصراع مع النخبة الحاكمة بعد حلّ الجبهة الاسلامية للإنقاذ وسجن قياداتها.[214]

لقد ساد نوع من سوء التقدير بين الطرفيين الرئيسيين في الصراع الذي اندلع بعد توقيف المسار الانتخابي وهما الجبهة الاسلامية والنخبة الحاكمة، فلا الطرف الأوّل كان يعتقد بأنّ النخبة الحاكمة ستلجأ لقوة السلاح للبقاء في الحكم، ولا الثاني كان يظنّ بأنّ الاسلاميين سيحملون السّلاح للدفاع عن أنفسهم. في هذا الصدد أعلن "عبد القادر حشاني" بأنّ الجبهة الاسلامية للإنقاذ ستتسبّب في اسقاط النظام، وبعد توقيف المسار الانتخابي بأسابيع فقط، بدأت المواجهات العنيفة تشتدّ بين الاسلاميين وقوات الأمن، حيث قتل ستّة من رجال شرطة في قلب العاصمة، وقد اعتبر ذلك الحادث بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الصراع المسلّح على السلطة، وانتقل الاسلاميون من الاحتجاجات السياسية السلمية إلى العمل المسلّح، فخلّفت المواجهات والعمليات القتالية خلال الستّة أسابيع الأولى حوالي 103 قتلى من بينهم 31 رجل أمن[215].

وبالرغم من اتخاذ النخبة الحاكمة لإجراءات راديكالية ضدّ الجبهة الاسلامية للانقاذ من خلال حلّها وحلّ كلّ المجالس المنتخبة التي كانت تسيّرها، إلاّ أنّ هذه الاخيرة بقيت متفائلة باستعادة السلطة من النخبة الحاكمة على اعتبار أنّ الشعب هو الذي اختارها وسوف يلتف حولها. في هذا الإطار يرى الباحث "لهواري عدّي" بأنّ الديمقراطية لم تكن المطلب الأساسي للشعب الجزائري، وذلك لسبب بسيط وهو أنّ أغلب المشاركين في الانتخابات اختاروا الجبهة الاسلامية للانقاذ التي لم تتوانى في نعت الديمقراطية بالكفر، وأنّ انتخاب الجبهة الاسلامية للإنقاذ كان بسبب الوعود التي أطلقتها هذه الأخيرة من خلال خطابها الذي كان يسوّق لتسوية المطالب الاجتماعية عن طريق توزيع عائدات البترول

---

[214] عبد الحميد مهري، **المرجع السابق**، ص 181.

[215] Mohamed Nabi, **L'Algérie aujourd'hui : ou l'absence d'alternatives à l'islam politique**, paris : L'harmattan, 2000, p 40.

بالتساوي بين أفراد الشعب، أي العودة إلى الاقتصاد الشعبوي الذي مارسته جبهة التحرير الوطني سنوات الستينات والسبعينات.[216]

قد يعتبر ذلك التحليل حكما مسبّقا ونهائيا بأنّ الجبهة الاسلامية للانقاذ لم تكن تحمل أي مشروع ديمقراطي لبناء دولة حديثة رغم النتائج التي حقّقتها في الانتخابات المحلية والتشريعية، لكن طريقة تعامل قادتها مع النظام الحاكم خاصّة عندما طالبت برئاسيات مسبّقة حتى قبل اجراء الانتخابات التشريعية، دلّت على شعبوية الخطاب السياسي ـ الديني المبني على الحماسة والتعبئة وليس على خطّة معيّنة أو مشروع قابل للتحقيق، وما ميّز خطاب قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ كان اهتمامهم بحسن الظهور أمام الشعب والحرص على التعبئة لضمّ أكبر عدد من الأنصار. وكانت الفكرة الرئيسية التي روّجت لها الجبهة الاسلامية هي أنّها لا تمارس السياسة انطلاقا من الايدولوجيا السياسية، انّما لتطبيق الشريعة الاسلامية باعتبارها صالحة لكلّ زمان ومكان[217].

لقد أدّى ردّ الفعل العنيف للجبهة الاسلامية للإنقاذ على توقيف المسار الانتخابي إلى ادخال الجزائر فيما وصفه الكثيرون على أنّه "حرب أهلية"، وعلى الرغم من عدم توافق هذا الوصف مع الوضع في الجزائر كون الحرب الأهلية تقتضي اقتتال طرفيين مدعومين بجزء أو نصف المجتمع لكلّ منهما، وهو ما لم يكن في الجزائر، كون أنّ الصراع اقتصر على النخبة الحاكمة والإسلاميين، إلاّ أنّ حالة العنف التي عاشتها الجزائر كانت لا تقلّ أهمية في نتائجها على مستوى الدولة والمجتمع على حدّ السواء. وقد ظهر ذلك من خلال اشتداد العنف بعد جانفي 1992 بسبب تمسّك كلّ من النخبة الحاكمة وقادة الجبهة الاسلامية بمواقفهم، فالطرف الأوّل كان رافضا لإقامة دولة إسلامية، في حين حمل الطرف الثاني السلاح باسم الاسلام.[218]

لكن النخبة الحاكمة كانت على دراية بأنّ العوامل التي جعلت الشعب يتّبع الجبهة الاسلامية للانقاذ في حالة السلم (وضع سياسي معين بين 1988 و1991)، ليست بالضرورة صالحة في حالة

---

[216] Lahouari Addi, « Islam politique et démocratie en Algérie », **Esprit**, septembre 1992, p p 146-147.

[217] Mustafa Al-Ahnaf & autres, **Op.cit**, p 33.

[218] Luis Martinez, **La guerre civile en Algérie : 1990-1998**, Paris : Karthala, 1998, p 25.

الحرب، أي أنّ انتخاب الجبهة الاسلامية من طرف الشعب لم يكن يمثّل انخراطا حقيقيا معها ودافعا للدخول في حالة من العنف ضدّ النظام الحاكم[219].

وبداية من سنة 1994 بدأ كلّ طرف يعمل على تجنيد المدنيين في صفوفه، وما زاد الوضع تعقيداً هو اتّساع دائرة العنف ومحدودية الوسائل البشرية والمادية بالنظر لاتّساع رقعة البلاد، وهو ما دفع كلٌ من النخبة الحاكمة والجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى تجنيد المدنيين وتكوين الميليشيات والمجموعات المسلّحة لمواجهة العنف المتبادل[220].

فقد تبنّت الجبهة الاسلامية للإنقاذ المُحلّة ومختلف الجماعات المسلّحة الأخرى وتيرة تصاعدية لمسار العنف ضدّ النخبة الحاكمة وكل من يمثّلها، والذي قابلته هذه الأخيرة من جهتها بسياسة الكلّ الأمني أو ما عرف بسياسة استئصال الارهاب في ظلّ رفض مطلق للنخبة الحاكمة لأي حلّ سياسي يمكن أن يعيد الجبهة الاسلامية للنشاط السياسي مجدداً. وفي هذا المجال يقول "عبد الحميد مهري" : " رغم الوسائل التي استعملت من قبل السلطة (من استئصال وإقصاء واستعمال الحوار بطريقة سلبية)، فقد كانت هنالك فرصة حقيقية للخروج من الأزمة عندما عقدت أهّم أحزاب المعارضة مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ اجتماعا في روما طرحت فيه أرضية معقولة للحوار وحلّ الأزمة.....هذه الفرصة ضاعت لأنّ السلطة تعتقد أنّ هناك حلاّ واحدا للأزمة وهو الإستئصال"[221].

ب ـ موقف التيار المعتدل:

في حقيقة الأمر، فانّ حجم ردّ فعل التيار الاسلامي المعتدل من توقيف المسار الانتخابي يتناسب مع حجم المقاعد التي تحصّل عليها في التشريعيات والتي لم تكن بالكثيرة، فالتيار المعتدل الممثّل بحزبي حركة مجتمع السلم وحركة النهضة لم تكن له أية ردود فعل تذكر حول توقيف المسار الانتخابي ومن بين أهمّ التفسيرات لموقف هذا التيار نجد تفسيرين رئيسيين وهما:

الأوّل: وهو اختلاف الرؤية والمذهب الفكري بين التيار السلفي والاخواني الذي يعتبر معتدلا ولا يرى مانعا في تطبيق الديمقراطية، ولا يرى تعارضا بين الدين والدولة. وهو ما وضعه في موقف منافسة مع

[219] **Ibid**, p 41.

[220] عبد الحميد مهري، **المرجع السابق**، ص 182.

[221] نفس المرجع، ص 183.

التيار المتشدّد (السلفي)، وبالتالي وقوفه على الحياد مع الميل قليلا لموقف النظام الحاكم باعتباره قد شارك في رئاسيات 1995 ممثلاً بالشيخ "محفوظ نحناح".

الثاني: طبيعة التركيبة الاجتماعية ـ الثقافية لهذا التيار التي تعتبر أكثر تفتّحا من التيار المتشدّد، كما أنّ هذا التيار المعتدل يحتوى على ما سمّاه "جيل كيبيل" Gilles Kepel الطبقة البرجوازية المتديّنة (التقيّة) La bourgeoisie pieuse.[222] والتي لم تكن ترغب في فقدان مصالحها الماديّة بانخراطها في صراع ضدّ النخبة الحاكمة.

ومنه نستنتج أنّ موقف التيار المعتدل كان على أساس المشاريع والأهداف السياسية وليس الاسلامية فهو لم يرد الخروج من الساحة السياسية كما فعل التيار المتشدّد، بل حاول اغتنام الفرصة لاسترجاع القاعدة الانتخابية للحزب المحلّ، ومساومة النخبة الحاكمة حول مصالح سياسية أكثر قيمة لأنّه بعدم انخراطه في الصراع المسلّح ضدّها، أعطى هذا التيار المعتدل الانطباع للرأي العام المحلي والعالمي بأنّ النخبة الحاكمة في الجزائر لا تحارب الاسلام، وإنّما تحارب المتشدّدين اللذين يمارسون العنف باسم الاسلام، وقد صرّح الشيخ "محفوظ نحناح" رئيس حركة مجتمع السلم بهذا الخصوص قائلاً: " لقد اخترنا العمل بما يتماشى مع ماهيتنا، وهو العمل السياسي، ما دام أنّ المجال مفتوح فلماذا الاختباء؟ ولماذا العمل العنيف؟"[223].

كما أنّ الشيخ "محفوظ نحناح" كان قد صرّح قبل الانتخابات من خلال شرحه لأسباب تأسيسه لحزبه السياسي، بأنّ المجتمع الجزائري كان سيغرق في التطرّف اذا ما ترك المجال للمتشدّدين، وقد لخّص تلك الأسباب في عشر نقاط، كرّس سبع من بينها لتوضيح موقفه ورأيه بخصوص الجبهة الاسلامية للإنقاذ والتي كانت كلّها انتقادات ومن بينها:

ـ احتكار الاسلام.

ـ الخوف على مستقبل البلاد والعملية الديمقراطية.

ـ التهديد بإطلاق عمل مسلّح وإعلان الجهاد.

---

[222] Mohammed Hachemaoui, « La représentation en Algérie entre médiation clientélaire et prédation 1997-2002 », **Revue française de science politique**, vol.53, janvier 2003, p 38.

[223] Zoubir Arous, « Du faqih politicien au politicien faqih », dans :Omar Lardjane (editor), **Elite et société : Algérie & Egypte**.,op.cit, p 443.

لقد كان موقف التيار الاسلامي بجناحيه مختلفاً بخصوص توقيف المسار الانتخابي، فالجبهة الاسلامية للانقاذ وجدت نفسها في مواجهة النظام الحاكم عسكريا لأنّ هذا الأخير لم يترك لها المجال السياسي ولا حتى القانوني مفتوحا، وهو ما أدخل الجزائر في حالة من العنف كانت عواقبها وخيمة على الدولة والمجتمع على حدّ سواء، وبهذا يكون التيار الاسلامي قد انقسم بين مناهض للنظام الحاكم ومتعامل معه، كلّ حسب مصلحته الخاصة، كون أنّ دور الجبهة الاسلامية للانقاذ لم يدم أكثر من ثلاث سنوات في الإطار القانوني، وتقريبا عشرية كاملة خارج اطار القانون. وقد كان توقّف الدور القانوني بتوقّف المسار الانتخابي وحل الحزب والمجالس المنتخبة التي كان يسيّرها، وبالتالي لم يتسنى له الوصول للسلطة، لأنّ النخبة الحاكمة استطاعت رغم صراعاتها الداخلية أن تتخلّص من هذا التيار المنافس على السلطة وذلك بالالتفاف حول النواة الرئيسية المتمثّلة في الجيش[224].

فشعار "الاسلام هو الحلّ" الذي رفعته الجبهة الاسلامية للانقاذ لم يكن بالحلّ الفعّال للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري في بداية سنوات التسعينات، ويمكن وصف الحالة التي وجدت الجبهة الاسلامية نفسها عليها بعد التحول الى الرأسمالية بعجز التفوّق.[225]l'impuissance de la victoire ، فهي لم تعرف كيف تتعامل مع الفوز الذي حققته في الانتخابات، ممّا جعل النخبة الحاكمة تتصرّف معها بتلك الطريقة العنيفة، وذلك لإدراكها بأنّ الاسلاميين المتشدّدين لا يملكون أدوات الحكم ولا الاستمرار بعد حلّ الجبهة الاسلامية للانقاذ لأنّهم لم يصلوا إلى درجة تغلغل اجتماعي كبير تمكّنهم من ذلك.

ونتج عن ذلك دخول جماعات مسلّحة ساحة الصراع باسم الاسلام والجبهة الاسلامية للانقاذ وعلى رأسها ما عرف "بالجماعات الاسلامية المسلّحة" (GIA) ، والمنحنى الدموي الذي اتّخذه الصراع بينها وبين النخبة الحاكمة، خاصة المجازر ضدّ المدنيين، وفقدان الجبهة الاسلامية للانقاذ الأمل في الانتصار والعودة للعمل السياسي لأنّه تمّ عزلها اجتماعيا أكثر فأكثر، أمّا الجناح المعتدل (الاخواني) فقد سلك طريقا آخر في تعامله مع النخبة الحاكمة، وهو طريق التفاعل الايجابي الذي ضمن له مصالحه في اطار عملية التحول السياسي التي كانت تشهدها الجزائر، أي أنّ المصلحة هي التي حدّدت طبيعة ردّ فعل كلّ جناح من جناحي التيار الاسلامي.

---

[224] Amine Touati, **Algérie les islamistes à l'assaut du pouvoir**, Paris: Editions L'harmattan, 1995 p p 10-11.
[225] Groupes d'auteurs, « Diplomatie et réflexion politique, a propos des mémoires de Jean-Marie Soutou », **Commentaire,** N° 137, janvier 2012, p 71.

المطلب الثالث: موقف التيار الديمقراطي

ربّما يتساءل كثيرون حول هذا الوصف الذي قدّمناه للأحزاب غير الاسلامية وغير القومية، لكن في الواقع لم تكن هناك أحزاب يمينية كثيرة في الجزائر خلال فترة توقيف المسار الانتخابي، كون أنّه تقريبا كلّ الأحزاب التي تأسّست بعد دستور 1989، كانت تتبنّى الفكر الاشتراكي أو الاسلامي أو القومي، ما عدا حزب واحد كان يصنّف نفسه في اليمين، وقد ضمّ هذا التيار ثلاثة أحزاب رئيسية وهي:

- جبهة القوى الاشتراكية FFS ⟵ حزب يساري.
- التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD ⟵ حزب يميني.
- حزب العمال PT ⟵ حزب يساري.

لقد ضمّ التيار الديمقراطي الأحزاب التي ساندت النظام الحاكم ضدّ الإسلاميين، وكانت أفكار هذا التيار في بداية المرحلة الانتقالية مرتكزة على محورين أساسيين وهما:

1 ـ تبنّي الأفكار الديمقراطية الغربية.

2 ـ الدفاع عن مبدأ الفصل بين الدين والدولة.

والى جانب ذلك، كان هذا التيار من مؤيدي فكرة القضاء على الارهاب واستئصاله، وخاصة القضاء على الاسلام السياسي في الجزائر، وذلك من خلال دعمه الكامل للنخبة الحاكمة في صراعها مع الاسلاميين، وهذا ما عبّر عنه زعيم حزب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية "سعيد سعدي" بقوله: " إذا كانت الجزائر لا تزال واقفة، فانّ ذلك بفضل رجال الأمن[226]". فقد كان خطاب هذا التيار مبني أساسا على فكرة القضاء على الاسلام السياسي التي كانت واضحة في مواقفه تجاه مسألة علاقة الدين بالسياسة وهو ما خدم النخبة الحاكمة التي تمسّكت بالحلّ الأمني للأزمة.

لقد تطرق كلّ من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية لمسألة علاقة الدين بالسياسة، ودعيا إلى الفصل بينهما، فاستعمل كلّ منهما ما كان يراه مناسبا من

[226] Mohamed Nabi,**Op.cit**, p 98.

مصطلحات للتعبير عن ذلك. وكتوضيح لمواقفها من الاسلام السياسي، حاول كلّ منهما شرح مفهومه للعلمانية، وكان حزب جبهة القوى الاشتراكية أكثر مراعاة لطبيعة المجتمع الجزائري، ولم يستعمل مصطلح العلمانية في خطابه السياسي، بل كان يفضّل استعمال مفهوم الدولة المدنية لما لمفهوم العلمانية من علاقة مباشرة بفرنسا، بينما كان حزب "سعيد سعدي" أكثر راديكالية بخصوص هذه المسألة، واستعمل مصطلح العلمانية في خطابه السياسي ليؤكّد على ضرورة فصل الدين عن الدولة[227]. وبهذا يكون التيار الديمقراطي قد وجد نفسه إلى جانب النخبة الحاكمة على أساس عدوّ العدوّ صديق، فكلّ من اليمين واليسار كانا ضدّ وصول الاسلاميين إلى السلطة بغض النظر عن الطريقة التي سوف يُمنعون بها من ذلك.

لقد ركز التيار الديمقراطي كل جهوده لمحاربة التيار الاسلامي من خلال الأفكار بتقديم الدعم للنخبة الحاكمة وإظهار الاسلاميين على أنّهم رجعيين ويريدون بناء دولة اسلامية التي لم يعد لها وجود في ظلّ الدولة المدنية الحديثة. لكن هذا التيار لم يكن مدركا لحجم الكارثة التي ستترتّب عن ذلك وبعد مرور سنتين على توقيف المسار الانتخابي بدأت مواقف كلّ من جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمّال تتغيّر لصالح الحوار الوطني الشامل لحلّ الأزمة الأمنية، بينما بقي حزب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية متمسّكا بموقفه الراديكالي من الاسلاميين.

ويمكننا تقسيم التيار الديمقراطي إلى جناحين على أساس تعامله مع توقيف المسار الانتخابي وهما:

1 ـ الجناح المعتدل: ويضمّ جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمّال، وهو الجناح الذي يمثل التوجه اليساري في الجزائر.

تبنّى هذا الجناح فكرة الحوار للخروج من الأزمة، من خلال ابداء جبهة القوى الاشتراكية لمعارضتها الشديدة لطريقة تعامل النخبة الحاكمة مع الوضع، كما رفضت التعامل مع الجيش الذي دعاها للمشاركة في الحكومة التي نصّبت بعد ايقاف المسار الانتخابي[228].

---

[227] Karima Diréche, **Op.cit**, p 44.

[228] Lucy Dean, **The Middle East and North Africa 2004**, 50th edition, London: Europe publications Taylor &Francis group, 2004,p p 165-166.

كما كان الجناح المعتدل من بين المبادرين بتفعيل الحوار السياسي لحلّ الأزمة الأمنية، من خلال مشاركته في ما عرف بمؤتمر "سانت اجيديو" أو "مبادرة روما"، إلى جانب كلّ من الجناح الاصلاحي لجبهة التحرير الوطني وممثلين عن الجبهة الاسلامية للانقاذ في اجتماعي نوفمبر 1994 وجانفي 1995 والذين خرجوا بورقة طريق تتضمّن انهاء الأزمة سياسيا عن طريق التفاوض والعودة إلى المسار الديمقراطي. وقد حمل البيان الختامي توقيع كلٌ من جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمّال اضافة إلى جبهة التحرير الوطني وممثلي الجبهة الاسلامية للإنقاذ، حزب النهضة والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان[229].

وبهذه المبادرة يكون الجناح المعتدل داخل التيار الديمقراطي قد بيّن موقفه الرافض لطريقة تعامل النخبة الحاكمة مع الأزمة السياسية، كما أدان العنف المطلق الذي تبنّته النخبة الحاكمة لمعالجة الأزمة الأمنية، وعليه يمكن القول بأنّ هذا التيار قد تدارك الموقف الذي تبنّاه عشية توقيف المسار الانتخابي من خلال مطالبته للنخبة الحاكمة بالعودة إلى الإطار القانوني والمؤسساتي للحكم.

2 ـ الجناح المتشدّد: ويضمّ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو الجناح الذي يمثل التوجه اليميني الأكثر تشدّدا مع مسألة الاسلام السياسي.

وكان دعمه مستمرا للنخبة الحاكمة فيما يخصّ سياسة الاستئصال الأمني التي تبنّتها، ولم يخفى هذا الجناح "عداءه" السياسي "لجبهة القوى الاشتراكية FFS" باعتبارها المنافس القويّ الذي يمكنه حصد أغلب الأصوات الانتخابية في منطقة القبائل بحكم أنّ كلّ من حزب "حسين آيت أحمد" وحزب "سعيد سعدي" يتموقعان في نفس الرقعة الجغرافية، ويمكن اعتبار موقف الجناح المتشدّد على أنّه موقف سياسي أكثر منه موقف قائم على أساس مبدأ، فقد حاول هذا الجناح الاستثمار في معارضة الجناح المعتدل لسياسة النظام لتحقيق مصالحه السياسية وحصوله على أكبر عدد من المجالس المنتخبة والمقاعد البرلمانية، لعلمه بأنّ منافسه الأقوى سوف لن يشارك في أي انتخابات ستنضّم في ظلّ الأزمة الأمنية ـ المؤسساتية التي تعرفها الجزائر، وقد صرّح "مقران آيت العربي" وهو عضو

[229]Lucy Dean. **Ibid**, p 166.

مؤسس للتجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية في هذا الصدد بما يلي: " لقد كنّا نعلم بأنّ جبهة القوى الاشتراكية ستقاطع الانتخابات فلم نخاطر بالمقاطعة "[230].

نلاحظ من خلال هذا التصريح بأنّ الجناح المتشدّد كان يرى بأنّ فرصه في تحقيق نتائج مقبولة في الانتخابات ستتزايد اذا ما اتّخذ موقفا مغايرا لجبهة القوى الاشتراكية في اطار سياسة ملئ الفراغ في منطقة القبائل والعاصمة اللتان تشكّلان الوعاء الانتخابي لأكبر حزبين يمثلان منطقة القبائل، حيث يمكن مقارنة الموقف الذي اتخذه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من جبهة القوى الاشتراكية، بموقف حركة مجتمع السلم من الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وسنستنتج بأنّ رغبة الطرف الأوّل في الاستحواذ على الوعاء الانتخابي للطرف الثاني في كلتا المعادلتين كانت السبب الرئيسي في تحديد تلك المواقف، ولم تكن المشاركة إلى جانب النخبة الحاكمة في رئاسيات 1995 إلاّ من ذلك الباب، فالجناح المتشدّد أدرك حاجة النخبة الحاكمة لمشاركة فواعل جدد من خارج دائرتها المغلقة لإضفاء الشرعية على نفسها، فلعب ذلك الدور مقابل امتيازات كثيرة استفاد منها.

لقد انعكست التناقضات التي طبعت نشأة الأحزاب في الجزائر انعكاساً سلبيا على مستقبل العملية السياسية، بحيث شكّل ذلك المناخ المجال الأمثل للنخبة الحاكمة للاستثمار في تناقضات الأحزاب السياسية فقامت بتكوين طبقة محيطة (حلقة أمان) من السياسيين من مختلف الاتجاهات، وكان من الواضح أنّ النخبة الحاكمة تشجّع تشكيل الأحزاب السياسية لتمنح لنفسها البدائل اللازمة وقت الحاجة، خاصة داخل الحكومة، وهو ما استفاد منه التيار المتشدّد ضد الاسلاميين خاصة وأنّ دعوات هذا التيار لعلمنة الدولة لم تلقى استهجانا كبيرا داخل النخبة الحاكمة، خاصة وأنّ "سعيد سعدي" تبنّى نفس موقف النخبة الحاكمة من مبادرة "سانت ايجيديو"[231].

لقد سعى التيار الديمقراطي بشكل عام لمحاربة كل ما هو اسلام سياسي في المجتمع، وكان على رأس أولوياته محاربة الأحزاب الاسلامية حتى وإن كان ذلك يشكّل دعما معنويا كبيرا للنخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية بصفة عامّة. وعلى هذا الأساس نقول بأنّ الفترة ما بين 1989 و 1992 التي شهدت ظهور الأحزاب السياسية رسميا، مع أوّل انتخابات محلية وتشريعية تعددية في الجزائر

[230] Myriam Ait Aoudia, « Les dilemmes des nouveaux partis face à la participation à la première élection pluraliste post-autoritaire. Retour sur une impensé à partir du cas Algérien », **Revue internationale de politique comparée**, Vol 20, février 2013, p 24.

[231] Youcef Bouandel, « Political parties and the transition from authoritarianism: the case of Algeria », **The journal of modern African studies**, Vol.41, N°1, Mars 2003, p 12.

كانت خالية من أي مشروع حزبي ديمقراطي واضح المعالم والأهداف بدليل أنّ التنافس الديمقراطي عن طريق الانتخابات تحوّل إلى صراع على السلطة بعد الدور الأوّل لتشريعيات ديسمبر 1999، حيث قدّرت الأطراف الرافضة لوصول الاسلاميين إلى السلطة بأنّ الشعب الجزائري قد أظهر عدم نضج وعيه السياسي من خلال اختياره للجبهة الاسلامية للإنقاذ، وبالتالي أوكلوا لأنفسهم مهمّة الحفاظ على الجمهورية نيابة عن الشعب غير الناضج، وذلك انطلاقا من قناعة اتّفق عليها هؤلاء مفادها: أنّهم كلّهم مع الديمقراطية لكنّهم يرفضون الارادة الشعبية التي جاء بها صندوق الانتخاب[232].

وقد كان موقف هذا التحالف غير المعلن بين النخبة الحاكمة والتيار الديمقراطي المتشدّد سببا في اطلاق وصف "الاستئصالين" عليهم[233]. وعليه فانّ موقف هذا التيار يبقى غير مبرّر، لا سياسيا ولا براغماتيا، بل يمكن اعتباره موقفا انتقاميا من طرف هذا التيار ضدّ نتائج التشريعيات التي أظهرت له حجمه الحقيقي لدى المجتمع.

وواقع الامر بالنسبة لهذا الوضع هي أنّ التيار الديمقراطي بصفة عامّة لم يكن قويّا بما يكفي ليكون شريكا في السلطة، بل اكتفى بلعب الدور الذي سطّرته له النخبة الحاكمة خاصة حزبي "العمّال" و"التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية" الذان دخلا في الواجهة الديمقراطية التي وضعتها النخبة الحاكمة لنفسها دون أن يتمكّنا من الدخول إلى دواليب السلطة، كما استطاعت النخبة الحاكمة بمساهمة بعض الأحزاب أن تسوّق صورة مغايرة للواقع على المستوى الدولي، واستغلّت كلّ الأصوات التي ساندتها في توقيف المسار الانتخابي لكي تظهر أمام الرأي العام الدولي على أنّها تؤدي مهمّة وطنية للحفاظ على الجمهورية.

وعلى الرغم من تبنّي حزبي العمّال وجبهة القوى الاشتراكية لمواقف أكثر ليونة في التعامل مع الأزمة الأمنية والإسلاميين، إلاّ أنّ كل مكوّنات التيار الديمقراطي كانت ترفض وصول الاسلاميين إلى السلطة وإقامتهم للدولة الاسلامية التي أعلنوا عنها حتى قبل الانتخابات التشريعية. فقد كان "سعيد سعدي" أوّل المعترضين على فوز الاسلاميين بالانتخابات، داعيا الشعب – بعد يومين فقط من اعلان نتائج الدور الأوّل – إلى النزول للطريق وإقامة حاجز أمام الدولة الاسلامية الناشئة، كما أنّ "حسين آيت أحمد" لم يكن موقفه بعيدا عن موقف "سعيد سعدي"، حيث أجاب عن سؤال صحفية في القناة

[232] Mohamed Nabi, **op.cit**, p p 56-57.
[233] Abderrahmane Moussaoui, « La violence en Algérie. des crimes et des châtiments », **Cahiers d'études Africaines**, Vol.38, 1998, p248.

الأولى الفرنسية حول موقف الديمقراطيين من انشاء نظام اسلامي شمولي بما يلي: " تعلمين، نحن (في اشارة إلى منطقة القبائل) سوف نأخذ الجبال".[234] « Vous savez, nous (sous-entendu les kabyles) tenons les montagnes »

وقد استطاع هذا التيار أن يضمّ اليه العديد من الشخصيات السياسية وبعض الوجهاء من المجتمع المدني بالإضافة إلى وسائل الإعلام، كما أطلق على التجمّع الذي ضم مختلف الاتجاهات التي اشتركت في محاربة كل ما هو اسلام سياسي لقب "الجمهوريين" في اشارة إلى "اللجنة الوطنية للحفاظ على الجزائر" التي أسّسوها والتي كانت تحمل شعار رفض اقامة نظام اسلامي في الجزائر.

ومن هنا، نقول بأنّ التيار الديمقراطي في الجزائر لم يدافع عن الديمقراطية كمبدأ، ولا عن الانتخابات كطريقة شرعية وحيدة للوصول إلى السلطة والتداول عليها، وإنّما دافع عن مصالحه الخاصة وعن مواقعه داخل المجتمع وعلاقاته مع النخبة الحاكمة، كما أظهرت عملية توقيف المسار الانتخابي واقع الممارسة السياسية في الجزائر سواء من طرف النخبة الحاكمة أو النخب الحزبية على اختلاف مذاهبها وايديولوجياتها، ورغم أنّ كل هذه النخب لم تتّفق يوما على كيفية بناء دولة مؤسسات في اطار القانون، لكنها اتّفقت وبالإجماع على عدم ترك الفرصة للإسلاميين للوصول إلى الحكم لأنّ ذلك كان سيشكّل تهديدا حتميا لمصالح تلك النخبة، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة لأنّها كلّها مستفيدة من الوضع الذي نتج عن توقيف المسار الانتخابي من خلال بناء علاقة زبونية مع النخبة الحاكمة التي كانت بحاجة لتسويق صورة جيدة عن نفسها وهو ما تكفّل به هذا التيار.

[234] Arezki Katache, **Op.cit**, p p 74-75.

المبحث الثاني: طبيعة وتركيبة المؤسسات الانتقالية

كان توقيف المسار الانتخابي بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر المستقلّة، حيث لم يؤدي ذلك الفعل الذي قامت به المؤسسة العسكرية لإلغاء نتائج الانتخابات فقط، بل أدّى كذلك إلى وقف العمل بالمؤسسات الدستورية للدولة وعلى رأسها رئاسة الجمهورية والبرلمان اللذان تمّ تعويضهما بمؤسسات من اقتراح الجيش وهما "المجلس الأعلى للدولة" الذي اعتبر بمثابة رئاسة جماعية للجزائر و"المجلس الاستشاري الوطني" الذي عوّض المجلس الوطني كهيئة استشارية في مجال التشريع. كما أنّ استقالة الرئيس "الشادلي بن جديد" وحلّه للمجلس الوطني قبل ذلك خلقت حالة من الفراغ القانوني لأنّ دستور 1989 لم يتطرّق إلى مثل هذه الحالة، فقد نصّ دستور 1989 على تولّي نائب رئيس الدولة لمنصب الرئاسة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة فقط، ولم يتطرّق الدستور إلى حالة الاستقالة، وبذلك كانت الجزائر قد دخلت في حالة فراغ مؤسساتي دفعت المجلس الدستوري إلى حثّ كلّ المؤسسات التي تتمتّع بسلطة دستورية وفق المواد 24 ،75، 79 ، 129 ،130 و 153 من الدستور بالعمل على ضمان استمرارية الدولة، وتوفير الشروط الضرورية للعمل العادي لمؤسسات النظام الدستوري[235].

لكن دعوة المجلس الدستوري لم تلقى الصدى المناسب، بل تمّ تجاهلها تماما من طرف المؤسسة العسكرية التي اختارت تجميد العمل بالدستور، وتوجّهت إلى حلول ارتجالية رأتها مناسبة لتلك المرحلة الانتقالية بما يضمن لها عدم الخروج من الساحة السياسية أو فقدانها لسلطة القرار في الدولة، وأمام ذلك المأزق المؤسساتي تدخّلت احدى المؤسسات الاستشارية لتفرض وجودها كأعلى قوّة تقرير في الجزائر وهي: "**المجلس الأعلى للأمن**"، الذي هو في الأصل هيئة استشارية مهمّتها تقديم المشورة لرئيس الجمهورية فيما تعلّق بالمسائل التي تمسّ أمن الدولة، حيث أمسك المجلس الأعلى للأمن بزمام الأمور وقام بعقد اجتماع يوم 13 جانفي 1992 نشر بعده اعلان مفاده استحالة مواصلة المسار الانتخابي مع بقاءه منعقدا باستمرار إلى غاية ايجاد حلّ للفراغ المؤسساتي في الجزائر وخاصة منصب رئيس الجمهورية .[236] "

[235] Arezki Katache,**Op.cit,** p 17.
[236] **Ibid**, p p 17-18.

المطلب الأوّل: مؤسسات المرحلة الانتقالية

لقد استغلّ المجلس الأعلى للأمن الصفة الدستورية التي كان يتمتّع بها للتصرّف في المجال السياسي والمؤسساتي الذي عاش فترة فراغ بعد توقيف المسار الانتخابي، فقام بإنشاء مؤسسة تعوّض رئيس الجمهورية وهي المجلس الأعلى للدولة Haut comité d'Etat (HCE)، الذي تقرّر بأنّه سيكون ذو ادارة جماعة متكوّنة من خمسة أعضاء، كما تمّ انشاء المجلس الاستشاري الوطني (CCN) لتعويض السلطة التشريعية، وسوف نركّز أكثر على التركيبة البشرية لهذين المجلسين من حيث انتماءات النخبة الموجودة فيهما وذلك كما يلي:

1 ـ المجلس الأعلى للدولة: Haut comité d'Etat(HCE)

يمثّل هذا المجلس هيئةً رئاسية جماعية يضمّ خمسة أعضاء يمثّلون مختلف التوجّهات داخل النخبة الحاكمة بين الجيش وجبهة التحرير الوطني وهم على التوالي:

أ ـ محمد بوضياف: رئيس المجلس

وقد تمّ اختياره لرئاسة المجلس نظرا للماضي الثوري الكبير والسمعة الطيبة التي كان يتمتع بها في الأوساط السياسية والشعبية، ويعتبر "محمد بوضياف" من المؤسسين لجبهة التحرير الوطني سنة 1954. وكان يتمتّع بصفات سياسية وإدارية كبيرة مكّنته من لعب دور أساسي خلال ثورة التحرير، وهو من بين القادة التارخيين للثورة، وبعد الاستقلال دخل "بوضياف" في خلاف مع "بن بلّة" حول كيفية ادارة الدولة دفعه الى تأسيس حزب "الثورة الاشتراكية " المعارض، ثمّ اختار العيش في المنفى بداية في بفرنسا ثم استقرّ أخيرا في المغرب، ولم يتدخّل في السياسة إلاّ بعد عودته لرئاسة المجلس الأعلى للدولة بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، حيث تمّ اغتياله في 29 جوان من نفس السنة[237].

لقد كان للشخصية القويّة التي يتمتّع بها "بوضياف" وقعها الخاصّ على سير الأحداث في الجزائر خلال تلك المرحلة، كونه اعتبر أنّ العودة للمسار الانتخابي كانت مسألة وقت فقط وفق ما

[237] Benjamin Stora, **Les mots de la guerre d'Algérie**, Toulouse : presses universitaires du Mirail, 2005, p 27.

صرّح به المجلس الأعلى للأمن في بيانه، بقوله أنّه سيتمّ العودة للمسار الانتخابي بمجرّد توفّر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات[238].

ب ـ خالد نزّار: وزير الدفاع

يعتبر من الشخصيات المثيرة للجدل خاصّة من خلال الدور الذي لعبه في توقيف المسار الانتخابي فقد كان يشغل منصب وزير الدفاع بداية التسعينات، وكان من أشدّ المعارضين لوصول أي طرف من خارج الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة إلى السلطة، وهو صاحب ما عرف فيما بعد "بخطّة نزار" أو كما سمّاه هو في مذكراته "خطة القيادة العامة للجيش" Plan d'Etat major والذي توجّه به إلى رئيس الحكومة "مولود حمروش"، وقد تضمّنت تلك الخطة مجموعة من الاجراءات الغير قانونية لوقف تهديد الإسلاميين، فكان ردّ حكومة "حمروش" بالرفض لأنّ ما تضمّنته تلك الخطة كان غير مقبول[239]. كونها احتوت على شقين، الشق الأوّل كان يقتضى بتوفير شروط نجاح الديمقراطيين في الانتخابات، مع ترك المجال مفتوحا للقوى المتطرّفة للمشاركة، وفي حالة الفشل تطبّق الخطة "ب" والتي كانت تقضي بتحييد القوى المتطرّفة قبل نهاية الاستحقاق الانتخابي وكان جواب "حمروش" على تلك الخطة بأنّ المشكل الحقيقي في الجزائر يكمن في القضاء على شبكات الفساد والرشوة، وأنّ التيار الاسلامي لا يمثّل الأغلبية لكي يعامل بتلك الطريقة (لا يشكّل خطرا)، لكن تمّ تطبيق تلك الخطة في نهاية المطاف من طرف الجيش الذي استغنى على الغطاء السياسي الذي كانت ستوفّره حكومة "حمروش" لو قبلت بالخطّة.[240]

ج ــ علي كافي: الرئيس الثاني للمجلس

يعد من الشخصيات الغامضة التي لم تظهر مواقفها واضحة من الأحداث التي دخلت فيها الجزائر بسبب توقيف المسار الانتخابي، لقد كان "علي كافي" عقيدا في جيش التحرير في الولاية الثانية، وبعد الاستقلال شغل منصب سفير في عدّة دول وأنهيت مهامه الديبلوماسية في عهد " الشادلي بن جديد"، ثمّ عيّن أمينا عامّا للمنظّمة الوطنية للمجاهدين سنة 1990، فيما بعد أستدعي لعضوية المجلس الأعلى للدولة، الذي أصبح رئيسا له في 2 جويلية 1992 اثر اغتيال "بوضياف" إلى غاية

[238] Arezki Katache, **Op.cit**, p 18.
[239] François Gèze, « Armée et nation en Algérie : l'irrémédiable divorce ? », **Hérodote**, N°116, janvier 2005, p 188.
[240] **Ibid**, p 189.

1994، ويعود الفضل في وصوله إلى رئاسة المجلس لتاريخه الثوري كعقيد في جيش التحرير، ثمّ لرئاسته للمنظمة الوطنية للمجاهدين وأعتبر من أبناء جيش وجبهة التحرير الوطنيين.[241]

وقد رأت فيه النخبة الحاكمة الرجل الأمثل الذي لن يخرج عن المسار الذي حدّدته لتسيير المرحلة الانتقالية في الجزائر، لكن السياسة الأمنية التي كانت تتّبعها تلك النخبة كانت السبب وراء انسحابه من المجلس واعتزاله للحياة السياسية نهائيا منذ 1994.

د ـ علي هارون: وزير حقوق الانسان

يعتبر "علي هارون" من الشخصيات التي لعبت دورا مهمّا في خلق المجلس الأعلى للدولة بالإضافة إلى دوره في عودة "بوضياف" من منفاه في المغرب، وكان قد مارس العديد من المهام خلال الثورة على رأسها رئاسة فدرالية فرنسا لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال أصبح نائبا في المجلس التأسيسي، وبعد خلاف مع "بن بلّة" ترك الساحة السياسية نهاية سنة 1963 ليلتحق بمكتبه للمحاماة، وبعد حوالي ثلاثين سنة من اعتزاله السياسة، تمّ استدعاءه سنة 1991 من طرف "سيد أحمد غزالي" ليسند له منصب وزير حقوق الانسان[242].

وقد كان "علي هارون" من المعارضين لوصول الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى الحكم، فيقول في هذا المجال: "بالرغم من اعتزالي السياسة منذ 1964، إلاّ أنّني كنت مدرك تمام الادراك مثل أي مواطن بسيط بأنّه في حالة عدم اتّخاذ أيّ إجراءات، فانّ الأغلبية كانت ستذهب لصالح الجبهة الاسلامية للإنقاذ"[243]. وعليه فانّ "علي هارون" تقاسم نفس الرؤية التي كانت سائدة بين أعضاء النخبة الحاكمة.

هـ ــ تيجاني هدّام: عمدة مسجد باريس

كان "تيجاني هدّام" من مناضلي الثورة التحريرية، وبعد الاستقلال ساهم في كتابة أوّل دستور للجزائر المستقّلة، كان يحمل شهادة في الطبّ وأخرى في الفقه، عيّن وزيراً للشؤون الدينية سنة 1964

[241] Abderrahmane Moussaoui, « Algérie, la guerre rejouée », **La pensée de midi**, N°3, mars 2000, p 29.
[242] Entretien avec Ali Haroun, Jean –Paul Chagnollaud, « il fallait arrêter le processus électoral », **Confluences Méditerranée,** N°40, janvier 2002, p 213.
[243] I**bid**, p 214.

ثمّ وزيراً للصحّة سنه 1965، كما شغل منصب سفير بين 1970 و 1988 وعيّن أخيرا عمدة لمسجد باريس الكبير بين عامي 1989 و 1992، حيث استدعي لعضوية المجلس الأعلى للدولة.

ومن خلال ملاحظتنا لمميزات هذه الشخصيات المكوّنة للمجلس الأعلى للدولة ما عدا وزير الدفاع "خالد نزار"، فإنّنا توصّلنا إلى استنتاج مفاده أنّ النخبة الحاكمة قد اختارت هذه الشخصيات بناء على مجموعة من المعايير المحكمة والتي نلخّصها فيما يلي:

1 ـ الانتماء لجبهة التحرير الوطني.

2 ـ الانتماء لجيش التحرير الوطني خلال الثورة.

3 ـ تاريخ ثوري ونضالي كبير.

4 ـ سجّل سياسي نظيف.

5 ـ غياب عن الساحة السياسية الداخلية لفترة معتبرة.

6 ـ عدم معرفة الجيل الجديد من الشباب لهذه الشخصيات.

ومن خلال هذه المعايير تكون النخبة الحاكمة قد حافظت على نهجها في اختيار الشخصيات التي تحكم في الجزائر، وأنّها لم تخرج عن دائرة النخبة التي تكوّنت في ظل جيش وجبهة التحرير في محاولة لإعادة الاستقرار الداخلي للنخبة الحاكمة على اعتبار أنّ حياد تلك الشخصيات من جهة، وانتمائها لنفس النخبة من جهة ثانية سيمكّنها من تحقيق التوافق بين الأجنحة المتصارعة على السلطة.

وبالرغم من ذلك ظهرت مجموعة من الخلافات السياسية داخل المجلس والتي سرعان ما ظهرت للواجهة، وكان صلب تلك الخلافات يتمحور حول نقطتين أساسيتين وهما:

1 ـ كيفية معالجة الأزمة الأمنية: عودة الصراع بين السياسي والعسكري حول طريقة التعامل مع الأزمة السياسية – الأمنية.

2 ـ تطهير الدولة ممّا سمّاه كلٌ من "مولود حمروش" و "محمد بوضياف" شبكات الفساد والرشوة وخاصة تحديد هوية الأشخاص المكوّنين لتلك الشبكات.

حيث أدركت النخبة الحاكمة ضرورة العودة للمسار الانتخابي، هذا ما أدّى الى تنظيم انتخابات رئاسية سنة 1995 افرزت "لمين زروال" رئيسا منتخبا للبلاد.

2 ـ المجلس الاستشاري الوطني:CCN

عُين هذا المجلس محلّ البرلمان الذي تمّ حلّه من طرف "الشادلي"، وهو هيئة استشارية تقدّم خدماتها للمجلس الأعلى للدولة في مسائل التشريع، وتمّ تنصيب هذا المجلس في 22 أفريل 1992 من طرف المجلس الأعلى للدولة، يضمّ المجلس الاستشاري ستون عضوا تحت رئاسة "رضا مالك". وقد كانت أغلب الشخصيات المكوّنة لهذا المجلس غير معروفة لدى عامّة الشعب، وبما أنّ المجلس كلّه كان معيّنا، فانّ ولاءه للنخبة الحاكمة لا جدال فيه.[244]

وفي واقع الأمر لم يكن لهذا المجلس أي تأثير يذكر على سير الأحداث في الجزائر، لأنّه لم يكن يضمّ أيّة شخصية ذات وزن ثوري وتاريخي، لهذا فانّ دوره الاستشاري وخلوّه من الشخصيات البارزة – خاصة بعد استدعاء "رضا مالك" للمجلس الأعلى للدولة – أبقاه على هامش التطوّرات والأحداث السياسية وبالتالي صنع القرار في الجزائر، لأنّ الساحة الحقيقية للصراع كانت داخل المجلس الأعلى للدولة بين أجنحة النخبة الحاكمة.

وبالإضافة إلى هاتين المؤسستين، فقد أنشأت كذلك ما سمي "بالمندوبيات التنفيذية" على مستوى البلديات والتي عوّضت المجالس البلدية المحلّة التي كانت تترأسها الجبهة الاسلامية للإنقاذ، لتكون النخبة الحاكمة بذلك قد ألغت جميع المؤسسات المنتخبة التي أفرزتها أوّل انتخابات تعددية في الجزائر، وذلك لمحو أي أثر للإسلاميين من السلطة أو المؤسسات التي تمثّلها.[245]

وإذا استندنا إلى التبرير المقدّم من طرف النخبة الحاكمة لخلق تلك المؤسسات خارج اطار الدستور، فإنّنا سنلاحظ بأنّها جاءت لسدّ الفراغ الدستوري المترتّب عن استقالة الرئيس "الشادلي" وحلّه للبرلمان، لهذا فانّ الحكومة باعتبارها هيئة قانونية لم تجد ما تبرّر به موقف النخبة الحاكمة، سوى أنّ العملية الانتخابية قد عرفت بعض التجاوزات التي فرضت على المؤسسة العسكرية التدخّل لتوقيفها، فيقول "علي هارون" في هذا المجال أنّه من المفروغ منه أنّ الحزب الذي يحوز على ثلثي أو ثلاثة

[244] Lyes Laribi, **l'Algérie des généraux**, Paris : Max Milo. Editions, 2007, p 96.
[245] Arezki Katache, **Op.cit**, p p 19-20.

أرباع البلديات في بلد مثل الجزائر أين تؤثّر الادارة بشكل كبير على شفافية الانتخابات، سوف يفوز بالانتخابات"[246].

لقد كان خيار تجميد العمل بدستور 1989 وخلق مؤسسات خارج الإطار الدستوري السبيل الوحيد للنخبة الحاكمة لمنع أي مفاجئات جديدة في توزيع مناصب السلطة، وعلى رأسها منصب رئيس الجمهورية، لأنّه في حالة استلام رئيس المجلس الدستوري لرئاسة الجمهورية وتنظيم انتخابات جديدة خلال مدّة 60 يوم، فانّه لم يكن من السهل على النخبة الحاكمة ترتيب أوراقها لاختيار رئيس جمهورية جديد ينتمي اليها. لهذا ولكي تحافظ على السلطة في يدها قامت بخلق تلك المؤسسات التي لم تكن لها صلاحية تنظيم انتخابات جديدة، وبالتالي تفادي امكانية وصول رئيس جديد للسلطة من خارج الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة.

[246] Entretien avec Ali Haroun, Jean-Paul chagnollaud, **Op.cit**, p 214.

المطلب الثاني: مؤسسة الحكومة

تعتبر الحكومة من بين المؤسسات الدستورية التي لم تمسّها الأزمة السياسية – الأمنية كمؤسسة. لكنّها تأثّرت هي الأخرى بمجريات الأحداث من توقيف المسار الانتخابي، تجميد الدستور والصراع الداخلي للنخبة الحاكمة، خاصة وأنّ دستور 1989 أحدث نقلة نوعية فيما يتعلّق بمنصب رئيس الحكومة الذي ارتقى من مجرّد منسّق للحكومة (وزير أوّل) إلى رئيس حكومة بصلاحيات أوسع، على الأقلّ من الناحية النظرية، فكان من صلاحياته حريّة اقتراح طاقمه الحكومي وتقديم برنامجه أمام البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه، وقد عرف موقع رئاسة الحكومة هذه المكانة الجديدة في الوقت الذي استفحلت فيه أزمة الجزائر بكلّ مستوياتها السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية[247].

وسنحاول في هذا المطلب التركيز على رؤساء الحكومات اللذين شغلوا هذا المنصب خلال فترة تجميد العمل بالدستور، أي ما بين 1992 و 1995، وذلك بحسب الترتيب الزمني لهؤلاء الرؤساء والدور الذي قاموا به خلال تلك الفترة كما يلي:

1 ـ سيد أحمد غزالي:

ترأس الحكومة ما بين 06 جوان 1991 و 19 جويلية 1992، وقد عرفت حكومته ثلاث مراحل (تعديلات) تماشيا مع طبيعة الأزمة التي دخلتها الجزائر من جهة وتوازنات النخبة الحاكمة من جهة ثانية وتتمثّل هذه المراحل في:

1 ـ الحكومة الأولى: 06 جوان 1991 إلى 18 أكتوبر 1991.

2 ـ الحكومة الثانية: 18 أكتوبر 1991 إلى 22 فيفري 1992.

3 ـ الحكومة الثالثة: 22 فيفري 1992 إلى 19 جويلية 1992 .

وقد عرف على " أحمد غزالي" ولائه للمؤسسة العسكرية ودفاعه وتمسّكه بالمجلس الأعلى للدولة إلى غاية اعلان انتخابات جديدة، وبصفته رئيسا للحكومة فانّ أبرز ما قام به "غزالي" هو محاولة المساهمة في حلّ الأزمة الأمنية من خلال التعديلات التي أدخلها على حكومته، والتي كان من أبرزها على المستوى السياسي التعديل الثالث في 22 فيفري 1992 والذي عيّن فيه "الساسي لعموري" وزيرا

[247] ناصر جابي، **الجزائر:الدولة والنخب**، الجزائر:منشورات الشهاب، 2008، ص 39.

للشؤون الدينية و "سعيد غشي" وزيرا للتكوين المهني، وهما من بين المؤسسين للجبهة الاسلامية للإنقاذ واللذين تخلّوا عن النهج المتطرّف الذي تبنّاه بعض قادتها، كما استدعى "غزالي" أحد قادة الجبهة الاسلامية وهو "أحمد مراني" ليكون مستشارا لدى رئيس الحكومة.[248]

ولم تلقى هذه الخطوات معارضة النخبة الحاكمة على أمل اضعاف الجبهة الاسلامية للإنقاذ من خلال استمالة بعض قادتها وإدخالهم في الحلقة الموسّعة للنخبة الحاكمة ولو مؤقتا، لكن التوسيع الحكومي الذي قام به رئيس الحكومة "غزالي" نحو الاسلاميين كلّفه وصف الديمقراطيين له بالباحث عن التعايش cohabitationniste، لأنّ مبادرته وصلت إلى حدودها من حيث التأثير، فقد كان الاسلاميون اللذين استدعاهم على أساس أنّهم يمثّلون الجبهة الاسلامية للانقاذ محدودي الشعبية في المجتمع، ولم يكن تأثيرهم أكثر من الحزبين الاسلاميين المعتدلين حركة مجتمع السلم والنهضة.

وللإشارة يعتبر "غزالي" من الشخصيات التي كانت مشاركتها في الثورة ضعيفة باستثناء المرور السريع والمحتشم داخل قواعد الحركة الطلابية وجبهة التحرير بفرنسا، عكس سابقه "حمروش" الذي شارك في الثورة وعمره 16 سنة، وهو من عائلة ثورية (استشهاد الأب في 1956، مشاركة الأخ في الثورة وحتى الأخت الفدائية التي سجنت في 1960).[249] ممّا جعل تعامل النخبة الحاكمة مع "غزالي" يكون مبني على علاقة الموظّف بصاحب العمل، فقد كان كرئيس حكومة ينفّذ ما يتلقاه من المجلس الأعلى للدولة ومن وراءه النخبة الحاكمة دون مناقشة أو حتى ابداء الرأي، وقد كان انتماءه السياسي هو حزب جبهة التحرير الوطني.

2 ـ بلعيد عبد السلام:

ترأس الحكومة خلفا "لغزالي" ما بين 19 جويلية 1992 و 21 أوت 1993، أي مدّة سنة من الزمن، وينتمي "بلعيد عبد السلام" سياسيا لحزب جبهة التحرير الوطني، وكان أبرز ما قامت به حكومته هو أنّها كانت أوّل من أطلق مبادرة "الرحمة" في خريف 1992، حيث أعلن "بلعيد عبد السلام" عن تلك الحملة بعد أقل من ستّة أشهر من اغتيال "محمد بوضياف" وكان الهدف من ذلك هو "عقلنة"

[248] Amar Banamrouche**, Grèves et conflits politiques en Algérie**, Paris : Editions Karthala, 2000, p 159.
[249] ناصر جابي، **المرجع السابق**، ص 43.

الأشخاص المغرّر بهم الذين حملوا السلاح ضدّ الدولة والمجتمع، فتمّ اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة لتشجيع الأفراد المغرّر بهم على الاستسلام وفق مجموعة من الشروط والضمانات[250].

لكن سرعان ما أجهضت مبادرة الرحمة من طرف التيار الاستئصالي، والتي كانت ستستفيد منها الدولة على اعتبار أنّها كانت ستقلّل من مصداقية الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي دخلت في صراع مسلّح ضدّ الدولة في صورة أعطت الانطباع بأنّها لم تعد تسيطر على الشبكات المسلحّة التابعة لها، حيث نلاحظ هنا أنّ نفس الجماعة التي انتقدت محاولة "غزالي" استمالت الاسلاميين وإدخالهم في الحكومة، هي نفسها التي قامت بالانتقاد مبادرة "بلعيد عبد السلام" الرامية إلى حلّ الأزمة الأمنية عن طريق الحوار.

وتجدر الاشارة إلى أنّ "بلعيد عبد السلام" كان يمثّل فئة الطلبة (الحركة الطلابية) داخل حزب جبهة التحرير الوطني، وهو ينتمي إلى الجيل المخضرم الذي عاش كذلك صراعات الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وتعرّض للإبعاد من الساحة السياسية في أكثر من مرّة بعد أن كان عضو حكومة ودبلوماسي في عهد "بومدين"، غير أنّ مدّة بقاءه على رأس الحكومة لم تكن طويلة بقدر الاستمرارية والاستقرار الكبيرين اللذين عرفهما في عهد "بومدين"[251].

3 ـ رضا مالك:

هو ثالث رئيس حكومة بعد توقيف المسار الانتخابي، امتدت فترة رئاسته ما بين 21 أوت 1993 و11 أفريل 1994، أي ما يقارب ثمانية أشهر فقط، وهي الفترة الأقصر مقارنة بسابقيه، ويعتبر "رضا مالك" من المناضلين السياسيين في جبهة التحرير، لكنّه يفتقر للرصيد العسكري، وكان قد شغل عدّة مناصب سياسية وديبلوماسية في عهد "بومدين" الذي تبنّاه هو و"بلعيد عبد السلام" في اطار التوازنات السياسية بين الأجيال والعائلات السياسية[252]. فقد كان "رضا مالك" محسوبا سياسيا على جماعة " بومدين" وهو الذي تعرّض للإقصاء من الساحة السياسية مباشرة بعد وفاة "بومدين"، إلى غاية استدعائه مجدّدا بعد توقيف المسار الانتخابي من طرف قادة الجيش الذين يعرفون بميلهم "لبومدين"، الشيء الذي يفسّر إعادة استدعاء الشخصيات التي عملت مع "بومدين" مجدّدا لتلعب دورا

[250] Mohamed Lakhdar Maougal, « L'Algérie présent et à venir »**, Sud/Nord**, N°14, janvier 2001, p 77.
[251] ناصر جابي، **المرجع السابق**، ص 41.
[252] ناصر جابي، **المرجع السابق**، ص 42.

في المسار السياسي للجزائر، وعلى هذا الأساس عيّن "رضا مالك" عضوا في المجلس الاستشاري الوطني، ثمّ مجلس الدولة وبعده رئاسة الحكومة.

ويمكن حصر أبرز ما قام به "رضا مالك" على رأس الحكومة بخصوص الأزمة الأمنية في أنّه كان هو الآخر من دعاة الحوار لحلّ الأزمة، وكان قد أبدى عدم رضاه على الاجراءات الأمنية المشدّدة التي كان النظام يتعامل بها، وكانت حكومته مقتنعة بأنّ سياسية الكلّ الأمني المنتهجة منذ العام السابق لتنصيبها لم تحقّق النجاح الذي كانت تنتظره النخبة الحاكمة، ويمكن ارجاع هذا الموقف الحواري "لرضا مالك" لتاريخه السياسي والديبلوماسي، حيث لعب دورا مهمّا في قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، كما كتب كتابا حول الحداثة والإسلام في الجزائر، ما جعل موقفه هذا لا يتماشى مع رغبة القيادة الحاكمة[253].

فقد كان "رضا مالك" من بين أهمّ الدعاة إلى التوفيق بين الحداثة والإسلام على غرار "مصطفى الأشرف" و"جمال الدين بن شيخ"، وقد كانت معظم كتاباته تسير في هذا الاتجاه أي ادماج مبادئ الحداثة باعتبارها مبادئ عالمية في المجتمعات الإسلامية، لأنّ الحداثة هي نتاج تاريخي وإنساني لا يتعارض مع الاسلام.[254] فكانت هذه الأفكار السبب الرئيسي في ابعاد "رضا مالك" من على رأس الحكومة.

4 ـ مقداد سيفي:

وهو سياسي مستقل، خلف "رضا مالك" على رأس الحكومة التي استمرّ فيها ما بين 11 أفريل 1994 و31 ديسمبر 1995، مع تعديل حكومي واحد بتاريخ 27 نوفمبر 1995، ويوصف "مقداد سيفي" بأنّه تكنوقراطي ورجل حوار موالي لرئيس المجلس الأعلى للدولة " "ليامين زروال"، وأنّ حكومته كانت مشكّلة في أغلبها من التكنوقراطيين. وما أخذ عليه من طرف النخبة الحاكمة أنّه أقصى بعض أتباعها من الحكومة من أمثال العقيد "سليم سعيدي"، كما تعامل "سيفي" مع الأزمة الأمنية بطريقة مرنة وكان يبحث عن المصلحة العامّة وفتح حوار مع الاسلاميين.[255]

---

[253] Martha Grenshaw, « Crisis in Algeria »,in :Richard Gillespie,**Mediterrannean politics**,Vol 1,London:pinter publishers,1994,p p 201-202.

[254] Lucie Pruvost & Laurence A.Ammour, **Algérie, terre de rencontres,** Paris : Editions Karthala, 2009, p 186.

[255] Raymond peter Robinson, **Incomplete democratic transitions**, **nationalism, and increased bellicosity**: **The Arab Experience**, Washington: pro quest LLC, 2008, p 122.

كما حاول "مقداد سيفي" التعامل مع الوضع بطريقته التكنوقراطية المعهودة، فحتى المصطلحات التي كان يستعملها في خطاباته كانت دائما تتحدّث عمّا يحدث في الجزائر على أنّه أزمة تتخلّلها أعمال ارهابية، وكان يلحّ دائما على أنّه ليس هناك حرب أهلية في الجزائر[256]. ولقد اتّبع "سيفي" سياسة الحوار مع الاسلاميين لحلّ الأزمة الأمنية، وما زاد من تشجيعه لتلك السياسة هو تصريح الرئيس "زروال" بأنّ الحلّ الأمني قد وصل إلى طريق مسدود ولا بدّ من اللجوء للحوار.

نلاحظ من خلال هذا التقديم المختصر لرؤساء الحكومة اللذين شغلوا المنصب خلال فترة غياب الدستور أنّ هناك العديد من القواسم المشتركة بينهم، حيث سنلخّص تلك القواسم في الجدول التالي:

شكل1:جدول يوضّح مسار رؤساء الحكومة و موقفهم من الأزمة 1991-1995

الاسم واللقب	الخلفية: مدني أو عسكري	الانتماء السياسي	مدّة رئاسة الحكومة	المبادرة اتّجاه الأزمة الأمنية	موقف النخبة الحاكمة
سيد أحمد غزالي	مدني	جبهة التحرير الوطني	13 شهر 6 جوان 1991 19جويلية 1992	محاولة استقطاب قادة التيار الاسلامي من خلال دمج المعتدلين منهم في الحكومة لإفقاد الجبهة الاسلامية للإنقاذ	عدم الرضا على آداء حكومته اقتصاديا.
عبد السلام بلعيد	مدني	جبهة التحرير الوطني	13 شهر 19 جويلية 1992 21 أوت 1993	يعتبر أوّل من أطلق مبادرة الرحمة لصالح من حمل السلاح ضدّ الدولة و التي ضمّنها شروط و ضمانات تخصّ المسلّحين لإنهاء الأزمة.	اجهاض المبادرة لأنّها كانت ستسمح بعودة الاسلاميين للنشاط السياسي.
رضا مالك	مدني	جبهة التحرير الوطني	8 أشهر 21 أوت 1993 11 أفريل 1994	تبنى مبدأ الحوار مع قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ وكان من أنصار التعايش بين مختلف المكوّنات السياسية في الجزائر، و لا يرى سببا للتعارض بين الدين و الدولة.	رفض فكرة الحوار لأنّها كانت ستعيد الاسلاميين للساحة السياسية من موقف قوّة.

[256]Jacob Mundy, **Imaginative geographies of Algerian violence**, California: Stanford university press, 2015, p 34.

مقداد سيفي	مدني	مستقلّ	20 شهر 11 أفريل 1994 31 ديسمبر 1995	كان مع فكرة الحوار خاصة بعد اعلان الرئيس "زروال" أنّ الحلّ الأمني وصل إلى طريق مسدود	تمّت تنحيته من الحكومة لموالاته للرئيس "زروال".

ونلاحظ من خلال هذا الجدول بأنّ النخبة الحاكمة قد وضعت مجموعة من المعايير لاختيار رؤساء الحكومات مثلما فعلته مع أعضاء ورؤساء المجلس الأعلى للدولة، ونلخّص تلك المعايير في:

1 ـ الانتماء السياسي لجبهة التحرير الوطني.

2 ـ عدم لعب دور مهمّ خلال فترة حكم "الشادلي".

3 ـ النشاط السياسي أو الدبلوماسي خلال فترة حكم "بومدين".

4 ـ عدم الانتماء الواضح للجناح الاصلاحي داخل النخبة الحاكمة.

وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد بدأت في الانسحاب من الواجهة نظراً لخطورة الأوضاع التي تعيشها الجزائر، وذلك لتُسهّل على نفسها التحكّم في السلطة دون أن تتحمّل تبعات الفشل.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية

لا شكّ في أن المؤسسة العسكرية كانت ولا تزال تحتلّ مكانة مركزية داخل النظام الحاكم في الجزائر، لأنها القوة الفاصلة في أيّ نوع من أنواع الصراعات التي تحدث بين مكوّنات النخبة الحاكمة سواء بالتدخل المباشر أو بتأييد طرف على حساب الآخر. كما أنّها دائما ما تظهر على أنّها موجودة لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية والانحرافات الداخلية، وهي تلعب هذا الدور منذ الاستقلال خلال الأزمات (1965 ـ 1978) وكذلك خلال عملية التحوّل الديمقراطي التي بدأتها الجزائر سنة 1989، بعد أن ظهر عجز النخبة السياسية عن تطبيق الاصلاحات التي بادر بها "الشادلي بن جديد" والتي كانت في واقع الأمر ضرورية لاستقرار النظام[257].

لكن الشيء الجديد الذي طرأ على دور المؤسسة العسكرية في الساحة السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988 ثم بعد الدور الأوّل من تشريعيات 1991، هو أنّها لم تعد تدعم أحد الأطراف المتصارعة على السلطة مثلما كانت تفعل في فترة الأحادية، وإنّما طرحت نفسها كبديل للنخبة السياسية التي اتّهمها الجيش بالعجز والفشل في تسيير الدولة، وقد كان ذلك الخروج للواجهة من طرف المؤسسة العسكرية في جانفي 1992 بمثابة تأكيد واضح من هذه الأخيرة على أنّها صاحبة اليد العليا في الجزائر من جهة، وردّ قوي على الأشخاص المتضامنين مع التيار الاسلامي داخل جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، لأنّه بمجرّد انسحاب الجيش من الحزب كادت الدولة أن تنهار لولا تدخلّه لإنقاذها.

وقد كانت أحداث أكتوبر بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الدولة ـ الحزب ـ الجيش، فبعد اندلاع الأحداث تدخّل الجيش لإعادة الهدوء للشارع، وتمكّن من ذلك بعد سقوط عدد من القتلى، حيث دخلت النخبة الحاكمة بمختلف مكوناتها في متاهة تبادل الاتّهامات بخصوص المسؤولية عن تلك الأحداث، وقد كان ردّ "الشادلي" على ذلك واضحا في المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني بقوله: " لقد أنقذ الجيش البلاد من كارثة..... ويجب على الذين ينتقدون الجيش أن يوجهوا انتقاداتهم لي أنا شخصياً، فأنا الذي أعطيته الأوامر للتدخّل"[258].

---

[257] Nasser Eddine Ghozali, **op.cit,** p 36.

[258] رياض الصيداوي، **المرجع السابق،** ص 51.

خاصة وأنّ دستور 1989 كان قد شكّل صدمة كبيرة لقادة الجيش، فكان الجيش " وسيلة الثورة في التغيير الاجتماعي، مكلّفة بالمساهمة في تنمية البلاد وتوطيد الاشتراكية" كما في دستور 1976، بينما نصّت المادة 24 من دستور 1989 على أنّه " تتمثّل المهمّة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البرّي والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية."[259]

وقد أكّد على الانسحاب الرسمي للجيش من السياسية العقيد " يحيى رحال" مدير المفوضية السياسية للجيش في تصريح **لجريدة المجاهد** بقوله أنّه من المهمّ أن يكون الجيش فوق كل صراع سياسي. كما تمّ تعيين اللواء "خالد نزار" وزيرا للدفاع سنة 1990 وذلك لأوّل مرّة منذ انقلاب جوان 1965، وتمّ ذلك بعد أن انسحب الرئيس "الشادلي" من منصبه كأمين عام لجبهة التحرير الوطني، ولم يعد يحتكر ثلاثية الدولة ـ الجيش ـ الحزب.[260]

ومن أبرز قادة الجيش الذين كان لهم دور محوري في مسار تطور الأحداث في الجزائر منذ توقيف المسار الانتخابي نذكر كل من:

1 ـ خالد نزار: وزير الدفاع وعضو المجلس الأعلى للدولة

هو أوّل وزير دفاع في الجزائر بعد "هواري بومدين"، وقد شغل ذلك المنصب ما بين 1990 و1994، اضافة إلى عضويته للمجلس الأعلى للدولة ما بين 1992 و1994، ويعتبر من القادة العسكريين القلائل الذين استقالوا من مناصبهم ارادیا. وكشخصية عسكرية يعتبر "خالد نزار" من أهمّ قادة المؤسسة العسكرية الذين كان لهم دور رئيسي في الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد تعيينه على رأس قيادة الأركان خلفا للجنرال "بلهوشات".

وبعد مدّة قصيرة تمّ تعيين الجنرال "لمين زروال" على رأس القوات البرية، لكنّه لم يبقى في المنصب طويلا كونه استقال من منصبه بسبب خلاف مع "خالد نزار" حول اعادة هيكلة وتحديث القوات العسكرية، حيث وقف "الشادلي" مرّة أخرى مع "خالد نزار" وهو الذي كان وراء استقالته من الرئاسة بعد ذلك بمدّة قصيرة، وقد كان الرجل الأقوى في المجلس الأعلى للدولة دون منازع بعد ذلك.

---

[1] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، ، المؤرخ في 23 فيفري 1989، المادة 24.
[2] ـ رياض الصيداوي،**المرجع السابق**، ص 52.

وللإشارة فانّ "خالد نزار" كان ينتمي للجيش الفرنسي الذي تلقّى تدريبه فيه، ثمّ تركه ليلتحق بالثورة وبعد الاستقلال قام "بومدين" بإدماجه مع من يعرفون بضبّاط فرنسا في الجيش الوطني الشعبي، وقد أصبح من الضبّاط المقرّبين بعد أن وقف مع "بومدين" ضدّ محاولة الانقلاب التي قادها "الطاهر زبيري" إلى أن تمّ ترقيته إلى رتبة لواء في عهد "الشادلي"، واستمرت سيطرة "نزار" على القرار العسكري إلى غاية تولي "علي كافي" رئاسة المجلس الأعلى للدولة، حيث مارس هذا الأخير ضغوطا كبيرة على "نزار" لترك منصب وزير الدفاع، ونجح في دفعه إلى ترك المنصب في شهر جويلية من سنة 1993 لصالح اللواء "زروال"، لكن نفوذه وتأثيره على صنع القرار في الجزائر لم ينتهي بتركه لمنصبه رسميا في الجيش"[261].

2 ـ محمد العماري: قائد قوات مكافحة الإرهاب، قائد الأركان بداية من 1993

يعتبر هو الآخر من الضباط الذين فروا من الجيش الفرنسي، كونه تلقى تكوينه العسكري في المدرسة الحربية "سومور Saumur" بفرنسا، التحق بثورة التحرير سنة 1961، وبعد الاستقلال تابع تكوينه العسكري في الأكاديمية العسكرية "فرونز Frounze" في الاتحاد السوفياتي، ثمّ تابع تدريبه لرتبة ضابط سامي في المدرسة الحربية لباريس، وبعد خدمته في بعض النواحي العسكرية بين 1970 و 1976، عمل في مكتب العمليات للقيادة العامّة للجيش إلى غاية 1988، كما عيّن قائداً "للناحية العسكرية" الخامسة إلى غاية 1989، ثمّ قائدا للقوات البريّة، وبعدها قائد لأركان الجيش سنة 1993 إلى غاية 2004.

وقد استفاد الجنرال "محمد العماري" من التعديلات التي شملت الحكومات المتعاقبة بعد توقيف المسار الانتخابي وكذلك التعيينات التي تمّت على مستوى قيادة الجيش، وكان من بين أهمّ تلك التعيينات تعيين اللواء "فضيل شريف" على رأس الناحية العسكرية الأولى، والجنرال "سعيد باي" على رأس الناحية العسكرية الخامسة، واللذان يعتبران من رجال " محمد العماري".[262]

وبعد استلام " محمد بوضياف" لرئاسة المجلس الأعلى للدولة كلّف " محمد العماري" بتشكيل قوّة خاصة لمكافحة الارهاب قوامها 15000 جندي، وبعد اغتيال "بوضياف" تستلم قيادة الأركان، وسلّم

[261]Roberts Hugh, "Demilitarizing Algeria", in: Marina Ottaway & Julia Choucair-Vizoso (editor), **beyond the façade: political reform in the Arab world**, Washington: Carnegie endowment for international peace, 2008, p 146.
[262]Roberts Hugh, **Ibid**, p 272.

تلك القوة الخاصة للجنرال "فضيل شريف" ، وعليه يعتبر هذا الجنرال صاحب أطول فترة قيادة على رأس الجيش والتي لم يصلها أحد قبله منذ الاستقلال، كون امتدت قيادته للأركان من 1993 إلى 2004.

3 ـ محمد تواتي: قائد القوات البرية

يعرف هذا اللواء بأنّه العقل المدبّر داخل قيادة الجيش، ويلقّب "بالعقل المدبّر" نظرا للثقافة العامّة الكبيرة التي تميّزه عن بقية الجنرالات، وهو الذي شغل منصب مستشار في مختلف الهيئات العليا للدولة بما فيها الرئاسة[263].

وكان "محمد تواتي" قد شغل العديد من المناصب العسكرية بعد الاستقلال بداية بقيادة الدرك الوطني، ثمّ قائدا للناحية العسكرية الثالثة، إلى جانب ذلك مدير مصالح الصحة العسكرية، فمستشار لوزير الدفاع وبعدها مستشار لدى قائد الأركان العامّة "محمد العماري"، وفي هذا الصدد كتب "خالد نزار" بأنّه عينّ "تواتي" سنة 1990 مستشارا لدى وزير الدفاع، وقد كان بالإضافة إلى "محمد العماري" والجنرال "تاغريت عبد المجيد" مكلّفين بإعداد خطة سياسية في اطار قيادة الأركان لمواجهة الانحرافات المتكرّرة للجبهة الاسلامية للانقاذ من جهة، ولا مبالاة السلطات العمومية بتلك الانحرافات من جهة ثانية.[264]

كما يوصف "محمد تواتي" بأنّه أحد الرجال الاقوياء داخل المؤسسة العسكرية لأنّه استطاع الصمود إلى غاية 2005، ثمّ استدعي من جديد في اطار لجنة الحوار الوطني من طرف الرئيس "بوتفليقة" وذلك للوزن الكبير الذي يتمتّع به داخل المؤسسة العسكرية، وحتى بالنسبة للخارج (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد تحوّل من دور رجل التخطيط بين 1990 و 1999 إلى دور رجل التوازنات منذ 1999.

4 ـ محمد مدين: قائد جهاز الاستعلام والأمن (المخابرات العسكرية)

يعتبر "محمد مدين" المعروف بالجنرال "توفيق" من أبناء الحركة الوطنية، بدأ نضاله في حزب الشعب الجزائري، ثمّ في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وخلال الثورة التحق بما كان يسمى

[263] Ivan Martin, «Whither Algeria? Tow normalization, three unresolved crisis and two crucial unknowns", in: Ferran Izquierdo Brichs (editor) ,**Political regimes in the Arab world**, London: Rutledge, 2013, p 68.
[264] Arezki Katache, **Op.cit,** p 152.

المنطقة المستقلة للعاصمة، عمل كمراقب لتحرّكات الشرطة والجيش الفرنسي إلى أن انخرط في صفوف جيش التحرير سنة 1961، وتلقى أوّل تدريب له كعون استعلام في وزراة التسليح والاتّصالات العامّة.

اعتُبِر "محمد مدين" أحد أقوى الرجال في الجزائر، حيث استمرّ على رأس جهاز المخابرات لمدّة 25 سنة، من 1990 إلى غاية 2015، وكان جهاز المخابرات يشكّل حلقة وصل بين جنرالات الجيش في حالتي الخلاف والتحالف، ما مكّنه من الاحتفاظ بمفاتيح صنع القرار، وقد كان وراء تشكيل مجلس الدفاع، كان يضمّ كلّ من وزير الدفاع، قائد الأركان، قادة القوات البرّية، الجوية والبحرية بالإضافة إلى قائد جهاز المخابرات "محمد مدين" ونائبه اللواء "اسماعيل العماري"، وتتمثّل نقطة قوّة قائد المخابرات في كونه حلقة وصل ومصدر معلومات لكلّ جنرالات الجيش وخاصة من هم جارج مجلس الدفاع.[265]

انّ قوة هذه الشخصيات لا تكمن في ذواتها كأفراد وإنّما في مواقعها داخل الأجهزة، وهي تتميّز عن التشكيلات السياسية بتضامنها القوي الذي ينقذها من التمزّق ويجعل صراعاتها الداخلية مسألة ثانوية حينما يتعلّق الأمر بمواجهة صراع خارجي. لقد كان رهان هذه المجموعة يعتمد على محافظتها على سيطرة شبه كاملة على مؤسسة الرئاسة والحكومة المدنيتين، لأنّ لقيادة الجيش هدف آخر يتمثّل في كونها تريد أن تحدّ من تأثير مؤسسة الرئاسة وتجعل من نفسها القوة الحاسمة في سياسة الجزائر الداخلية وحتى الخارجية، ولقد برهنت تاريخيا على تفوّقها على الرئاسة بغض النظر عن من يوجد على رأسها، فهي التي أزاحت الرئيس الأوّل "بن بلة" والثالث "الشادلي بن جديد" والخامس "علي كافي"، كما تمكّنت من دفع الرئيس "زروال" للاستقالة والدعوة إلى انتخابات رئاسية مسبقة.[266]

[265]Maxime Ait Kaki, « Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie », **politique étrangère**, Vol.69, N°2, 2004, p 436.

[266] رياض صيداوي، **المرجع السابق**، ص 132 .

المبحث الثالث: تحالفات وانقسامات النخبة والعودة للمسار الانتخابي

من المؤكد أنّ التحالفات والانقسامات بين مكوّنات النخبة الحاكمة تعود إلى ما قبل الثورة، لكنّنا سوف لن نعود لتلك المرحلة، بل سنحاول التركيز على مرحلة التعددية السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر، أي سوف ننطلق في تحليلنا لتلك التحالفات والانقسامات في ظلّ مرحلة غياب المؤسسات الدستورية ما بين 1992 و 1995، أين عادت مؤسسة الرئاسة للنشاط رسميا ودستوريا ثم وصولا إلى سنة 1997، أين كانت عودة البرلمان للنشاط هو الآخر. حيث أنّ العودة للمؤسسات الدستورية كانت بمثابة تتويج لأربع سنوات من الصراع السياسي وحتى العسكري بين مختلف النخب الفاعلة خلال تلك المرحلة وعلى رأسها: ـ المؤسسة العسكرية ـ الجبهة الاسلامية للإنقاذ المحلّة ـ النخبة السياسية والحزبية.

وقد كانت تلك المرحلة مرحلة فراغ مؤسساتي حقيقي كاد أن يؤدي إلى انهيار الدولة، فانقسمت هذه النخب إلى مجموعتين كبيرتين رئيسيتين وهما:

أ ـ المجموعة المنادية بضرورة حماية الدولة من الاسلاميين بمختلف مكوّناتها، وهي ما عرف بالاستئصالين.

ب ـ المجموعة المنادية بضرورة العودة للمسار الانتخابي بمختلف مكوّناتها، وهي ما عرف بالمحاورين.

كما شهدت هذه المرحلة اختفاء مؤشرات الصراعات التقليدية بين مكوّنات النخبة الحاكمة والمتمثّلة في: عروبي ـ تغريبي، سياسي ـ عسكري. وانتقل الصراع في هذه المرحلة من صراع نفوذ ومصالح وإيديولوجيا إلى صراع وجود وبقاء، وهو ما أدخل الجزائر فيما يعرف بالعشرية السوداء التي تميّزت بنوعيين من الصراع بين النخب وهما:

1 ـ الصراع الداخلي بين مكونات النخبة الحاكمة ⟵ نظرية مأزق السجين.

2 ـ الصراع الخارجي بين النخبة الحاكمة والإسلاميين ⟵ نظرية اللعبة الصفرية.

وهو ما يتطلب منّا أن نركّز على الجانب التحليلي في هذا المبحث لأنّ الأمر يتعلّق بصراع سياسي – عنيف وبالتالي يجب البحث في طبيعة هذا الصراع.

المطلب الأوّل: طبيعة الصراع بين النخب

لقد بدأ الصراع بين أجنحة النخبة الحاكمة حول كيفية التعامل مع أحداث أكتوبر 1988، بين داع لقمع المحتجّين والحفاظ على الطابع الاشتراكي للحكم، ومطالب بإصلاح النظام الاقتصادي والسياسي عن طريق الانفتاح للخروج من الأزمة التي بدأت اقتصادية ثمّ تحوّلت إلى سياسية وبعدها إلى أمنية، وعليه سنتناول هذه النقطة من خلال عنصرين وهما:

أ ـ الصراع الداخلي: الانقسام النخبوي بسبب الصراع الداخلي

بدأ الصراع بين أجنحة النخبة الحاكمة (جبهة التحرير الوطني) حول كيفية حلّ الأزمة الاقتصادية فانقسمت النخبة الحاكمة إلى جناحين، وهما الجناح الاصلاحي ممثّلا في الرئيس "الشادلي بن جديد" ورئيس الحكومة "حمروش"، والجناح المحافظ ممثلا في "شريف مساعدية" على الرغم من حرص كلا الطرفيين على عدم خروج السلطة خارج الحزب.[267]

لكن الأحداث المتتالية وخاصة بعد المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني الذي أقرّ وجوب فصل الحزب عن الدولة، ثمّ دستور 1989، أظهرت بأنّ الجناح المحافظ لم يكن يبحث عن ابقاء السلطة داخل الحزب فقط، بل كان يبحث عن ابقاءها داخل الدائرة المغلقة لهذا الجناح سواء في اطار الحزب أو خارجه اذا اقتضى الأمر ذلك. وبما أنّ الجناح المحافظ كان مرفوضاً شعبيا، فقد لجأ إلى الانسحاب التكتيكي ما بين 1988 و1992 ليفسح المجال للجناح الاصلاحي لكي يفشل في ادارة المرحلة الانتقالية ثم يعود من موقف قوة بعد ذلك.

وتتمثّل أسباب الانقسام الداخلي في نفس الأسباب التي كانت النخبة الحاكمة تبرّر بها غلق المجال السياسي منذ الاستقلال وهي:

- ✓ فشل مشروع بناء دولة وطنية قوية.
- ✓ الفشل في تكريس ايديولوجيا وطنية موحّدة وتحويل هذه الأخيرة لخدمة مصالح النظام.[268]

وعليه فقد تسبّب ذلك في قطيعة بين النخبة الحاكمة والمجتمع من جهة، وبين مكوّنات تلك النخبة من جهة ثانية، كما أظهر الانقسام الذي حلّ بين أجنحة النخبة أنّ العلاقات النخبوية كانت

---

[1] عبد الكريم عمرو سعداوي، "التعددية السياسية في دول العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 56.

[268] Madjid Benchikh,**Op.cit**, p p 8-9.

دائما مبنية على القوّة وليس على الانسجام والوحدة كما أظهرته تلك النخبة منذ بداية حكم الرئيس "بومدين"، وسرعان ما تحوّلت تلك القطيعة إلى صراع نفوذ ومناصب ومصالح بين أجنحة النخبة الحاكمة، فأصبح الاشكال في من يحكم فعليا ومن يقرّر كيفية معالجة الأزمة التي دخلت فيها الجزائر، وهل يتم ذلك بالتغيير أم بالاستمرارية.

وأمام اشتداد القبضة الحديدية بين جناحي جبهة التحرير الوطني لجأ الجناح الاصلاحي إلى اعتماد أسلوب الضغط الشعبي لتمرير اصلاحاته في مواجهة الجناح المحافظ، الذي حاول من جهته الابقاء على الأحادية السياسية واستعماله لوسائل القمع لتكسير الحركة الشعبية المطالبة بالإصلاح، فظهر بأنّ المحافظين قد فشلوا في الابقاء على الأحادية وانسحبوا من واجهة الأحداث لكن بطريقة مؤقتة.[269]

كما نلاحظ أنّه منذ صدور دستور 1989، بدأت أطراف الصراع الداخلي للحزب الحاكم تستعمل أطرافا خارجية (خارج الحلقة المغلقة للنخبة الحاكمة) كأدوات للضغط المتبادل على بعضها البعض فبعدما فتح الجناح الاصلاحي المجال السياسي أمام التعددية مستعملا ضغط الشارع لتمرير مشروعه لجأ الجناح المحافظ إلى الشارع هو الآخر، وخلق عددا من الأحزاب المتناقضة من حيث الفكر، لكنّها كانت تعمل لنفس الهدف في نهاية المطاف، حيث أنّ النخبة الحاكمة لم تتّخذ أية اجراءات قانونية ضدّ الخطاب الذي تبنّته الجبهة الاسلامية للانقاذ والذي كان في مجمله يتنافى مع مبادئ الدستور وأسس الجمهورية.

ويذهب هذا التحليل إلى أنّ جناح الرئيس "الشادلي بن جديد" الاصلاحي استعمل ضغط الشارع لتمرير الإصلاحات، بينما استعمل جناح "مساعدية" المحافظ بعض الأحزاب السياسية لإعادة ميزان القوة لصالحه، لكن كلا الطرفيين لم يكونا يعتقدان بأنّ الأزمة السياسية بينهم ستتحوّل إلى أزمة أمنية تهدّد وحدة البلاد، بدليل أنّ "عبد السلام بلعيد" الذي دعى في بداية الأزمة السياسية إلى اقصاء جماعة الاصلاحيين من الحزب ولو بالقوة، لأنّهم رهنوا مستقبل الحزب، كان أوّل من بادر بمشروع الرحمة بعد اندلاع الصراع المسلّح لتفادي الانزلاق نحو الأسوء.

وكان "مولود حمروش" قد عبّر عن عمق الأزمة التي ضربت الحزب بعد اقرار دستور 1989 بقوله: " انّ الاصلاحات تتطلّب التقشف، وأنّ الدمّ لن يسيل مجدّدا، وهذا ما أتمّناه، لكن ستكون هناك

[269] Said Bouamama, **Op.cit**, p 207.

دموع".[270] وهو دليل آخر على أنّ الاصلاحيين لم يكونوا مدركين لحجم الإصرار الذي كان يسود الجناح المحافظ فيما يتعلّق برغبته في الابقاء على السلطة في يده، وهو ما يؤكّد مرّة أخرى على أنّ العلاقة التي كانت تربط أعضاء النخبة الحاكمة كانت علاقة قوّة ونفوذ وليس شيء آخر.

وبهذا يكون حزب جبهة التحرير الوطني، الذي أصبح حزبا مثل بقية الأحزاب "نظريا" بعد فتح المجال السياسي أمام التعددية، قد انقسم من حيث مكوناته الفكرية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:

1 ـ الاتّجاه الذي لا يرى مانعا في صعود التيار الاسلامي (له نوع من التضامن) والذي كان يمثّله رئيس المجلس الوطني "عبد العزير بلخادم"، ووزير الخارجية الأسبق "أحمد طالب الإبراهيمي".

2ـ الاتّجاه المحافظ القريب من المؤسسة العسكرية ممثّلا في قدماء الحزب.

3 ـ الاتجاه الاصلاحي الذي تشكّل حول الرئيس "الشادلي" من اصلاحيين وتكنوقراطين على رأسهم "مولود حمروش".[271]

وفي ظلّ هذا الصراع الداخلي بين أجنحة النخبة الحاكمة، تقرّر اجراء الانتخابات المحلية في شهر جوان 1990، والتي كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ قد حضّرت نفسها مسبّقا للفوز بها، بينما كان حزب جبهة التحرير يحاول معالجة مشاكله الداخلية على مستوى القمّة متناسيا القاعدة الشعبية والتحضير للانتخابات، كما لم يقم بأي ردّ فعل تجاه تصرّفات قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ اللذين كانوا ينادون بإلغاء الدستور والعودة للشريعة الإسلامية، وهنا يمكن القول أنّ الجزائر دخلت في ما سمّاه عالم التاريخ " تشالز تيلي/Charles Tilly" مرحلة الثورة، ليس بمفهومها المادي (صراع عنيف مسلّح) فقط، وإنّما بمفهومها القيمي (الثورة كقيمة رمزية)، حيث يعرّف الثورة على أنّها " بالضرورة انتقال السلطة على مستوى الدولة، أين يتصارع فريقان".[272]

كما حدّد هذا العالم مرحلتين أساسيتين للثورة وهما:

1 ـ الوضعية الثورية: وهي التي تأتي عقب أزمات سياسية كبرى.

[270] **Ibid**, p 217.
[271] Samy Hadad, **Op.cit**, p 14.

[272] رياض صيداوي، **المرجع السابق**، ص 101.

2 ـ النتيجة الثورية: وهي انتقال السلطة إلى يد تحالف أو قوّة جديدة يمكن أن تشمل أعضاء السلطة القديمة[273]. وربط حدوث هذه الوضعيات بظروف معينة كانت في أغلبها متوفّرة في الجزائر، وسنعود لهذا التحليل الذي قدمه " تشالز تيلي/Charles Tilly" لاحقا.

لقد أدّى الانقسام الداخلي للنخبة الحاكمة إلى لجوء أجنحتها للاستعانة بأطراف من خارج دائرتها المغلقة لحسم الصراع، وهو ما أثّر على سير الأحداث، وأدّى إلى ظهور عدد من التحالفات بين مختلف النخب في الجزائر(سياسية ـ عسكرية ـ اجتماعية ـ دينية) علما أنّ هذه التحالفات كانت غير طبيعية من حيث المبدأ، لكنّها كانت تتّفق على الهدف نفسه.

ب ـ الصراع الخارجي: التحالف النخبوي بسبب الصراع الخارجي

بدخول أطراف جديدة من خارج دائرة النخبة الحاكمة ساحة الصراع على السلطة، أدركت هذه الأخيرة بأنّها ستفقد السيطرة على مجريات الأحداث بفقدانها للسيطرة على محدّدات الوضعية الثورية. وأنّ نتيجة ذلك ستكون فقدانها للسلطة، فحاول كلّ جناح من أجنحة النخبة الحاكمة يبحث عن السند الخارجي لمواجهة الجناح الآخر، كلّ ذلك في ظلّ الصعود القوي للتيار الاسلامي. فبدأت التحالفات تتشّكل ومعالم الانقسام السياسي تتأكّد من حيث توجّهاتها وأهدافها، وقد كانت تلك التحالفات الجديدة كما يلي:

- ✓ تحالف الجناح الاصلاحي لجبهة التحرير مع النخبة التكنوقراطية لتبرير الإصلاحات دون رفضهم للإسلام السياسي.
- ✓ تحالف الجناح المحافظ لجبهة التحرير مع النخبة العسكرية والنخبة الحزبية كمحيط (الأحزاب الديمقراطية) لتبرير رفض الإسلام السياسي.

فبدأ الصراع بين هذين التحالفين حول كيفية انهاء ما تسبّبت به أحداث أكتوبر 1988 ثمّ انتقل إلى كيفية التعامل مع الاسلاميين بعد محليات جوان 1990، واشتدّ بعد تشريعيات ديسمبر 1991، ليدخل الطرف الثالث في الصراع ممثّلا في الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وبالتالي انتقل الصراع من مستواه السياسي (عنف سياسي) إلى المستوى المادّي (عنف مسلّح)، ممّا جعل طرفي الصراع في النخبة الحاكمة يختلفان مجدّدا حول كيفية التعامل مع الطرف الثالث.

[273] **نفس المرجع**، ص ص 101- 102.

وقد كانت نتائج الدور الأوّل من التشريعيات المنعرج الحاسم في ذلك الصراع، حيث زرعت تلك النتائج الفوضى في صفوف النخبة العسكرية الممارسة الفعلية للسلطة وكذلك الطبقة الزبونية والموظفين السياسيين حولها، بالإضافة إلى الطبقة المثقفة المساندة لهذه المجموعة، وكذلك الأحزاب التي كانت تصنّف نفسها بالديمقراطية "الحداثية"، والتي كانت وراء الدعوة إلى منع الاسلاميين من الوصول إلى السلطة بكلّ الوسائل الممكنة، وكانت تلك الدعوة موجّهة للجيش. وقد كان على رأس تلك الأحزاب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية.[274]

لقد استعمل الجناح المحافظ القوة العسكرية المطلقة لإبعاد الاسلاميين نهائيا عن سباق السلطة، وإبقاءها محصورة بين جناحي جبهة التحرير الوطني، فانّ الجيش قدّم نفسه على أنّه يقوم بإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح، ولحماية الديمقراطية من خلال ابعاد المخاطر التي تهدّد البلاد.

ودائما ما يبرّر تدخل الجيش في السياسة بشكل مباشر، على أنّه تدخل لخدمة الدستور وحماية الحقوق، لكن المفارقة أنّه في كلّ مرّة يظهر الجيش للعلن لحماية الدستور يقوم بتجميده وبخلق مؤسسات غير دستورية، وقد عبّر الواء "محمد العماري" عن ذلك في ندوة صحفية سنة 2002 بقوله أنّ الجيش يتدخّل عندما تعجز السلطات المدنية، مما يدلّ على أنّه يتدخّل عندما يرى ضرورة لذلك.[275]

وقد تحوّل الصراع من داخلي إلى خارجي في اطار لعبة صفرية بين النخبة الحاكمة وحلفاءها من جهة والإسلاميين من جهة ثانية، وكان هدف هؤلاء هو القضاء على كلّ ما هو غير اسلامي في المجتمع الجزائري دون العودة لمؤسسات الدولة، بينما كان هدف الجيش و"الديمقراطيين" الداعمين له محاربة كلّ ما هو اسلام سياسي حتى وان تطلّب ذلك استعمال القوة العسكرية لحسم الصراع. وبالتالي فقد انحصر الصراع بين الجناح المحافظ في النظام والإسلاميين، بينما تراجع دور وتأثير الجناح الاصلاحي الذي اقتصر على بعض المبادرات السياسية لإنهاء الصراع.

وإذا رجعنا إلى أطروحة "تشارلز تيليCharles Tilly"* وأسقطناها على الواقع الجزائري لتلك المرحلة، فإنّنا سنلاحظ أنّ ظروف الثورة كانت موجودة وذلك كما يلي:

أ ـ الوضعية الثورية: والتي تتسبّب فيها ثلاثة عوامل مباشرة وهي:

---

[274] Samy Hadad, **Op.cit**, p 22.

[275] Madjid benchikh**, Op.cit**, p p 63-64.

* تشارلز تيلي هو منظر سياسي أمريكي ينتمي إلى المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي،من أهمّ مؤلفاته كتاب "الحركات الاجتماعية 1767 -2004 ".

1/ بروز مرشحين أو تحالفات مرشحين يطالبون بالسلطة والسيطرة على كلّ الدولة أو على أحد مكوّناتها.

2/ التزام مجموعة هامّة من المواطنين بهذه المطالب وانضمامها لهذا التحالف.

3/ عجز النخبة الحاكمة المتمسّكة بالسلطة عن القضاء على التحالف المعارض أو حتى غياب ارادة ردعه.

ب ـ النتيجة الثورية: والتي تساعد على نجاحها مجموعة من العوامل وهي:

1/ انقسام النخبة الحاكمة وتفكّكها لصالح التحالف الجديد الذي يستقطب بعض أعضاءها، حيث أنّ تفكّك النخبة الحاكمة بعد أكتوبر 1988، أدّى إلى خلق تحالف أقوى وأقدر على مواجهة الأزمة.

2/ استخدام التحالف الثوري وما تفرّع عنها من جماعات للقوة.

3/ حياد الجيش الذي يحمي النظام، وهو ما لم يحدث في الجزائر لأنّ الجيش يشكّل الجزء الأكبر والأهمّ من النظام الحاكم. (وهو ما تسبب في فشل تغيير النظام بالرغم من توفر شروط الثورة)

4/الوصول إلى الحكم والاستيلاء على أجهزة الدولة[276]. (وهو ما لم يحدث بسبب تدخّل الجيش لتوقيف المسار الانتخابي من خلال محاربة الاسلاميين).

من خلال ملاحظتنا لكلّ من الوضعية الثورية والنتيجة الثورية نستنتج بأنّ الوضعية الثورية كانت لصالح الجبهة الاسلامية للإنقاذ، بينما جاءت النتيجة الثورية لصالح الجناح المحافظ في النظام الذي استطاع أن يحافظ على تماسكه الداخلي، وأثبت هو الآخر أنّه لديه قدرات كبيرة على التجنيد والتعبئة الكيفية (جيش، أحزاب، طبقة مثقّفة) لمواجهة التعبئة الكمية التي قامت بها الجبهة الاسلامية للإنقاذ (الطبقات البسيطة من المجتمع)، كما استطاع الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة اغلاق المجال السياسي أمام الجناح الاصلاحي وتحييده كطرف في الصراع، وحول أسباب الصراع من سياسية إلى أمنية بما مكّنه من الابقاء على السلطة في يده من خلال قدرته وخبرته في ادارة الصراع، وهو ما سنوضحه في المطلب التالي.

[276] رياض صيداوي، **المرجع السابق**، ص 102.

المطلب الثاني: طرق وآليات ادارة الصراع

في كل حالات الصراع والخلاف بين طرفين يتنافسان على نفس المصلحة تكون آليات وطرق إدارة الصراع كما يلي:

أ – بين مكونات النخبة الحاكمة ذاتها: اتخذ هذا الصراع منحنيين رئيسيين وهما:

الأوّل: قائم على العنف المطلق.

الثاني: قائم على الضغط والمساومة.

ب – بين النخبة الحاكمة والإسلاميين: كانت الطريقة الوحيدة التي تبنّتها النخبة الحاكمة هي العنف (الاستئصال) رغم وجود بعض المبادرات السياسية.

وفيما يلي شرح لهذين العنصريين:

أ ـ ادارة الصراع بين مكوّنات النخبة الحاكمة:

لقد اتخذ هذا الصراع من البداية شكل قبضة حديدية بين الطرفيين المتصارعين، حيث تفوّق الجناح الاصلاحي مؤقتا ما بين 1988 و1991، لكن ضعف حلفاء هذا الجناح مكّن الجناح المحافظ من العودة إلى القمّة والسيطرة على السلطة بالاعتماد على الجيش كحليف رئيسي. لهذا عند ما حلّ "بوضياف" في الجزائر حاول من جهته أن يبني علاقات طبيعية مع مؤسسات الدولة، لكنّه لم يكن يريد أن يصبح سجين جماعة معينة فأحاط نفسه بقدماء حزب الثورة الاشتراكية كمعاونين له.[277]

ومع أنّ "بوضياف" تبنّى وجهة نظر النخبة الحاكمة تجاه الإسلاميين، وقام بحلّ الجبهة الاسلامية للانقاذ بعد دعوى رفعتها وزارة الداخلية أمام الغرفة الادارية التي أصدرت قرار الحلّ في 04 مارس 1992، وأيّدتها المحكمة العليا في 29 أفريل 1992، وتبع ذلك اصدار العديد من المراسيم بحلّ المجالس المحلية التابعة للجبهة الاسلامية للإنقاذ.[278] إلاّ أنّ النخبة الحاكمة لم تكن تقاسمه وجهة نظره الخاصة حول مشروع بناء دولة القانون.

---

[277] Jean Audibert,**Op.cit**,p 121.

2 منعم العمار،**المرجع السابق**، ص 64.

وظلّ اشتداد الأعمال الإرهابية، كان صوت المؤسسة العسكرية الصوت الوحيد المسموع في اطار مواجهة العنف بالعنف التي ميّزت الصراع الدائر، خاصة مع ظهور ما عرف بالجماعات الاسلامية المسلّحة GIA، فاستمر تبرير النخبة الحاكمة للعنف المطلق المنتهج من طرفها بحماية الدولة من الاسلاميين، وفي هذا الصدد قال "علي هارون" : "باعتباري وزيرا لحقوق الإنسان، أنا أؤمن بأنّه عندما تحدث حالة استثنائية في مسار تطوّر الدولة، يصبح الأمر مسألة دفاع عن وحدة هذه الدولة، لأنّ ما كان سيحدث في الجزائر بعد 16 جانفي هو ارساء قواعد الدولة الاسلامية.....وأنا أقول أنّني أدافع عن حقوق الانسان من خلال القيام بما يجب لكي لا تقع بلادي في نفس الوضع الذي تعرفه بعض دول الشرق الأوسط (في اشارة لإيران) وشرق إفريقيا".[279]

وبعد انسحاب "علي كافي" من الرئاسة واستخلافه بوزير الدفاع "اليامين زروال" الذي كان ابن المؤسسة العسكرية، ومدرك لحقيقة ما يحدث بداخلها وعارفا لموازين قواها وحتى لطبيعة الصراعات والتحالفات التي تتفاعل فيها. وتميّز "زروال" عن "علي كافي" بأنّه كانت له سلطة فعلية حتى وإن كانت نسبية، حيث تغيّرت أساليب ادارة الصراع الداخلي للنخبة الحاكمة من استعمال القوة إلى استعمال أساليب الضغط والمساومة وحتى التشهير والتشويه لإضعاف الخصوم، فتم اللجوء إلى أسلوب جديد في عهد "زروال" أساسه الأقلام (الاعلام) وليس الرصاص وهو الأسلوب الذي تمّ من خلاله الضغط على الرئيس "زروال" بطرق مباشرة وغير مباشرة[280].

وعليه فالنخبة الحاكمة غيّرت أسلوبها في الصراع لأنّ الرئيس "زروال" ينتمي إلى المؤسسة العسكرية ولديه حلفاءه من داخلها، وهو ما أحدث نوع من التوازن في القوى رغم اختلاف قادة الجيش الأساسيين معه حول كيفية حلّ الأزمة الأمنية التي اختار الحوار كطريقة لحلّها، بينما كان الجناح المحافظ في النظام متمسّكا بخياره العسكري الاستئصالي، وكانت مهمّة "زروال" مهمّة ثقيلة بالنظر لحجم المنافس، وكان نجاحه في تمرير سياسة الحوار مرتبط بمدى قدرته على تجنيد كلّ من لهم الوسائل والرغبة في حلّ المشكل الأمني في اطار القانون، ومواجهة الجناح المحافظ.

[279] Andrew Whitley, « Human Rights abuses in Algeria: no one is spared », **Human Rights Watch**. Middle East Report, January 1994, p16.

[280] رياض صيداوي،**المرجع السابق**،ص 132.

لكن مميّزات الرئيس "زروال" كشخص وكعسكري جعلت مهمّة خصومه صعبة في التخلّص منه بسبب مشروع قانون الرحمة الذي أطلقه لفائدة المسلحين الموجودين في الجبال، ويمكن تلخيص تلك المميزات في:[281]

1 ـ امتلاك سمعة طيبة جدّا في جميع أوساط الطبقة السياسية، حاكمة أو معارضة، وكذلك قبولا من قبل الشعب.

2 ـ أنّه ابن المؤسسة العسكرية، وعلى دراية بكلّ خباياها وتحالفاتها وصراعاتها.

3 ـ هو رجل حوار، قبل بفكرة الحوار مع التيار الاسلامي المعتدل داخل الجبهة الاسلامية للانقاذ عن طريق مساعده الجنرال "محمد بتشين".

4 ـ عودته إلى الشرعية الانتخابية التي زادت من قوته في مواجهة خصومه في النظام، كما أنّه شارك في حرب التحرير ممّا أكسبه الشرعية الثورية.

ويعود له الفضل كذلك في اعادة الجزائر إلى المسار الانتخابي بإعلانه عن رئاسيات 1995 التي فاز بها بحوالي 61 % من الأصوات، في ظلّ مشاركة شعبية كبيرة بلغت 75 %، كما قام الرئيس "زروال" بإجراء استفتاء شعبي حول الدستور الذي كرّس فيه أربعة مبادئ تعددية أساسية وهي:[282]

1ـ التوازن في التمثيل النسبي بالنسبة للتشريعيات.

2 ـ منح رئيس الجمهورية حق الاعتراض على عملية التشريع (طلب قراءة ثانية).

3 ـ التأكيد على أنّ الجزائر دولة عربية مسلمة ذات أصول أمازيغية.

4 ـ ضمان حق انشاء الأحزاب السياسية مع منع استعمال الدين، اللغة أو العرق كأدوات لذلك.

ونلاحظ من خلال الخطوات السياسية التي تبنّاها الرئيس "زروال" أنّه حقّق تقدّما ملموسا في مواجهة الجناح المحافظ داخل النظام بتكريسه لمبدأ التعددية السياسية والمنافسة الانتخابية، فوجد

---

[281] نفس المرجع،ص ص 128-129.

[282] Groups of authors, **Algeria: stabilization and transition to Market**, Washington: international Monetary Fund, 1998, p 3.

المحافظون أنفسهم أمام امكانية فقدانهم للسلطة مرّة أخرى، فلم يقفوا موقف المتفرّج من سياسة الرئيس "زروال"، بل بدأوا في مهاجمته إعلاميا، واتّهام مساعديه بكلّ تهم الفساد لتضييق المجال حوله لأنّه كشخص كان من دون عيوب سياسية يمكن لخصومه الاستثمار فيها.

فقد شُنّت حملة اعلامية ضدّ أقرب أعوان الرئيس (الجنرال بتشين) في هجوم غير مباشر، ثمّ بطريقة مباشرة، والمقصود بها تشويه صورة "زروال" نفسه، وكان وراء تلك الحملة الاعلامية جريدة "الوطن" الناطقة بالفرنسية، ثمّ تبعتها جريدة "Liberté " أوّلا بشن حملة عنيفة ضد مساعد الرئيس "زروال" الجنرال المتقاعد "محمد بتشين"، من خلال سلسلة من المقالات كتبها أمين عام لحزب سياسي اسمه "نور الدين بوكروح" هاجم فيها "بتشين" واتّهمه بالفساد وتكوين ثروة عبر استغلال نفوذه كمساعد للرئيس، بعدها اتّهم الرئيس "زروال" نفسه بحماية صديقه والتستّر عليه، إلى أن امتدت الحملة لتشمل كلّ أعوان الرئيس، من رئيس الحكومة "أحمد أويحي" إلى الوزراء.[283]

ومع إدراك الرئيس "زروال" بأنّه لا يمكنه الاعتماد على حلفاءه من داخل المؤسسة العسكرية لعدم وجودهم في مناصب قيادية (قيادات القوات، قيادة النواحي، المخابرات)، انتهج طريقا آخر لتدعيم مركزه وهو المبادرة بإنشاء حزب سياسي من طرف أعوانه (محمد بتشين، أحمد أويحي، عبد القادر بن صالح...) فتمّ انشاء حزب "التجمّع الوطني الديمقراطي "لجمع الموالين "لزروال" في هذا الحزب، وإعادة التوازن في ميزان القوة بين الرئيس وقادة الجيش.

استطاع الرئيس "زروال" أن يعيد الأمل للشعب الجزائري في الخروج من الأزمة، كما استطاع أن يقلق الجناح المحافظ داخل النظام من خلال جملة الاصلاحات التي تبنّاها وعلى رأسها اضافة الغرفة الثانية للبرلمان، والمتمثّلة في "مجلس الأمّة" الذي ينتخب ثلثي أعضاءه من طرف المنتخبين المحليين بينما يعيّن رئيس الجمهورية الثلث المتبقي، كما أقرّ بأنّ القوانين التي يكون مصدرها المجلس الشعبي الوطني يجب أن تخضع لتصويت ثلثي أعضاء كلا الغرفتين لتصبح نافذة.[284]

ويمكننا الملاحظة بأنّ الرئيس "زروال" تمكّن من التفوّق سياسيا على الجناح المحافظ داخل النظام، كونه تمكّن من الوصول إلى أهدافه الاصلاحية من خلال الدستور الذي تضمّن الكثير من

---

[283] رياض صيداوي، **المرجع السابق**، ص ص 132-133.

[284] Anthony H.Cordesman, **A tragedy of Arms: military and security developments in the Maghreb**, London: praeger publishers, 2002, p p 118-119.

الايجابيات لصالح التعددية والانفتاح السياسي، والتي كانت نفسها آليات سياسية وقانونية لمواجهة خصومه بطريقة قانونية تمكّنه من تحييدهم تدريجيا، كما استطاع "زروال" احداث بعض التغييرات على مستوى المؤسسة العسكرية من خلال تعيين الجنرال "الطيب الدراجي" على رأس جهاز الدرك الوطني وهو صديق شخصي له، ويعدّ من المعتدلين الذين يقبلون الحوار مع قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وكان تعيينه خلفا للجنرال "عبّاس غزيل"، كما لقي "زروال" دعم الجيل الجديد من الضباط الذي لا يستمد شرعيته من المشاركة في حرب التحرير، وهو جيل ليست له طموحات سياسية في حكم البلاد.[285]

وعلى الرغم من محاولات الاصلاح وتعديل موازين القوى بين جناحي النخبة الحاكمة التي قام بها "زروال" على مستوى الادارة والجيش، إلاّ أنّها كانت غير كافية لإحداث الفارق لأنّه لم يستطع المساس بمراكز القيادة الاستراتيجية في الجيش، التي يعتبر قادتها الصنّاع الفعليين للقرار، وقد كان فشل الرئيس "زروال" في دفع مسار الاصلاح إلى نهايته راجع إلى افتقاره لدعم حقيقي من داخل المؤسسة العسكرية[286].

وقد استمرت القبضة الحديدية بين الرئيس وقادة الجيش بما يقارب الخمس سنوات وهي المدّة التي قضاها "زروال" على رأس الدولة، وانتهى ذلك الصراع بانسحاب الرئيس وإعلانه تقليص عهدته الرئاسية، ودعوته لإجراء انتخابات رئاسية مسبّقة. وبالرغم من دعوة الكثير من الشخصيات من أمثال "بشير بومعزة" الرئيس للتراجع عن قراره، إلاّ أنّ ادراك "زروال" لما يحدث في أروقة الجيش والدولة جعله يفضّل الانسحاب على البقاء ضعيفا محاصرا غير قادر على ممارسة صلاحياته كرئيس فعلي للجزائر[287].

وللإشارة، فانّ الصراع الذي كان دائرا بين جناحي النخبة الحاكمة منذ 1992 إلى غاية 1999 اقتصر فقط على هذين الجناحين، ولم يكن هناك أي دور أو أهمية تذكر لبقية النخب الحزبية التي كانت في معظمها ديكورا سياسيا للنخبة الحاكمة لإعطاء الانطباع بأنّ هناك تعددية حزبية، بل أنّ

---

[285] رياض صيداوي، **المرجع السابق**، ص 130.

[286] Lahouari Addi, « Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Op.cit,** p 34.

[287] رياض صيداوي، **المرجع السابق**، ص 133.

الأحزاب التي كانت موجودة في تلك الفترة كانت لها مهام محدّدة مسندة لها من طرف النخبة الحاكمة، وتتمثّل هذه المهام في:[288]

- ✓ حزبي جبهة التحرير والتجمّع الوطني الديمقراطي: تمثيل النخبة الحاكمة داخل الادارة.
- ✓ جبهة القوى الاشتراكية: المعارضة الدائمة للنظام الحاكم.
- ✓ حركتي حماس والنهضة: جذب القاعدة الانتخابية للحزب الاسلامي المحلّ.
- ✓ حزبي العمّال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: معارضة النخبة الحاكمة الظاهرة، وموالاة النخبة الحاكمة الخفية. حيث كانت هذه النخب الحزبية مجرّد أدوات الصراع بين جناحي النخبة الحاكمة لا غير.

ب ـ ادارة الصراع بين النخبة الحاكمة والإسلاميين:

لقد كانت الطريقة الوحيدة التي تبنّتها النخبة الحاكمة في صراعها مع الاسلاميين هي العنف (الاستئصال) رغم وجود بعض المبادرات السياسية، لكن رغبة النخبة الحاكمة في القضاء نهائيا على تهديد الاسلاميين جعلها تصّر على سياسية الكل الأمني، ورفض أي شكل من أشكال الحوار مع الطرف الآخر إلى غاية سنة 1999، مع قدوم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم والذي كان له الفضل في انهاء الصراع الدامي الذي عاشته الجزائر لعقد كامل من الزمن.

[288] Lahouari Addi, « Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Op.cit,** p p 36-37.

المطلب الثالث: مخرجات الصراع وانعكاساتها على الدولة

حاولنا في المبحثين السابقين من هذا الفصل أن نركّز على دور الأشخاص في العملية السياسية من خلال توقيف المسار الانتخابي، ثمّ ركّزنا على دور هؤلاء الأشخاص داخل المؤسسات التي كانوا يمثّلونها، فيما يظهر للقارئ بأنّه تكرار، لكن الهدف من ذلك كان الوصول في نهاية هذا الفصل إلى تأثيرات الخيارات السياسية والأمنية لأولئك الأشخاص على الدولة بصفة عامّة، ويمكن تحديد انعكاس ذلك على الدولة، ومن خلالها المجتمع، في جانبين رئيسيين وهما:

1ـ الجانب السياسي ـ المؤسساتي:

لقد انعكس الصراع السياسي على السلطة على طبيعة المؤسسات السياسية والإدارية التي كانت في ظلّ دستور 1989، وكذلك التي استحدثت من خلال دستور 1996، وبالرغم من أنّ الاختلاف بينهما لم يكن كبيرا، ما عدا المؤسسة "الرقابية على المجلس الشعبي الوطني" التي انشأت بموجب دستور 1996 والمتمثلة في الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الأمّة). وقد وصفناها بالرقابية نظرا للوظيفة التي اسندت اليها ولطريقة عملها وكذلك تركيبتها، ونقصد هنا الثلث الرئاسي في هذه الغرفة والذي يعيّن أعضاءه من طرف رئيس الجمهورية. وكشرح بسيط لسبب تسمية هذه الغرفة بالرقابية هو أنّ أغلب القوانين المهمّة (العضوية) يتم التصويت عليها في مجلس الأمة بأغلبية الثلاثة أرباع علما أنّ عدد أعضاء مجلس الأمّة هو 144 عضوا، المنتخبون منهم 96 عضوا والمعيّنون 48 عضوا، ونسبة ثلاثة أرباع تساوي 108 أعضاء، أي ما يضمن لرئيس الجمهورية تعطيل أي قانون لا يرغب صدوره بواسطة الثلث المعينين من طرف الرئيس.[289]

إذاً يمكن اعتبار المؤسسات السياسية والإدارية التي أفرزها الصراع الدائر على السلطة بين جناحي النخبة الحاكمة بأنّها مجرّد أدوات مؤقتة تدخل ضمن ما أسميناه في المبحث السابق بأدوات ادارة الصراع وخير دليل على ذلك هو أنّ كل رئيس حكم الجزائر إلاّ وقام بصياغة دستوره الخاص الذي يعكس في حقيقة الأمر شكل الصراع السلطوي ومستواه خلال فترة حكمه.

فإذا نظرنا إلى محتوى كلّ دستور من دساتير التعددية سوف نجد فيه تقريبا كلّ مقومات الديمقراطية في شكلها الغربي من الناحية المؤسساتية والقانونية، لكن بالرغم من ذلك، فانّ تلك الدساتير

[289] Mohammed Hachemaoui, « Institutions autoritaires et corruption politique. L'Algérie et le Maroc en perspective comparée », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.19, N°2, 2012, p 145.

لم تستطع نقل سند السلطة في الجزائر من الأفراد إلى المؤسسات، حيث بقي الفواعل غير الرسميون المسيطر الفعلي على السلطة في الجزائر، وما وجود تلك المؤسسات إلاّ لتأطير الصراع وإبقاءه في اطاره السلمي، خاصة بعد تجربة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر، وما انسحاب الرئيس "ليامين زروال" من الرئاسة إلاّ تأكيداً على ذلك، ولتفادي استعمال العنف مجدّدا بين جناحي السلطة المتصارعين، انتقلت قواعد اللعبة من النظرية الصفرية (النخبة الحاكمة ضدّ الاسلاميين) إلى مأزق السجين (بين مكوّنات النخبة الحاكمة)، علما أنّه في هذه الحالة كانت تتوفّر كلّ المعطيات لدى أطراف اللعبة في علاقتهم ببعضهم البعض، والشيئ الوحيد الذي يحدّد نتائج اللعبة هو القوة التي يتمتّع بها كل طرف .

انّ التغيير المؤسساتي الذي عرفته الجزائر انّما جاء في اطار عملية تكيّف النخبة الحاكمة مع ظروف البيئتين الداخلية والخارجية، كما أنّ عملية التحول الديمقراطي في الجزائر يمكن تصنيفها ضمن الحالات الشاذّة (Cas atypiques) الواردة في الدراسات الديمقراطية، كون أنّ شرارة التغيير تبدأ دائما من طرف النظام القديم، وتكون الاجراءات المتعلّقة بالانفتاح الذي يتبنّاه النظام الحاكم في شكل عملية مأسسة تدريجية مع التوجّه نحو الشرعية في اطار زماني ومكاني محدّد، كما أنّ تلك الاجراءات تبقى غير آمنة بالنسبة للأنظمة التسلّطية لأنّها ستكون مجبرة (في مرحلة معينة) على ارساء قواعد الديمقراطية، التي تمثّل في حدّ ذاتها خطرا على الأنظمة التسلطية.[290]

انّ هذا التحليل ينطبق تماما على الحالة الجزائرية، فقد بادر النظام الحاكم بالانفتاح السياسي كحلّ للخروج من الأزمة الاقتصادية نهاية الثمانينات، وبمجرّد دخوله لعبة الانفتاح وجد نفسه مجبرا على احترام قواعد الديمقراطية التي جاء بها، وعندما أدركت النخبة الحاكمة خطورة الديمقراطية بالنسبة لمصالحها المادية ولبقائها في السلطة، قامت بإلغاء المسار الديمقراطي، وبعد أن كيّفت نفسها مع الوضع الجديد، عادت إلى قواعد الديمقراطية لكنّها كيّفتها هذه المرّة سياسيا ومؤسساتيا بما يخدم وجودها وبقائها في السلطة.

وبما أنّ قواعد الديمقراطية تفرض نفسها على أي نظام مهما كانت طبيعته اذا ما بادر بها، فانّ النخبة الحاكمة في الجزائر قد أوجدت لنفسها منفذا لتفادى الوقوع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه سنة 1989، ويتمثّل هذا المنفذ في خلق حالة من اللاستقرار الدستوري والمؤسساتي التي تمكّنها من

[290] Abdelhak Azzouzi**, Autoritarisme et aléas de la transition démocratique dans les pays du Maghreb**, Paris : Editions L'Harmattan, 2006, p 25.

تجاوز الأزمات في كلّ مرّة، وتمنحها المرونة اللازمة للتكيّف مع البيئة ومستجداتها، حيث تنطبق على النخبة الحاكمة في الجزائر مقولة أحد أشهر الروائيين وهو "دي لامبيدوسا / Giuseppe Tomasi di lampedusa" في رواية "الفهد/Le Guépard" والمتمثلة في: " اذا أردنا أن يبقى كلّ شيء على ما هو عليه، يجب تغيير كلّ شيء".[291] وهو ما حدث فعلا في الجزائر، فقد تمّ تغيير كلّ شيء من النقيض إلى النقيض، لكي تبقى النخبة الحاكمة في السلطة.

2 ـ الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي:

لقد كانت تكلفة الصراع على السلطة كبيرة جدّا على المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي مقارنة بالجانب السياسي الذي لم يشهد تغييرات كبيرة تذكر، فقد أجبر الصراع السياسي النخبة الحاكمة على اللجوء للمؤسسات المالية الدولية التي فرضت عليها سياسة اقتصادية مالية محدّدة، كانت السبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكن ما ميّز تعامل النخبة الحاكمة مع هذا الوضع هو تحميلها كلّ تبعات المشروطية الدولية اقتصاديا للشعب، أمّا من الناحية الاجتماعية فقد سعت النخبة الحاكمة إلى السيطرة على المجتمع المدني، وحتى الاعتداء أو القضاء على دور البنى الوسطية (Mediating structures) في المجتمع والمتمثّلة في العائلة، الأحزاب، المسجد، النقابة، والجمعيات التي من شأنها حماية الفرد من التأثير التحكّمي للدولة على جميع جوانب حياته.[292]

وبما أنّ المجتمع لم يكن مهيّئا لدخول اقتصاد السوق وتحمّل تبعات ذلك، فانّه بقي خلال عشرية الصراع العنيف على السلطة تحت رحمة النخبة الحاكمة باعتبار أنّ الدولة بقيت المموّن الأوّل لاحتياجات المواطن، كما أنّها بقيت المشغّل الأوّل للطاقات القادرة على العمل في المجتمع.[293]

وعليه فانّ النخبة الحاكمة اعتمدت على تطبيق الديمقراطية التدريجية، التي توصف بأنّها ديمقراطية الأنظمة، لتبرير احتكارها للسلطة وسيطرتها على المجتمع بالرغم من اقرار التعددية السياسية والحرية الاقتصادية دستوريا، حيث تبنى الديمقراطية التدريجية عند أصحاب هذا الاتجاه على مستوى النضج السياسي في المجتمع، ومستوى ملائمته أو عدم ملائمته للإجراءات والإصلاحات الديمقراطية المقترحة من طرف المبادرين بها. وهذا ما دفع النخبة الحاكمة إلى القول بأنّ المجتمع الجزائري لم يكن

---

[291] Mohammed Hachmaoui, « Changement institutionnel vs durabilité autoritaire.la trajectoire Algérienne en perspective comparée », **Cahiers d'études africaines**, N°220, avril 2015, p 649.

[292] سعيد زيداني،"اطلالة على الديمقراطية الليبرالية"،في:على خليفة و آخرون،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص 59 .

[293] نفس المرجع ،ص 63.

ناضجاً عندما انتخب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وذلك ما أعطاها الحق في توقيف المسار الانتخابي لتصحّح خطأ الشعب.

لكن تلك الممارسة الأبوية للنخبة الحاكمة لقيت انتقادات كثيرة خاصة من حيث تحديد الأسباب الفعلية التي دفعت بتلك النخبة لتبنّي الخيار الديمقراطي والنتائج المترتّبة عن ذلك، حيث يرى أصحاب هذا النقد بأنّ الأزمات الداخلية والضغوط الدولية هي التي دفعت النخبة الحاكمة لخوض تلك التجربة. وأنّ الاصلاحات الديمقراطية التي أجريت ترمي إلى اخفاء الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتولّد الظروف الملائمة لمضاعفتها.[294]

وإذا كان الخيار الديمقراطي مجرّد مخرج سريع للنخبة الحاكمة من المأزق الذي وقعت فيه، فانّ غياب التخطيط لذلك الخيار جعله يلحق أضرارا كبيرة بالاقتصاد الجزائري الذي عانى من انخفاض أسعار النفط من جهة، ومن الأضرار المادية والبشرية التي تسبّب فيها الارهاب من جهة ثانية، فهذه العوامل مجتمعةً قلّصت مساحة اعادة الانتاج بالنسبة للاقتصاد والمجتمع على حدّ السواء، وقد كانت من مظاهر تقلّص تلك المساحة ما يلي: [295]

- انخفاض الدخل الفردي بما يقارب النصف للفرد.
- زيادة مستوى القفر تدريجيا تزامنا مع الآليات الجديدة لتوزيع الثروة التي جاء بها الانفتاح الاقتصادي الفوضوي.
- كبح السياسات العامّة مع ركود اقتصادي كبير صاحبته أزمة اجتماعية غير مسبوقة.
- عدم تقديم برامج اعادة الهيكلة للبدائل الملائمة فيما يخصّ التنمية.

ولقد انعكس الصراع السياسي على السلطة، وفترة الارهاب التي عاشتها الجزائر، سلبا على كلّ من الاقتصاد والمجتمع، من خلال تعطيل البنية التحتية للاقتصاد وتخريب جزء كبير منها، وكذلك فقدان المجتمع لمرجعيته السياسية والثقافية، كما تحوّل هذا الأخير إلى مجرّد ساحة للصراع الدائر على السلطة تستنزف موارده المادية والبشرية من جهة، ويتحمّل تبعات ونتائج ذلك الاستنزاف من جهة ثانية، ويمكن وصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها الجزائر نهاية التسعينيات بالأوصاف التالية:[296]

صالح بلحاج،**أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**،الجزائر:مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش ومخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر،2012،ص 12.[294]

[295] Djoudi Bouras, « Les contraintes d'intégration de l'économie algérienne à la mondialisation : crise du modèle de transition et prégnance des intérêts des acteurs », dans : Tayeb Chentouf (éditeur), **L'Algérie face à la mondialisation**, Dakar : CODESRIA, 2008, p 2.

[296] **Ibid**, p3.

1 ـ العيش في حالة من المشاكل المتعلّقة بعدم الاستقرار الذي ميّز أدوار الفواعل الرئيسية، في ظلّ انفتاح اقتصادي فوضوي يفتقد إلى الضمانات وإلى مشروع اقتصادي مخطّط.

2 ـ تحمّل نتائج سياسة البقاء التي تتّبعها النخبة الحاكمة في ظلّ ايديولوجيا شعبوية ساهمت في تقوية الشعور بالارتياح الذي توفّره المداخيل النفطية.

3 ـ اخضاع الطبقة الاجتماعية الوسطى وتحطيم حركيتها ونشاطها، حيث أنّ سنوات الارهاب والاصلاحات الاقتصادية المفروضة أغرقت المجتمع في حالة من اللامبالاة تطبعها فكرة البقاء.

4 ـ عدم أهلية الممثليات الاجتماعية والمؤسساتية ومعاناتها من نقص الكفاءة.

وعليه فقد سهّل كلّ ذلك على النخبة الحاكمة السيطرة على المجتمع وكذلك على المقومات الاقتصادية للدولة، ممّا جعل المجتمع رهينةً لصراعات النخبة الحاكمة على المناصب القيادية في الدولة وكيفية توزيع الريع، وتحوّل من فاعل رئيسي بين 1988 و 1991 إلى مجرّد زبون لدى النخبة الحاكمة.

ويمكن أن نلخّص مخرجات العشرية السوداء بالنسبة للنظام السياسي والمجتمع في مجموعة من النقاط كما يلي:

ـ أنّ النخبة الحاكمة استطاعت ابقاء السلطة في يدها رغم الصراع الداخلي بين جناحيها.

ـ أنّ هذه النخبة استطاعت أن تحقّق التكيّف الزماني والاستمرار الجيلي رغم حالة الانقسام والصراع التي تعيشها.

ـ أنّه كان هناك شبه اجماع داخلي بين مكوّنات النخبة على عدم السماح بالدوران الخارجي للنخبة والإبقاء على السلطة داخل الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة.

ـ أنّ التمسّك بالسلطة كلّف الدولة والمجتمع خسائر كبيرة على المستوى الاقتصادي ووضعها تحت رحمة صندوق النقد الدولي.

ـ زيادة مستوى القفر، وتدنّي الخدمات العمومية، وسيطرة الخطاب الأمني على الحياة العامّة للمجتمع وطغيانه على جميع المستويات.

ـ تحوّل النخبة الحاكمة من الشرعية الثورية والتاريخية إلى شرعية حماية الدولة من الزوال ومحاربة الإرهاب، وهو ما ضمن لها اطالة أمد وجودها في السلطة.

وبصفة عامة، فانّ مسار تطوّر الدولة (Evolution de l'Etat) كان يسير في الاتّجاه السلبي فيما يخصّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والسبب في ذلك يرجع إلى الأزمة السياسية والأمنية التي دخلتها الجزائر تزامنا مع صعود التيار الإسلامي، الذي كان في حقيقة الأمر نتيجةً للصراع النخبوي وليس سببا فيه، حيث لم تشكّل تلك الأزمة قطيعة تواصلية بين النخب التي حكمت البلاد منذ 1962، وإنّما كانت جزء من السيرورة العامّة لتطوّر المحيط الداخلي والخارجي لتلك النخبة، والقول بأنّ العشرية السوداء تدخل في اطار الاستمرارية بالنسبة للنخبة الحاكمة لا يتعارض مع مفهوم التغيير، لكن التغيير الذي نقصده هنا هو ما تضمّنته عبارة " فان كلوسويتز " Carl Von (Clausewitz) والتي قال فيها: "عندما تظهر الحرب (الصراع) على أنّها حرب محضة، فإنّها تكون قد وصلت إلى أقصى درجات الاحتقان السياسي".[297]*

وبهذا المعنى تكون الاستمرارية التي حرصت النخبة الحاكمة عليها مرادفة للتطوّر (Évolution) وليس للتقدّم (Progression) وهو ما أدّى لاستمرار التناقضات الأساسية التي تخترق المجتمع الجزائري، وما تخفيه استمرارية تلك التناقضات من رهانات للصراع بين فواعل اجتماعيين وسياسيين يسعون لنفس الهدف وهم في حالة تنافس دائمة، تختلف فيها آليات وظروف الصراع من مرحلة إلى أخرى.[298]

[297] Amar Benamrouche, **Op.cit,** p11.

* « Lorsque la guerre parait purement guerrière, elle est à son maximum d'intensité politique »

[298] Amar Benamrouche, **Op.cit**, p 11.

خلاصة واستنتاجات

نستنتج من كل ما سبق بأنّ الانفتاح السياسي الذي لجأت اليه النخبة الحاكمة خلال ثمانينات القرن الماضي لم يكن الهدف منه افساح المجال للتداول الفعلي على السلطة، أو السماح بوصول نخب جديدة إلى الحكم من خارج الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة، بل كان مجرّد منفذ مؤقّت للنجدة تجنّبت من خلالها تلك النخبة انهيارها وفقدانها للسلطة.

لقد اتّضح من خلال سيرورة الأحداث بأنّ النخبة التي كانت تحكم فعليا هي النخبة التي انتمت إلى جيش وجبهة التحرير الوطني خلال حرب الاستقلال، والتي بقيت متمسّكة بدورها السياسي في الدولة بعد الاستقلال، وما دام أنّ الانفتاح الديمقراطي في الجزائر كان بمبادرة من النظام الحاكم، فانّه كان من المتوقّع أن يكون ذلك الانفتاح مكيّفا حسب رؤية النظام ومتماشيا مع مصالح النخبة الحاكمة.

كما لاحظنا بأنّ النخبة الحاكمة لم تكن تعير أي اهتمام يذكر لمؤسّسات الدولة الأخرى ما عدا الرئاسة، فتمّ تغيير عدد كبير من الحكومات ورؤساء الحكومات بمعدّل حكومة في السنة، غير أنّ هذه المؤسسات والأشخاص الذين كانوا يمثّلونها (رؤساء حكومة، وزراء) لم يكن لهم أيّ دور سياسي في صنع القرار ولا في توجيه سياسة الدولة، حيث اعتبروا من طرف النخبة الحاكمة مجرّد مسيّرين اداريين ينفّذون الأوامر.

أمّا فيما يخصّ الأحزاب السياسية، فإنّها كانت على هامش الأحداث التي مرّت بها الجزائر ما بين 1991 و1997، وكانت كلّها بنفس القيمة لدى النخبة الحاكمة سواء كانت مع سياستها الأمنية المطلقة أم ضدّ (موالية أم معارضة)، بل وظّفتها النخبة الحاكمة لتكون واجهة ديمقراطية لها أمام المجتمع الدولي واستمدّت من وجودها جزءا من شرعيتها المفقودة. لكن في واقع الأمر، فانّ النخبة الحاكمة أقامت تعددية حزبية وليس سياسية، كون أنّ التعددية الحزبية لا تعني بالضرورة وجود تعددية سياسية، فقد استطاعت النخبة الحاكمة القضاء على التيار السياسي الوحيد الذي كان قادرا على منافستها على السلطة وهو التيار الاسلامي السلفي.

وخوفا من تكرار تجربة تشريعيات 1991 والنتائج الضعيفة لجبهة التحرير، تمّ تعويضها في تشريعيات 1997 بالتجمّع الوطني الديمقراطي، الذي أسّسه في البداية محيط الرئيس "زروال" ليكون ثقلا مضادّا لجبهة التحرير الوطني في الجهازين السياسي والإداري للدولة، لكن سرعان ما تمّ احتواءه من طرف النخبة الحاكمة بعد تعيين أمينه العام "أحمد أويحي" رئيسا للحكومة، وبذلك تمّ تجريد الرئيس

"زروال" من الأداة التي كانت ستمكّنه من التغلّب على خصومه داخل النظام الحاكم، فاستطاع هؤلاء دفعه للانسحاب من رئاسة الدولة تحت طائلة الضغوط الكبيرة التي مورست عليه، ففضّل الانسحاب لتجنيب البلاد صراعا جديدا كانت في غنى عنه.

وبذلك يكون الجناح المسيطر داخل النخبة الحاكمة قد أنهى عشرية كاملة من الصراع الداخلي على السلطة لصالحه، وقام بتحييد عناصر الجناح الإصلاحي لكنّه لم يخرجهم تماما من السلطة لحفظ توازنها الداخلي، وقد كان اعلان الرئيس "زروال" تقليص عهدته الرئاسية وإجراء انتخابات مسبّقة بمثابة اعلان الانتصار للجناح المحافظ المسيطر على مقاليد الحكم. وقد كان ختام هذه الصفحة من الصراع قُدوم الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" كشخصية توافقية سنة 1999.

الفصل الرابع

النخبة الحاكمة وإعادة هيكلة المجال السياسي

لقد أدّى الصراع العنيف على السلطة الذي عاشته الجزائر إلى اضعاف كلّ أطرافه اللذين أصبحوا يبحثون عن حلّ سريع للخروج من حالة الفوضى الأمنية والاقتصادية الاجتماعية، ومن المعروف أنّ أي شكل من أشكال الصراع العنيف على السلطة وفي أي دولة، ينتهي إمّا بقضاء الطرف الأقوى على منافسه وإزاحته نهائيا من ساحة المنافسة، وإمّا باقتناع كلا الطرفيين بأنّ الاستمرار في العنف لن يغيّر من الوضع الفعلي شيئا، ما يدفعهم للتفاوض لإنهاء الصراع بأقلّ الأضرار لكلّ منهما، وهو ما يسمى **بالصفقة السياسية** التي تتضمّن شروطا وضمانات لكلا الطرفيين بما يحفظ لهم الخروج الآمن من دائرة الصراع.

وما يمكن قوله بخصوص هذه العملية أنّها تقوم على ثلاثة عناصر عملية، اذا ما طبّقت بالشكل الصحيح فإنّها ستؤدي إلى انهاء الصراع وهي:[299]

1ـ فتح المجال السياسي المغلق: القبول بمبدأ التداول على السلطة وإقرار التعددية السياسية.

2ـ تصحيح هياكل النظم السياسية القائمة: العودة للدولة المدنية وإخراج الجيش من السياسة.

3ـ اعادة صياغة مصادر شرعية السلطة: الاستناد للقانون والانتخابات كمصدر وحيد للوصول إلى السلطة.

تتطلّع هذه الصفقة المعبّر عنها في العناصر الثلاثة السابقة إلى كسر قاعدة تقليدية عاش عليها النظام السياسي في البلدان العربية عامّة، وهي قاعدة احتكار السلطة من قبل نخبة ضيّقة. ونفس القاعدة ذاتها التي أسسّت لقيام واستمرار النظام السياسي المغلق في وجه الحركية الاجتماعية والسياسية وحقائق (بديهيات) التراكم السياسي*.

أمّا بالنسبة لواقع الجزائر، فانّ قدوم الرئيس "بوتفليقة" إلى الحكم سنة 1999 كان بمثابة اتّفاق في حدّ ذاته بين طرفي الصراع الداخلي على السلطة، أمّا الاتفاق الذي عقدته النخبة الحاكمة مع الجماعات المسلّحة فقد كان الهدف منه هو اعادة الاستقرار والأمن للبلاد لتسمح لنفسها بإعادة ترتيب هياكلها، قصد التكيّف مع المعطيات المحلية والدولية الجديدة. إذ اعتبرها قادة هذه النخبة على أنّها

---

[299] عبد الاله بلقزيز،"الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي:العوائق والممكنات"،في:علي خليفة الكواري وآخرون،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،المرجع السابق،ص ص 149

*التطور المنطقي للمجتمعات وحاجتها للديمقراطية والتعددية السياسية بما يضمن التداول السلمي على السلطة وتمثيل كل مكوّنات المجتمع بطريقة عادلة.

صفقة انسانية أكثر منها سياسية، لأنّ الطرف الآخر المتمثّل في الجماعات المسلّحة كان أضعف من أن يتفاوض على مستقبله السياسي.

لكن الواقع أثبت بأنّ الطرف الذي وصف بالأضعف لم يكن ضعيفا إلى ذلك الحدّ، لأنّ أغلب قادة وأعضاء الجماعات المسلّحة استفادوا من اجراءات العفو وإسقاط المتابعة القضائية، وعليه سوف نبحث في هذا الفصل عن مدى نجاح الاتّفاق الداخلي والخارجي التي أقامته النخبة الحاكمة لإخراج الجزائر من وضع الدولة الهشّة إلى الدولة المستقرّة، ومدى صحّة الرأي القائل بأنّ الشيء الوحيد الذي جاءت به الصفقة السياسية هو تغيير قواعد اللعب، وآليات الصراع داخل دائرة النخبة الحاكمة، دون أن تنعكس على المجتمع والمسار الديمقراطي للجزائر بصفة عامّة.

فالملاحظ لسيرورة الأحداث في الجزائر منذ 1999، سوف يستنتج بأنّه فعلا قد تمّ التخلي عن العنف كخيار وآلية لحلّ المشكلات وإدارة الصراع بين مكونات النخبة الحاكمة، حيث انتقلت هذه الأخيرة إلى استراتيجية جديدة قائمة على الاستقطاب السياسي، الزبونية السياسية، وتنويع تركيبة الحكومة لتشمل أحزاب أخرى غير الحزب الذي يمثّل النخبة الحاكمة في أجهزة الدولة.

وعليه سنحاول تفسير أسباب تغيير طريقة تعامل النخبة الحاكمة مع خصومها السياسيين، والبحث في عوامل استقرارها من خلال معرفة ودراسة حجم التأثير الذي أحدثته ظاهرة الاستقطاب السياسي والزبونية السياسية على الثقافة السياسية للأحزاب والمواطنين على حدّ السواء، وانعكاس ذلك كلّه على الدولة والمسار الديمقراطي.

ويعود هذا التغيير الكبير في قواعد اللعبة إلى مجموعة من العوامل التي سوف نتطرّق اليها من خلال مباحث هذا الفصل، والتي من بينها:

- ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الجزائر لفائض مالي كبير.
- تدويل ظاهرة الارهاب خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، وانخراط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مباشرة ضدّ الإرهاب، وما يمثّله ذلك من خطر التدخّل الخارجي في الدول الأكثر عرضة للإرهاب.
- فقدان التيار الاسلامي لمصداقيته السياسية داخل المجتمع بسبب أعمال العنف التي ارتبطت به خلال العشرية السوداء.

المبحث الأوّل: عوامل استقرار النخبة الحاكمة

من المفارقات الكبيرة التي عرفتها الجزائر أنّ السبب الذي كان وراء الضعف التّام للدولة والنخبة الحاكمة ما بين 1986 و 1991، هو نفسه الذي أعاد للدولة والنخبة الحاكمة قوتها بداية من سنة 2000 وهو سعر النفط، حيث كادت أن تنهار الدولة عند انهيار أسعار البترول، أمّا عندما استعاد النفط مكانته في السوق العالمية تمكنت النخبة الحاكمة من استغلال الأموال الضخمة التي دخلت خزينة الدولة من أجل اعادة الاستقرار الداخلي بين مكوّناتها، وإعادة الاستقرار والأمن للمجتمع بعد الصراع الشديد الذي عاشته.

انّ ظاهرة الصراع على السلطة تفترض أن تنتهي باتّفاق قائم على أساس توازن القوى بين الطرفين المعنيين به بسبب عدم قدرة أيّ منهما القضاء على الآخر، لأنّه حتى وإن كان هناك طرف أضعف بكثير من الآخر، إلا أنّه يبقى قادرا على زعزعة الاستقرار العامّ وخلق مشاكل للطرف الأقوى.

لكن الأمر كان مختلف تماما بالنسبة للجزائر، فقد استطاعت النخبة الحاكمة أن تحافظ على مكانتها كقوّة مسيطرة على الدولة والمجتمع، بينما يظهر بأنّ الاسلاميين تنازلوا ببساطة عن مطالبهم بعد عقد كامل من القتال المسلّح، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة الاتّفاق السياسي التي تمّ عقده وحول هويّة الأشخاص والفواعل اللذين كانوا وراءه، وكيف سينعكس ذلك على مستقبل الديمقراطية في الجزائر.

سنركّز في هذا المبحث على أهمّ العوامل التي مكّنت النخبة الحاكمة من تحقيق الاستقرار والاستمرار في السلطة رغم كلّ التحديات التي واجهتها منذ توقيف المسار الانتخابي، حيث قسّمنا تلك العوامل إلى سياسية وأمنية، اقتصادية، وأخرى متعلّقة بالمجتمع والتي كانت كلّها لصالح النخبة الحاكمة وهذا ما سيتضمّنه هذا المبحث.

المطلب الأوّل: العوامل السياسية والأمنية

لقد ربطنا العوامل السياسية بالأمنية لأنّ الصراع السياسي العنيف كان السبب في خلق الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر لعقد من الزمن، ولأنّ قدوم الرئيس "بوتفليقة" كحدث سياسي سنة 1999 ساهم بشكل كبير في حلّ المشكل الأمني الذي جعله الاهتمام رقم واحد خلال حملته الانتخابية.

وبالعودة قليلا إلى الوراء، فانّ غياب الرئيس "بوتفليقة" عن الساحة السياسية بعد وفاة الرئيس "بومدين" كان نقطة ايجابية بالنسبة له بعد عودته إلى الواجهة سنة 1999، وهو الذي رفض عرض المؤسسة العسكرية لتولي رئاسة الدولة سنة 1994 بعد نهاية عهدة المجلس الأعلى، والسبب وراء امتناعه عن استلام المنصب يعود إلى عدم تلبية شروطه التي قدّمها للمؤسسة العسكرية، وبعد انسحاب الرئيس "زروال" من الرئاسة ظهر شخص "بوتفليقة" مجدّدا ضمن المترشحين السّبعة المتنافسين على المنصب، لكنّه تميّز عن منافسيه منذ البداية باعتباره الفائز المقبل خاصة بعد أن راجت صفة "مرشّح الإجماع" التي نسبت إليه، ولم يكن سرّا بأنّ المؤسسة العسكرية تفضّله عن غيره وهو ما حدث في أفريل 1999 .[300]

انّ العامل الأساسي الذي جعل "بوتفليقة" يكون "مرشّح الاجماع" بالنسبة لمكوّنات النخبة من جهة، والمجتمع من جهة ثانية هو أنّه كان معروفا لدى النخبة الحاكمة خاصة ضباط الجيش الذين خدموا في الجيش الفرنسي وأدمجهم "بومدين" في الجيش الوطني الشعبي، واللذين أمسكوا بزمام السلطة تدريجيا خلال عهد "الشادلي بن جديد " إلى أن مارسوها بطريقة مباشرة بداية من 1991، كما أنّه كان قبل انتخابه رئيساً للبلاد مجهولا بالنسبة للشباب الجزائري (جيل الاستقلال)، لأنّه تعرّض للإقصاء في اطار سياسة إبعاد أنصار "بومدين" من السلطة بعد وفاته، فعاش فيما يشبه المنفى[301].

ولم تكن عودة "بوتفليقة" سياسيا بدون عواقب على توازنات النخبة الحاكمة، كونه أعاد جماعة وجدة (جماعة بومدين) إلى الواجهة السياسية، كما دخل في صراع خفيّ مع بعض قادة المؤسسة العسكرية اللذين كان لهم دورا فعّالاً خلال العشرية السوداء، من خلال تحييدهم تدريجيا بالاستناد إلى الشرعية الشعبية التي لم تتوقّف عن الارتفاع بسبب "سياسة الوئام المدني" التي كانت أكبر مشروع

---

[300] صالح بلحاج، **المرجع السابق**،ص ص 102- 103.

[301] Abdelaziz Houmad, **Bouteflika : Homme de paix et digne fils d'Algérie**, Paris : Editions publibook, 2010, p p 75-76.

للرئيس "بوتفليقة" خلال عهدته الأولى. فقد استطاع من خلال هذه السياسة انهاء الأزمة الأمنية التي أنهكت الدولة والمجتمع على حدّ السواء، الأمر الذي مكّنه من أن يشكّل وزنا مضادا في مواجهة المؤسسة العسكرية التي بدأ يتخلّص من هيمنتها تدريجيا، ممّا أعاد ترتيب الخارطة السياسية في الجزائر وفق معايير جديدة.

لهذا فإن هناك مؤشرات عديدة تجعلنا نعتبر بأنّ رئيس الجمهورية هو الفاعل السياسي الأوّل في الدولة، ويعود ذلك إلى أسلوب الحكم الذي اتّبعه في ادارة شؤون الدولة وممارسة مهامه، فقد أخذ يؤكّد بأنّه لن يكون "ثلاثة أرباع الرئيس"، وعهد إلى ابعاد من لم يعجبه من المسؤولين واحاطت نفسه برجال تتوفّر فيهم مقاييس خاصة.[302]

وفقد لعب اللواء "العربي بلخير" دورا كبيرا في اقناع نظرائه بالفوائد الاستراتيجية التي يمثّلها تعاون "بوتفليقة"، لكن توقّعات "العربي بلخير" لم تكن في محلّها، حيث بدأ الصدام بين الرئيس الجديد وقادة الجيش بداية من سنة 2003، غير أنّ المواجهة لم تكن مباشرة هذه المرّة، حيث عمد الرئيس إلى أسلوب آخر في المواجهة يتمثّل في تضييق المجال على الخصوم إلى غاية اخراجهم نهائيا من اللعبة السياسية وحتى من المؤسسة العسكرية، كما قام باستعادة السيطرة على ثلاث مؤسسات رئيسية، والتي استطاع من خلالها اضعاف قادة الجيش وهي:

1 ـ مؤسسة سوناطراك.

2 ـ البنك الجزائري.

3 ـ الادارة.

وقد دخل الطرفان في صراع شديد حاول من خلاله كلّ منهما إخضاع الآخر، ما دفع الرئيس للتهديد بالاستقالة في مناسبتين، وهو ما وضع قادة الجيش في حرج كبير ودفعهم للتخفيف من حدة صدامهم معه، الأمر الذي مكّن الرئيس "بوتفليقة" من إلغاء المرسوم الرئاسي 44/89 الذي يفوّض لرئيس الحكومة صلاحية التعيين في المناصب المدنية في الدولة. لكن تلك المجموعة من قادة الجيش لم تبقى بدون ردّ فعل أمام محاولة الرئيس تجريدها من السلطة، وأبدت رفضا قاطعا لرغبته في تعيين

[302] صالح بلحاج، **المرجع السابق**، ص 103.

"نور الدين يزيد زرهوني" الذي يعتبر ذراعه الأيمن على رأس وزارة الدفاع. حيث بقي التجاذب بين الطرفيين يراوح مكانه ولم ترى أوّل حكومة "لبوتفليقة" النور إلاّ بعد تسعة أشهر من انتخابه[303].

وبدأت بوادر الصراع السياسي تظهر من جديد بين رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش، وفي هذا الصدد صرّح اللواء المتقاعد "خالد نزار" بأنّ :" العربي (يقصد اللواء العربي بلخير) هو الذي حثّ المؤسسة العسكرية على ارتكاب الخطأ "[304]. وهو تعبير من طرف هذه الأخيرة على فقدانها السيطرة مبكّرا على الرئيس الذي اختارته لحكم الجزائر. ويمكن تلخيص أهمّ العوامل السياسية والأمنية التي ساهمت في استقرار الوضع في البلاد منذ قدوم الرئيس "بوتفليقة" فيما يلي:

1 ـ قدرة الرئيس على تطبيق سياسة الوئام المدني التي طالما رفضتها المؤسسة العسكرية تحت أي شكل من الأشكال، والتي كان أشهرها قانون الرحمة للرئيس "زروال"، وقد كان ذلك الخضوع الذي أبدته المؤسسة العسكرية بخصوص الحلّ السلمي للأزمة الأمنية سببه عاملين أساسيين وهما:[305]

أ ـ الوضع الصعب الذي وجد فيه الجيش نفسه على الصعيدين الوطني والدولي نتيجة قيامه بالأدوار السياسية الأولى منذ توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، وحالة العنف التي تلته مباشرة إلى درجة جعلت الجيش في فترة 1997 ـ 1998 متّهما من قبل وجهات خارجية بالتورّط أو المسؤولية عن بعض المجازر الارهابية الجماعية.

ب ـ الجهد الذي بذله الرئيس للاحتفاظ باستقلاله عن الجيش، حيث أكدّ في بداية حكمه أنّه لن يكون ثلاثة أرباع الرئيس قائلا: " أنا رئيس كلّ الجزائريين وقبل ذلك أنا القائد الأعلى للجيش"، في اشارة إلى أنّه لن يكون أسير العسكريين، ولن تكون لهؤلاء سلطة عليه.

لقد تمكّن الرئيس "بوتفليقة" من فرض نفسه في هذا الصراع الجديد بالاعتماد على مصادر جديدة للشرعية والمشروعية من خارج مؤسسة الجيش، وكانت تلك المصادر متنوّعة لدرجة لم تتمكّن المؤسسة العسكرية من الهيمنة عليها، فأحاط الرئيس نفسه بمجموعة من الشخصيات الثقيلة محليا ودولياً من أمثال "نور الدين يزيد زرهوني" الذي هو أحد القادة السابقين لجهاز المخابرات، و"شكيب خليل" الذي نصّبه وزيرا للطاقة، وهو صديق نائب الرئيس الأمريكي آن ذلك "Dick Cheney"،

---

[303] Mohammed Hachemaoui**, « permanences du jeu politique en Algérie** », **Op.cit**, p p 316 -317.

[304]Lyes Laribi**, Op.cit**, p114.

[305]صالح بلحاج،**المرجع السابق**،ص ص 104 – 105.

بالإضافة إلى أنّ وسائل الاعلام الثقيلة كانت في خدمة الرئيس، وكذلك جهاز الإدارة وحتى "لجان المساندة " التي ظهرت في كلّ مكان، دون نسيان دعم القوى العالمية الكبرى.[306] حيث تشتّتت جهود قادة الجيش في تضييق المجال أمام الرئيس الذي بدا بأنّه حقّق نصرا معتبرا في الصراع معهم.

ج ـ قدرة الرئيس على فرض نفسه داخليا وخارجيا كصانع للسلام، ما شكّل له دعما كبيرا سواء على المستوى الشعبي، أو على مستوى المجتمع الدولي الذي بدأ يلاحظ النتائج الايجابية لسياسته الأمنية المبنية على " المصالحة ".

وقد تكفّل الرئيس شخصيا بملّف السياسة الخارجية، وجعله بنفس المستوى مع ملف المصالحة الوطنية، فركّز على الجهاز الدبلوماسي وقاد بنفسه عملية اعادة الاعتبار للجزائر وتصحيح صورتها واعتمد في ذلك على ترتيبات منهجية قائمة على الارث الذي تركه "بومدين" من خلال اعادة احياء عصب الوطنية.[307]

وقد كان لهذه العملية الصدى الكبير على المستويين الداخلي والخارجي ما قلّص مجددا من مجال المناورة بالنسبة للمؤسسة العسكرية، وسمح للرئيس بتمرير مشاريعه السياسية وحلوله السلمية للمشكلة الأمنية دون أن يكون هناك اعتراض مؤثّر من طرف الجيش.

كما استطاع الرئيس أن يفرض بعض الوزراء المهمّين في أوّل حكومة أسّسها بعد انتخابه ضدّ رغبة الجيش الذي حاول هو الآخر فرض شخصيات معينة على رئيس الدولة، وبعد تسعة أشهر كاملة خرجت تلك الحكومة بالتركيبة التالية:

أ ـ وزراء رئيس الجمهورية:

بعد مساومات ومفاوضات طويلة تمكّن الرئيس "بوتفليقة" من تنصيب وزرائه في بعض المناصب المهمّة على غرار وزير الداخلية (نور الدين يزيد زرهوني)، وزير الطاقة (شكيب خليل)، وزير المالية (بن أشنهو)، ووزير المساهمات وتنسيق الاصلاحات (حميد تمّار)، وقد كان اختياره لهذه الشخصيات على أساس الثقة باعتبارهم ينتمون لنفس المنطقة التي ينحدر منها وهي منطقة ندرومة بولاية تلمسان.

---

[306] Lyes Laribi, **Op.cit**, p134.

[307] Rachid el Houdaigui, « L'Algérie et le Sahara Occidental, esquisse d'un jeu géopolitique à somme nulle **»**, dans : Centre d'études internationales (Editeur), **Maroc-Algérie : Analyses croisées d'un voisinage hostile**, Paris : Editions Karthala, 2011, p 118.

ب ـ وزراء الجناح المحافظ:

وقد استطاع الجناح المحافظ بدوره فرض عدد من الوزراء في الحكومة الأولى "لبوتفليقة" على غرار وزير العدل (أحمد أويحي)، وزير التربية (بوبكر بن بوزيد)، وزير تهيئة الاقليم (شريف رحماني)، وزير الشباب (عبد المالك سلال)، كما دخل الحكومة وزراء جدد كانوا يوصفون بأنّهم مقرّبون من اللواء "العربي بلخير" وهم كل من "مراد مدلسي" و "عبد المجيد تبّون".

وإذا كان الرئيس قد غيّر رؤساء الحكومات ستّ مرّات خلال عشر سنوات، فانّه حافظ على وزير الداخلية "نور الدين زرهوني" ووزير الطاقة "شكيب خليل"، فكان ابقاء الأوّل يهدف إلى التقليل من سلطة مصالح الامن (باعتباره ابن المؤسسة)، والثاني بهدف ربط علاقات قويّة مع الادارة الأمريكية.[308] وقد استطاع بذلك الحدّ من نفوذ قادة الجيش في السياسة بالتهديد بوضعهم تحت الضوء في حالة ما إذا أرادوا التصرّف ضدّ ارادته.

وبهذه الاجراءات يكون الرئيس "بوتفليقة" قد بدأ يحقّق تفوّقا ملموسا، خاصة بعد الحملة الدبلوماسيية التي بدأها الرئيس خارجيا لكسب دعم المجتمع الدولي من جهة، وداخليا لكسب تأييد المجتمع المدني الجزائري من جهة ثانية، وهو ما عمّق الهوّة بينه وبين قادة الجيش المعارضين لسياسته الأمنية على وجه الخصوص، حيث كانت الضربة الموجعة في شهر جانفي سنة 2000 عندما أعلن الرئيس أنّه سينسحب من الرئاسة اذا ما تعرّضت سياسته للعرقلة، وهو ما جعل قادة الجيش يتراجعون عن ممارسة الضغط عليه ليقبل بمن يختارونهم للمناصب العليا في الدولة.

3 ـ اكتساب الرئيس للدعم المطلق من " المجتمع المدني" وحتى أغلب القوى السياسية الناشطة في المجتمع، وهو ما أفقد الجيش دعم بعض الأحزاب السياسية (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مثلاً) التي كانت تدافع عنه خلال سنوات التسعينات، وكذلك الأمر بالنسبة لقوى المجتمع المدني، فقد شهدت الجزائر لأوّل مرّة منذ اقرار "التعددية السياسية" ما عرف "بلجان مساندة رئيس الجمهورية"، والتي كانت مكوّنة من أغلب فعاليات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى كلّ ذلك فانّ الرئيس "بوتفليقة" تلقى دعما كبيرا من طرف الكثير من القادة السابقين في جيش التحرير من أمثال العقيد "سليمان دهيلس" المدعو "العقيد صادق" وهو قائد سابق للناحية العسكرية الرابعة وأحد المقرّبين من "عبّان رمضان"، حيث صرّح

[308] Mohamed Hachmaoui, « permanence du jeu politique en Algérie », **Op.cit**, p p 317-318.

للصحافة قائلا: " لقد كان لبوتفليقة نفس أفكار عبّان رمضان لكنّه كنقيب صغير السّن، لم يتمكّن من الكلام في تلك الفترة وبعد أن أرسى معالم حكمه الآن، فهو يقوم بعملية تطهير للنظام..."[309]. هذا ما أدّى إلى زيادة شعبية الرئيس الذي كان يطلب في كلّ مناسبة من الشعب أن يقف إلى جانبه ويسانده لاستعادة الأمن والاستقرار للجزائر، لكنّه كان يطلب بطريقة غير مباشرة من الشعب دعمه كرئيس للجمهورية ضدّ خصومه من قادة الجيش[310].

وقد استطاع الرئيس "بوتفليقة" تحقيق أهدافه من خلال مختلف الاجراءات التي اتّخذها في اطار سياسة الوئام المدني، مثل اطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين من التيار الإسلامي، أو التطرّق لملف المفقودين.[311]

بعبارة أخرى استطاع "بوتفليقة" الاجابة على الكثير من الأسئلة التي بقيت بدون اجابة طيلة عقد كامل من الزمن، والتي أضفت ارتياحا كبيرا في أوساط المجتمع من جهة، ووسّعت الهوّة بين الرئيس والجيش من جهة ثانية. وبهذا يكون الرئيس قد أفقد خصومه شرعية التدخّل في السياسة التي طالما استمدّها من مبدأ حماية الدولة من الخطر ومحاربة الإرهاب، من خلال تقرير حل سلمي للمشكل الأمني، وهو الشيء الذي أجبر الجيش على العودة للثكنات تدريجيا، حيث تمكن الرئيس "بوتفليقة" من انهاء الأزمة الأمنية، وأعاد الاستقرار السياسي للنظام من خلال تعيينه لمسئولين مقربين منه، وفرض السيطرة تدريجيا على المناصب السياسية والإدارية وحتى العسكرية في الدولة، وهو ما ساعده على ترسيخ تفوّقه التدريجي، حيث كانت تتمثل الاستراتيجية الرئيسية " لبوتفليقة" في صراعه مع خصومه في:

- عدم الدخول في مواجهة مباشرة معهم .
- كسب ثقة البعض منهم وضمّهم إلى صفه.
- تحييد البعض منهم تدريجيا وعزلهم عن محيطهم.
- انهاء مهام البعض الأخر من خلال احالتهم على التقاعد.

[309] [309] Abdelhaziz Houmad, **Op.cit**, p p 76 – 77.
[310] Anthony H.Cordesman,**Op.cit**, p 124.

[311]صالح بلحاج،**المرجع السابق**،ص 105.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

قام الرئيس "بوتفليقة" مباشرة بعد وصوله إلى الحكم سنة 1999 بالعمل على تحرير الاقتصاد أكثر فأكثر، وقد كان لارتفاع أسعار المحروقات الأثر الكبير على زيادة استثمارات الدولة في البنى التحتية، وفتح العديد من الورشات في مختلف القطاعات وهو ما أعطى حركية كبيرة للاقتصاد لم يعهدها الجزائريون منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986. حيث كانت السياسة الاقتصادية في بداية حكم الرئيس "بوتفليقة" مركّزة على مجموعة من القطاعات التي كانت لها انعكاس مباشر على المواطن من حيث تحسين مستوى المعيشة مثل : تطوير البنى التحتية، قطاع النقل، الاتصالات، الصحّة، والتربية. فقد خصّص لمخطّط الاول لدعم وإنعاش الاقتصاد الأوّل (2001 ـ 2004) Plan de relance économique مبلغ سبعة مليار دولار، تبعه مخطّط دعم التنمية (2005 ـ 2009) بمبلغ خمسون مليار دولار ثمّ رفعه إلى مئة مليار دولار في مارس 2006، وأتبع ذلك المخطط بمخطط للتنمية (2010 ـ 2014) والذي بلغ حجم مخصّصاته المالية مائتان وستة وثمانين مليار دولار، فكان انعكاس تلك المخطّطات واضحا بالنسبة للوجه العامّ للجزائر، وبالنسبة للمستوى المعيشى للمواطن[312].

كما أنّ ارتفاع أسعار النفط المتزايد كان له الأثر الكبير على موقع رئيس الجمهورية بالنسبة للمجتمع الذي زاد من دعمه ومساندته، وكذلك بالنسبة لخصومه الذين أصبح مجال مناورتهم أكثر فأكثر ضيّقا ومحدوداً، حيث انتقل ميزان القوّة من يد هؤلاء لصالح رئيس الجمهورية الذي لم يفوّت فرصة ارتفاع مداخيل خزينة الدولة التدريجي لاستغلالها في تدعيم مشروعيته ومكانته لدى المجتمع.

وفي ظلّ اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الجزائري، فانّ توزيع الريع على المستوى الداخلي يمرّ أساسا عن طريق النفقات العمومية، وهو ما مكّن الرئيس من توظيف كلّ مؤسسات الدولة لخدمة مشروعه الاقتصادي الذي كان يركّز بالدرجة الأولى على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. حيث تضاعفت حظيرة السكن ما بين 2000 و 2003 بحوالي 48 %، كما صرفت الدولة في نفس الفترة مبلغ 40 مليار دولار لبناء السدود ومحطّات تحلية مياه البحر، فبلغت نسبة التغطية بشبكة المياه 98 % سنة 2014 وبلغت نسبة الربط بالكهرباء 99,4% والغاز 53% في نفس السنة، أمّا شبكة الطرق وصلت إلى حوالي 13000 كيلومتر وهي تعدّ الثانية في افريقيا بعد جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى

[312] Mihoub Mezouaghi, « l'économie Algérienne : chronique d'une crise permanente », **politique étrangère**, mars 2015, p p 18-19.

مختلف المشاريع الكبرى التي أطلقت في نفس الوقت تقريبا، الأمر الذي انعكس ايجابيا على معيشة المواطن فانتقلت نسبة النموّ الديمغرافي من 1,48% سنة 2000 إلى 2,16% سنة 2013 .[313]

لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط الرئيس "بوتفليقة" على تسويق صورة جديدة للنظام السياسي والدولة والمتمثّلة في صورة دولة في حالة اعادة البناء، متفتّحة ومتوجّهة نحو المستقبل في ظلّ الأمن واقتصاد السوق اللذان تتمتّع بهما، كما دفعت المداخيل الكبيرة لصادرات النفط الرئيس إلى اتّخاذ بعض الاجراءات لقطع الطريق أمام خصومه للاستفادة من تلك المداخيل في صراعهم ضدّه، فقام بتغيير الإطار المؤسساتي لتسيير رؤوس أموال الدولة، حيث أستبدل "المجلس الوطني للخوصصة" "بالمجلس الوطني لتوجيه وتنسيق مساهمات الدولة" مكوّن من أعضاء يعيّنهم رئيس الجمهورية، وتمكّن بذلك من حرمان خصومه من التحكّم في مصادر الريع، فكان ردّهم على ذلك بالضغط لتعيين "العربي بلخير" كمدير الديوان على مستوى رئاسة الجمهورية وهو المعروف بلقب "عراب النظام"[314].

كما حاول الرئيس في بداية حكمه أن يحوّل صلاحية تسيير احتياطات الصرف من بنك الجزائر لوزارة المالية، وكذلك اعفاء شركة سونطراك من دفع مداخيلها من العملة الصعبة لبنك الجزائر، أي أنّه أراد نقل تسيير أموال الدولة من المؤسسات التي كان يسيطر عليها خصومه إلى مؤسسات يسيطر عليها أنصاره، وهو ما زاد من حدّة الصراع بينه وبينهم لأنهم اعترضوا على كلا المشروعين. وعليه نستنتج من ذلك الاعتراض بأنّ الاختلاف بينهم وبين الرئيس لم يكن حول السلطة في حدّ ذاتها في البداية، وإنّما كان متمحور حول طريقة تسيير الريع البترولي ومن له الصلاحية في ذلك، خاصة بعد ارتفاع احتياط الصرف بالعملة الصعبة من 400 مليون دولار سنة 1989 إلى 32 مليار دولار سنة 2003.[315]

إنّ الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها خلال العهدة الأولى لحكم الرئيس "بوتفليقة" هي أنّ طبيعة الصراع قد تحوّلت من الصراع حول مسألة من يحكم إلى الصراع حول قضية من يملك، لأنّ سبب الاختلاف لم يكن حول السلطة بحكم أنّ الرئيس حضي بدعم الجيش سنة 1999، وإنّما حول

[313]Mihoub Mezouaghi, **Ibid**, p p 19-20.
[314]Mohammed Hachemaoui, « permanence du jeu politique en Algérie », **Op.cit**, p 318.
[315] Kassim Bouhou, « L'Algérie des réformes économiques : un goût d'inachevé », **politique étrangère**, Vol.74, N°2, 2009, p 327.

توزيع الريع. ذلك أن خصومه لاحظوا بأن الرئيس بدأ يخرج عن سيطرتهم عندما مسّ بمؤسستي بنك الجزائر وسوناطراك.

هنا يظهر جليّا كيف كان للعامل الاقتصادي ـ المالي الدور الكبير في حسم الصراع بين الرئيس وخصومه، اذ جرّدهم من سلطتهم السياسية ونفوذهم على الادارة باستعمال سلطة المال، حيث أقنعهم الرئيس "بوتفليقة" بأنه الرجل المناسب لاستمرارية الاستقرار من خلال القبول بعهدة ثالثة.

ولقد كان للمداخيل المالية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 2003 الأثر الكبير على توجّهات وتموقعات النخبة الحاكمة، والتي فضّلت في غالبيتها الالتحاق بجناح الرئيس الذي أصبح يمثّل مصدر المشروعية الجديدة في الجزائر، كونه أعطى الانطباع بأنّه يستغل كلّ أموال الدولة لأجل تحسين المستوى المعيشي للشعب، وأنّ الدولة لم تعد بحاجة للحماية من طرف الجيش ضدّ التهديدات الداخلية. فعمل الرئيس على تقديم ما يمكن أن نعتبره تعويضا عن العشرية السوداء من خلال اغراق الأسواق بكلّ أنواع المواد الاستهلاكية، ما أدّى إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية ارتفاعا قياسيا، فبلغت خلال العهدة الثانية لحكم الرئيس بوتفليقة أكثر من 7 مليار دولار[316].

وعليه فانّ السياسة الاقتصادية التي انتهجها الرئيس "بوتفليقة" منذ توليه السلطة سياسة توزيعية وليست سياسة استثمارية، كونه اعتمد على المال من أجل خلق طبقة كبيرة محيطة به، تحوّلت مع مرور الوقت إلى حاجز بينه وبين خصومه. وهو ما يرشّح الجزائر إلى التعرّض لأزمات اقتصادية كبيرة بمجرّد انهيار أسعار النفط مثلما حدث سنة 1988.

وإذا نظرنا لحجم الأموال التي صرفت خلال فترة حكم الرئيس "بوتفليقة"، فانّ المبلغ يعتبر ضخما جدّا فقد قدّر بحوالي 730 مليار دولار، وأنّ حوالي ثلاثة أرباع هذا المبلغ تمّ صرفها في اطار النفقات العمومية. وفي خضم هذا الصراع على السلطة بين مكوّنات النخبة الحاكمة، ظهر سؤال يطرح نفسه بقوّة، وهو هل تغيّر الاقتصاد الجزائري خلال الخمسة عشر سنة الماضية ؟ وتحمل الاجابة على هذا السؤال مجموعة من التناقضات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والمتمثّلة في أنّه كان هناك استدراك للتأخّر المسجّل في مجال البنى التحتية، كما أنّه كان هناك تحسّن في المستوى المعيشي

[316] Kassim Bouhou, **Op.cit**, p 327.

للمواطن لكن بقي الاقتصاد الكلّي مرتبط بالمحروقات التي لا تزال تشكّل حوالي 96% من مداخيل الصادرات وهي نفس المعادلة الاقتصادية التي تسود في الجزائر منذ أكثر من ثلاثة عقود.[317]

ويكمن السبب وراء قدرة الرئيس "بوتفليقة" في الحفاظ على الاستقرار السياسي للنظام الحاكم في ابقاء الاقتصاد مسيّرا بطريقة ادارية وليس وفق قواعد السوق الحقيقية، وظهر واضحاً منذ 1999 بأنّ السلطات العمومية قد تبنّت سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي كان يفترض بها أن تضمن الانتقال نحو نموذج تنموي يقوم على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

1ـ تحديث وتطوير البنى التحتية العمومية: خلق بيئة تنموية جيدة.

2 ـ الاستثمار الخاص: تحسين مناخ الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من خلال التحفيزات المالية.

3ـ التماسك الاجتماعي: تحويل جزء من الاقتصاد لخدمة الوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع.

لكن الرقابة الادارية على كلّ المعاملات التجارية والمالية، بالإضافة إلى سياسة توزيع وإعادة توزيع الريع على الطبقات المحيطة للنظام، عطّلت التحوّل الهيكلي والمؤسساتي للاقتصاد، وهو ما جعل النظام الاقتصادي القائم على مداخيل النفط يبقى في حالة الاستقرار المؤقّت (الهشّ) لارتباطه بمصدر دخل غير مستقّر هو الآخر متمثّلا في أسعار النفط في السوق العالمية[318].

نستنتج من خلال طريقة تسيير الاقتصاد التي انتهجتها النخبة الحاكمة بأنّ تركيزها على النتائج السياسية للبرامج الاقتصادية والتنموية، جعلها تغفل عن وضع خطّة حقيقية لتطوير الاقتصاد بعيدا عن الحسابات السياسية الضيّقة، وهو ما أبقى الاقتصاد رهينة تقلّبات أسعار المحروقات في السوق العالمية. وعليه يظهر لنا من خلال ملاحظة كيفية ووتيرة التطّور الاقتصادي في الجزائر بأنّ النخبة الحاكمة تكرّر نفس السياسة والخطأ الذي وقعت فيه النخبة الحاكمة في عهد الرئيس "الشادلي بن جديد " ما بين 1979 ـ 1986، والتي استغلّت تحسّن أسعار النفط لإغراق المجتمع بالكماليات التي سرعان ما اختفت بمجرّد انهيار أسعار النفط، ولنفس السبب وهو الصراع على السلطة.

[317]Mihoub Mezouaghi,**Op.cit**, p 17.
[318] **Ibid**,p p 17-18.

انّ جعل الموارد الاقتصادية كوسائل لإدارة الصراع السياسي هو السبب الرئيسي في عدم تطوّر الاقتصاد لأنّ تطويره لم يعد غاية بالنسبة للنخبة الحاكمة، وبالأخصّ اذا كان ذلك الاقتصاد مبني على مداخيل النفط أي أنّه اقتصاد ريعي، لأنّه مهما كان ذلك الريع سببا في الصراع بين مختلف الأجنحة النخبوية، فانّه يعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار والإبقاء على التحالفات قائمة داخل بنية السلطة، بحيث يصبح الريع شرط لا غنى عنه لتوازن النظام الاجتماعي القادر على تهديد استقرار السلطة (الدائرة المغلقة للنخبة القادرة على الوصول للسلطة)، لكنه ليس على نفس درجة الأهمية لبقية مكوّنات المجتمع (ما عدا النخبة الحاكمة)، أي أنّ الريع لا يعتبر شرطا أساسيا لمعيشة المجتمع لأنّ أي فرع من فروع النشاطات الاقتصادية الأخرى، حتى وإن كان دون المستوى الأمثل قادر على ضمان الحدّ الأدنى للمعيشة بالنسبة للمجتمع أو لأغلب شرائحه[319].

وعليه يمكن القول أنّ تحسّن الأوضاع المالية للجزائر منذ بداية حكم الرئيس "بوتفليقة" كان عاملا رئيسيا في استقرار النظام السياسي، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة، لكن اقتصاد الريع الذي تعرفه الجزائر، بقدر ما اعتبر نعمة خلال الخمسة عشر سنة الماضية سيتحوّل إلى نقمة في حالة انهيار الأسعار من جديد، وهو ما نعيشه منذ نهاية سنة 2014. وكما سبق وأن ذكرنا، فانّ الريع يساهم في استقرار النخبة الحاكمة ويقلّل من الصراعات بين مكوّناتها، بينما لا يستفيد منه المجتمع إلاّ بما يساعد على استقرار النخبة الحاكمة، وبقدر ما كان الريع البترولي مصدرا لاستقرار النخبة الحاكمة خلال الخمسة عشر سنة الماضية، فانّه يمكن أن يتحوّل مجددا إلى مصدر للصراع في حالة تدهور أسعار النفط للثلاث سنوات المقبلة، حتى وان لم يكن ذلك الصراع عنيفا كما كان خلال العشرية السوداء، فإنه سوف يؤثّر دون شكّ على المجتمع واستقراره وكذلك على النخبة الحاكمة واستقرارها.

لقد كان التسيير والإداري للاقتصاد ينبع من رغبة النخبة الحاكمة في ابقاء سيطرتها على الدولة والمجتمع على حدّ السواء، فقد بدأ الجناح الموالي للرئيس "بوتفليقة" في استخدام الريع لخلق طبقة من داخل الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة، ثمّ قام بتوسيعها لتشمل فئات أخرى غير سياسية (اقتصادية، اجتماعية) وهو ما مكّنه من محاصرة نفوذ وسلطة قادة الجيش الذين لم يعودوا قادرين على مواجهة سلطة ونفوذ الريع، خاصة وأنّ قائد الأركان الفريق "قايد صالح" يدعم الرئيس "بوتفليقة".

[319] Ahcène Amarouche, "Régime politique, société civile et économie en Algérie: une analyse institutionnaliste », **Mondes en développement**, Vol.40, N°159,mars 2012, p 48.

لكن من النتائج السلبية لاستعمال الريع كوسيلة لإدارة الصراعات السلطوية، الانتشار الواسع لمظاهر الفساد داخل دواليب السلطة بدليل الفضائح المالية المتكرّرة (الخليفة بنك، سوناطراك 1و2...) بالإضافة إلى المحاباة في الوصول إلى الامتيازات، الاستثمارات والقروض البنكية، وهو ما دفع أغلب المستثمرين الاقتصاديين إلى التخلّي عن قواعد اقتصاد السوق، والنشاط في اطار الشبكات المهيكلة والقويّة[320].

[320] Mihoub Mezouaghi, Op.cit, P P 26-27.

المطلب الثالث: خضوع المجتمع المدني

لم يكن للمجتمع المدني الجزائري دور كبير في التأثير على الحياة السياسية، وذلك بسبب تهميشه من طرف النخبة الحاكمة منذ الاستقلال، بل أنّه كان في أغلب الأحيان ضحيّة للصراعات السياسية على السلطة سواء في مرحلة الأحادية أو حتى بعد الانفتاح السياسي، كونه لم يتحرّر من هيمنة المؤسسات السلطوية، وبقيت أطروحة "أنطونيو غرامشي" Antonio Gramsci الأكثر ملامسة لواقع المجتمع المدني في علاقته بالدولة في الجزائر. وبالرغم من الخضوع المطلق تقريبا للدولة إلاّ أنّه يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين في تلك العلاقة وهما:

- المرحلة الأولى: ما قبل التعددية، حيث كان المجتمع المدني خاضعا للسلطة باعتبارها المصدر الوحيد لحاجياته المادية وغير المادية، وقد كان ذلك الخضوع قائم على أساس القوة التي كانت النخبة الحاكمة تتعامل بها معه.
- المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد التعددية أين أصبحت النخبة الحاكمة بحاجة لدعم المجتمع المدني، لكن دائما في اطار علاقة الخضوع وليس التفاعل وهو ما ساعد في خلق ما يمكن أن نسمّيه مجتمع مدني زبوني بدأ يظهر منذ العودة للمسار الانتخابي سنة 1995، وتكرّس وجوده مع وصول الرئيس "بوتفليقة" إلى الحكم مدعوما بتحسّن الأوضاع الاقتصادية خاصة خلال العهدتين الثانية والثالثة من حكمه.

وفي ظلّ الوضع السياسي الخاصّ الذي تعيشه الجزائر من جهة، وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية فيما يخصّ دور المجتمع المدني في التحوّل الديمقراطي وبناء دولة القانون واقتصاد السوق باعتبار أنّ المجتمع المدني أصبح فاعلا مهمّا في الوصول إلى الديمقراطية من جهة ثانية، فانّ النخبة الحاكمة لم تهمل هذا الجانب منذ بداية التعددية، بل سعت إلى تجنيده لخدمة مشروعها السياسي المتمثّل في البقاء في السلطة لكن بأساليب جديدة، مع علمها بأنّه بمجرّد السماح بالنشاط لمكوّنات المجتمع المدني المستقّل سيؤدي آليا إلى احترام حقوق الانسان وإلى ضرورة بناء اقتصاد قادر على خلق الثروة، لهذا نلاحظ بأنّ المجتمع المدني موجود في اطار عملية بناء الدولة ـ الأمّة التي تتماشى

مع تصوّرات النخبة الحاكمة، لكن امكانية توسّع مجالات المجتمع المدني خارج ارادة السلطة الحاكمة لا تزال محدودة بواسطة حواجز سياسية وقانونية تعرقل عملية التوسّع المستقل[321].

انّ الملاحظة الأساسية التي نستخلصها من نظرة النخبة الحاكمة للمجتمع المدني في الجزائر هي أنّها لا تعتبر بأن الانتقال الديمقراطي هو ظاهرة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية وقانونية، بل تركّز فقط على الجانب المؤسساتي ـ القانوني، علما أنّ العملية الديمقراطية لا يمكن أن تفصل عن الجانب السياسي لأنّها تتأثّر بالوضع الحالي للمجتمع، وهي مرتبطة بتاريخ البلاد وبطبيعة النظام السياسي الذي حكمها، ونفس الوضع ينطبق على الجانب القانوني لأنّه الواجهة التي تعكس عملية الانتقال الديمقراطي والتي تدلّ على وجودها.[322]

انّ تركيز النخبة الحاكمة في الجزائر على الجانب المؤسساتي ـ القانوني للانتقال الديمقراطي وإهمالها لبقية الجوانب، جعل من هذه الأخيرة مجرّد أدوات في يد النخبة الحاكمة لإحداث التوازنات اللازمة لاستقرارها، وكما رأينا سابقا كيف وظّف الاقتصاد في ادارة الصراع بين مكوّنات النخبة الحاكمة، فانّ مصير المجتمع المدني لم يكن مختلفا عن الاقتصاد، فقد تحوّل إلى أداة لإخافة الخصوم السياسيين من خلال استعراض القوة الشعبية في مختلف المناسبات على غرار الانتخابات والتجمعات الشعبية، خاصة منذ وصول الرئيس "بوتفليقة" إلى الحكم، حيث استعمل المجتمع المدني كوسيلة لفرض منطقه في التسيير على خصومه وتضييق المجال السياسي عليهم تدريجيا.

وعليه فانّ هذا الواقع يؤكّد خضوع المجتمع المدني للنخبة الحاكمة، وأنّ ذلك الخضوع ليس بالجديد عليه، فسيطرة النخبة الحاكمة على المجتمع المدني سهّلت عليها السيطرة على باقي مكوّنات الدولة، لأنّها قامت باستيراد تنظيم اداري بيروقراطي (النموذج الفرنسي) دون ارساء ما يقابله من مؤسسات تضمن توازن السلطات، فكان اخضاع المجتمع المدني طريقا نحو اخضاع كلّ المؤسسات التي تمثّله سواء كانت سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو حتى مجتمعية، وكانت نتيجة ذلك عدم استقلالية البرلمان (ممثّل الشعب)، فقدان العملية الانتخابية لمصداقيتها (عدم الدوران الخارجي للنخبة)،

---

[321] LAhouari Addi, **«** les obstacles à la formation de la société civile en Algérie », in Anna Bozzo et Pierre – Jean Luizard, **les sociétés civiles dans le monde Musulman**, Paris : la Découverte, TAP/islam et société, 2011, p 369.

[322] Nada Youssef, **La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux**, Paris : Editions Publibook, 2011, p24.

حاجة النخبة الحاكمة إلى عدم استقلالية القضاء، النقابات والصحافة. فيمكن وصف هذا الوضع بأنّه اعادة انتاج لحكم "البايلك التركي" الذي لم يكن لموظّفيه سوى حافز واحد وهو الانتفاع الذاتي[323].

إنّ هذا الوضع الخاصّ الذي يتميّز به المجتمع المدني في الجزائر في علاقته بالنخبة الحاكمة جعل من مشاركته في عملية الانتقال الديمقراطي مشاركة محدودة وضعيفة، لأنّ البلاد لم تعرف ارساء حوار فعّال حول مستقبل الديمقراطية فيها، كما هو الحال في العديد من الدول مثل اليونان والفلبين اللذان شارك فيهما المجتمع المدني بفعالية في خطوتين أساسيتين نحو الديمقراطية وهما:[324]

ـ اختيار ممثليه عن طريق الانتخابات التشريعية.

ـ اختيار نظام الحكم عن طريق الاستفتاء على الدستور.

وهنا نلاحظ أنّ الخطوة الثانية لم تكن متاحة للمجتمع المدني في الجزائر لأنّ النخبة الحاكمة لا تعتبره شريكا في الحكم، بل أنّه مجرّد أداة لتحقيق التوازن السلطوي في أعلى هرم السلطة.

أمّا ظاهرة الاستعمال "المفرط" للمجتمع المدني في الحقل السياسي من طرف النخبة الحاكمة فقد بدأت مع وصول الرئيس "بوتفليقة" للحكم، وظهور ما يعرف "بلجان مساندة رئيس الجمهورية " التي تتواجد في مختلف مستويات المجتمع وتشمل كلّ المجالات (ثقافية، عمالية، رياضية....)، فقد استطاعت النخبة الحاكمة خلق طبقات متعددة من الفئات الاجتماعية بفضل الريع النفطي الذي استفادت منه خلال الخمسة عشر سنة الماضية والذي مكّنها من تاخير قيام مجتمع مدني مستقل، وهو ما يفسّر استمرار التسيير الاداري للاقتصاد رغم توفّر الجزائر على ما يزيد عن 800 مليار دولار منذ سنة 2003، وصرف ثلاثة أرباع هذا المبلغ على نفقات التسيير العمومي.

لقد كانت سنة 2002 ـ 2003 البداية الفعلية للظهور الكثيف لمنظمات المجتمع المدني التي كانت تحمل قيما جديدة نسبيا مقارنة بما سبقها، مثل قيم التنمية الإنسانية وحقوق الانسان، غير أنّ ظهور هذه المنظمات كان مرتبطا بمجموعة من الشروط التاريخية التي ساهمت في تكوينها، فقد كان قادة تلك المنظمات إمّا مناضلين سياسيين سابقين، وإمّا شباب من الطلبة أو المتخرجين حديثا من

[323] Lahouari Addi, « les obstacles à la formation de la société civile en Algérie », **Op.cit**, p 376.
[324] Nada Youcef,**Op.cit**, p 33.

الجامعة، والصفة المشتركة بينهم هو عدم تحكّمهم في دواليب الادارة التي شكّلت لهم عقبات كبيرة سواء من حيث النشأة أو النشاطات[325].

فهذه العراقيل الادارية التي واجهت عمل منظمات المجتمع المدني كانت سببا وراء التحاقها بما عرف بلجان مساندة رئيس الجمهورية للاستفادة من التسهيلات الادارية حول النشاط، وبالدرجة الأولى للاستفادة من الريع الذي كانت توزّعه الدولة على مثل هذه المنظمات والجمعيات، فقد أصبح ظهور هذه اللجان في الحملات الانتخابية أمرا مألوفا للمواطن الجزائري وجزء مهمّا في الديكور السياسي - الاجتماعي للنخبة الحاكمة، ولم تخلو أي زيارة لرئيس الجمهورية في حملاته الانتخابية (خاصة 2004) من شخصيات المجتمع المدني من أمثال زعماء العروش، شيوخ الزوايا، رؤساء الفرق الرياضية....الخ، الذين كانوا يستفيدون من مساعدات الدولة التي كان يقدّمها الرئيس في كلّ محطّة من محطّاته الانتخابية في كلّ الولايات تقريبا، فاستطاع خلق آلة انتخابية غير مسبوقة والتي كانت ثمرة للتحالف بين السلطة شيوخ العروش والزوايا، والمال. فقد اعتمدت النخبة الحاكمة على معادلة بسيطة جدّا لإخضاع المجتمع المدني في بداية حكم الرئيس "بوتفليقة"، والمتمثلة في توزيع الريع النفطي مقابل الولاء السياسي[326].

لقد أظهرت أحداث ما سمي بالربيع العربي هشاشة العلاقة الموجودة بين النظام الحاكم والمجتمع المدني ي تلك الدول، والتي بُنيت في الأصل على المصالح المادية المتبادلة، وبالتالي فانّ النظام الحاكم لم يضمن الولاء التام لتلك المنظمات، وأنّ ولائها مرتبط بما يقدّمه لها النظام من منافع مادية. وبما أنّ العلاقة بين النظام الحاكم والمجتمع المدني لا تحتكم للقوانين التي تشكّل قواعد اللعبة في أي مجتمع، فانّ النخبة الحاكمة في الجزائر جعلت من الريع آلية محورية في تنظيم علاقتها بالمجتمع المدني والريع النفطي هو عامل استقرار العلاقة بينهما، ونتيجة ذلك هي أنّ نظام التوزيع القائم سوف ينتج مع مرور الوقت في اطار برامج التنمية المسطّرة من طرف الدولة، ما يمكن أن نسمّيه سوء التنمية (Mal-développement) الذي سيقوّى شعور اللاعدالة واللامساواة بين مكوّنات

[325] Pierre-Jean Roca, « Les associations « Modernes » fer de lance de la société civile ? », **Confluences Méditerranée,** n°81, février 2012, p 73.
[326] **Ibid** ,p 184.

المجتمع، وهو ما يزيد من هشاشة العلاقة بين النخبة الحاكمة والمقصيّين من الاستفادة من الريع، والذين سيتحوّلون إلى قنبلة موقوتة تهدّد استقرار النظام ككلّ اذا ما نفذ الريع[327].

وعلى هذا الأساس نستنتج أنّ علاقة النخبة الحاكمة بالمجتمع المدني قائمة على نفس الأسس التي تحكم علاقة أجنحة النخبة الحاكمة ببعضها البعض، ذلك أنّ عامل الريع هو المحدّد الرئيسي لمستويات الانسجام أو العنف التي تجمع الطرفيين. وما دام أنّ الريع متوفّر فانّ العلاقة ستكون منسجمة. فالملاحظ لخطابات الرئيس في مختلف فترات حكمه، سوف يرى بأنّها تستند في مجملها إلى "سيادة الشعب" و"سلطة الشعب" و"قرار الشعب" وهو خطاب موجّه للخصوم السياسيين من داخل النخبة الحاكمة مفاده بأنّ ورقة المجتمع المدني قد تمّ السيطرة عليها من طرفه، من خلال استقطاب أغلب فعاليات المجتمع المدني وجعلها حلقة حماية بينها وبين خصومه، حيث أنّ الريع زاد من حجم وسمك تلك الحلقة التي أصبحت سندا قويا لجناح الرئيس داخل النخبة الحاكمة في صراعها على السلطة مع خصومها، فقد استبدلت النخبة الحاكمة مصدر شرعيتها التي كانت تستمدّها من الجيش بمصدر آخر وهو الشعب. وذلك لأنّه الأكثر قدرة على حمايتها حاليا من أي محاولات للتغيير، والدليل على ذلك فشل كلّ المحاولات المناهضة لبقاء الرئيس في الحكم.

وينطبق نفس الأمر على علاقة الدولة بالمجتمع، فقد توقّع الكثيرون أن تصل موجة الربيع العربي إلى الجزائر، لكنّها تحطّمت على الحدود بسبب عدم رغبة المجتمع في فقدان الامتيازات التي تحصّل عليها، خاصة اذا أحصينا أكثر من 60 ألف جمعية ومنظّمة معتمدة رسميا إلى غاية 2016، تحصل كلّها على دعم الدولة أغلبيتها جمعيات شكلية (associations-alibis) لها وظيفة محدّدة، وهي دعم الدولة. وعليه فانّ تركيبة المجتمع المدني الحالية غير قادرة على ممارسة دورها الأساسي وهو ربط الاتّصال بين المجتمع والدولة بطريقة فعّالة، فهي عاجزة عن القيام بعمل تأسيسي داخل المجتمع يمكّن هذا الأخير من انتاج وإعادة انتاج القيم[328].

لهذا تعتبر مسألة دراسة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني على أساس العامل الاقتصادي مسألة جدّ مهمّة لأنّها هي التي تحدّد طبيعة تلك العلاقة، وتوضّح كيف استطاعت النخبة الحاكمة خصومها المعارضين للرئيس من نفوذهم على الدولة بواسطة الريع الاقتصادي، الذي حوّلته

[327] Mohamed Hachemaoui, « La corruption politique en Algérie : l'envers de l'autoritarisme », **Op.cit**, p p 112-113.
[328] Ahcène Amarouche,**Op.cit**, p 55.

النخبة الحاكمة إلى عامل رئيسي لكسب دعم المجتمع المدني الذي وصل دعمه لها إلى غاية مطالبتها بالبقاء في السلطة. وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد خلقت مجتمع مدني نفعي société civile utilitariste، مزوّد بآليات للرقابة السياسية والاجتماعية جدّ مضبوطة لتوقّع أيّة تحركات للمجتمع المدني من طرفها، كما أنّها غرست فيه آليات للرقابة الذاتية تمنعه من التصرّف ضدّ النظام خوفا من فقدان المصالح المادية.

وخلاصة هذه العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع المدني هي أنّها علاقة مصلحية مبنية على أساس مادّي وليس على قيم المواطنة والديمقراطية، فقد وضعت النخبة الحاكمة نفسها تحت رحمة أسعار النفط التي لا تتحكّم فيها لارتباطها بالسوق الدولية والقوى الكبرى التي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فانّ أيّة أزمة حادّة في أسعار المحروقات ستؤدي في غالب الاحتمالات إلى قطيعة بين الطرفيين لأن سياسة الانفاق على شراء السلم الاجتماعي على حساب التنمية الحقيقة، جعلت من المجتمع أكثر فأكثر اتكالاً على الريع من أيّ وقت مضى. فإذا فقد المجتمع مزاياه المادية، سوف تفقد النخبة الحاكمة حمايتها الشعبية، وهو ما سيفسح المجال واسعاً أمام الجناح المحافظ مرّة أخرى لحماية الدولة من الانهيار بسبب فشل النخبة السياسية في تسييرها مثلما فعل سابقا. خاصة وأن النخبة الحاكمة عملت كل ما في وسعها لتظهر للرأي العام أنّها تفوّقت على الجناح المحافظ.

المبحث الثاني: اعادة بناء العلاقات النخبوية

لقد عملت النخبة الحاكمة منذ وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم على اعادة بناء علاقاتها بمحيطها الداخلي والخارجي، فقد ركّزت كثيرا على ضرورة اشراك أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية في الحكم من خلال المجالس المنتخبة وكذلك الحكومة وذلك بسبب الظروف الداخلية والإقليمية التي تحيط بها. واستعملت النخبة الحاكمة في ذلك أسلوبين فيهما الترغيب والترهيب لإجبار النخب المعارضة على المشاركة في مؤسسات الحكم وهما:

1ـ الاستقطاب السياسي بواسطة المناصب والريع المالي.

2 ـ استعمال القانون للضغط على الفئة التي لم تستطع استقطابها.

أدركت النخبة الحاكمة بأنّ العزلة الداخلية والخارجية التي عاشتها خلال العشرية السوداء لن تخدمها اذا ما أرادت الاستمرار في الحكم، ذلك أنّ المتغيرات الاقليمية والدولية أصبحت تفرض نفسها على السياسات الداخلية للدول خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، أين أصبحت الدولة ومن وراءها النخبة الحاكمة مجبرة على التعامل مع محيطها. وقد كانت بداية المرحلة الجديدة في علاقة النخبة الحاكمة بمحيطها الداخلي من خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002، والتي جاءت باتجاهات سياسية مختلفة داخل البرلمان، بالإضافة إلى احتواء الحكومة على وزراء ينتمون للأحزاب الكبرى الممثلة في جبهة التحرير الوطني، التجمّع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وهو ما أعطى الصبغة التشاركّية في الحكم.

كما حرصت النخبة الحاكمة على التعامل مع النخبة السياسية المعارضة، والتي رأت فيها بأنّها معتدلة في خطابها السياسي اتّجاهها، وقد استعملت النخبة الحاكمة في ذلك نفس الأساليب التي استعملتها مع المجتمع المدني، أي استخدام الريع البترولي لشراء الدعم السياسي الحزبي، فتمّ القضاء على المنافسة على السلطة القائمة على الايدولوجيا والبرامج، لتعوّض بما يمكن أن نسمّيه التسليع السياسي (Marchandisation politique) في معادلة جدّ بسيطة تحكم علاقة الطرفيين وهي:

- حجم الدعم السياسي الحزبي للنخبة الحاكمة يساوي حجم الاستفادة المادية التي تمنحها تلك النخبة. وعليه سنقوم بتحليل طبيعة العلاقات النخبوية لمرحلة ما بعد العشرية السوداء وانعكاساتها على المشروع الديمقراطي.

المطلب الأول: الانتخابات والتعايش الحزبي

تعتبر الانتخابات الديمقراطية الوسيلة الوحيدة للتداول على السلطة أو حتى المشاركة فيها. وذلك ما أدركته النخبة الحاكمة بداية من تشريعيات 1997، حيث عملت على استقطاب الأحزاب السياسية للمشاركة في تلك التشريعيات لإضفاء الشرعية والمشروعية على تواجدها في السلطة، ولتقديم صورة ايجابية عن الجزائر أمام المجتمع الدولي، مفادها بأنّ النظام السياسي الشرعي قد استطاع أن يتغلّب على الإرهاب، وأنّ مؤسسات الدولة تؤدي عملها بطريقة عادية، فقد دخلت كلّ الأحزاب التي شاركت في مؤتمر "سانت ايجيديو" Saint Egidio البرلمان سنة 1997، ما عدا الجبهة الاسلامية للانقاذ المحلّة التي أصبحت أكثر عزلة من أي وقت مضى.[329]

لقد حاولت النخبة الحاكمة في أوّل تشريعيات بعد توقيف المسار الانتخابي أن تركّز جهودها لاستقطاب الأحزاب الاسلامية المعتدلة (حركة مجتمع السلم وحركة النهضة)، ففي هذا السياق لوحظ تغيّر كبير على السلوك السياسي لتلك الأحزاب كردّ فعل على استراتيجيات الاستقطاب التي طالتها في عهد الرئيسيين "زروال" و"بوتفليقة"، والتي أثمرت مشاركة الاسلاميين المعتدلين في البرلمان وحتى في الحكومة، هنا نلاحظ أنّه من آثار ذلك الاستقطاب السياسي القوي (والمغري) الممارس من طرف النخبة الحاكمة أنّ الحزبين الاسلاميين اللذان استطاعا النجاة من العشرية السوداء عرفا العديد من التغييرات والانقسامات على مستوى التركيبة البشرية الداخلية، تغيير أسماء الأحزاب، وتفرّع أحزاب جديدة من الحزبيين الرئيسيين.

ذلك لأنّ النخبة الحاكمة بقدر ما كانت تريد مشاركة تلك الأحزاب في البرلمان والحكومة، فإنّها لم تكن تريدها قويّة لتفادي تكرار مشكلة الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وهو ما انعكس على تلك الأحزاب سلبا خاصة حركة النهضة التي تعرّضت للعديد من المشاكل التي دفعت بزعيمها "عبد الله جاب الله" لتأسيس حزب "الإصلاح" ثمّ "حزب العدالة والتنمية" بعده، وقد نتج عن ذلك الحراك السياسي بين النخبة الحاكمة والأحزاب الاسلامية حصول حركة مجتمع السلم على حقيبتين وزاريتين خلال فترة 1997، وارتفع العدد إلى سبع حقائب ما بين 1997 و 1999.[330]

---

[329] Hasni Abidi, **Op.cit** ,p 15.

[330] Michael D.Driessen, " Public religion, democracy, and Islam: Examining the moderating thesis in Algeria ", **Comparative politics,** vol.44, N°2, January 2012, p p 177-180.

فقد عرفت فترة بداية حكم الرئيس "بوتفليقة" تعزيز موقع حركة مجتمع السلم داخل المؤسسات السياسية والإدارية (69 مقعد في البرلمان،7 حقائب وزارية)، كما عرفت الحركة بداية مرحلة جديدة في نشاطها السياسي طبعها تنازل معتبر عن المواقف الايديولوجية لصالح الأهداف السياسية، وتغيير خطابها من السعي لبناء دولة الإسلام إلى أنّ الاسلام هو "التاريخ والمرجعية" وليس نهج سياسي في حدّ ذاته.[331]

وعليه تمكّنت النخبة الحاكمة من استقطاب التيار الاسلامي المعتدل لداخل مؤسسات الدولة ممّا أعطاها مزيدا من المصداقية داخليا وخارجيا، كما كان ذلك الاستقطاب اعلانا لميلاد ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري وهي ظاهرة التجوال السياسية، التي سوف تستثمر فيها النخبة الحاكمة كثيرا لتحوّلها إلى قاعدة سياسية ووسيلة مضمونة لتحقيق المصالح الشخصية والخاصة لزعماء الأحزاب اللذين التحقوا بها على غرار حزب العمال بزعامة "لويزة حنون"، وذلك في اطار علاقة قائمة على محورين أساسيين وهما:

- السير في طريق التعددية مثلما تفرضه الممارسة الديمقراطية ولو شكلياً.
- سيطرة النخبة الحاكمة وتحكّمها في أغلب الأحزاب الناشطة في ساحة التعددية[332].

ففي نهاية المطاف لا يعتبر تطوّر الأحزاب السياسية الحلّ الوحيد لأزمة الدولة، لكنّه يعتبر الحلّ الأكثر قبولا من الناحية الاجتماعية، بالإضافة لذلك فانّ النخبة الحاكمة تعمل على تطوير المجال الحزبي بالتوازي مع المجتمع المدني، وتروّج لفكرة أساسية مفادها بأنّه يمكن لمنظّمات المجتمع المدني (لجان مساندة رئيس الجمهورية) أن تنجح فيما فشلت فيه الأحزاب السياسية. وقد أدركت هذه الأخيرة أنّ النخبة الحاكمة قادرة على الاستغناء عن خدماتها في أي لحظة كما فعلت مع جبهة التحرير الوطني في تشريعيات 1997، التي فاز فيها حزب التجمّع الوطني الديمقراطي الذي تمّ انشاءه ثلاثة أشهر قبل الموعد الانتخابي، بما أظهر لتلك الأحزاب بأنّ المجال السياسي جدّ محدود بالنسبة لها، وأنّها من الناحية التمثيلية لا تمنح خيارات كثيرة أو أنّها ليست تنافسية (تركيبة البرلمان معروفة في

[331]Michael D.Driessen. **Ibid**, p 180.

[332] Sabine Lavorel, **Les constitutions Arabes et l'islam : les enjeux du pluralisme juridique**, Québec : presse de l'Université du Québec, 2005, p 151.

شكلها العام مسبّقا) وهو ما انعكس على وظيفة الحزب السياسي بصفة عامة، والنواب المنتخبون بصفة خاصة، فأصبح هؤلاء يمثّلون أفراد أو مجموعات اجتماعية محدّدة[333].

ولقد انعكس هذا الواقع الجديد على مواقف الأحزاب السياسية، وعلى طريقة رؤيتها للعمل السياسي ومفهوم المشاركة في الحكم، وكانت تشريعيات 2002 منعرجا حاسما بالنسبة لتغيّر مواقف الأحزاب السياسية من العملية الانتخابية في حدّ ذاتها، والتواجد داخل مختلف مؤسسات الدولة (برلمان و حكومة خاصة) بالتحول من خدمة المصلحة العامة إلى خدمة المصلحة الشخصية الحزبية، وهو ما يفسّر انتشار ظاهرة التّجوال السياسي للمنتخبين بين الأحزاب، أو حتى الاستقالة من الحزب والبقاء داخل البرلمان تحت صفة نائب حرّ أو داخل الحكومة كوزير غير متحزّب.

وإذا قارنا نتائج التشريعيات بداية من 1997 فإننا سنلاحظ بأنّ النخبة الحاكمة قد حافظت على نفس التوازن التمثيلي في البرلمان ما عدا سنة 1997 التي عوقبت فيها جبهة التحرير الوطني بسبب موقفها من الأزمة في عهد "عبد الحميد مهري"، والجدول التالي يوضّح عدد المقاعد التي تحصّلت عليها الأحزاب الكبرى خلال التشريعيات الأربع الماضية والتي كانت دائمة التمثيل في البرلمان:

عدد المقاعد / الحزب	1997	2002	2007	2012
جبهة التحرير الوطني	62	199	136	208
التجمّع الوطني الديمقراطي	156	47	61	68
حركة مجتمع السلم	69	38	52	49 تحالف الجزائر الخضراء
حزب العمّال	04	21	26	24
المجموع/عدد المقاعد	330/291	389/305	389/275	462/349

*معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية. الجدول من اعداد الباحثة.

[333] Mohamed Hachemaoui, « la représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002) », **Op.cit**, p 35.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هذه الأحزاب الأربعة مجتمعة تحصّلت على الأغلبية الساحقة من المقاعد بالنظر لعدد الأحزاب المشاركة في تلك التشريعيات (49 حزب سنة 1997 ، 9 أحزاب سنة 2002 ،25 حزب سنة 2007، 27 حزب سنة 2012 ، بالإضافة للمترشحين المستقلين)، كما نلاحظ استقرار التوازنات السياسية داخل البرلمان ما عدا فترة العقوبة التي تعرّضت لها جبهة التحرير الوطني في تشريعيات 1997 بسبب موقفها من الأزمة الأمنية، والانقسام الذي مسّها سنة 2004/2003 بسبب ترشّح أمينها العام "علي بن فليس" ضدّ رئيس الجمهورية في رئاسيات 2004، ومن خلال هذه العقوبات التي تطال الأحزاب السياسية، نستنتج بأنّ النخبة الحاكمة هي المحرّك الفعلي للساحة السياسية وأنّها قادرة على تكييفها حسب حاجة الظروف الداخلية والخارجية.

وفي هذا المجال يمكننا التمييز بين نوعيين من الأحزاب وهي:

أوّلا: الأحزاب التي تسعى إلى الاندماج التفاوضي داخل البرلمان والحكومة.

ثانيا: التي تسعى إلى اعادة الاندماج.

ممّا يعني أنّ الانتخابات والنيابة بالنسبة لكلا النوعين أصبحت مجرّد وسيلة للتفاوض حول الحقائب الوزارية، مع القبول بعضوية برلمان لا يمارس صلاحياته وهو في واقع الأمر نتيجة لتشويه مسار الانفتاح الديمقراطي التداولي الذي عارضته هذه الأحزاب في مرحلة معينة. ونفس الشيء ينطبق على الأحزاب التي تصف نفسها بالمعارضة لأنّها تؤدي نفس وظيفة الأحزاب الموالية بالنسبة للنخبة الحاكمة وهي تعبئة القواعد الانتخابية، وتزويد المعارضة بالإطارات والبدائل وشبكات الزبائن بما يضمن للنخبة الحاكمة الواجهة الديمقراطية المثلى أمام المجتمع الدولي.

كما أنّ الملاحظة الأكثر أهمية بالنسبة لمخرجات العملية الانتخابية، أنّها تحوّلت من طريقة تنافسية للوصول إلى السلطة إلى طريقة للتعايش الحزبي السياسي بين الأحزاب من جهة وبينها وبين النخبة الحاكمة من جهة ثانية، حيث توجّهت الأحزاب إلى معايير غير سياسية لاختيار مرشّحيها في مختلف الاستحقاقات، لأنّ الهدف الرئيسي لكلّ حزب هو الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد أو بناء قاعدة انتخابية قائمة على المعطيات الاجتماعية وليس على المعطيات السياسية[334].

[334] Mohamed Hachemaoui, « la représentation politique en Algérie : entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002) », **Op.cit**, p 47.

كونه تُراعي في عملية ترتيب القوائم الانتخابية لكل الأحزاب المعايير التالية:

- ❖ الانتماء الاجتماعي، أو الاقتصادي للمرشّح.
- ❖ الطبيعة الجغرافية والسكانية للدائرة الانتخابية.
- ❖ العرش الأكبر في المنطقة خاصة في المدن الداخلية.
- ❖ النفوذ المالي أو السياسي بالنسبة للمدن الكبرى.

وفي ظلّ هذا الواقع أصبح التنافس الانتخابي مقتصرا فقط على البرلمان والمجالس المحلية على اعتبار أنّ زعماء الأحزاب، باستثناء "لويزة حنّون"، من أجل الديكور السياسي ـ الديمقراطي، لم يترشّحوا للانتخابات الرئاسية علما أنّهم يحوزون على أغلبية الوعاء الانتخابي، فقط أصبحت الانتخابات الرئاسية بالنسبة للأحزاب السياسية بدون أي رهان أو تنافسية، في اشارة واضحة أنّهم لا يريدون معارضة القرارات الصادرة عن النخبة الحاكمة التي تمتلك السلطة الفعلية، ممّا يعني أنّها قد تخلّت عن الهدف الأساسي الذي تأسّست من أجله [335].

ما يمكن أن نستنتجه هو أنّ طبيعة العلاقة التي تربط الأحزاب السياسية ببعضها البعض وبالنخبة الحاكمة، انعكس على علاقتهما بالمجتمع، فظاهرة الزبونية التي ظهرت وتطوّرت بين الأحزاب السياسية والنخبة الحاكمة زادت من الهوّة بينها وبين المجتمع الذي أصبح شبه منسحبا من الحياة السياسية، والدليل على ذلك أنّ نسبة الامتناع في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 قدّرت بحوالي 50 %، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من التجمعات غير السياسية والتي يمكنها أن تهدّد الاستقرار السياسي الداخلي للبلاد وحتى موقعها الخارجي اقليميا ودوليا.

والسبب في ذلك هو أن النخبة الحاكمة قامت بتدجين كلّ الأحزاب السياسية من خلال استخدامها لمنطق التوزيع القائم على أساس الكوطة الحزبية التي لا تتجاوز السقف المحدّد لها في كلّ الانتخابات مهما كان مستواها، ونتيجة ذلك هي فقدان الأحزاب السياسية لعمقها الاجتماعي لأنّها أصبحت في خدمة النخبة الحاكمة، وتسعى لإرضائها بكلّ الطرق، وأحسن مثال على ذلك هو التحوّل التام في خطاب حزب العمّال من النقد إلى المساندة المطلقة لرئيس الجمهورية دون سبب منطقي ومقنع، وما يزيد من تأكيد على الولاء المطلق للأحزاب السياسية للنخبة الحاكمة هو التعديل الدستوري

[335] Arezki Katache, **Op.cit,** p p 99-100.

الذي تمّ في 12 نوفمبر 2008 والذي مرّره الرئيس على البرلمان دون اللجوء للاستفتاء، بعدما قام برفع رواتب النواب لتصبح 30 مرّة ضعف الأجر الأدنى، بينما هي في حدود 8 مرّات في الدول الديمقراطية، وقد تمّت المصادقة على التعديل دون مناقشة بموافقة 360 صوت ومعارضة 21 وامتناع 08 أصوات[336].

وبالرغم من المساندة المطلقة لأغلب الأحزاب السياسية للنخبة الحاكمة، فقد حرصت هذه الأخيرة على اظهار عدم حاجتها للأحزاب السياسية من خلال اعلانها بأنّ الرئيس المترشّح قد جمع 4,2 مليون توقيع في ثمانية أيام بمعدّل 600 ألف في اليوم، بينما تحصّل بقية المرشحين لرئاسيات 2009 على العدد المطلوب بصعوبة (75 ألف مواطن/600 منتخب)، فيما فضّل بعض الزعماء عدم المشاركة من أمثال "سعيد سعدي"، "حسين آيت أحمد" و"عبد الله جاب الله" بحجّة أنّ نتيجة الانتخابات معلومة مسبّقا.[337]

لقد نجحت النخبة الحاكمة في الاستغناء عن الأحزاب السياسية وإقناع الشعب بعدم حاجته اليها هو الآخر من خلال توزيع الريع على أغلب شرائح المجتمع بصفة مباشرة، وقد انعكس ذلك على تشريعيات 2012 التي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 43 %، كما أنّ صورة "النائب البرلماني" اهتزّت لدى المواطن حيث انتشرت صفة "الانتهازي" الذي يبحث عن الأموال كصفة نموذجية لكلّ مرشّح للانتخابات التشريعية[338].

وعلى هذا الأساس تكون النخبة الحاكمة قد استطاعت خلق علاقة جديدة بينها وبين الأحزاب السياسية، أساسها المصلحة السياسية القائمة على المصلحة الشخصية وعلى خضوع أغلب الأحزاب لإرادة النخبة الحاكمة، بل أنّ هذه الأخيرة استطاعت أن تجعل أحزاب سياسية متناقضة ايديولوجيا تتعايش بانسجام داخل البرلمان وأن توافق على أغلب القرارات الصادرة عنها، لأنّها فرضت منطق الحاجة على هذه الأحزاب. وهو ما يزيد من تعقيد الوضع وعدم وضوح مخرجات العملية السياسية في الجزائر خاصة وأنها مرتبطة بعامل غير ثابت وهو أسعار النفط.

---

[336] Rachid Tlemçani, « Algérie : un autoritarisme électoral », **Tumultes**, N°38-39, janvier 2012, p p 157-158.
[337] **Ibid**, p 159.
[338] Sid-Ahmed Souiah, « Algérie : itinéraire de 50 ans d'indépendance », **Confluences Méditerranée**, N°81,février 2012, p 24.

المطلب الثاني: ظاهرة التحالف الرئاسي

حاولت النخبة الحاكمة أن تقدّم نفسها للمجتمع على أنّها نخبة حاملة لمشروع اقتصادي ـ اجتماعي يهدف إلى تحقيق التطوّر والحداثة بالنسبة للمجتمع، وذلك بالاعتماد على الريع النفطي. وقد جاء ذلك المشروع على طريقة فكرة العقد الاجتماعي "لتوماس هوبز" Thomas Hobbes، التي يقول فيها بأن الدولة تتكفّل بتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية للشعب على أن يتنازل هذا الأخير عن حقّه في ممارسة السياسة. وقد حاولت النخبة الحاكمة ضبط علاقتها بالمجتمع على أساس تلك الفكرة وذلك منذ الاستقلال إلى غاية 1989، على اعتبار أنّ الدولة كانت هي المصدر الوحيد للثروة، والفاعل الأساسي المنظّم للعلاقات داخل المجتمع[339].

وبالرغم من الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء والتي كان سببها فشل مشروع النخبة الحاكمة في شقيه الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ أنّها لا تزال متمسّكة بالسلطة من خلال خلقها لعلاقات سياسية، اقتصادية واجتماعية جديدة داخل المجتمع الجزائري. لكن بالاعتماد دائما على الريع النفطي، ما يرشّح هذه العلاقات لأن تلقى نفس مصير العلاقات التي سادت خلال الأحادية ما دام أنّ الحامل الرئيسي لبنية تلك العلاقات لم يتغيّر وهو الريع النفطي.

وعليه انطلاقا من رؤية النخبة الحاكمة للمجالين السياسي والاجتماعي المحيطين بها يجعلنا نستنتج بأنّ كلّ المشاريع التي ستوضع محلّ التنفيذ سيكون مآلها الفشل لأنّها انطلقت من قاعدة خاطئة، تحاول من خلالها النخبة الحاكمة أن تلبي حاجيات المجتمع قدر الامكان بواسطة سياسة خطيرة على الوضع العام (توزيع الريع) يمكن وصفها بسياسة الشطرنج.[340]

وفي ظلّ هذه السياسة، برزت إلى الوجود مجموعة من الظواهر التي شهدتها الساحة السياسية نذكر على رأسها ما عرف بالتحالف الرئاسي[341]. وبالعودة لظاهرة التحالف الرئاسي فهو اجتماع مصلحي لثلاثة أحزاب سياسية كبرى لمساندة رئيس الجمهورية وتعمل على تنفيذ برنامجه السياسي، وقد ضمّ هذا التحالف الذي تأسّس رسميا في 16 أفريل 2004 الأحزاب الثلاثة الكبرى في البرلمان وهي:

---

[339] Myriam Catusse, Blandine Destremau & Eric Verdier, **l'Etat face aux débordements du social au Maghreb**, Paris : Editions Karthala, 2009,p 42.

[340] Séverine Labat, « Ce héros anonyme vient de très loin. C'est le murmure des sociétés… », **Confluences Méditerranée**, N°78, mars 2011, p 182.

- جبهة التحرير الوطني الحاصل على 199 مقعد في البرلمان، بقيادة " عبد العزيز بلخادم".
- التجمّع الوطني الديمقراطي الحاصل على 47 مقعد في البرلمان، بقيادة " أحمد أويحي".
- حركة مجتمع السلم الحاصلة على 38 مقعد في البرلمان، بقيادة "أبوجرة سلطاني".

بمجموع 284 مقعد من أصل 389 مقعد ما يمثّل الأغلبية الساحقة داخل البرلمان، وفي تبريرهم لهذا التحالف بين حزب وطني وآخر ليبرالي وثالث اسلامي جاءت تصريحات رؤساء هذه الأحزاب كما يلي:

1 ـ الأمين العامّ لجبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم:

"انّ هذا التحالف الرئاسي مبني على شراكة ما بين التيارين الاسلامي والوطني من أجل اثراء الساحة السياسية، ونشأة هذا القطب السياسي يشكّل فضاء لتكامل الكفاءات والقوى من أجل بناء صرح سياسي قويّ، باستطاعته أن يستجيب لانشغالات المواطنين بعيدا عن الاحتكار ورفض الآخر".

2 ـ رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرّة سلطاني:

"يعتبر هذا التحالف لبنة اضافية ستعمل على تجسيد العلاقات بين مسمّى الاسلام ومسمّى الوطن ومسمّى الديمقراطية، قصد وضع أرضية صلبة تكون قاعدة عريضة تنبثق عنها أسرة سياسية واسعة تنصهر فيها الألوان المقحمة على المشهد السياسي في الجزائر".

3 ـ الأمين العام للتجمّع الديمقراطي أحمد أويحي:

" يأتي هذا التحالف الأوّل من نوعه منذ اقرار التعددية سنة 1989 في ظرف تغيّر فيه الواقع السياسي في الجزائر تغييرا جذريا خلال سنوات الأخيرة، بحيث لم يكن لا التيار الاسلامي ولا التيار الوطني أو الديمقراطي باستطاعته أن يفكّر في مسألة التحالف."[342]

نلاحظ من خلال هذه التصريحات لقادة الأحزاب والتي أطلقوها بعد التوقيع على ميثاق تأسيس التحالف الرئاسي، بأنّه لم تكن هناك حاجة سياسية استراتيجية لذلك التحالف لأنّ السياسة التي تبنّاها الرئيس "بوتفليقة" خلال العهدة الأولى لحكمه، كانت ستمكّنه من الفوز بعهدة ثانية دون الحاجة

1فتيحة بوروينة ،" ثلاثة أحزاب جزائرية توقّع ميثاق التحالف الرئاسي لدعم بوتفليقة"،**جريدة الرياض**،العدد 13025،السنة 2004،ص .18

لدعم تلك الأحزاب، وعليه فانّ هذه الأخيرة سعت إلى البقاء في الواجهة من خلال ذلك التحالف الذي كان أوّل مظهر من مظاهر المصلحة السياسية الموسّعة والمهيكلة في الجزائر.

وقد كانت أولى نتائج هذه الحالة السياسية هو التعديل الدستوري الذي تمّ في 2008 والذي تمّ فيه فتح عدد العهدات الرئاسية. وقد كان ذلك التعديل سببا في حالة الانسداد المؤسساتي والسياسي الذي لم تعرفه الجزائر من قبل، أضف إلى ذلك الممارسة السياسية والحزبية التي عرفت تضخّما غير مسبوق لمظاهر التقرب للنخبة السياسية مع تكاثر الزبائن بشكل لافت للانتباه، حيث أدرك هؤلاء بأنّ النخبة الحاكمة تريد البقاء في السلطة بكل الطرق، فسارعوا إلى تقديم دعمهم ومساندتهم السياسية لها مقابل الاستفادة من الريع الذي تتحكّم هذه النخبة في توزيعه، وعلى رأس هؤلاء الزبائن أحزاب التحالف الرئاسي.

لقد ساعد ذلك التحالف الزبوني النخبة الحاكمة من جهة على انكار وجود أيّ أزمة سياسية بعد العهدة الثانية لرئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى لعب دور أكبر بعد العهدة الثالثة التي تزامنت مع أحداث ما سمي بالربيع العربي بداية من سنة 2011، فعلى الرغم من تقاسم الجزائر للعديد من نقاط التشابه التي تتميّز بها دول الربيع العربي على غرار مصر وتونس، والتي نحصر أهمّها فيما يلي:[343]

- ❖ حالة الطوارئ مستمرّة منذ 20 سنة.
- ❖ ارتفاع نسبة البطالة إلى 23,6 % حسب تقديرات المنظمة الدولية للعمل.
- ❖ نسبة طالبي العمل الذين تقلّ أعمارهم عن 30 سنة تعادل 72%.
- ❖ الارتفاع المتزايد لنسب التضخّم.

إلاّ أنّه كان للتحالف الرئاسي الدور الكبير في تعبئة المجتمع ضدّ الربيع العربي على أساس أنّ الجزائر عرفت ربيعها سنة 1988، وباعتبار أنّ أحزاب التحالف تمتلك القاعدة الشعبية والانتخابية الأكبر، فانّ شبكاتها تعدّ هي الأخرى الأكبر والأكثر انتشارا داخل مؤسسات الدولة وداخل المجتمع وعلى كلا المستويين العمودي والأفقي في سلاسل متعددة من العلاقات، فقد استطاعت تغطية كلّ الأصوات المنادية بضرورة التغيير وحجبها عن الرأي العام المنخرط هو الآخر على غالبيته في سياسة التعبئة المتّبعة من طرف النخبة الحاكمة.

[1] Salim Chena, « L'Algérie dans le « printemps arabe » entre espoirs, initiatives et blocages », **Confluences Méditerranée**, N°77, février 2011, p 107.

وفي ظلّ هذه العلاقة المصلحية القائمة على حساب الأسس الحقيقية للديمقراطية، فانّه يمكن تلخيص مبادئ هذه العلاقة بناء على دراسات كلّ من "صمويل ايسنستاد / Shmuel Eisenstadt" و"لويس رونيغر/ Luis Roniger" في أربعة مبادئ وهي:[344]

1 ـ الطبيعة الثنائية التكاملية للعلاقة: مصلحة كل طرف مرتبطة بالطرف الأخر.

2 ـ التبادل المتزامن لكمّ غير محدّد من الموارد: سيولة وديمومة التبادل المصلحي بين الطرفين.

3 ـ الحسّ المتأصّل للإلتزام داخل العلاقة التعاقدية، والذي يتحوّل أحيانا إلى رابطة عاطفية (نفسية): اقتناع كل طرف بضرورة خدمة الطرف الآخر للإبقاء على العلاقة مستقرّة.

4 ـ الطابع غير القانوني، أو نصف القانوني للعلاقة: التعاضدية هي علاقة غير رسمية يمكن تحويلها إلى رسمية عن طريق إدخالها إلى مؤسسات الدولة. (التحالف الرئاسي مثلاً).

ويكثر هذا النوع من العلاقات في المجتمعات التي لا يزال فيها المجالين العام والخاص غير منفصلين، ممّا يجعل ظاهرة التعاضدية تتحوّل إلى ثقافة منتشرة في كلّ شرائح المجتمع، حتى أنّ أحزاب التحالف الرئاسي أصبحت تشكّل حزبا واحدا في خدمة الرئاسة، وأنّ الاختلاف الوحيد بين أحزاب التحالف يكمن في موقعها بالنسبة للنخبة الحاكمة في مرحلة ما بعد الرئيس "بوتفليقة"، وهل ستحفظ لهم هذه النخبة الحاكمة مصالحهم الخاصة بنفس الطريقة خصوصا بعد ما سيترتّب عن الاصلاحات التي بدأتها سنة 2011 والتي ستنتهي بتعديل الدستور.[345]

لقد أدى التحالف غير الطبيعي بين الأحزاب الثلاثة إلى انتشار واسع للتحالفات السياسية تبعتها فيما بعد التحالفات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت نتيجة ذلك احتكار موارد الدولة من طرف مجموعات متعدّدة المستويات لا تمثّل المجتمع، بل فقط أجزاء محدّدة من المجتمع، في هذا الصدد يرى كلّ من "رولاند مارشال/ Roland Marchal "و" آشيل مبيمبي/Achille Mbembe" أنّ هذه الظواهر تنتشر أكثر في الدول النفطية على وجه الخصوص، اذ يرى الباحثان بأنّ القيمة المضافة المضمونة لهذه الجماعات لم تعد تكمن في قدرة الدولة على استخراج الموارد وإنّما في خوصصة الملكية العمومية، التي تتمّ بواسطة آليات تحدّدها الدولة ذاتها، وبما أنّ الموارد الطبيعية هي محدودة المردودية

[344]Simona Piattoni (editor), **clientelism, interests, and democratic representation: the European experience in historical and comparative perspective**, Cambridge: Cambridge University press, 2001, p 9.

[345] Severine Labat, **Op.cit**, p 188.

مستقبلاً، فانّ الالتزامات المالية للدولة سوف تتحوّل إلى المجال الخاص وهو ما سيؤدي إلى تحويل الديون العمومية إلى أصول خاصة (يتمكّن كبار أصحاب رؤوس الأموال الخواص من السيطرة على الدولة من خلال شراء سندات ديونها بواسطة الأموال التي تحصلوا عليها عن طريق استنزاف ثرواتها في مرحلة سابقة) يمكنها خلق أسواق جديدة وهو ما سمّاه الباحثان "خوصصة الدولة"، والتي ستعرف ظهور قيم وقواعد ومبادئ حكم جديدة تصبح هي الأساس في تحديد علاقة المتغيرات والفواعل ببعضها البعض.[346]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأنّ المصلحية السياسية هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه لما تعيشه الجزائر من أوضاع سياسية غير واضحة المعالم، كما يمكن القول بأنّ التحالف الرئاسي الذي ظهر سنة 2004 كان أوّل كيان سياسي لظاهرة المصلحية تبعته كيانات أخرى ظهرت لنفس السبب، وهو الاستفادة من الريع. حيث أن المشكل بالنسبة لوجود هذه التركيبات السياسية داخل المجتمع هي أنّ الدولة بدأت بتفويض صلاحياتها لكيانات سياسية هجينة(Hybride)[347]. تختلط فيها استراتيجيات الدولة مع استراتيجيات النخب بما لا يسمح بالتمييز بينهما.

وفي هذه الحالة تتحوّل المفاوضات والتوافقات إلى قاعدة تحكم العلاقة بين مختلف الكيانات السياسية التي يوجد بعضها في حاجة ماسّة للبعض الآخر في معادلة معلومة الطرفيين والنتيجة، وهي الريع مقابل الاستقرار.[348] خاصة وأنّ الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال تؤكّد على أنّ حالة الفوضى التي تسبق التحالفات السياسية وما سيترتّب عنها هي في واقع الأمر فرصة للقوى السياسية التي تسيطر على المجالين السياسي والاجتماعي، لإعادة ترتيب كيفية اقتسام الريع النفطي بما يسمح للقوى الكبرى الحاكمة بشراء مشروعيتها، ولو بصفة مؤقتة لأنّها في نهاية الأمر مرتبطة بمصدر غير ثابت وهو النفط.

انّ من أهمّ الانعكاسات لهذا النوع من الممارسات السياسية على مسار التحوّل الديمقراطي هي اخراج هذا الأخير عن اطاره المؤسساتي ـ الدستوري، كما أنّ النخبة الحاكمة تجد صعوبة كبيرة في

---

[346] Béatrice Hibou, **La privatisation des Etats**, Paris : Editions Karthala, 1999, p p 39-40.
[347] **Ibid.**, p 41.
[348] Mohammed Hachemaoui, « La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ? Réexamen critique des théories de "l'Etat rentier " et de la " malédiction des ressources" », **Revue Française de science politique,** Vol.62, février 2012, p 223.

مأسسة نظام الحكم منذ توقيف المسار الانتخابي لأنّها تفتقد لقاعدة صلبة من الشرعية، وحتى مشروعيتها فهي مؤقّتة لأنّها بنت علاقتها مع المجتمع على أساس علاقة صاحب المال بالزبون، وبمجرّد فقدانها للمال سوف تفتقد للزبائن مثلما حدث لها سنة 1988. فسيتحول الزبائن إلى البحث عن مصدر تمويل آخر وسيلتفون حول أوّل قوة سياسية تظهر لهم بأنّها قادرة على استلام مقاليد الحكم وإزاحة النخبة الحاكمة.

كما استطاعت النخبة الحاكمة نشر المصلحية داخل المجتمع بمختلف الأشكال والمستويات بدعم وتسويق من طرف أحزاب التحالف الرئاسي، خاصة خلال العهدة الثانية من حكم الرئيس "بوتفليقة" والتي عرفت ارتفاعا قياسيا لأسعار النفط ممّا سهّل على النخبة الحاكمة احاطة نفسها بعدد من حلقات الحماية والمتمثّلة في:

1 ـ الأحزاب السياسية الموالية وعلى رأسها أحزاب التحالف الرئاسي حتى بعد فكّ التحالف رسمياً.

2 ـ العدد الهائل من الأحزاب الصغيرة (الطفيلية) التي ظهرت بعد قانون جانفي 2012.

3 ـ منظّمات المجتمع المدني بمختلف توجّهاتها.

4 ـ القيادة الجديدة داخل المؤسسة العسكرية الموالية لها أو المتوافقة معها.

وعليه فانّ أيّ محاولة للوصول إلى النخبة الحاكمة لا بدّ لها أن تمرّ عبر هذه الحلقات، وهو أمر يكاد يكون غير قابل للتطبيق نظرا للعمق السياسي والاجتماعي الذي بلغته المصلحية في الجزائر. بعبارة أخرى فإنّه من الصعب الوصول إلى النخبة الحاكمة فعلياً من طرف المعارضة، لأنّها محمية من طرف عدد كبير من الكيانات المصلحية التي ترفض أي تغيير في الحكم لأنه سيمسّ مباشرة بمصالحها المادية، وهو ما لاحظناه خلال الحملة الانتخابية للعهدة الرابعة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والتي لم يظهر خلالها ولو مرّة واحدة، لكنّه حقّق الفوز بفارق كبير جدّا على أقرب منافس له.

المطلب الثالث: الاصلاحات السياسية كوسيلة للتكيّف

لطالما كانت الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ 1989 وسيلة للتكيّف بالنسبة للنخبة الحاكمة، وإذا كانت الاصلاحات الاقتصادية تهدف إلى نشر ثقافة الرفاهية في المجتمع قدر الامكان على حساب بناء اقتصاد وطني قوي، فان الاصلاحات السياسية دائما ما سعت إلى تأطير المجال السياسي بالنسبة للنخب السياسية التي لا تعدّ جزء من النخبة الحاكمة ولكنّها موجودة في بيئتها، وقد عملت النخبة الحاكمة على استيعاب واستقطاب أغلب القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة خلال العهدتين الأولى والثانية للرئيس "بوتفليقة". وقد كانت الاصلاحات التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في جانفي 2012 خير دليل على ذلك، والتي نجعل على رأسها قانون الأحزاب السياسية الذي جاء لفرض اطار محدّد لنشاط الأحزاب.

فإذا كانت الجزائر لم تعرف هزّات كبيرة سنة 2011 بسبب موجة الربيع العربي، فانّ الحركية الكبيرة التي عرفها المجتمع والنظام على حدّ السواء عكست طبيعة العلاقة المليئة بالتناقضات التي تربط الدولة بالمجتمع، لهذا فقد تحرّكت النخبة الحاكمة في اطار سياسة استباقية للأحداث من خلال اصدار جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الجديدة لتفادي انفجار الوضع، لأنّها رأت بأنّ التهديد هذه المرّة يمكن أن يأتي من الشرائح الاجتماعية الواسعة التي تتواجد على هامش الدولة.[349]

وتتمثّل هذه الشرائح في الأغلبية الشعبية التي لم تستفد لا من الريع النفطي ولا من الامتيازات التي يوزّعها النظام ، وبالتالي فانّ هذه الفئات هي الأكثر قدرة على تهديد استقرار النظام لأنّه ليس لها أيّة مصالح ماديّة معه، وهو السبب الذي دفع بعض الأحزاب السياسية وحتى الشخصيات المعارضة للاستثمار في هذه الفئات في صراعها مع النخبة الحاكمة (محاولة تحريك الشارع سنة 2011 من طرف "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، ومحاولة التظاهر ضد العهدة الرابعة)، ما دفع هذه الأخيرة إلى التحرّك قبل فوات الوقت.

لقد كانت مبادرة النخبة الحاكمة تتمثّل في عقد العديد من اللقاءات مع الأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات الوطنية قصد ادخال الاصلاحات اللازمة على وظيفة المؤسسات الرسمية للدولة، وكذلك قصد تنظيم المجال السياسي وما يتعلّق به من مجالات مثل الإعلام، مع نفي وجود أي

[349]Naoual Belakhdar, « "l'éveil du Sud" ou quand la contestation vient de la marge: Une analyse du mouvement des chômeurs Algériens », **politique Africaine**, N°137, juin 2015, p 27.

أزمة سياسية حيث أرجع الخطاب الرسمي الأحداث التي عرفتها الجزائر في شهر جانفي 2011 إلى أسباب اقتصادية واجتماعية مردداً بأنّ الجزائر قد عرفت ربيعها في5 أكتوبر 1988.[350]

انّ محتوى هذه الاصلاحات السياسية يؤكّد على أنّها جاءت لفرض هيمنة النخبة الحاكمة على المجال السياسي، فقد كان الهدف الرئيسي من وراءها هو تحقيق التكيّف مع أحداث الربيع العربي من جهة، وإجبار الأحزاب المقاطعة للانتخابات على المشاركة بقوّة القانون وعلى رأسها جبهة القوى الاشتراكية من جهة ثانية، حيث تنصّ المادّة 70 من القانون العضوي للأحزاب السياسية الصادر في جانفي 2012 في الفقرة الثانية على أنّه يمكن للوزير المكلّف بالداخلية أن يطلب حلّ الحزب السياسي أمام مجلس الدولة في حالة:

ـ عدم تقديمه مرشحين لأربعة انتخابات متتالية تشريعية ومحلية على الأقّل.[351]

لقد جاءت هذه الفقرة في نظر الكثير من المحللين خصيصا لحزب جبهة القوى الاشتراكية باعتباره الحزب الوحيد الذي تبنّى سياسة المقاطعة لفترة طويلة، وهو ما أجبره على المشاركة في تشريعيات ماي 2012، حيث لم ترد النخبة الحاكمة ترك أي مجال للقوى السياسة المعارضة ركوب موجة الربيع العربي أو تهديد استقرار النظام العام.

وعلى الرغم من أنّ الجزائر لم تشهد تعبئة شعبية كبيرة سنة 2011، فانّه من الخطأ القول بأنّ الدولة معزولة عن الاحتجاجات، لأنّ المشاركة السياسية بدأت تخرج عن الإطار المؤسساتي في انعكاس واضح للأزمة العميقة التي تضرب الهياكل الوسيطة بين النظام الحاكم والمجتمع (خاصة الأحزاب)، إذ انتقلت الاحتجاجات من الإطار الحزبي إلى الشارع (2011)، وهذا من بين أهمّ أعراض العلاقة التناقضية بين الدولة والمجتمع، الدولة والأحزاب، والأحزاب والمجتمع، الأمر الذي أدّى بالحراك الاجتماعي ـ السياسي إلى الانتقال إلى "هوامش الدولة" التي تشمل شرائح كبيرة من المجتمع، والتي تشترك في عنصر مهمّ وهو التدهور الكبير لحالتها الاقتصادية والاجتماعية.[352]

---

[350] Salim Chena, **Op.cit**, p 108.

1الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**،العدد 02 ،السنة 49، (10 جانفي 2012) المتضمّن القانون العضوي للأحزاب السياسية ،المادّة 70، ص 17.

[352] Naoual Belakhdar, **Op.cit**, p p 27-28.

انّ ادراك النخبة الحاكمة لخطورة هذه الشرائح على استقرارها، دفعها إلى اتّخاذ كلّ الاجراءات التي رأتها مناسبة لاحتوائها قدر الامكان، وذلك بالاستعانة بالأحزاب السياسية التي تأسّست كالفطريات بعد جانفي 2012، وسائل الاعلام العمومية والخاصّة، وجمعيات المجتمع المدني كلّ على مستواه في اطار عملية استقطاب كبيرة عموديا وأفقيا. كما حاولت النخبة الحاكمة اعادة احياء القدرات الرمزية للنظام الحاكم (التاريخ، الثورة، البعد الاسلامي...) بالإضافة إلى عدم تخلّيها عن أسلوبها الخاصّ لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهو أسلوب التوزيع، مثلما فعلته مع أبناء الجنوب الجزائري اللذين شنّوا حملة من الاحتجاجات الواسعة بسبب البطالة، ما دفع السلطات إلى ادماج المئات منهم في جهاز الشرطة، لامتصاص غضبهم وإخماد الحركة الاحتجاجية قبل أن تتحوّل إلى انتفاضة شعبية قابلة للانتشار في كلّ أرجاء الوطن.

لقد أثبتت هذه الأحداث بأنّ النخبة الحاكمة لم تتخلّى عن سياسة المساومة من أجل شراء السلم الاجتماعي عن طريق توزيع الريع النفطي، والعودة إلى الشبكات المصلحية التي صنعتها بين 1999 و2009، وقد ظهر ذلك جليا خلال الانتخابات المحلية والتشريعية لسنة 2012، حيث استطاعت الشبكات المصلحية لحزب جبهة التحرير الوطني أن تضمن له هيمنة كبيرة على المجال السياسي الوطني، على اعتبار أنّ جبهة التحرير قد غيّرت من وضعيتها السياسية بالانتقال من الحزب الواحد الحاكم إلى الحزب الرئيسي الداعم للنخبة الحاكمة في اطار تعددية سياسية محدودة.[353]

كما عمدت النخبة الحاكمة إلى تقنين المصلحية السياسية للأحزاب من خلال تحديد قانون الأحزاب لسنة 2012 لنسب معينة يجب على الحزب السياسي الحصول عليها في الانتخابات المحلية والتشريعية وهي 7 % و 5 % على التوالي ليتمكّن من الحصول على دعم الدولة خلال حملاته الانتخابية، وهي طريقة فعّالة للحدّ من الانتشار المبالغ فيه لظاهرة المصلحية السياسية غير المفيدة للنخبة الحاكمة، والعدد الهائل من الأحزاب السياسية التي تمّ انشاؤها بداية 2012. كون أنّ النخبة الحاكمة خضعت لضغوط المجتمع بفتح مجال تأسيس الأحزاب، لكنّها قامت بغلق ذلك المجال ماديّا، وربط الأحزاب بالتمويل العمومي تحت شرط المشاركة في الانتخابات والحصول على تمثيل لا يقلّ على 5 %، وذلك لأنّ وجود أحزاب ليس لديها تمثيل اجتماعي سيشكّل عبئا كبيرا على النخبة الحاكمة، وسوف تصبح هذه الأحزاب مجموعة مصلحية ليست النخبة الحاكمة في حاجة اليها.

[353]Frédéric Volpi, « Stabilité et changement politique au Maghreb : positionner l'Algérie dans le contexte régional de l'après-printemps arabe », **Maghreb-Machrek**, N°221, mars 2014, p p 41-43.

لهذا تمّ اتّهام النخبة الحاكمة بناء على مجموعة القوانين التي أقرّت في جانفي 2012، بأنّها سجلت تراجع كبير في مجال الحرّيات، وأنّها خرق واضح للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأنّ تلك القوانين ما هي إلاّ انعكاس للهيمنة الدائمة للنخبة الحاكمة على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمجال السياسي بصفة عامة.[354]

وككلّ مرّة تواجه فيها النخبة الحاكمة مشاكل داخلية أو في علاقتها مع البيئة، فإنّها تلجئ إلى الاصلاحات السياسية والاقتصادية كوسيلة سهلة لعملية التكيّف مع المشاكل الداخلية والخارجية، أي أنّها لم تخرج عن القاعدة الخاصّة بالانتقال الديمقراطي من الأعلى (التحول) التي تتّبع مسار الاصلاحات السياسية والاقتصادية دون أن تشمل اصلاح مؤسساتي جذري يهدف إلى اعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية يتغيّر معها أسلوب الحكم وعلاقة الفرد بالمؤسسة.

وقد كانت نتيجة الاصلاحات التي قامت بها النخبة الحاكمة سنة 2012، والتي شملت الأحزاب السياسية، النظام الانتخابي، منظمات المجتمع المدني، والإعلام، هي المزيد من التضييق على هذه الفعاليات من خلال ابقائها تحت سيطرة وزارة الداخلية، وذلك ما يرشّح تلك المجموعة من القوانين الاصلاحية لأن تتحوّل إلى أدوات جديدة لتكريس الممارسة التسلطية للنخبة الحاكمة من جهة، وأن تصبح مصدرا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية من جهة ثانية، خاصة في ظلّ انهيار أسعار النفط التي كانت مصدر التوازن بين النخبة الحاكمة ومحيطها. كما أنّ تلك الاصلاحات التي وصفت بالشكلية قامت بإقصاء جزء مهمّ من المجتمع من أن يشارك في المسار السياسي بما انعكس على شفافية ومصداقية العمل السياسي بصفة عامة بالإضافة إلى وحدة المجتمع ومستقبله.[355]

كما عملت النخبة الحاكمة على ابقاء المجتمع الجزائري معزولا، حتى أنّ الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ 2011 لم تكن تهدف لتغيير النظام بقدر ما كانت تهدف إلى الاستفادة من الريع وتعميم تلك الاستفادة على الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع، وقد كانت استجابة النخبة الحاكمة لمطالب المحتجين وفق ما كانوا ينتظرونه. حيث عرفت أجور العمّال بعض الزيادات، كما تخلّت الحكومة عن فكرة رفع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك، بالإضافة إلى تسريع وتيرة بناء وتوزيع السكنات، وهو ما

[354] Aylin Unver Noi**, Islam and Democracy: perspectives on the Arab Spring**, London: Cambridge scholars publishing, 2013, p 150.
[355] **Ibid**, p 151.

مكّنها من تهدئة المجتمع بكلّ سهولة (لأنّه تعامل معها بمنطق المصلحة)، علما أنّ الاصلاحات التي جاءت بها النخبة الحاكمة في جانفي 2012 لم تكن المطلب الرئيسي للمحتجّين، بل أنّها لم تكن ضمن مطالبهم أصلا.[356]

فقد كانت أغلب المطالب اقتصادية واجتماعية، لكن النخبة الحاكمة قابلتها بجملة من الاصلاحات كان على رأسها رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 19 سنة، بالإضافة إلى فتح المجال أمام الجميع ما عدا أعضاء حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ المحلّ، لتأسيس أحزاب سياسية وجمعيات وحتى فتح وسائل اعلام خاصة سمعية بصرية في خطوة غير مسبوقة قامت بها النخبة الحاكمة للتخفيف من الضغط الذي يعيشه المجتمع منذ 1991، وكان ذلك بفضل مداخيل النفط الكبيرة التي منحت النخبة الحاكمة هامش مريح للمناورة من أجل التكيّف مع الرهانات الاقليمية والدولية التي ضربت المنطقة منذ بداية سنة 2011.

ومن خلال ما سبق، تتضح لنا سيطرة النخبة الحاكمة على المجتمع والدولة والتي تتميز بما يلي:

- قدرة النخبة الحاكمة على أن تُحكم سيطرتها على المجتمع والطبقة السياسية بنفس الطريقة من خلال مواصلتها لسياستها الشعبوية. حتى أنّ الاصلاحات التي جاءت بها في 2012 لم تخرج عن هذه السياسة.
- كما استطاعت من خلال الاصلاحات أن تفرغ كلّ القوى السياسية والاجتماعية المناهضة لها من مصداقيتها، ممّا جعلها غير قادرة على أن تتحوّل إلى قوّة سياسية محركّة للمجتمع ومنافسة للنخبة الحاكمة.[357]

لهذا فانّ النخبة الحاكمة لم تأخذ بعين الاعتبار كلّ التوجّهات والقوى السياسية والاجتماعية عندما قامت بصياغة تلك الإصلاحات، وإنّما اختارت منها ما يتوافق مع توجّهها السياسي، فقد جاءت الاصلاحات في شكل منحة من النظام السياسي منحها للبيئة، لكنّه تركها تحت وصايته (وزارة الداخلية). وذلك لغياب عنصر الثقة بينه وبين المجتمع لأنّ العلاقة بينهما مبنية منذ البداية على المصالح وليس على أساس الثقة، وهو ما يهدّد تلك الاصلاحات بالفشل أو حتى الانقلاب على أصحابها اذا ما زال مصدر التوازن بين النخبة الحاكمة والمجتمع والمتمثّل في الريع النفطي.

---

[356] Mansouria Mokhefi, « Maghreb : révolutions inachevées ? », **politique étrangère**, janvier 2012, p 79.
[357] Séverine Labat, **Op.cit**, p 188.

وعلى الرغم من أن الظروف الداخلية والدولية تغيرت كثيرا منذ 1988، إلا أن فكرة سقوط النظام الجزائري بسبب تراجع مداخيل النفط تبقى محلّ شك، بحكم أنّ الجزائر قد عرفت تجربة مماثلة سنة 1988 ورغم ذلك لم تؤدّي إلى تغيير النظام، وبالتالي فانّ الأجدر هو البحث في أسباب بقاء النخبة الحاكمة في السلطة، إلى مجموعة من العوامل نلخّصها في ما يلي:

ـ وقوف الجزائر كدولة على نفس المسافة تقريبا من أوروبا وأمريكا فيما يتعلّق بما سمّاه "ستيفن لفتسكي/ Steven levitsky" و "لوكا نواي/Lucan Way" بنقاط الاتصال الستّة والمتمثّلة في:[358]

1 ـ الاقتصاد.

2 ـ التعاون الحكومي.

3 ـ التكوين التكنوقراطي.

4 ـ المجتمع المدني.

5 ـ الاعلام.

6 ـ التواصل المجتمعي.

وعليه فانّ حرص النخبة الحاكمة على تنويع نقاط الاتّصال هذه، جعل من تأثير القوى الخارجية جدّ محدود مقارنة بما يحدث في الداخل.

ـ قدرة النخبة الحاكمة على خلق طبقات مصلحية متعدّدة المستويات شكّلت من حولها أحزمة حماية أو ما يمكن أن نسميه باللغة الفرنسية " Une zone de dépression " تمتصّ كلّ الهزّات المجتمعية وتمنعها من الوصول إلى النخبة الحاكمة أو تهديد وجودها في السلطة.

وعليه يمكن القول بأنّ الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تلجأ اليها النخبة الحاكمة في كلّ أزمة تواجهها، ما هي إلاّ أدوات للتكيّف وامتصاص ضغط البيئة.

[358] J.N.C Hill, « Linkage, leverage and organizational power: Algeria and the Maghreb spring », **Comparative politics review** (**ZFVP**), October 2015, p p 121-122.

المبحث الثالث: النخبة الحاكمة بعد رئاسيات 2014

شكّلت رئاسيات 2014 مفترق طرق حاسم بالنسبة للنخبة الحاكمة وحتى المعارضة لأنّ كلّ منهما أصبح يفكّر في مصالحه الخاصّة، فقد ظهرت ملامح الصراع مجدداً مباشرة بعد تلك الرئاسيات، وهو ما تسبّب في اعادة تموقع مكوّنات النخبة الحاكمة والمعارضة تحضيرا للمرحلة القادمة التي يبدو فيها السباق نحو الرئاسة مفتوحا أمام الجميع، وهو ما تسبّب في تفكّك التحالف الرئاسي وتموقع قادة الأحزاب الكبرى خلف شعارات مساندة للنخبة الحاكمة ليس بهدف استلامهم للسلطة، وإنّما بهدف تقديم مرشّح من بينهم يكون محلّ توافق داخل النخبة الحاكمة، أو في أسوأ الأحوال المسارعة لتقديم الدعم للمرشّح الذي سوف تختاره تلك النخبة لمرحلة ما بعد الرئيس "بوتفليقة".

وتعتبر المرحلة القادمة مرحلة الشك بالنسبة للنخبة الحاكمة، لأنّه من الصعب جدّا عليها ايجاد رجل يحقّق الاجماع والتوافق النخبوي مثل الرئيس "بوتفليقة"، لهذا فانّ المرحلة الحالية (2014-2019) هي مرحلة ترقّب وانتظار بالنسبة للنخبة الحزبية، ومرحلة اعادة ترتيب الأوراق بالنسبة للنخبة الحاكمة. فقد احتمت كلّ منهما منذ 1999 بظلّ الرئيس. حيث استطاعت النخبة الحاكمة التخلّص من بعض الوجوه السياسية التي لعبت دورا معينا فيما سبق من السنوات، والتي وجدت نفسها حاليا بدون حماية في مواجهة خصومها السياسيين. ويشكّل هذا الوضع الجديد الذي لم تعرفه الجزائر من قبل حالة من الفراغ السياسي المؤقّت، حيث اختلت كلّ المعالم التي بني عليها النظام الجزائري منذ الاستقلال.

المطلب الأوّل: الأزمات الداخلية للنخبة بعد 2014

أثبتت الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 بأنّ التحالفات غير الطبيعية التي جمعت بعض الأحزاب وحتى التي جمعت أغلب الأحزاب وراء شعار برنامج رئيس الجمهورية لم تكن سوى تحالفات مصلحية بدأت تزول بزوال المصلحة المشتركة المتمثلة في برنامج رئيس الجمهورية الذي غطّى على فشل النخبة الحزبية في خلق البديل أو حتى على قدرتها على المنافسة على السلطة. إنّ هذا الوضع الجامد جعل النظام السياسي ككلّ يبلغ أقصى درجات التشبُع (والاستهلاك الذاتي) بعد أكثر من خمسة عقود من الحكم. وعلى الرغم من ذلك فهو يرفض فكرة التداول الفعلي على السلطة، لأنّه نجح في الحفاظ على التوازن السياسي من خلال دمج مختلف أقطابه التي تتواجه بعنف أحيانا في نفس الدائرة، والتي عرفت دائما كيف تعيد جمع أطرافها وفق الظروف السياسية والمصالح الخاصة بكل طرف بهدف استمرارية النظام.[359]

صحيح أنّ الأحزاب السياسية في الجزائر لم تلعب في أي وقت من الأوقات دورا حاسما في تجسيد التداول على السلطة، إلاّ أنّها ساعدت النخبة الحاكمة على الاستمرار في الحكم بالرغم من الهزّات العنيفة التي عرفتها منذ اقرار التعددية، فغالبا ما وصفت هذه الأحزاب بالواجهة التي يختفي وراءها صنّاع القرار الحقيقيين، والذين لا يتوانون في الاستغناء عنها مثلما حدث لجبهة التحرير الوطني في عهد أمينها العام "عبد الحميد مهري"، في دلالة واضحة بأنّ الأحزاب السياسية هي مجرّد أداة للتسيير ليس إلاّ، والأمر ينطبق كذلك على التجمّع الوطني الديمقراطي الذي صعد إلى الواجهة في تشريعيات 1997، ثمّ عاد إلى حجمه الطبيعي بداية من تشريعيات 2002 بعد عودة جبهة التحرير الوطني إلى ما يسمى ببيت الطاعة. وعلى الرغم من مطالبة أو مساندة أغلب القوى السياسية لترشّح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة رابعة، فإنها عرفت الكثير من الأزمات الداخلية التي أثّرت على واستقرارها وذلك بسبب عدم الوضوح بخصوص مرحلة ما بعد "بوتفليقة"، حيث يمكن تحديد تلك الأزمات في:

[359] Mansouria Mokhefi, « Introduction : L'Algérie blocages internes, instabilités externes », **Politique étrangère**, mars 2015, p 10.

1 ـ أزمة الثقة: تحاول النخبة الحاكمة الحفاظ على الوضع الراهن من خلال رئاسيات 2014 ومنع أي فرصة للتغيير الديمقراطي أو حتى الانفتاح السياسي من خلال محاولة ايجاد تبريرات لإعادة تأهيل النظام الحاكم باستخدام غطاء الرئيس "بوتفليقة"[360].

وقد كان ذلك سببا في اهتزاز الثقة التي كانت موجودة بين مكوّنات النخبة الحاكمة منذ 1999، حيث ظهر من خلال مختلف الأحداث التي عرفتها الجزائر بأنّ أحد أطراف اللعبة داخل النخبة الحاكمة قد أخلّ بالتزاماته تجاه الطرف الآخر، وهو ما انعكس من خلال الحملة التي بدأتها مؤسسة الرئاسة وحلفاءها الذين يتقدّمهم حزب جبهة التحرير الوطني ضدّ أفراد من المؤسسة العسكرية بهدف ابعاد الحرس القديم من داخلها، وقد تسبّبت هذه الأزمة بين أجنحة النخبة الحاكمة في انقسامات كبيرة في أوساط النخبة الحزبية التي انحاز فيها حزبي التحالف الرئاسي سابقا للرئاسة، بينما انحاز حزب العمال للطرف الآخر.

وإذا كانت حركات الانقسامات الداخلية التي عرفها حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمّع الوطني الديمقراطي ما بين 2011 و 2014 مرتبطة بتموقعاتها داخل مؤسسات الدولة ومدى تقرّبها وخدمتها لمصالح النخبة الحاكمة، فانّ محاولة القيام بالحركة التصحيحية التي شهدها حزب العمال منذ بداية 2016 مرتبطة بخوف الطرف التصحيحي على مصالحه من وموقف رئيسة الحزب "لويزة حنون" المدافع عن الطرف الاخر، فقد حاول التصحيحيون ابعادها من الحزب للحفاظ على علاقاتهم مع النخبة الحاكمة ومن ورائها مصالحهم الخاصة. وهو ما دفع بها إلى العودة عن موقفها وتبنّي موقف الجناح التصحيحي داخل حزبها ما مكّنها من الاحتفاظ برئاسة الحزب. وفي هذا السياق يرى الباحث "محمد حشماوي" بأنّ ما يحدث في الجزائر حاليا هو سعي النخبة الحاكمة لمأسسة الهيمنة.[361]

ذلك أنّ خزّان الشخصيات التي كانت النخبة الحاكمة تدفع بها للواجهة قد نفذ وحتى الشخصيات المعروفة على الساحة السياسية لا تملك المصداقية اللازمة أمام الشعب، وبالتالي فانّ أزمة الثقة المخيّمة على النخبة الحاكمة ومحيطها جعلت هذه الأخيرة تغيّر من استراتيجيتها للبقاء في الحكم بالانتقال من شخصنة الهيمنة إلى مأسستها بحيث تصبح شخصيات الواجهة ذات أهمية كبيرة.

2 ـ أزمة المؤسسات:

[360] Mohamed Hachemaoui, « changement institutionnel VS durabilité autoritaire », **Op.cit**, p 663.
[361] Mohamed Hachemaoui, « La corruption politique en Algérie : l'envers de l'autoritarisme », **Op.cit**, p 128.

أظهرت رئاسيات 2014 أنّ البلاد لا تعاني من أزمة شخصيات فقط، بل من أزمة مؤسسات تشمل كلّ مستويات الدولة، فلم يتمّ التخلّص بعد من مخلّفات التسيير الأحادي للدولة ما دام أنّ النخبة الحاكمة نفسها لم تتغيّر. يضاف إلى ذلك ما ذكرناه سابقا في هذه الرسالة بأنّ النخبة الحاكمة سعت منذ الاستقلال إلى بناء الأمة الجزائرية وليس الدولة الجزائرية، وهو ما يفسّر غياب الدور الفعال للمؤسسات الدستورية. ولقد جعلت أزمة المؤسسات النظام السياسي الجزائري يصل إلى الجمود وغياب البديل الذي يمكنه أن يقدّمه للشعب الجزائري.[362]

3 ـ أزمة الريع:

إنّ أكثر ما يؤثّر على استقرار النخبة الحاكمة هو أسعار النفط التي بدأت تتدهور مع بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2010 إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها نهاية 2015، وإذا علمنا أنّ النخبة الحاكمة قد استعانت بالريع من أجل البقاء في السلطة من جهة، وخلق طبقة سياسية ـ حزبية وحتى اجتماعية من المصلحية التي تحيط بها على أساس المصالح المتبادلة (الريع مقابل الاستقرار) من جهة ثانية، فانّ فقدان النخبة الحاكمة لمصدر الريع سوف يفقدها الدعم الحزبي والاجتماعي الذي تلقّته طيلة حكم الرئيس "بوتفليقة"، فالجزائر موجودة في مفترق طرق خطير داخليا وخاريجيا، وإذا كانت النخبة الحاكمة لا تريد للجزائر الانضمام لقائمة الدول الفاشلة فعليها أن تعرف أين تكمن أسباب التطوّر والأمن، وما هي الأدوات اللازمة لذلك والفواعل القادرة على المشاركة الايجابية.

إنّ اعتماد النخبة الحاكمة على الريع النفطي لشراء السلم الاجتماعي طيلة فترة حكم الرئيس "بوتفليقة" يهدّدها بتكرار أحداث أكتوبر 1988، التي لم تكن دوافعها سياسية وإنّما اقتصادية واجتماعية. ذلك ما يبرّر عدم اهتمام النخبة الحاكمة بالطبقة السياسية وتركيز اهتمامها على المجتمع لأنّها ترى فيه مصدر التهديد الوحيد لبقائها في السلطة، لأنّ المشاكل الاقتصادية والمالية هي السبب الأوّل في اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية (الجزائر أكتوبر 1988، جانفي 2011، تونس، مصر، ليبيا...الخ)، و بالتالي فانّ مصير استقرار النخبة الحاكمة مرتبط باستقرار أسعار النفط عند مستوى لا يجب أن ينزل تحت عتبة 35 دولار، وإلاّ سوف تجد النخبة الحاكمة نفسها في مواجهة الندرة في السلع والمواد الأساسية أو غلاء أسعارها ما يضعها في مواجهة مباشرة مع الشعب، حيث نعتبر بأنّ أزمة الريع هي أخطر أزمة تواجه النخبة الحاكمة وتهدّد مستقبلها في الحكم، وهذا ما يبرّر سعي النخبة

[362] Mansouria Mokhefi, **Op.cit**, p 10.

الحاكمة لنزع الطابع السياسي عن كلّ الاحتجاجات التي عرفتها البلاد منذ 2011، وحصرها فقط في اطارها الاقتصادي لأنّها تمتلك آليات التفاوض في هذا المجال (الريع بالدرجة الأولى) ما يسهّل عليها الخروج من أزماتها مع المجتمع بكلّ سهولة.[363]

وككلّ مرّة تواجه فيها النخبة الحاكمة أزمات داخلية، فإنّها تلجأ للتضحية ببعض الشخصيات التي يمكن أن تتسبّب لها في أزمة خارجية (مع الشعب) مثلما فعلت سابقاً مع "عمارة بن يونس" الذي تسبّب لها في حرج كبير مع المجتمع (تصريح استيراد الخمور)، ذلك لأنّ استراتيجية النخبة الحاكمة تكمن في ابعاد كلّ شخص يعكّر علاقتها بالمجتمع الداخلي والمجتمع الدولي على حدّ السواء لكي تحافظ على مصداقيتها داخليا وخارجيا. وبالإضافة للوضع الداخلي، فقد لعب الوضع الدولي وحتى الاقليمي دورا كبيرا في تحديد تموقعات النخبة بصفة عامة، وبالأخص النخبة الحاكمة التي حاولت الحفاظ على وحدتها وتماسكها قدر الامكان في مواجهة ظاهرتين، احداهما دولية والأخرى اقليمية تهدّدان استقرارها وبقائها في الحكم بطريقة مباشرة وهما:

- ❖ الأزمة المالية العالمية وانهيار أسعار النفط.
- ❖ ثورات الربيع العربي وأخطارها الأمنية.

وفي سعيها لمواجهة هاتين الظاهرتين فقد استعانت النخبة الحاكمة بالريع النفطي الذي استثمرت كلّ احتياطاته تقريبا في امتصاص موجات الاحتجاجات من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية ذات بعد سياسي. لكن أحداث الربيع العربي في دول الجوار أثبتت بأنّ هذه الأساليب لم تكن ناجحة تماما، بل أنّها سهلة التجاوز، وبالتالي فانّ الخصوصية الجزائرية التي منعت وصول موجة الربيع العربي إليها (خصوصية النخبة الحاكمة) تكمن في الجانب السياسي و الاقتصادي – الاجتماعي في آن واحد.

وهو الجانب الذي يعتبر الأقوى من حيث التحكّم فيه من طرف النخبة الحاكمة، وتكمن أسباب تحكّمها فيه فيما يلي:

- ❖ التسيير السياسي للريع النفطي بغض النظر عن مبادئ الاقتصاد.
- ❖ اتّساع حجم الطبقة المصلحية التي خلقتها النخبة الحاكمة أفقيا وعموديا.

[363] Frédéric Volpi, **Op.cit**, p 41.

❖ تخويف النخبة المعارضة واتّهامها بالعمل لصالح قوى خارجية، الأمر الذي ساهم في تموقعها خلف شعار الوحدة الوطنية، ما جعلها منعدمة التأثير على النخبة الحاكمة وعلى المجتمع.

من خلال ما سبق، نلاحظ بأنّ رئاسيات 2014 فرضت واقع سياسي جديد على النخبة الحاكمة والمعارضة، فيما يظهر بأنّه تفوّق لجناح معيّن داخل النخبة الحاكمة وهو جناح رئيس الجمهورية، حتى أنّ أغلب الأحزاب السياسية تجنّدت ضدّ الربيع العربي من خلال اظهار جانبه السلبي على الدولة والمجتمع وحالة الفوضى والحروب الأهلية (انتشار الارهاب في كلّ دول الربيع العربي)، فقد تبنّت الطبقة السياسية ذلك الخطاب المدافع عن النخبة الحاكمة بسبب ما يطلق عليه اسم "قوة الريع النفطي في هيكلة المجال السياسي".[364]

وبما أنّ الرهانات السياسية في الجزائر قد تركّزت حول رئاسيات 2014 التي جرت في جوّ من الغموض النسبي، فانّ ذلك يؤكّد مرة أخرى بأنّ النخبة الحاكمة في الجزائر قد كرّست النظرة الأوليغارشية للنظام الموزّعة بين النخب السياسية الاقتصادية والأمنية، التي حقّقت استقلالية كبيرة عن الشعب منذ حربها ضدّ الارهاب ما مكّنها من تجنّب تأثيرات الربيع العربي بسهولة بالرغم من المشاكل المتتالية التي تتسبّب فيها عدم فعالية السياسة التوزيعية من جهة، والانتشار الواسع لمظاهر الفساد من جهة ثانية.

انّ النقطة التي أردنا التركيز عليها من خلال هذا المطلب هي أنّ كلّ الدراسات التي تناولت التفاعلات السياسية في الجزائر بعد رئاسيات 2014، ركّزت كلّها على عامل الريع ودوره في حفظ استقرار النخبة الحاكمة والتوازنات الأساسية داخل المجتمع، كما أنّ الريع كان وراء عدم نجاح عملية الانتقال الديمقراطي لأنّ تفسير ذلك الفشل يكمن في القدرة التوزيعية التي اكتسبها النظام منذ 1999 إلى غاية 2015، والتي شملت بالدرجة الأولى أحزمة الأمان والحماية التي شكّلتها النخبة الحاكمة حول نفسها من الطبقة السياسية، المجتمع المدني، دون اهمال المؤسسة الأمنية، وكلّ هذا يدفعنا للقول بأنّ التموقعات النخبوية بعد 2014 كانت متمحورة حول الريع بالدرجة الأولى ثمّ حول الجناح الأقوى في النخبة الحاكمة باعتباره الموزّع الحصري لذلك الريع.

[364] Tarik Dahou, « Les marges transnationales et locales de l'Etat Algérien », **politique Africaine, N**°137, janvier 2015, p 11.

المطلب الثاني: تعديل الدستور بين الاستقرار السلطوي ومأسسة الصراع

لقد جاء مشروع تعديل الدستور الجزائري في 2016 في ظلّ ظروف داخلية وخارجية حرجة بالنسبة للنخبة الحاكمة، فقد واجهت هذه الأخيرة الصراع الداخلي على السلطة من جهة، وظاهرة الربيع العربي التي انتشرت مثل كرة الثلج في الدول العربية ما أحدث في هذه الدول ما يسمى بظاهرة تأثير الدومينو (Effet Domino)، التي تسبّبت في سقوط بعض الأنظمة ودخول بعضها الآخر في حروب أهلية مع شعوبها. ولم تكن الجزائر في أمان من انتقال الظاهرة إليها، فقط عرفت بعض الأحداث يوميّ الرابع والخامس من جانفي 2011 شملت أغلب المدن الكبرى ما جعل السلطات تضاعف وعودها للشباب بأنّها ستتكفّل بكل مطالبهم بما فيها المطالب السياسية، وفي هذا الصدد أعلن رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011 في خطاب تلفزيوني عن تعديل الدستور بهدف تدعيم الديمقراطية التمثيلية في الجزائر، وهي التصريحات التي كانت كفيلة لإبعاد ظاهرة الربيع العربي عن الجزائر.[365]

وقد وظّفت النخبة الحاكمة نوعين من الريع لإنجاح عملية تعديل الدستور اجتماعيا بالدرجة الأولى ثمّ سياسيا بالدرجة الثانية، ويتمثّل هذين النوعيين في:[366]

1 ـ "الريع التاريخي" ذو الأبعاد السياسية:

وهو الريع الأكثر قدرة على خلق رأس المال الرمزي على اعتبار أنّ المنطق التأسيسي الذي يقوم عليه قد أثبت تاريخيا بأنّه الأكثر انتشارا داخل المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، يجد مرجعياته في تاريخ الثورة التحريرية الذي عملت النخبة الحاكمة على مأسسته منذ الاستقلال وجعله أداة لتبرير بقائها في السلطة كلّ هذه المدّة. ومع ادراك النخبة الحاكمة بأنّ الريع التاريخي لم يعد كافيا وحده لإبقائها في السلطة، فقد استخدمت النوع الثاني الذي هو أكثر فعالية لكن نتائجه ليست مضمونة مثلما كان عليه الريع التاريخي.

2 ـ الريع الاقتصادي ذو الأبعاد الاجتماعية (والسياسية فيما بعد):

[365] Jean-François Coustillière, « Impact des révoltes arabes au Maghreb. Etat des lieux et perspectives », **Maghreb**-**Machrek**, N°208, février 2011, pp 79-80.
[366] Nadji Safir, « Algérie 2015 : enjeux rentiers, dérives autoritaires et perspectives », **Maghreb**-**Machrek**, N°221, mars 2014, p p 78-79.

وهو الريع الأسرع من حيث التأثير على المجتمع، فقد بدأت النخبة الحاكمة في اتّباع هذا المنطق الريعي بداية من سنوات السبعينات في أبعاده الاجتماعية، ثمّ تحوّلت إلى الأبعاد السياسية بداية من سنوات 2000، فتحوّلت الموارد الريعية إلى أدوات لشراء السلم الاجتماعي وهو ما أدّى إلى سير الدولة والمجتمع في مسار عميق من الانغماس في الريع (Rastérisation) الذي حوّل كلّ من الاقتصاد والمجتمع من حالة النشاط إلى حالة خمول، وهو ما جعلهما تابعين لمصدر الدخل الوحيد (الريع) الذي تتكفّل النخبة الحاكمة بتوزيعه بما يخدم مصالحها الخاصة.

إنّ عملية تعديل الدستور لم تأت بسبب دوافع اجتماعية واقتصادية بقدر ما كانت أسبابها سياسية متعلّقة بالاستقرار العام للنخبة الحاكمة، لهذا سوف لن نتناول التعديل الدستوري لسنة 2016 من زاوية قانونية وإنّما سوف نركّز على نقطة أساسية وهي أنّ هذا التعديل هو في واقع الأمر نتيجة للصراع الدائر بين أجنحة النخبة الحاكمة حول السلطة، ذلك أنّ الرئيس "بوتفليقة" كان قد صرّح عند وصوله للحكم بأنّه غير راض عن الدستور الحالي، لكنّه لم يجعل تعديله احدى أولوياته إلا بعد ما وصل الصراع السلطوي إلى طريق مسدود، ولم يكن الربيع العربي سوى ذريعة لتمرير تلك التعديلات في شكل جملة اصلاحات جديدة شملت كلّ المجالات، لأنّه في بداية 2011 تفاجأ الكثير من الملاحظين والمتتبّعين للأوضاع في الجزائر وعلى خلاف ما كانوا ينتظرون، بأنّه لم يحدث شيء في الجزائر.[367]

لهذا فانّ دور المجتمع في عملية تعديل الدستور يكاد يكون منعدماً مثله مثل دور الأحزاب السياسية بكلّ توجّهاتها بما فيها أحزاب السلطة. ومن خلال القاء نظرة على محتوى التعديل الدستوري، وبغض النظر عن الهيئات الجديدة المُحدثة، وترفيع بعض الحقوق القانونية إلى حقوق دستورية (ترقية نصوص قانونية إلى نصوص دستورية)، فانّ ما سنركّز عليه هو المادّة 63 والمادة 88 من الدستور المعدّل لسنة 2016، وهما المادّتان اللتان أفرزهما الصراع بين جناحي النخبة الحاكمة.

وتنص المادة 63 على ما يلي:" يتساوى جميع المواطنين في تقلّد المهام والوظائف في الدولة دون أيّة شروط أخرى غير الشروط التي يحدّدها القانون، التمتّع بالجنسية الجزائرية دون سواها شرط لتولّي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية".

[367] **Ibid**,p 86.

نلاحظ من خلال الفقرة الثانية التي أضيفت لهذه المادة في التعديل الأخير بأن الهدف منها هو منع شخصيات من تقلّد مناصب حسّاسة في الدولة، ولكي لا تتكرّر عمليات الهروب من المحاسبة القضائية في قضايا الفساد والفضائح المالية. كما أنّ هذه المادة تجنّب السلطات الدخول في مشاكل مع دول الجنسية المكتسبة في حالة اللجوء إلى القضاء.

ولم تلق هذه المادّة معارضة إلاّ من طرف الجزائريين المقيمين في الخارج ممثّلين في العديد من الجمعيات، اللذين اعتبروا أنّ المادّة 63 هي مساسٌ بوطنيّتهم، فقد وصفوها بالجريمة وباللاعدالة في حقّهم، وما عدا هؤلاء لا يبدوا أنّ هذه المادّة تطرح مشكلا داخل الجزائر لأنّ المعنيين بها داخليا يدركون خلفياتها وما عليهم إلاّ الاختيار بين الجنسية المكتسبة أو المناصب العليا والمسؤوليات السياسية في الدولة.

أمّا المادّة 88 فتنصّ على ما يلي: " مدّة المهمّة الرئاسية خمس (5) سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرّة واحدة ."

وقد جاءت هذه المادّة لتحديد مدّة الرئاسة بهدف تفادي تكرار فترة حكم الرئيس "بوتفليقة"، وعليه نستنتج من هذه المادّة أنّ الجناح المنافس لجناح الرئيس يمتلك من القوّة ما مكّنه من فرض التداول على السلطة في مدّة أقصاها عشر سنوات، بهدف منع أي جناح داخل النخبة الحاكمة من أن يقصي الجناح الآخر أو يضعفه بصفة نهائية، وما يؤكّد هذه الرؤية هو الاضافات التي أدخلت على المادة 88 من الدستور والمحدّدة لشروط الترشّح لرئاسة الجمهورية والمتمثّلة فيما يلي:

- لم يتجنّس بجنسية أجنبية.

- يثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب و الأمّ.

- يثبت بأنّ زوجته تتمتّع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط.

نلاحظ أنّ هذا الاصرار على الجنسية الجزائرية وحدها فقط مردّه إلى رغبة النخبة الحاكمة في منع أي شخص يحمل جنسية ثانية من الترشّح لتُبقى المجال السياسي مغلق وتحت سيطرتها. كما أنّ المادّة 88 أكّدت تمسّك الجناح المعارض لرئيس الجمهورية داخل النخبة الحاكمة بالقضاء نهائيا على فكرة تسليم لخليفة الرئيس المختار كأمر واقع، وقد أكّدت ذلك المادّة 212 من الدستور التي جعلت من

اعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرّة واحدة فقط من ثوابت الأمّة التي لا يمكن المساس بها في أي تعديل دستوري.

من خلال هذا التحليل المختصر للمادتين 88 و 63، نستنتج بأنّ الصراع السياسي الذي ساد بين جناحي النخبة الحاكمة منذ بداية العهدة الثالثة للرئيس، والذي اشتدّ بعد 2013 وتزامن مع بداية التحضير للعهدة الرابعة، قد تمّت مأسسته من خلال الاجراءات الجديدة التي تضمّنها الدستور والتي ركّزت على نقطتين أساسيتين وهما:

1 ـ من يحقّ له ممارسة السلطة.

2 ـ كيف، وما هي المدّة التي تمارس خلالها السلطة.

إنّ التطوّر الذي يعرفه المجتمع الجزائري ومحيطه الاقليمي والدولي دفع بالنخبة الحاكمة إلى البحث عن مأسسة الاتّفاق غير المكتوب الذي حكم تصرفاتها منذ الاستقلال، وذلك من أجل وضع استراتيجية وطنية تضمن لها مواجهة التحديات المتعدّدة التي تشكل تهديدا كبيرا لوجودها في الحكم، والتي نضع على رأسها الأوضاع الاقتصادية خاصّة مع الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار النفط.

فالمشاكل الاقتصادية الراهنة تشكّل تحديا حقيقيا للنخبة الحاكمة، التي لم تضع في الدستور الجديد الحلول المناسبة لها، وهي الحلول التي كان يفترض بها أن تشمل نظامي الريع اللذين يرتكز عليها نظام الحكم في الجزائر وهما:[368]

- ❖ النظام السياسي التسلطي (المتصلّب الذي يرفض الدوران الخارجي للنخبة).
- ❖ النظام الاقتصادي الريعي (المهدّد بالانهيار في أي لحظة لأنّه مرتبط بالنفط).

لهذا يمكن القول بأنّ الأمر لم يكن أبدا متعلّقا بالدستور، لأنّ هذه الوثيقة لا تحمل دلالة رمزية كبيرة في بلد ترفض فيه النخبة الحاكمة الدوران الخارجي للنخبة أو التداول الفعلي على السلطة. نضيف إلى ذلك أنّه في كلّ مرّة تمّ فيها تجاوز الدستور، كان ذلك من طرف النخبة الحاكمة وبالتالي فانّ الدستور لا يعدوا أن يكون وثيقة تحدّد طبيعة ومستوى العلاقة بين النخبة الحاكمة والشعب، لكنّها لا تحدّد طبيعة العلاقة بين مكوّنات النخبة الحاكمة ولا علاقة هذه الأخيرة بالمؤسسات الدستورية.

[368] Nadji Safir, **Op.cit**, p 89.

من خلال هذا يتّضح أنّ التعديل الدستوري لسنة 2016 لا يعكس ارادة النخبة الحاكمة في الانتقال إلى الديمقراطية الفعلية بقدر ما يعكس الصراع الداخلي على السلطة، فالنخبة الحاكمة أرادت غلق الطريق أمام كلّ تدخّل خارجي في شؤونها الداخلية، وبالتالي فانّ الجناح المحافظ استطاع مرّة أخرى أن يفرض منطقه على الجناح الموالي للرئيس بالرغم من المدّة الطويلة التي استغرقها لتحقيق ذلك. وعليه يمكن وصف الصراع الدائر على السلطة والنتائج المترتّبة عنه بأنّه صراع الدائرة الضيّقة للنخبة (النخبة الصانعة للقرار)، والذي توسّع أكثر من اللازم ليشمل الدائرة الموسعة (نخبة الواجهة)، أمّا بالنسبة للصراع الذي بدأ منذ 2009 والذي انتهى بالتعديل الدستوري الأخير، فانّه يمكن وصف نتائجه من خلال الشكل التالي:

طبيعة الصراع	جزئي	كلّي
الفائز في الصراع	جناح الرئيس	الجناح المحافظ

انّ الملاحظ لجزئيات الصراع وما ترتّب عنها من اجراءات سوف يستنتج بأنّ جناح الرئيس قد حقّق انتصارا كبيرا على الجناح المحافظ، أمّا الملاحظ لمخرجات الصراع في أبعادها السياسية والقانونية الطويلة المدى سوف يستنتج بأنّ هذا الصراع ومخرجاته لم تؤدي إلاّ لمزيدٍ من الانغلاق في المجال السياسي وحصر للعبة السياسية والسلطوية بين عدد أقلّ من اللاعبين بما لا يدع مجالا للمخاطرة من طرف النخبة الحاكمة بتسليم السلطة لشخص يرفض التنازل عنها.

نستنتج من خلال ما سبق أنّ التعديل الدستوري لسنة 2016 جاء لينظّم مسألة التداول على السلطة بين أجنحة النخبة الحاكمة، فهذا الدستور سوف يجعل الصراع على السلطة أكثر تنظيما وأكثر مأسسة بما لا يترك مجالا للمناورات الفردية.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما تمّ تحليله في هذا الفصل، نستنتج بأنّ فترة حكم الرئيس "بوتفليقة" عرفت استقرار كبير داخل النخبة الحاكمة بسبب مداخيل النفط الكبيرة التي لم يسبق للجزائر وأن عرفتها، ما سمح لهذه النخبة بأن تكسب دعم شرائح واسعة من المجتمع الجزائري. الشيء الذي جعلها في غنى عن دعم الطبقة السياسية الحزبية، التي وجدت نفسها على هامش اللعبة السياسية خلال هذه المرحلة، فقد وظّفت النخبة الحاكمة الموارد المالية الكبيرة لإبقاء الوضع السياسي على حاله من خلال خلق مستويات متعدّدة من الطبقات المنفعية التي تحوّلت مع مرور الوقت إلى حلقات أمان تحمي النخبة الحاكمة ضدّ أي هزات سياسية أو اجتماعية سواء كان مصدرها داخلي أو حتى خارجي.

كما تميّزت هذه المرحلة بتعبئة اجتماعية لم يعرف لها المجتمع الجزائري سابقة، حتى أنّ منظمات المجتمع المدني بكلّ أنواعها وتوجّهاتها تحوّلت إلى المصلحية السياسية من خلال انشاء ما عرف بلجان مساندة رئيس الجمهورية، التي ركبت موجة الريع الذي كانت توزّعه النخبة الحاكمة بطريقة عشوائية لأن هدفها الوحيد كان شراء السلم الاجتماعي، من خلال تزويد المجتمع بالعديد من الكماليات الاستهلاكية اضافة إلى الأساسيات التي افتقدها المواطن الجزائري منذ الاستقلال خاصّة السكن والتشغيل، وهو ما مكّن النخبة الحاكمة من تمرير التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي تمّ فيه فتح عدد العهدات الرئاسية لتتمكّن هذه النخبة من ترشيح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة ثالثة وهو الاجراء الذي تمّ دون أية مشاكل تذكر.

وبالرغم من الراحة المالية التي كان يتمتّع بها النظام، إلاّ أنّه لم يبقى مكتوف الأيدي تجاه الأحزاب السياسية، فقد جُمع أكبرها في إطار ما سمي بالتحالف الرئاسي، بينما تمكّن من اقصاء أو تحييد الأحزاب الأخرى وكذا نزع المصداقية منها خصوصا تلك التي يرفض قادتها التداول على رئاسة الحزب، كما قامت النخبة الحاكمة باستقطاب الأحزاب الصغرى بنفس طريقة استقطاب المجتمع وهي التوزيع الشعبوي للريع، فيمكن وصف هذه الفترة بالفترة الأكثر استقرارً بالنسبة للنخبة الحاكمة على كلّ المستويات.

الفصل الخامس

تحديات المشروع الديمقراطي في الجزائر

ربما يعتبر عنوان هذا الفصل من أكثر الأسئلة تداولا في الجزائر منذ توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، أو بصفة أدقّ إلى غاية مرحلة ما بعد الرئيس "بوتفليقة"، وهي المرحلة التي تعتبر الأكثر اثارة للتساؤلات في مسار النخبة الحاكمة في الجزائر، لأنّه في كلّ مرّة يتوقّع الملاحظون حدوث تغيير على مستوى النخبة الحاكمة، تبدي هذه الأخيرة قدرة كبيرة على التكيّف مع كلّ المتغيرات الداخلية والخارجية. فكما اجتازت أزمة الانفتاح السياسي سنة 1992، استطاعت أن تتجنب تأثيرات ظاهرة الربيع العربي عشرون سنة بعد الأزمة الأولى، ما يعني بأنّ الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة لا تزال في كامل قواها في السلطة لفترة أطول.

ذلك ما يجعل توقّع تحديات المشروع الديمقراطي في الجزائر صعب جدّا، لأن مساراته غير واضحة المعالم، فإذا قلنا بأنّ النخبة الحاكمة سوف تنتهي بالاقتناع بمزايا الديمقراطية الفعلية وستعمل على ارسائها في الجزائر، فانّ هذه الأخيرة قد تجاوزت بكثير ما يمكن أن يكون مرحلة انتقالية، وهي المرحلة التي لا تتجاوز في نظر أكثر الباحثين تشاؤما 15 سنة لأنّ الأصل فيها هو عهدة برلمانية أو رئاسية واحدة، أي 5 سنوات. كما لا يجب أن ننسى بأنّ اقتناع النخبة الحاكمة بمزايا الديمقراطية يعني ضرورة القبول بالتداول على السلطة، وهو ما يجعل ذلك أمراً صعباً.

أمّا اذا اعتبرنا بأنّ الديمقراطية سوف تأتي من القاعدة، فانّ الجزائر قد مرّت بهذه التجربة سنة 1988 والكلّ يعرف نتائجها على الدولة والمجتمع، وهنا يطرح التساؤل حول مدى امكانية تكرار تلك التجربة خاصة في ظلّ مجتمع زبوني استهلاكي مثلما هو عليه حال المجتمع الجزائري بعد أكثر من 15 سنة من الاستهلاك الواسع بسبب الريع النفطي من جهة، وبسبب آثار العشرية السوداء من جهة ثانية وهي الآثار التي جعلت المجتمع الجزائري يعاني من فوبيا "التغيير" ويكتسب ثقافة سياسية جديدة أساسها الخضوع للنظام الحاكم مقابل توفير الحماية. ويفضّل الوضع الراهن المعروف، على الوضع الثوري غيّر مضمون النتائج، خاصة في ظلّ المخرجات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي في كلّ الدول التي شهدت تلك الثورات دون استثناء، بما فيها تونس التي يتغنّى البعض بنموذجها الناجح في الانتقال الديمقراطي. وهو الموقف الذي تبنّته النخبة الحاكمة وروّجت له منذ 2011، بأنّ ما يحدث في دول الربيع العربي عبارة عن فوضى تخدم مصالح دول أجنبية لا غير.

كما أنّ أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية في الجزائر حمّلت مسؤولية التعثّر للنخبة الحاكمة دون أن تذكر مسؤولية النخب المعارضة في ذلك الفشل، لأنّ الشيء الذي مكّن النخبة

الحاكمة من الاستمرار في الحكم كلّ هذه المدّة يرجع بنسبة كبيرة لغياب البديل السياسي الذي يمكّنه تغيير طبيعة الحكم. حيث أنّ كلّ الأحزاب السياسية الموجودة في الجزائر لم تقدّم مبادرة جادّة لتغيير الوضع وحتى المبادرات المقدمة لا ترقى لأن تسمّى مشاريع تحوّل ديمقراطي، لأنّها لا تخرج عن الإطار النظري لمفهوم التحوّل الديمقراطي.

وفي ظلّ هذا الواقع المعقّد داخليا وخارجيا، يبقى موضوع الديمقراطية في الجزائر موضوعا للمساومة السياسية بين النخبة الحاكمة والنخب الأخرى (لكي لا نصفها بالمعارضة) ويبقى المجتمع رهينة تلك المساومة، كون أنّه هو الذي يدفع ثمن خروج الصراع على السلطة عن اطاره المؤسساتي – السلمي في كل مرّة. وهو ما يفسّر تخوّف المجتمع من أي تغيير سياسي قد يحدث في الجزائر، ويعدّ هذا العامل من بين أهمّ العوامل التي جعلت، مثلا، قائمة الجزائر الخضراء (تحالف الأحزاب الاسلامية) تحصل مجتمعة على 49 مقعد فقط في تشريعيات 2012، وهو ما يعني تخوّف المجتمع من وصول هذه الأحزاب للسلطة ودخول الجزائر في دوامة صراع عنيف مرّة أخرى، وإلى أي مدى يمكن للنخبة الحاكمة أن تصل في دفاعها عن السلطة التي تحتكرها منذ 1962 إلى يومنا هذا.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة التحديات التي تواجه المشروع الديمقراطي في الجزائر في ظلّ التناقضات السياسية والمجتمعية التي تعيشها الجزائر، بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع الدولية والإقليمية على أداء النخبة الحاكمة، وتصرّفات النخب الأخرى، حيث سنركّز على نقطتين أساسيتين وهما:

- ❖ النخبة الحاكمة ورهانات البقاء في السلطة.
- ❖ قراءة في مستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر.

وذلك من خلال تناولنا للعناصر التالية:

- الثقافة السياسية الجديدة للنخبة وكذلك للمجتمع.
- حدود (محدودية) دور المعارضة.
- مدى امكانية حدوث التغيير في الجزائر.

المبحث الأوّل: النخبة الحاكمة ورهانات البقاء في السلطة

تعتبر التحديات التي تواجهها النخبة الحاكمة للبقاء في السلطة من أشّد التحديات منذ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وذلك لعدّة أسباب، تكمن أهمّها في كونها مرتبطة بالمصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه النخبة الحاكمة لتحقيق الاستقرار السياسي طيلة المرحلة الماضية وهو ارتفاع أسعار النفط. كما أنّ الظروف الاقليمية والدولية تجبر النخبة الحاكمة على المزيد من الانفتاح على المجتمع، ما يمكن أن يؤدي إلى ميلاد معارضة حقيقية من بين الجيل الجديد الذي لم يتشبّع بإيديولوجية الحزب الواحد، ولم تشمله "فوبيا" التغيير التي ميّزت جيل التسعينات الذي عايش العشرية السوداء، ما يجعل عملية تكيّف النخبة الحاكمة مع هذا الجيل الجديد عملية صعبة جدّا خاصة اذا لم ترتفع أسعار النفط مجدّدا لتتمكّن النخبة الحاكمة من تمويل مشروع السلم الاجتماعي الذي تراهن عليه للاستمرار في الحكم.

ونجد من الناحية النظرية تفسيرين رئيسيين لشرح أسباب استمرار الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، إذ سنحاول اسقاطهما على الواقع الجزائري، ويتمثّل هذين التفسيرين في:[369]

1ـ أنّ الظروف السابقة لعملية التحوّل الديمقراطي(Pré-conditions) يتم تحويلها عن مسارها الحقيقي لصالح النخبة الحاكمة.

2ـ أنّ وجود الاسلاميين في الحقل السياسي يعدّ سببا كافيا لبقاء النخبة الحاكمة في السلطة.

وبالرغم من جديّة الرهانات الداخلية والخارجية التي تواجهها النخبة الحاكمة في الجزائر خاصة منذ بداية أحداث الربيع العربي إلى غاية التعديل الدستوري في 2016، إلاّ أنّ هذه النخبة تُظهر تحكّما كبيرا في الوضع الداخلي والخارجي على حدّ سواء. فالنخبة الحاكمة في الجزائر اعتادت على معاملة المجتمع بأسلوبين يتماشى كلّ منهما مع الحالة المالية للدولة، ففي حالة الوفرة المالية تكون الزبونية هي أساس العلاقة (منذ 1999)، أمّا في حالة العكس فانّ القوّة هي أساس العلاقة (1992ـ 1999) مبرّرة ذلك بوجود تهديد للأمن الداخلي وحتى الاقليمي من طرف الاسلاميين يجب القضاء عليه وهي الذريعة التي تلقى قبولا كبيرا من طرف المجتمع المحلي والدولي، فعلى هذا الأساس سوف نحاول تحديد موقف النخبة الحاكمة من هذين الأسلوبين في رؤيتها لمستقبل الديمقراطية في الجزائر وهل ستعتمدها كأسلوب للحكم أم لا.

[369] Francesco Cavatorta, **Op.cit**, p 16.

المطلب الأول: الرهانات الداخلية

تواجه النخبة الحاكمة في الجزائر العديد من الرهانات المتعلقة باستمرارها في السلطة والتي يمكن أن تهدّد بقاءها، فيما إذا لم تتمكّن هذه النخبة من ايجاد الحلول اللازمة والسريعة للأزمات التي تضرب النظام الحاكم والمجتمع على حدّ سواء، ويمكن تقسيم الرهانات الداخلية إلى:

1 ـ رهانات سياسية ـ سلطوية:

لقد اشتدّت الأزمة بين مكوّنات النخبة الحاكمة والمعارضة بعد رئاسيات 2014 بين الراغبين في الوصول للسلطة، فبقدر ما وصفت تلك الأزمة بأنّها أزمة حكم، فإنها لا تبتعد كثيرا عن تصفية الحسابات بين مكوّنات النخبة الحاكمة التي تتصارع على ترتيب المرحلة المقبل. وفي هذا المجال يقول المؤرّخ "محمد حربي" أنّه: " لا بدّ من عدم استبعاد فكرة أنّ النظام السياسي الجزائري قد تعرّض لهزّة كبيرة منذ سنوات، تتمثّل في أزمة تسيير عميقة تتخبّط فيها النخبة الحاكمة كون أنّها تفتقد للتوافق حول طبيعة الشخصيات المسيّرة، وكذلك حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتّبعة خلال هذه المرحلة".[370]

إنّ المفارقة الرئيسية التي تواجهها النخبة الحاكمة هي أنّها تحاول الترويج لنظام ديمقراطي من خلال المؤسسات السياسية، الدستور، الانتخابات الدورية...الخ، في مقابل جمود النظام السياسي من حيث التداول الفعلي على السلطة التي تبقى محصورة داخل الحلقة الضيّقة للنخبة الحاكمة والتي تهيمن عليها منذ الاستقلال، ما منح هذه النخبة لقب الوحدة المتراصة، التي عكست شكلها على شكل النظام السياسي الذي هو أحادي النواة (Monolithique) ولم يتغيّر منذ الاستقلال ولو بنسبة قليلة بالرغم من الانفتاح السياسي الذي تقرّر سنة 1989، كون أنّ المهمّة الصعبة بالنسبة للنخبة الحاكمة تتمثّل في الحفاظ على ديمقراطية الواجهة التي بنتها خلال العشرية السوداء، بما فيها الأحزاب السياسية المحيطة بها (موالية أومعارضة) والتي كلفت نفسها بمهمّة تمييع العمل الديمقراطي.[371]

وعلى هذا الأساس تواجه النخبة الحاكمة نوعيين من المشاكل السياسية ـ السلطوية تتلخّص في:

[370] Mohamed Harbi, « Lettre aux citoyennes et citoyens Algériens », **NAQD**, N°29, janvier 2012, p 203.
[371] Arezki Katache, **Op.cit,** p p 89-90.

1. مشاكل حفظ توازنات المحيط خاصة العلاقة بين الأحزاب الأكثر تأثيرا في المجتمع، اضافة إلى احتواء العدد الكبير من النقابات المستقلّة التي ظهرت في العديد من القطاعات.

2 ـ مشاكل حفظ التوازنات داخل النخبة الحاكمة، خاصة في ظلّ مواجهة هذه الأخيرة لرحلة ما بعد الرئيس "بوتفليقة" والتنافس المترتّب عن ذلك، مع العلم أنّ مشاكل النخبة الحاكمة الداخلية هي التي تسبّبت دائما في الفوضى السياسية وحتى الاجتماعية.

لهذا فانّ النخبة لا يمكنها الخطأ مجدّدا بنقل صراعاتها على السلطة إلى المجتمع، وهو ما يزيد من درجة تعقيد الرهان السياسي، لأنّ العلاقات بين مكوّنات النخبة الحاكمة ليست مستقرّة ولا معيار لها سوى المصلحة المشتركة.

وإذا كان الرهان السياسي يقتصر على المناصب السياسية والإدارية بين النخبة السياسية الموجودة في السلطة والنخبة الحزبية والتكنوقراطية المحيطة بها، فانّ الرهان السلطوي ما يزال داخل أسوار النخبة الحاكمة التي تشكّل العمود الفقري للنظام السياسي الجزائري.[372]

نقول هذا، لأنّ كلّ ما يقع خارج الدائرة الضيّقة للنخبة الحاكمة يشكّل واجهة للديمقراطية في الجزائر لا غير، وهو تحت سيطرة هذه النخبة، فبعدما خرجت حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي (الذي انتهت صلاحيته)، تمّ تعويض ذلك الحزب مباشرة بحزب العمّال الذي حلّ محلّه في حشد الدعم الشعبي للرئيس، لأنّ علاقة الأحزاب السياسية مع السلطة هي علاقة مصلحية، حتى أنّه أصبح من الصعب جدّا التمييز بين الأحزاب السياسية الجزائرية لأنّها تشترك في نفس الأفكار وتمارس نفس الطرق التسلطية داخليا، حتى أنّ الانتخابات لا تزوّر، فهي شفافة ونزيهة إلى أبعد حدّ، لكن نسبة المشاركة فيها تزداد ضعفا لأنّ الفئة الوحيدة التي تتنقّل إلى صناديق الاقتراع هي الفئة المصلحية المحيطة بالنظام القائم والمستفيدة منه.[373]

وعلى هذا الأساس نقول بأنّ النظام السياسي الجزائري هو نظام مغلق من الداخل، ولن يفتح إلاّ من الداخل، وبالتالي فانّ الرهان السياسي ـ السلطوي بالنسبة للنخبة الحاكمة يكمن في كيفية ابقاء النظام مغلق بالرغم من أنّ مساحة العلبة السوداء بدأت تضيق بمن داخلها، فالنخبة الحاكمة أصبحت

[372] Said Hadad, **Op.cit**,p 34.
[373] Jean-Pierre Peyroulou, « En Algérie, les émeutes ne font pas le printemps », **Esprit**, décembre 2011, p 94.

مجبرة على اخراج بعض اللاعبين لتحرير المزيد من المساحة ليتمكّن من تبقّى في الداخل من الحركة بحريّة، وقد أثبت التاريخ أنّ العلبة السوداء في الجزائر لا تقبل أكثر من لاعبين اثنين.

2ـ رهانات اقتصادية ـ اجتماعية :

يمكن أن نقول بأنّ الرهان الاقتصادي ـ الاجتماعي الرئيسي بالنسبة للنخبة الحاكمة هو التعامل مع تذبذبات أسعار المحروقات التي يشكّل ريعها محور العلاقة بينها وبين المجتمع، خاصّةً إذا علمنا أنّ تلك العلاقة هي علاقة مصالح، فانّه من الممكن جدّا أن ينتفض الزبون على مموّنه في حال افتقاد هذا الأخير للمؤونة، وقد عرفت الجزائر مثالا ليس بالبعيد، فقد انهارت العلاقة المصلحية بين النظام الحاكم والمجتمع بمجرّد عجز النظام عن توفير حاجيات الشعب.

انّ السياسة الاقتصادية الوحيدة التي نجحت فيها النخبة الحاكمة طيلة الفترة السابقة هي سياسة شراء السلم الاجتماعي والمتمثّلة في: رفع الأجور، دعم المواد الأساسية، دعم المؤسسات المفلسة ماليا لفتح مناصب شغل جديدة...الخ، كون أنّ الجزائر لم تنتقل إلى اقتصاد تنافسي منتج للثروة مثلما فعلت الدول الناشئة (Pays émergents) بالرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال الخمسة عشر سنة الماضية.[374] هذه الوضعية دفعت المؤرّخ "محمد حربي" للقول بأنّ الخروج من الأزمة الاقتصادية (إذا استمرّت أسعار النفط في الهبوط) لن يكون بالطريقة نفسها لسنة 1988، لأنّ النظام الحاكم قد خسر أغلب موارده المالية لكي يتمكّن من الهروب إلى الأمام على المستوى الاجتماعي، وعلى هذا الأساس تواجه النخبة الحاكمة سيناريوهين أساسيين وهما:[375]

- ❖ انغلاق النخبة الحاكمة على نفسها مجدّدا، واللجوء إلى "المتطوّعين الإيديولوجيين" للدفاع عنها خلال استعمالها للقوّة مع المجتمع، لاجتياز المرحلة الصعبة اقتصاديا والتي يمكن أن تؤدي إلى كلّ الاحتمالات.
- ❖ التحوّل إلى الاقتصاد الرأسمالي الراديكالي تدريجيا مع فرض ليبرالية الأمر الواقع.

لكن المشكل الأساسي بالنسبة لهذين السيناريوهين هو أنّ النخبة الحاكمة لا تملك قاعدة اجتماعية حقيقية مستعدّة لتحمّل تبعات أحد الخيارين، لأنّ طبيعة العلاقة التي تربطها بها هي علاقة مصلحة (الاستفادة من الريع)، وبالتالي فانّ النخبة الحاكمة مطالبة بالإبقاء على نفس العلاقة التي

[374] Mansouria Mokhefi, **Op.cit**, p 79.
[375] Mohamed Harbi, **Op.cit**, p p 203-204.

أوجدتها مع البيئة خلال فترة الراحة المالية، في ظلّ أزمة أسعار النفط، وهي المعادلة التي من الصعب عليها الموازنة بين طرفيها في الوقت الراهن، لأنّ المجتمع اعتاد على أن يأخذ الخبز من النظام السياسي وليس الحرية، فماذا يفعل الآن بالحريّة اذا افتقد الخبز. وذلك ما يريد النظام السياسي فعله حاليا، ما يمكن أن يؤدّي إلى تكرار سيناريو 05 أكتوبر 1988 الذي ثار فيه المجتمع بسبب شحّ الخبز المقدّم من طرف النخبة الحاكمة آن ذاك، والسؤال المطروح حاليا هو: كيف يمكن للنخبة الحاكمة شراء السلم الاجتماعي في ظلّ افتقارها للمال الكافي لذلك؟ خاصة أنّها كانت تعتمد على سياسة اقتصادية بسيطة جدّا وهي أنّ المال يلغي كلّ المطالب السياسية.[376]

أمّا في المقابل، فانّ كلّ الدراسات الديمقراطية تقرّ بأنّ الديمقراطيات العريقة لم تصل إلى التمثيل الحقيقي إلا من خلال دفع المواطن للضرائب لصالح الدولة، وليس العكس. كون أنّ كلّ الدول الغربية وصلت إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي بعد اقتناع الكلّ بأنّ للديمقراطية مقابل يدفعه المواطن للدولة فكان ظهور المؤسسات التمثيلية بالتوازي مع تقنين الضرائب، ثمّ ترسيخ الاثنان معا، لكن الدول الريعية بصفة عامة تقوم بالعكس تماما، أي أنّها تدفع للمواطنين الأموال مقابل عدم ارساء الديمقراطية.[377]

وينطبق هذا الوضع على الجزائر، فقد عملت النخبة الحاكمة على شراء السلم الاجتماعي من جهة، وشراء المشروعية السياسية من جهة أخرى، وهو ما يعني أنّ فقدان النخبة الحاكمة لمصادر تمويلها سيؤدّي إلى تناقص مشروعيتها، ما ينتهي إلى قطيعة بينها وبين المجتمع الزبوني الذي خلقته من حولها من خلال التسيير السياسي للموارد الاقتصادية. وإذا علما بأنّ الاقتصاد هو الذي يوجّه السياسة في الدول الديمقراطية، فانّ افتقار النخبة الحاكمة للموارد المالية سيدخلها في حالة جمود سياسي بين مكوّناتها الداخلية، وفي حالة من العجز عن تلبية مطالب البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سوف يؤدي إلى انفلات أحزمة الأمان المصلحية التي شكّلتها النخبة الحاكمة حول نفسها، ما يعرّضها لمواجهة الشرائح الاجتماعية التي لم تستفد من الريع طيلة الفترة السابقة للأزمة الاقتصادية.

كما أنّ الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ سنة 2010، أظهرت العديد من المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الجزائري والتي كانت مخبّأة بفضل الريع، حتى أنّ تناقص مداخيل النفط أظهر بأنّ الاقتصاد الجزائري ما يزال يسيّر بطريقة ادارية (فيها الكثير من مخلّفات الاشتراكية)، كون أنّ هذا النوع

[376] Mansouria Mokhefi, **Op.cit**, p 98.
[377] Mohamed Hachemaoui, « La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie », **Op.cit**, p p 216-218.

من التسيير الاقتصادي يشكّل البيئة الأمثل لتنامي مظاهر الفساد، في مختلف المستويات بدأً بالنخبة الحاكمة وصولا الى المجتمع وهو ما يهدّد الاستقرار العامّ للدولة والمجتمع، أو ما يمكن أن نسميه بالأخطار الآلية المرتبطة بأزمات أسعار المحروقات[378].

إنّ الانخفاض الكبير للأسعار في السداسي الثاني لسنة 2014 والذي قارب نسبة 50 % ، لم يرتبط بحسب الخبراء بقلّة الطلب فقط، وإنّما يعود في جزء منه إلى لجوء الدول المتقدّمة إلى الاستعمال المتزايد للطاقات المتجدّدة، لهذا يقدّر الخبراء بأنّ سعر النفط سيستقر(بعد تجاوز الأزمة المالية) ما بين 60 و 75 دولار للبرميل، خاصة اذا علمنا بأنّ احتياطي الصرف انخفض من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى 178 مليار دولار سنة 2014، ثمّ انخفض بما مقداره 11,6 مليار دولار خلال شهر جانفي لسنة 2015 وهو الانخفاض الشهري الذي لم تعرفه الجزائر منذ 30 سنة، ما يرشّح الجزائر للاقتراض خلال 15 شهر المقبلة.[379]

من خلال عرضنا لأهّم الأزمات الداخلية التي تحاول النخبة الحاكمة تجاوزها، نلاحظ بأنّ الأمر ليس بتلك البساطة التي عالجت بها النخبة نفس الأزمات بداية من أكتوبر 1988، لأنّ الأوضاع الداخلية والخارجية لم تبقى كما كانت، وهو ما يفسّر لجوء السلطات لقرارات اقتصادية أقلّ ما يقال عنها أنّها غير منطقية خاصة ما تعلّق منها بتخفيض قيمة الدينار من أجل تضخيم الموارد العمومية وموازنة عجز الميزانية، فهذا القرار سوف ينعكس على القدرة الشرائية للمواطن، ما يدخل الدولة في حلقة مفرغة من السياسات الترقيعية التي يمكن أن تنتهي في حالة عدم ارتفاع أسعار النفط بإفلاس الخزينة العمومية مثلما حدث في سنة 1988، ذلك أنّ النخبة الحاكمة اعتمدت منذ 1999 على الريع لامتصاص الاحتجاجات التي واجهتها، والتي كان أهمّها الأحداث التي اندلعت شهر جانفي 2011 والتي وصفت من طرف الكثيرين بالثورة الفاشلة.[380]

وبالعودة إلى تاريخ الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر، فانّ كلّ الاحتجاجات الشعبية كان سببها الوضع الاقتصادي وليس السياسي، لهذا لم تحدث ثورة في الجزائر سنة 2011، وهو ما يعقّد من وضعية النخبة الحاكمة، لأنّه وعلى خلاف ما يتصوّره الكثيرون، فانّ الوضع المالي للدولة هو

[378] Mihoub Mezouaghi,**Op.cit**, p 27.
[379] **Ibid**, p p 27-28.
[380] Jeremy Keenan," Foreign policy and global war on terror in the reproduction of Algerian state power", **State crime journal**, vol.1, N°2, autumn 2012, p 196.

الذي سوف يحدّد ما اذا سيثور الشعب على النخبة الحاكمة أم لا، كما أنّه سوف يحدّد كذلك مستقبل النخبة الحاكمة وكيف ستتعامل مع الشعب في حالة ثورته، أم أنّها ستلجأ إلى الدوران الداخلي للنخبة، أي تغيير الواجهة السياسية لنظام الحكم. وبالرغم من أنّ المسار المستقبلي ليس واضحا بدقّة، إلاّ أنّ الشيء الأكيد هو أنّ سبب القطيعة التي ستحدث بين النخبة الحاكمة والمجتمع سوف يكون اقتصادي ولن يكون سياسي إلاّ إذا جاء من داخل الدائرة الضيّقة لتلك النخبة.

وبالتالي فانّ الرهان الداخلي الأساسي الذي تواجهه النخبة الحاكمة هو كيفية التوفيق بين الرهانات السلطوية والموارد المالية للدولة، للاحتفاظ بالاستقرار الذي تعرفه العلاقة بينها وبين المجتمع، لكن المشكل الكبير الذي تواجهه هذه المعادلة هو أنّ المتغيّر الرئيسي فيها (وهو سعر النفط) لا يخضع لإرادة النخبة الحاكمة ولا لرغبة المجتمع، بل للسوق الدولية، وهو ما يرهن مستقبل الجزائر بتقلّبات الوضع الدولي ولن يكون فيه للنخبة الحاكمة القدرة على المبادرة بل فقط على ردّ الفعل.

المطلب الثاني: الرهانات الخارجية

ازداد الحديث عن الرهانات الخارجية منذ بداية ظاهرة الربيع العربي، خاصة وأنّ الجزائر شكّلت الاستثناء في المنطقة بتوقّف موجة الربيع العربي على حدودها الشرقية، لكن هذا الاستثناء لا يعني بقاء الجزائر بعيدا عن الآثار الاقليمية والدولية التي نتجت عن ذلك الوضع والتي بدأت تضغط على الوضع الداخلي منذ ما يقارب الستّ سنوات، ولتوضيح ذلك أكثر، سوف نقوم بتقسيم الرهانات الخارجية إلى قسمين وهما:

1 ـ الرهانات الاقليمية:

لم تكن ظاهرة الربيع العربي في حدّ ذاتها تطرح اشكالا بالنسبة للنخبة الحاكمة في الجزائر، لكن ما طرح الاشكال هو نتائج تلك الثورات التي أفرزت صعود التيار الاسلامي في كلّ من تونس وليبيا وحتى مصر في بداية ثورتها، ما فرض على النخبة الحاكمة اتّخاذ مجموعة من الاجراءات أهمّها اعادة تكيّف نظامها القانوني بالإضافة إلى اعادة ترتيب مواقفها جيوسياسيا، كون أنّ الجزائر تبحث على تسوية مؤّقتة مع جيرانها (التيار الاسلامي المعتدل) بما يضمن لها استقرارها الداخلي.[381]

لقد دفعت ثورات الربيع العربي النخبة الحاكمة في الجزائر لاتّخاذ مواقف أقلّ ما يقال عنها أنّها مواقف دفاعية، كونها تعاملت مع كلّ من تركيا وقطر بكلّ حذر متمسّكة بمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، والمطالبة بمعاملتها بالمثل، وهو نفس الموقف الذي تبنّته افريقيّا كذلك. خاصة في ظلّ رفضها التدخّل في أزمة دولة مالي (محاولة انفصال اقليم الأزواد في شمال مالي) واكتفاءها بمراقبة حدودها مع دول ما يعرف بالساحل باعتبارها مصدرا رئيسيا لتوريد السلاح بالنسبة للجماعات الإرهابية المسلّحة خاصة ما يعرف "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وعليه فانّ تعدّد الجبهات المفتوحة فرض على النخبة الحاكمة خيار التقوقع على نفسها والتمسّك بمبادئ سياستها الخارجية (عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، عدم القيام بعمليات عسكرية خارج الحدود) على أمل أن يبقى الوضع الداخلي مستقرّا وبعيدا عن كلّ المؤثرات الاقليمية.

وإذا كانت الحدود مع كلّ من تونس وليبيا مصدرا للقلق بسبب فوضى السلاح الموجودة على الحدود الشرقية للجزائر، فانّ الحدود الجنوبية تعدّ الأخطر على استقرار الجزائر بسبب مطالبة "توارق"

[381] Mansouria Mokhefi, **Op.cit,** p 79.

شمال مالي بالانفصال، ما قد يدفع "بتوارق" المنطقة للقيام بنفس الخطوة، وهو ما جعل الجزائر تستثمر امكانيات كبيرة لإيجاد حلّ للأزمة في مالي في اطار الوحدة الترابية لهذا البلد. فاحتضنت ولاية تامنراست جنوب الجزائر حوارات ومفاوضات أطراف الصراع في مالي منذ سنة 1992، لكنّها لم تنجح لحدّ الآن في وضع حدّ نهائي للأزمة، ما مكّن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من السيطرة على شمال مالي الذي أصبح التنظيم يطلق عليه "امارة الصحراء".[382]

وعليه فان الموقف الجزائر يعود إلى مبادئ سياستها الخارجية الثابتة والذكية، كونها لم تستطع التصرّف في شمال مالي مباشرة، فسمحت لفرنسا بالقيام بذلك نيابة عنها وتكون الجزائر قد حقّقت بذلك هدفين وهما:

1ـ التمسّك بمبادئ سياستها الخارجية من حيث عدم التدخّل عسكريا خارج الحدود.

2ـ محاربة الحركات المسلّحة في دول الساحل وإبعادها عن حدودها قدر الامكان عن طريق السّماح للطيران الحربي الفرنسي باستعمال مجالها الجوّي، ما يبقي مهمّة الجزائر مقتصرة فقط على مراقبة حدودها.

وحتى وان كانت آليات التعامل مع الرهانات الاقليمية غير واضحة بالنسبة للجزائر، فانّ هدف النخبة الحاكمة جدّ واضح، وهو تفادي حدوث "تأثير الدومينو"، وذلك ما يفسّر التنسيق العسكري مع تونس كدعم من الجزائر لهذا البلد الشقيق لكي لا تسقط الدولة في يد قوى لا تخدم مصلحة الجزائر. هذا ما يبرّر أيضا سعي الجزائر بكلّ قوّة لإعادة مصر إلى الاتحاد الافريقي، فكانت أوّل من استقبل وزير خارجية النظام الجديد بعد تنصيب الرئيس " السيسي" نفسه حاكما لمصر.

لهذا فإن الرهان الاقليمي الرئيسي بالنسبة للجزائر يكمن في كيفية حماية نفسها من تأثيرات الربيع العربي، ومن فوضى السلاح المنتشرة في دول الساحل، ثمّ في كيفية اثبات أنّ الربيع العربي هو نقمة على الشعوب بدل أن يكون نعمة لتمحي من العقل المجتمعي الجزائري فكرة أنّ الثورة يمكن أن تأتي بالبديل الأفضل، وتغرس فكرة أنّ الديمقراطية التدريجية المؤطّرة من طرفها هي أفضل بديل.

2 ـ الرهانات الدولية:

[382] Jacques Fontaine, Lahouari Addi, Ahmed Henni, « Crise Malienne : Quelques clefs pour comprendre », **Confluences Méditerranée**, N°85, février 2013, p 197.

إذا كانت النخبة الحاكمة قد أعطت للرهانات الاقليمية طابعا أمنيا، فإنّها لم تُبعد ذلك الطابع عن الرهانات الدولية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، وهي تحاول الحفاظ على مكانة الجزائر كدولة رائدة في هذا المجال لتقوية علاقاتها مع الطرف الأمريكي خاصّة، ثمّ مع الأطراف الأوروبية. فالنخبة الحاكمة لم تبتعد عن سياستها الداخلية في تعاملها مع المجتمع الدولي، وقد بنت علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس المصلحة (البترول) وهي الطريقة المعتمدة منذ 2001، إذ صرّح الرئيس "بوتفليقة" في اجتماع له مع الرئيس "بوش" سنة 2001 بأنّ كلّ الشركات النفطية الأوروبية تركت الجزائر في وقت الأزمة (1991 ـ 1999) ما عدا الشركات الأمريكية التي ضاعفت استثماراتها من 4 مليار دولار سنة 2001 إلى 8 مليار دولار سنة 2005.[383]

كذلك لم تفوّت النخبة الحاكمة أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكّد مرّة أخرى على أنّ الارهاب ظاهرة عالمية يجب التعاون لمحاربتها مستفيدة من حربها على الارهاب طيلة 10 سنوات، ممّا جعلها توصف من قبل الصحافة الغربية بأنّها أصبحت "دركي المنطقة" في الحرب على الإرهاب.

لكن أدركت النخبة الحاكمة أنّ النفط يختلف عن السياسة عند الأمريكيين ما جعلها تتّجه بالموازاة مع وجهتها الأمريكية نحو الصين التي يعرف عنها أنّها لا تمزج بين السياسة والاقتصاد، ما جعلها تتحوّل إلى الشريك الاقتصادي رقم واحد بالنسبة للجزائر بنسبة 4,95 مليار دولار قبل فرنسا بنسبة 4,7 مليار دولار ثمّ ايطاليا بنسبة 3,75 مليار دولار، كما أنّها موجودة في المجال العسكري، وفي مشروع الطاقة النووية المدنية للجزائر، هذا ما جعلها تتحوّل إلى شريك استراتيجي، الأمر الذي دفع النخبة الحاكمة إلى التوقيع على ما سمي باتفاق الشراكة الاستراتيجية الشامل (الدفاع، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا) في 24 فبراير 2014.[384]

وقد جاء هذا التوجّه نحو الصين لمليء الفراغ الموجود في العلاقة الجزائرية الأمريكية، فبخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، فانّ الصين تبحث عن المصالح الاقتصادية وهي مستعدة للدفاع عنها ودعم الدول التي تضمن لها تلك المصالح، وهو ما جعلها تصبح الشريك المثالي بالنسبة للجزائر سياسيا قبل أن تكون اقتصاديا لأنّ سياسة الصين الخارجية تقوم على مبدأ يتوافق تماما مع طريقة التسيير التي تعتمدها النخبة الحاكمة في الجزائر، وهو عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول التي

[383] Jeremy H.Keenan, **Op.cit**, p 199.
[384] Jean-François Daguzan, **Op.cit**, p 33.

تستثمر فيها أموالها إلاّ بطلب منها، وقد كان ذلك الرهان ناجح لحدّ الآن بالنسبة للنخبة الحاكمة الجزائرية.

كما لم تغفل النخبة الحاكمة الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فقد حرصت هذه النخبة على الابقاء على علاقات قوية مع روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، إذ تعتبر هذه الأخيرة المموّن الأوّل للجيش الجزائري بالعتاد والسلاح والتكوين العسكري، كما أنّ النخبة الحاكمة لم تنسى فضل روسيا عليها خلال العشرية السوداء، كونها بقيت المورد الأوّل للجيش الجزائري بنسبة 80 بالمئة من العتاد العسكري، كما أنّ الجزائر هي المستورد الثاني عالميا للسلاح الروسي، لهذا فقد وقّع البلدين اتّفاقا حول تطوير الطاقة النووية في شهر سبتمبر 2014.[385]

وبهذا تكون النخبة قد نجحت لحدّ كبير في كسب الرهانات الدولية التي تواجهها، لأنها وضعت نفسها في محور القوى العالمية بطريقة تجعلها محلّ حماية من طرفها، كما نسجت النخبة الحاكمة شبكة من العلاقات الدولية القائمة على المصلحة مع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين بما يجعلها في منئ عن التجاذبات العنيفة للقوى الكبرى حول مناطق النفوذ في العالم بجعل الجزائر منطقة نفوذ مشتركة لهذه القوى الثلاث وذلك كما يلي:

ـ الولايات المتحدة الامريكية: تهيمن على الصناعة النفطية في الجزائر.

ـ الصين: تهيمن على أغلب المجالات الصناعية والتجارية.

ـ روسيا: تهيمن على تجارة السلاح مع الجزائر.

ومن خلال تحديدنا لأهمّ الرهانات الخارجية الاقليمية والدولية التي تواجه النخبة الحاكمة نستنتج ما يلي:

- أنّ هذه الأخيرة تركّز على هدف استراتيجي واحد، وهو كيفية احداث توازن بين البعد الدولي والإقليمي بما يحفظ بقائها في الحكم لأطول فترة ممكنة، لكن الملاحظة الرئيسية هي أنّ النخبة الحاكمة تطبّق نفس السياسة داخليا وخارجيا لضمان استمرارها في الحكم

[385] **Ibid**, p 34.

وهي شراء السلم (الاجتماعي داخليا، والمصلحي خارجيا) المعتمدة أساسا على الثروات الطبيعية (النفط والغاز)، وهو ما يجعل الجزائر دولة وشعبا مرتبطين بأسعار تلك الثروات.

- أنّ النخبة الحاكمة أدركت بأنّ سياستها الخارجية الدفاعية لم تعد كافية اقليميا لحمايتها من الأخطار الارهابية الآتية من الشرق والجنوب، فتحوّلت إلى تبنّي سياسة أكثر واقعية خاصة في حربها على الارهاب بتوجيه ضرباتها لمعاقل الجماعات المسلّحة على الحدود. وفي هذا الصدد أوردت المجلّة الفرنسي (Le point) معلومات مفادها بأنّ الجزائر قدّمت دعما لوجيستيا للجيش المالي، كما قامت بإرسال مدرّبين لإعادة تأهيل القوات المالية المتمركزة في الشمال.[386]
- أمّا بالنسبة لموقف الجزائر تجاه النظام الجديد في ليبيا، فإنّها سعت لاحتضان حوار ليبي - ليبي لإيجاد حلّ للخلاف السياسي الذي أدخل ليبيا في حرب أهلية غير معروفة النتائج ما يشكّل تهديدا أمنيا حقيقيّا للجزائر.

وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد غيّرت من استراتيجيتها الدفاعية، فانتقلت من حماية حدودها من الداخل إلى حمايتها من الخارج، وهو تغيير يتماشى مع تطورات الأحداث الاقليمية والدولية، فعندما كانت النخبة الحاكمة في الجزائر تحاول حماية نفسها من موجة الربيع العربي اختفت خلف حدودها واهتمت بالجبهة الداخلية، وعندما انتهت موجة الربيع العربي تحوّلت الجزائر لمحاربة نتائج ثورات الربيع العربي ممثّلة في الانتشار الكبير للجماعات المسلّحة على حدودها.

[386] Djallil Lounnas, « L'évolution de l'environnement stratégique de l'Algérie post-printemps arabe »**Maghreb** -**Machrek**, N°221, mars 2014, p 59.

المطلب الثالث: استراتيجيات النخبة الحاكمة لتجاوز مشكلة الديمقراطية

بعد الأحداث الداخلية والخارجية التي عاشتها النخبة الحاكمة منذ 2009 إلى 2016، لم تغيّر هذه الأخيرة كثيرا من استراتيجية البقاء المعتمدة منذ 1991، والتي تعتمد على الاصلاحات كآلية للتكيّف، فبعد بداية أحداث الربيع العربي، قامت النخبة الحاكمة بجملة اصلاحات واسعة على مرحلتين وهما:

أ ـ مرحلة امتصاص صدمة الربيع العربي:

والتي قامت فيها النخبة الحاكمة بإجراءات استعجالية لإصلاح المجالات التي يمكن للقوى المعارضة الاستثمار فيها لإشعال فتيل الثورة فقامت بإصدار جملة من القوانين شهر جانفي 2012 أغرقت من خلالها الساحة السياسية بفواعل وتنظيمات حزبية وجمعوية جديدة غطّت على كلّ القوى المعارضة التي كانت موجودة. كما قامت النخبة الحاكمة برفع حالة الطوارئ كإجراء وقائي لتفادي الاصطدام مع الشارع ولتمكين المجتمع من التعبير عن موقفه من الربيع العربي.

ب ـ مرحلة التكيّف مع الوضع الجديد: وهي المرحلة التي بدأت مع رئاسيات 2014، والتي قامت فيها النخبة الحاكمة بتدعيم موقعها على الساحة الدولية (توقيع اتفاقين كبيرين مع الصين وروسيا*)، وكذلك على الساحة الداخلية بإعلانها للتعديل الدستوري الذي سوقّت له النخبة الحاكمة على أنّه وثيقة تأسيسية "للجمهورية الثانية". وفي هذا الصدد هناك من يرى بأنّ الاصلاحات التي بادرت بها النخبة الحاكمة كإجراء استباقي، إنّما جاءت لتحمي العامل المشترك الذي يجمع الجزائر مع باقي الأنظمة العربية والمتمثّل في خوصصة الدولة والمشاركة الضعيفة للشعوب من خلال المؤسسات الدستورية، وهي الثنائية الناتجة عن سوء تسيير موارد الدولة وتوقّف مسار التنمية الاقتصادية، وهو ما تسبّب في انفجار بعض المجتمعات العربية بسبب هذه التراكمات.[387]

كما استطاعت النخبة الحاكمة أن تتخلّص من الصورة النمطية لأنظمة الحكم العربية التي يمثّل فيها الرجل القوي (الرئيس) الدولة والمجتمع، فحاولت اظهار أنّ طريقة الحكم في الجزائر هي طريقة جماعية خاصّة بعد رئاسيات 2014، التي بيّنت الطبيعة الجماعية للسلطة في الجزائر، فقد أثبتت

*في مجالات التسليح، الطاقة النووية، والاستثمارات الاقتصادية.

[387] Lahouari Addi, « Le régime Algérien après les révoltes arabes »**Mouvements,** N°66, février 2011, p 91.

النخبة الحاكمة قدرتها على ابقاء الدولة تحت سيطرتها حتى في ظلّ الازمة العالمية، وهو ما يدلّ على أنّ القيادة لم تكن أبدا فردية منذ بداية التعددية، لأنّ كلّ من وصل للسلطة منذ تلك الفترة وصل بفضل التوافق بين مكوّنات النخبة الحاكمة.[388]

لقد تبنّت النخبة الحاكمة بعد بداية ثورات الربيع العربي استراتيجية الاصلاح من أجل التميّز وتأكيد الخصوصية الجزائرية في ظلّ موجة الربيع العربي، وكذلك من أجل نفي فكرة أنّ التغيير عن طريق الثورة يمكن أن يؤدّي إلى وضع أحسن من الوضع الراهن مع التركيز على اظهار سلبيات نماذج الربيع العربي، وإقناع المجتمع بإتّباع سياسة النظام للحفاظ على الأمن والاستقرار وتطوير المكتسبات الديمقراطية. كما عملت النخبة الحاكمة في الجزائر على وضع إطار معيّن للديمقراطية، والذي يمكن وصفه بالديمقراطية النسبية، كونها أبقت على تلك النسبية لأنّها الحالة الأمثل التي تمكّنها من الاستمرار، والتبرير المقدّم من طرف النخبة الحاكمة هو أنّ للديمقراطية الكاملة أعداء.

وبالتالي فانّه من الأفضل للشعب أن تبقى النخبة الحاكمة في السلطة مقابل أن تضمن له حدّ أدنى من الديمقراطية (التي يمكن أن تشمل الكثير من المجالات) في معادلة بسيطة من حيث المتغيرات، شديدة التعقيد من حيث النتائج وهي: "الديمقراطية النسبية مقابل الأمن والاستقرار." فأبقت النخبة الحاكمة على عامل المصلحة الذي يربطها بالمجتمع، واقتنع هذا الأخير بأنّ النخبة الحاكمة تعمل على توفير حاجياته مقابل قبوله بها في السلطة، وفي حالة الاخلال بهذا التوازن فانّ المجتمع سيكون الخاسر الأوّل في تلك المعادلة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد سعت النخبة الحاكمة لتعزيز موقعها في السلطة من خلال اظهار الجزائر على أنّها البلد الضامن للاستقرار الاقليمي من خلال مواصلة حربها ضدّ الارهاب والجريمة المنظّمة، ممّا يجعلها الحاجز الأوّل أمام تلك الظواهر الذي يمنعها من الصعود شمالا والوصول إلى القارة الاوروبية وبالتالي استطاعت الجزائر أن تقدّم نفسها على أنّها قوة اقليمية لا يمكن للغرب الاستغناء عنها.[389]

ومن بين المؤشرات التي تدّل على هذه الاستراتيجية التي تتبنّاها النخبة الحاكمة هي الاستعمال للريع النفطي لإعادة الطمأنينة للشعب من أجل زيادة مستوى التبعية، وحتى التمسّك بها وحمايتها من

[388] Frédéric Volpi, **Op.cit**, p p 44-45.
[389] Djallil Lounas, **Op.cit**, p 49.

أي موجة تغيير يمكن أن تواجهها هذه النخبة الحاكمة، خاصة وأنّ ثورات الربيع العربي أظهرت للجميع بأنّها محض مغامرات سياسية غير محمودة العواقب.[390]

وبالرغم من الحملة الاعلامية والسياسية التي تعتمدها النخبة الحاكمة للترويج باستقرار الوضع الداخلي والخارجي، إلاّ أنّ الاجراءات القصيرة المدى المتّخذة من طرفها لا يمكن لها أن تواجه التحديات الكبرى المقبلة في المستقبل القريب، خاصة حالة الجمود السياسي التي تعيشها البلاد منذ 2014، وكذلك الوضع الاقتصادي المهدّد بالانهيار اذا لم ترتفع أسعار النفط، بالإضافة لمختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر والمنطقة ككلّ. وعليه يمكننا تقسيم استراتيجية الاستمرار بالنسبة للنخبة الحاكمة إلى قسمين وهما:

1 ـ الاستراتيجية الداخلية:

وهي كلّ ما يتعلّق بتسيير الوضع الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتفادي الصدام مع المجتمع فقد عملت النخبة الحاكمة على تفادي الصدام بكلّ الوسائل منذ التجربة التي عاشتها الجزائر بداية التسعينات، وذلك بتكييف كلّ السياسات العامة لهذا الغرض من أجل ابعاد الشعب قدر الامكان عن العصيان أو الانتفاضة ضدّها. فعمدت إلى تكييف القوانين مع الوضع المجتمعي القائم على حساب فكرة القانون في حدّ ذاتها، لأنّه من المعروف تاريخيا أنّ الانتفاضة ضدّ الحاكم تحدث عندما لا يستطيع الفرد التعرّف على ذاته في ظلّ المنظومة القانونية التي تحكمه، فيصبح حينها غير قابل للتفاوض أو المساومة لأنّه يدرك أنّ المشروعية التي اكتسبتها النخبة الحاكمة تفتقد للشرعية.[391]

وعليه فانّ الاستراتيجية الداخلية الرئيسية للنخبة الحاكمة تتمثّل في تجاوز أزمة الديمقراطية في جعل الديمقراطية تحتل مراتب متأخّرة في سلم ترتيب أولويات المجتمع، وكلّما نجحت في ابعادها عن مقدّمة الترتيب كلّما تخلّى عنها المجتمع لأنّه قد تمّ اشغاله بأولويات أخرى (الأمن، الوضع الاقتصادي، الخوف من الفوضى...)، وهي الاستراتيجية التي نجحت لغاية اليوم في الحفاظ على الوضع القائم كما هو بالرغم من بعض المشكلات التي واجهت النخبة الحاكمة. إذ نجحت هذه الأخيرة في تمييع الحياة السياسية من خلال اعتماد العشرات من الأحزاب السياسية (المجهرية والمناسباتية)،

[390] Jean-François Daguzan**, Op.cit**, p p 36-37.
[391] Ludivine Bantigny, « Le principe d'Antigone. Pour une histoire de la désobéissance en démocratie », **Pouvoirs,** N°155, Avril 2015, p 17.

كما نجحت في ترويض أغلب فئات المجتمع بالاستجابة لمطالبهم حتى وان كانت غير مشروعة في بعض الحالات وذلك بهدف توسيع الدائرة المصلحية المحيطة بها قدر الامكان.

هذه الاستراتيجية مكّنت النخبة الحاكمة من تقديم الجزائر كمثال مضادّ (Contre-Exemple) لما يحدث في الدول العربية (الربيع العربي)، ورفع شعار الجزائر ربيعنا خلال تشريعيات 2012 في اشارة إلى أنّ الثورة ستؤدي إلى عشرية سوداء ثانية، يفتقد فيها الشعب للريع (الذي اعتاد عليه منذ 1999) ليعوّض بالخوف والفوضى التي هي في الواقع نتيجة لغياب التغيير الحقيقي أكثر من كونها سببا في ذلك.[392]

أمّا الاستراتيجية الثانية فتكمن في تبني حملة اعلامية تهدف لإقناع الرأي العام بأنّ النخبة الحاكمة تعمل حاليا على تمدين الدولة ونزع السلطة من يد المؤسسة العسكرية وعلى رأس أجهزتها جهاز المخابرات الذي عرف اعادة هيكلة شاملة أدّت إلى ابعاد قائده بعد 25 سنة من تولّيه المنصب، وذلك لإعطاء المواطن شعورا بالتحرّر من سيطرة الجيش على الحياة المدنية في الدولة، فقد أدركت النخبة الحاكمة أنّه لا داعي لإبقاء الجيش في الواجهة ما دام أنّ هناك بديل مدني لحل المشاكل المجتمعية (مختلف المنظمات والأحزاب المصلحية على غرار أحزاب السلطة، حزب العمال، الاتّحاد العام للعمال الجزائريين...)، وهو ما مكّن النخبة الحاكمة من نفي فكرة أنّ المجتمع الجزائري في حالة سبات يمكن أن يستفيق منها في أيّة لحظة.[393] بل أنّ عدم تفاعل المجتمع مع ثورات الربيع العربي هو دلالة على الوعي الكبير الذي يميّزه عن المجتمعات التي دخلت في صراعات عنيفة مع أنظمتها السياسية والتي تعيش حالة حرب أهلية.

2 ـ الاستراتيجية الخارجية:

بعد ما تمكّنت النخبة الحاكمة من امتصاص صدمة الربيع العربي وتجاوزها، حاولت تدعيم موقفها الاقليمي والدولي من خلال تقديم نفسها على أنّها الركيزة الأساسية لاستقرار المنطقة، وأنّ الجزائر ان لم تكن في حالة حرب مع أحد، فانّه يتوجّب عليها الحذر من الجميع وبالتالي فقد ساعدها الترويج الاعلامي الكبير لفكرة التهديد الخارجي في تدعيم موقفها الداخلي والدولي على حدّ سواء، وفي

[392] Nedjib Sidi Moussa, « Algérie : entre mesures et mesure », in : M'hamed Oualdi, Delphine Pagès-El Karoui &Chantal Verdi (editors), **les ondes de choc des révolutions arabes**, Beyrouth : presses de L'IFPO, 2014, p 163.
[393] **Ibid**, p p 163-165.

هذا الصدد صرّح ناطق باسم البيت الأبيض بأنّ الجزائر أصبحت الشريك الأهمّ للولايات المتحدة الأمريكية في شمال افريقيا في حربها ضدّ الجهاديين.[394]

لكن ذلك لم يمنع الجزائر من تبني استراتيجيات مختلفة مع محيطها الاقليمي والدولي، وهي كما يلي:

أ – مع الدول الأوروبية:

لقد عرف التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية أعلى مستوياته بداية من 2012 وهي السنة التي بدأت فيها ثورات الربيع العربي تأخذ منعرجا عنيفا، شجّع على ظهور العديد من الحركات الارهابية التي أصبحت تهدّد الأمن المتوسطي ككلّ، ما جعل الجزائر تنخرط أكثر في الشؤون الاقليمية خاصة في دولتي تونس وليبيا باعتبارها الأقرب اليهما والأقدر على المساهمة في حلّ المشاكل التي تعاني منها الدولتين وخاصة ليبيا، فقادت الجزائر عملية الوساطة بين أطراف الخلاف بداية من 2014. ولم يكن ذلك الدور الاقليمي يهدف لحلّ الخلافات في تونس وليبيا فقط، بل جاء كردّ فعل للدور المغربي في المنطقة (مالي، ليبيا)، فلم تكن النخبة الحاكمة ترغب في ترك المجال مفتوحا أمام المغرب للعب دور الحليف/الوسيط الأوّل للقوى الكبرى في المنطقة على حساب الجزائر. كما سعت النخبة الحاكمة لتعزيز تعاملها مع الدول الأوروبية خاصة "مبادرة 5+5 دفاع" لأنّها لا تشمل جوانب الديمقراطية وحقوق الانسان.[395]

كما عملت النخبة الحاكمة من جهة أخرى على ربط علاقات حذرة مع بعض الدول الأوروبية خاصة تلك التي لعبت دورا سلبيا خلال العشرية السوداء، الأمر الذي أدّى بها إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين والأمنيين على غرار الدول الصاعدة مثل الصين، روسيا وتركيا اضافة إلى الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كون أنّ الجزائر تتعامل حاليا مع الدول الأوروبية في اطار مشاريع شراكة ثنائية الطرفين مع كلّ دولة على حدى، وليس مع الاتحاد الاوروبي ككلّ، على غرار الاتفاق الاستراتيجي مع بريطانيا حول الأمن ومكافحة الارهاب وتجريم دفع الفدية، بالإضافة لمسألة الاستقرار في المغرب العربي ودول الساحل بصفة عامّة.[396] وعليه يمكن ارجاع هذه الاستراتيجية إلى ادراك النخبة الحاكمة بأنّ دول الاتحاد الأوروبي ليست بالحليف الموثوق بقدر ما هي

[394] Jean-François Daguzan, **Op.cit,** p 38.
[395] **Ibid**, p 39.
[396] Aomar Baghzouz, « La politique Méditerranéenne de l'Algérie à l'épreuve des mutations géopolitiques régionales : changement ou continuité ? », **Maghreb-Machrek**, N°221, mars 2014, p 28.

عليه الصين وروسيا، لهذا فهي تعمل منذ 2012 (توقيع الاتفاق الأمني مع بريطانيا) على الابتعاد تدريجيا عن الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة، وتسعى لتحقيق اتفاقيات ثنائية تخدم مصالحها الداخلية قبل الخارجية، وعلى رأس تلك المصالح نجد الاستقرار الاجتماعي، والاستمرار في السلطة.

ب – مع دول الجوار:

قامت النخبة الحاكمة بمراجعة سياستها الخارجية تجّاه دول الجوار خاصة بعد فشل سياسة "الحلّ السياسي" للأزمات في الدول المحيطة بها، فبدأت تشارك في حلّ الأزمات في دول الجوار (مالي، ليبيا، تونس) بهدف منع العدوي من الانتقال إلى داخل حدودها من جهة، وفكّ العزلة الدولية التي فرضتها عليها أوروبا بين 2010 و2012 والتي اتّهمت الجزائر بدعم الرئيس الليبي "معمر القدافي" بالسلاح والمقاتلين. كما اتّهمتها بدعم الدكتاتوريات العربية عندما اعترضت على اقصاء سوريا من الجامعة العربية، وسعت لإعادة مصر للاتّحاد الافريقي بعد الانقلاب العسكري واستيلاء الجيش على السلطة، لكن تلك العزلة لم تدم طويلا بسبب الدعم الأمريكي للنظام الجزائري نظرا للدور الذي يلعبه في محاربة الارهاب في المنطقة، خاصة وأنّ ميزانية الجيش ارتفعت من 6 مليار دولار سنة 2010 إلى 13 مليار دولار سنة 2014.[397]

وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد تجاوزت إلى حدّ كبير مشكلة الديمقراطية التي تعيشها من خلال جعلها تحتل مرتبة متأخرة بالنسبة لأولويات الشعب، والذي تمّ احتواءه بفضل السياسات الاستهلاكية المبنية على الريع، والذي أصبح في غالبيته يرى بأن النظام الحاكم هو النظام الأنسب لطريقة عيشه في هذه المرحلة. كما فرضت النخبة الحاكمة نفسها خارجيا من خلال احتلال مركز مهمّ في معادلة الحرب على الارهاب نظرا للموقع الاستراتيجي والإمكانيات العسكرية التي تتمتّع بها، وبهذا أصبحت الديمقراطية لا تشكّل أزمة حقيقية للنخبة الحاكمة لا داخليا ولا خارجيا.

[397] Djallil Lounnas, **Op.cit**, p 56.

المبحث الثاني: تقييم مآلات العملية الديمقراطية في الجزائر

انّ توقع مستقبل الديمقرطية في الجزائر ليس بالأمر الهيّن، لكنّه ليس بالمستحيل كذلك، فالمتتبّع لسيرورة الأحداث السياسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا سيدرك بأنّ المسألة لا تتعلّق بالديمقراطية في حدّ ذاتها لأنّها لم تكن أبدا هدفا للنخبة الحاكمة، بل تمّ ادخالها على المشهد السياسي سنة 1989 كمخرج للصراع وليس كحلّ نهائي له، فإنّه من الصعب أن تحقّق هذه الأخيرة أيّة مكاسب نحو ارساء وترسيخ مبادئ الديمقراطية في ظلّ حكم النخبة الحالية.

لقد أظهرت مختلف المراحل التي مرّت بها الجزائر خاصة ما بين 1988 و 2016 بأنّ مسألة الديمقراطية لم تكن المطلب الرئيسي للشعب، ولا الهدف الأوّل للنخبة الحاكمة، انّما نشأ شبه اجماع في الجزائر على أنّ الوضع الحالي هو المجال الأمثل لتحقّق كلّ الفواعل مصالحها الخاصة دون المساس بمصالح الآخرين كلّ على مستواه. فمن خلال هذا الواقع يظهر جليّا بأنّ الديمقراطية ليست مطلبا شعبيا لغاية الآن، وإنّما هي مجرّد هدف سياسي لبعض التشكيلات السياسية والحزبية التي لم تستطع الوصول إلى المصادر الرئيسية للريع، والتي تحاول الوصول اليها باسم الديمقراطية.

اذ تدرك كلّ من النخبة الحاكمة والنخبة المعارضة بأنّ امتلاك السلطة هو الضامن الوحيد للمصالح المادية، وأنّ من يمتلك السلطة يمتلك حقّ التصرّف في الريع وتوزيعه بالطريقة التي تخدم مصالحه، وهذا ما يفسّر استخدام النخبة الحاكمة للديمقراطية كوسيلة لإعادة تجديد المشروعية التي فقدتها سنة 1988 من جهة، ولاحتواء أغلب شرائح المجتمع من جهة ثانية.

وفي هذا الباب نقول بأنّ التجارب التاريخية أثبتت بأنّه لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في أيّة دولة لا يتمّ فيها فصل العمل السياسي عن المصالح الاقتصادية والمادية المباشرة، خاصة في الدول ذات الاقتصاد القائم على الريع، حيث تحوّل ذلك الريع من وسيلة لتحقيق التنمية إلى سبب للصراع السياسي الذي انعكس سلبا على مستقبل الديمقراطية وحتى على مستقبل الدولة ككل التي كادت أن تنهار بداية 1992، والأمثلة العربية ليست ببعيدة عن الجزائر. لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث أن نركّز على ما سيكون عليه مصير الديمقراطية في الجزائر في ظلّ الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية مع تقديم ثلاثة سيناريوهات لذلك وهي: – استمرار النخبة الحاكمة في السلطة. – انفجار النخبة الحاكمة من الداخل. – سيناريوهات مستقبلية للديمقراطية في الجزائر.

المطلب الأول: استمرار النخبة الحاكمة في السلطة

بالنظر لما عرفته الجزائر منذ 1992 إلى غاية 2016 من صراع عنيف حول السلطة، والذي تفوّقت فيه النخبة الحاكمة على خصومها، فانّ المعطيات الميدانية تقول بأنّه بإمكان النخبة الحاكمة الاستمرار في السلطة إلى أجل غير مسمّى، فبقدر ما يمكنها البقاء لعقود أخرى بقدر ما يمكنها المغادرة في أية لحظة. وهذا ما يمكن أن نعتبره نقطة القوّة الرئيسية لهذه النخبة، لأنّ عدم وضوح المسار الذي تتّبعه في ممارستها للسلطة يجعلها محصّنة ضدّ كلّ المحاولات الرامية لإخراجها من الحكم، فهي تملك زمام المبادرة ومفاجأة الخصوم لأنّها هي من صَنع ساحة الصراع. فالنخبة الحاكمة عملت على تكريس بناء دولة السياسة على حساب دولة القانون، وعمدت إلى القانون لتدعيم المواقف السياسية وليس العكس وطرحت نفسها على أنّها هي الحلّ لمشاكل البلاد، أي أنّها شخّصت الدولة في جماعة النخبة الحاكمة، ما أنتج مع مرور الوقت ظاهرة خوصصة السلطة لأسباب سياسية وإيديولوجية كانت عائقا أمام الانفتاح الديمقراطي الحقيقي بعد أحداث 1988.[398]

لقد اعتمدت النخبة الحاكمة على آلية التعددية المقيّدة (الشكلية) كوسيلة للاستمرار، في هذا المجال يرى المحلّل السياسي الألماني"جوزي لينز/ Juan José Linz " بأنّ التعددية السياسية يمكن أن تكون مقيّدة قانونيا أو عمليا ومقتصرة على مجموعات معينة تضمّ في داخلها جماعات للضغط والمصالح تمنعها من النشاط خارج الإطار الذي يريده النظام السياسي.[399]

لهذا استطاعت النخبة الحاكمة الاستمرار في السلطة، فهي لا تحاول منع الجماعات الأخرى من النشاط لأنّ ذلك سيكلّفها الكثير (امكانية المواجهة العنيفة)، بل تعمل على احتواء تلك الجماعات عن طريق المبالغة في السماح لها بالنشاط، وما عدد الأحزاب التي تمّ اعتمادها منذ 2012 إلاّ دليلاً على ذلك. وقد نجحت النخبة الحاكمة في تطبيق تلك الاستراتيجية إلى حد بعيد، والدليل على ذلك أنّ الساحة السياسية شهدت حالات شاذّة من الممارسات الحزبية، حيث قام بعض المترشحين لرئاسيات 2009 (وكذلك 2014) خلال حملاتهم الانتخابية بالترويج لمرشّح النظام (الرئيس بوتفليقة) بأنّه الأفضل والأصلح لمواصلة قيادة البلاد.[400]

---

[398] Lahouari Addi, **L'Algérie et la démocratie : pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine,** Paris : Edition la Découverte, 1995, p p 36-40.

[399] Hakim Ben Hammouda, **économie politique d'une révolution**, Bruxelles : groupe de book, 2012, p 21.

[400] **IDEM**.

في هذا الصدد يرى الباحث "ج.ش كينان/ J.H Keenan" بأنّ ما جرى في الجزائر بعد أحداث جانفي 2011 يعدّ ظاهرة حقيقية، ويقصد بالظاهرة هنا قدرة النخبة الحاكمة على اعادة انتاج نفسها أوبعبارة أخرى قدرتها على البقاء في السلطة برغم معارضة بعض الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية لذلك، ويلخّص هذا الباحث أهمّ أسباب تمكّن النخبة الحاكمة من البقاء في الحكم وامتصاص صدمة الربيع العربي فيما يلي:[401]

1 ـ الاعتماد على الثروات الريعية الهائلة لامتصاص (شراء) الاحتجاجات التي تصفها دائما بأنّها اقتصادية واجتماعية وليست سياسية. (وهو ما يعبّر عن حقيقة جزء معتبر من المجتمع الجزائري).

2 ـ تحقيق نسبة نموّ معتبرة في البنى التحية منذ 1999.

3 ـ خوف المجتمع الجزائري من تكرار تجربة العشرية السوداء.

4 ـ تطوّر الأجهزة الأمنية وتحكّمها في مفاصل الدولة (القدرة على التكيّف).

5 ـ ضعف المعارضة وتشتّتها (البحث عن تحقيق المصالح الخاصة).

بالإضافة إلى هذه الأسباب، نرى بأنّ هناك سبب آخر نعتبره الأهّم وراء تمكّن النخبة الحاكمة من الاستمرار في السلطة وهو أنّ هذه النخبة لا تواجه صراعا مع النخبة المعارضة، وهو ما يمكن أن يحدث التغيير، وإنّما تواجه صراعا داخليا بين الأجنحة المكوّنة لها. علما أنّ هذه الأجنحة بالرغم من اختلافاتها الجزئية فإنها متّفقة على عدم خروج السلطة من الدائرة المغلقة التي تمثّلها، كونها تشكّل مع مرور الوقت (منذ الاستقلال إلى يومنا هذا) نمط علاقات سلطوية معين أطلق عليه الباحث "لهواري عدّي" اسم "**منطق النسق** La logique du système" داخل النظام الجزائري.

ويفسّر هذا المنطق النسقي بأنّ هذا النظام يسيّر نفسه بطريقة آلية، أين أصبح الأشخاص مجرّد أدوات يخدمون مصلحة هذا النسق، وما الصراعات التي عرفتها النخبة الحاكمة سوى تصحيحات ذاتية لذلك النسق لتجاوز الاختلالات التي تسبّب فيها الأفراد خلال مختلف مراحل تطوّر الدولة، وخير دليل على صدقية هذا التحليل هو خروج العديد من الشخصيات التي كنّا نعتقد بأنّها من ركائز النظام دون

[401] Jeremy.H Keenan, « Politique étrangère et guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction du pouvoir Algérien », **Revue Tiers Monde**, N°210, février 2012, p p 32-33.

أن يتأثّر هذا الأخير بذلك بداية بالجنرال "خالد نزار"،"العربي بلخير"، "محمد العماري"، وأخيرا الجنرال "محمد مدين"، ممّا يدلّ على أنّ **النظام الجزائري لا يقوم على الأشخاص وإنّما على الأدوار**. فإذا انتهى الدور المسند لأي شخصية داخل النظام يتمّ اخراجها منه ليس لأنّ بقية الأفراد أرادوا ذلك، وإنّما لضمان السير الجيّد لذلك النظام في اطار الآلية التي اكتسبتها منذ الاستقلال، مع العلم أنّ أي شخصية يتم اخراجها من النظام يتمّ تعويضها بشخصية أخرى **يكون لها نفس المنصب** "**الرسمي**" **لكن لن يكون لها نفس الدور داخل النظام،** لأنّ التخلّي عن بعض شخصيات النظام يدخل ضمن آلية التكيّف الذاتية لهذا النظام مع مستجدات كلّ من البيئة الداخلية والخارجية.

وهذا ما يدعّم مرّة أخرى الوصف الذي أُطلق على قدرة النخبة الحاكمة على التكيّف بأنّها "ظاهرة" إذ نلاحظ بأنّ أغلب أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي كانت متوفّرة في الجزائر، لكنّها لم تؤدي إلى ثورة، حيث يمكننا حصر العديد من القواسم المشتركة بين الجزائر ودول الربيع العربي خاصة دول الجوار والمتمثّلة فيما يلي:[402]

1 ـ نسبة بطالة مرتفعة مقارنة بعدد الشباب الطالبين للعمل، ومع ما تمتلكه الجزائر من امكانيات (خاصة بين 1999 ـ 2014).

2ـ نظام سياسي مغلق تمثّله نخبة واحدة تتداول على السلطة منذ الاستقلال في اطار ما يعرف بالدوران الداخلي للنخبة.

3ـ تدخّل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، إن لم تكن جزء من النظام السياسي.

غير أنّ العامل الذي أحدث الفارق بين الجزائر ودول الربيع العربي هو أنّ النظام الجزائري يقوم على **الأدوار وليس الأشخاص** عكس الأنظمة الأخرى (بن علي، حسني مبارك، حافظ الأسد...)، فقد أدركت النخبة الحاكمة في الجزائر بعد وفاة الرئيس "بومدين" بأنّه لا يمكنها الاستمرار اذا ما اعتمدت على الأشخاص فانتقلت من منطق الاشخاص إلى منطق الأدوار. وهو الشيء الذي ضمن لها الاستمرارية إلى يومنا هذا، بل يمكننا الذهاب أبعد من هذا التحليل بالقول بأنّه حتى وإن حدثت ثورة

[402] Salim Chena, « l'Algérie dans le printemps arabe entre espoirs, initiatives et blocage », **Confluences Méditerranée**, N°77, février 2011, p p 106-107.

على شاكلة الربيع العربي في الجزائر، فإنها لن تغيّر كثيرا في الآلية التي يسير عليها النظام الجزائري ما دام أنّ منطق هذا النظام غير مرتبط بالأشخاص.

كما أنّ الصراع على السلطة في الجزائر دائما ما كان يحدث في ساحة مغلقة يمثّل كلّ لاعبيها جزء من النظام الحاكم، في حين تمّ تحييد المجتمع في هذا الصراع بالاعتماد على طريقة فعّالة تنقسم إلى جزئين جدّ فعالين وهما:

1 – الترغيب : من خلال توسيع شريحة المصالح قدر الامكان باستعمال الريع.

2 – الترهيب: بغرس مرحلة العشرية السوداء في الذاكرة الفردية والجماعية.

اضافة الى ذلك فقد غيّرت النخبة الحاكمة من مصدر شرعيتها وتحوّلت إلى **الشرعية مصلحية،** ففي هذا الصدد صرّح الوزير الأوّل "أحمد أويحي" في خطاب له بعد أحداث جانفي 2011 بالقول:" في بلادنا، عرفنا التغيير في 1989، يوجد لدينا أكثر من ثلاثين حزبا (تزايد عددها إلى أكثر من 70 حزب سنة 2013)، حوالي مئة عنوان صحفي، ليس لدينا سياسيون في السجون، ولا منفيين سياسيين. التنمية تعمّ كلّ مناطق الوطن...."[403]. وقد تبع هذا التصريح تصريحات كثيرة استنكرت فيها الجزائر في أكثر من مناسبة "المغامرات" السياسية الناتجة عن فوضى الربيع العربي. وعليه استطاع المنطق الذي يسير به النظام السياسي الجزائري أن يتكيّف مع التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ 1989، فقد حوّل هذا المجتمع من عدوّ خرج لمواجهته سنة 1988 إلى حليف خرج للدفاع عنه في الكثير من المناسبات، حيث انطلقت النخبة الحاكمة من فكرة أنّه يجب تغيير كلّ شيء في المجتمع من أجل أن لا يتغيّر أي شيء في طريقة تسيير البلاد.[404]

ومن خلال مختلف الأبحاث والدراسات التي اطّلعنا عليها حول النخبة الحاكمة في الجزائر، فانّه يمكن القول بأنّ طبيعة هذه النخبة تخرج عن التصنيفات الكلاسيكية للنخب، فهي مزيج بين النخبة العسكرية والسياسية التي تتحكّم في السلطة دون أن يكون لها ارتباط عضوي ببعضها البعض، لأنّ المنطق الذي يسير به النظام الجزائري لا يأخذ بعين الاعتبار الفرد كمحدّد رئيسي وكصانع قرار، وإنّما

[403]Salim Chena, **Ibid**, p 108.
[404] Salim Chena, **Op.cit**, p 108.

كمكلّف بمهمّة (دور)، تنتهي وظيفته داخل النظام بانتهاء المهمّة التي كُلّف بها، ويمكن الاستدلال على هذا الواقع بما يلي:

1 ـ بقاء النخبة الحاكمة في السلطة بالرغم من انهزام جبهة التحرير الوطني في انتخابات 1991 و1997. (وهو دليل على أنّ النخبة الحاكمة ليست نخبة حزبية).

2 ـ الانشقاقات الكثيرة التي عرفها هذا الحزب والتي لم تؤثّر على النظام الحاكم اطلاقا، بل أنّ الحزب هو من استنجد بالسلطات العليا (النخبة الحاكمة) لحلّ مشاكل الداخلية.

3 ـ أنّ الأحداث التي شهدها أعلى هرم السلطة في 2015 تؤكّد كذلك على أنّ النخبة الحاكمة ليست عسكرية فقط، وإنما هي مزيج بين الساسة والعسكر الذين يتبادلون الأدوار من مرحلة لأخرى بحسب الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بهم.

لهذا نرى بأنّ موازين القوى بين مكوّنات النخبة الحاكمة مضبوطة بواسطة عامل خارجي عن هذه النخبة وهو ما وصفناه **بمنطق النسق** الذي يحكم هياكل وفواعل النظام الحاكم في الجزائر، فقد أصبحت مكوّنات هذا النظام تتصرّف بطريقة آلية تسارع لإخراج كلّ شخص يمسّ بمصالحها من الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة. وبما أنّ كلّ مكوّنات تلك الدائرة تمتلك ما تُدين به بعضها البعض، فانّه لا يمكن لأي شخص تمّ اخراجه من الدائرة المغلقة أن يكشف خباياها لأنّه سيكون المتضرّر الأوّل من ذلك. كما أنّ العلاقة التي تربط مكوّنات النخبة الحاكمة هي علاقة تعاقدية قائمة على مبدأ حيوي لاستمرارها في الحكم وهو **مبدأ اللامسؤولية** أمام بعضها البعض.

ولا تكون المسؤولية قائمة إلاّ في الحالات الحرجة التي تستدعي التضحية بأحد المتعاقدين من أجل ضمان حسن سير النظام داخليا، وعدم لفت الانتباه اليه خارجيا، وما المرسوم الرئاسي 14 ـ 183*[405] والمتضمّن انشاء وظائف جديدة وهيكلة مصالح التحقيقات القضائية لإدارة الأمن الداخلي ومصلحة الاستعلام والأمن.

*المرسوم الرئاسي 14 ـ 183 الصادر في 11 جوان 2014 الخاص بهيكلة مصالح التحقيقات القضائية لإدارة الأمن الداخلي ومصلحة الاستعلام والأمن.

انّ خصوصية بنية النخبة الحاكمة من جهة، والمنطق الآلي للنسق الذي تتفاعل فيه هذه النخبة من جهة ثانية، جعلها قادرة على تجاوز كلّ الأزمات التي واجهتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والتي كانت أخطرها أزمة التسعينات، حيث أنّ التركيز على الأدوار على حساب الأشخاص كان طوق النجاة الذي أخرج تلك النخبة من أزمة التسعينات، فكما تمّ تغيير الرؤساء بداية من "الشادلي"، ثمّ تغيير الواجهة السياسية سنة 1997 بتقديم حزب التجمّع الوطني الديمقراطي على حساب جبهة التحرير، جعل النخبة الحاكمة وكلّ من تختاره ليلتحق بها يدرك بأنّه مهما بلغ من النفوذ والقوّة، فانّه لن يغيّرا شيئا على أرض الواقع كما أنّه يمكن الاستغناء عنه بكلّ سهولة في أيّة لحظة.

ومن خلال ما ذكرناه، فإنّنا نرجع سبب قدرة النخبة الحاكمة على البقاء في السلطة لحدّ الآن الى منطق التسيير الآلي الذي اكتسبه النظام، بحيث أصبحت لهذا المنطق القدرة على توقّع واستشراف التهديدات التي يمكن أن تؤثّر على حسن سيره وتحييدها أو القضاء عليها في الوقت المناسب، وبالتالي فانّ النخبة الحاكمة تعدّ حاملا للمنطق النسقي الذي تسير عليه والذي يمتلك آليات ذاتية للحماية تمنعه من السقوط وتعطيه القدرة على التكيّف والاستمرار، ما سيجمّد مسار التحوّل الديمقراطي لمدّة طويلة.

المطلب الثاني: تفكّك النخبة الحاكمة من الداخل

انّ خصوصية النخبة الحاكمة في الجزائر جعلت من استمراريتها في السلطة أمرا واقعا لحدّ الآن وما دام أنّ هذه النخبة متقوقعة على نفسها في دائرة ضيّقة مغلقة، فانّ السيناريو الذي سنحاول اظهاره من خلال هذا المطلب يتمثّل في امكانية الانفجار من داخل دائرة النخبة الحاكمة بحكم أنّ النسق السياسي الذي تسير عليه نسق مغلق من الداخل وبالتالي لا يمكن فتحه إلا من الداخل، أي بمبادرة من أحد أطراف النخبة، حيث سيكون الأمر تكرارا للمحاولة التي قادها الجناح الاصلاحي بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي انتهت بالفشل.

لقد أثبت التاريخ بأنّ النخبة الحاكمة، وخاصة الجناح المحافظ مستعدّ للقيام بكلّ شيء لحماية تواجده في السلطة، بما في ذلك القيام بموجة عكسية ضدّ عملية التحوّل الديمقراطي، لهذا فانّ سيناريو التحوّل من الداخل هو الأقرب لتحقيق تحوّل ديمقراطي ناجح في الجزائر، والسبب في ذلك بسيط لكنّه حيوي، وهو تقارب ميزان القوّة داخل الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة، لأنّ طبيعة النظام السياسي تفرض ذلك، فقد أثبتت أحداث أكتوبر أنّ التغيير من الخارج سوف يفشل مرّة أخرى.[406]

وما دام أنّ النخبة الحاكمة في الجزائر هي مزيج من الساسة والعسكر، فانّه يستحيل على أي قوّة من خارج النخبة الحاكمة أن تُحدث التغيير الفعلي لأنّها لا تملك الأدوات اللازمة لذلك، وستجد نفسها في مواجهة الجيش النظامي. فقد حدّد المختصون مجموعة من الشروط لنجاح عملية التغيير الديمقراطي من خارج النظام الحاكم، والتي يجب أن تتّصف بها أي فئة تريد الدخول في مواجهة مع النخبة الحاكمة لتغيير نظام الحكم، وتتمثّل هذه الشروط في ما يلي:[407]

1 ـ حشد الرأي العامّ وتدعيم ثقته بنفسه مع تحسين قدرات المجتمع على الصمود والمقاومة.

2 ـ تقوية المجموعات الاجتماعية المستقلة والمؤسسات التي تؤطّرها (المجتمع المدني).

3 ـ تطوير استراتيجية عامّة للتحرّر من التسلّط.

---

[406] Gene Sharp, **De la dictature à la démocratie : un cadre conceptuel pour la libération**, paris : l'Harmattan, 2009, p 25.

[407] **Ibid**, p 27.

وبما أنّ هذه الشروط غير متوفّرة في المجتمع ولا في المعارضة السياسية، فانّه لا يمكن الحديث عن أيّ تغيير من خارج النخبة الحاكمة، لكن الاشكال في ذلك هو هل ستعيد أجنحة النخبة الحاكمة نفس الخطأ الذي ارتكبته في بداية التسعينات والذي كاد أن يكلّفها تواجدها في السلطة ؟ لأنّه من الصعب تكرار نفس الخطأ، لكن ليس من المستحيل أن يحدث انفجار داخلي بين مكوّنات النخبة الحاكمة تكون نتيجته التحوّل الفعلي نحو الديمقراطية.

غير أنّ المشكلة التطبيقية التي تواجه هذه الفرضية هي أنّ الانفجار الداخلي لم يحدث في الجزائر إلاّ مرّة واحدة والمتمثّلة في أحداث أكتوبر 1988، حيث كانت النخبة الحاكمة تعاني من أزمة اقتصادية حادّة (افلاس الخزينة)، ومع أنّ هذه الأزمة مرشّحة لأن تتكرّر في المستقبل القريب، إلاّ أنّ النخبة الحاكمة عملت منذ بداية التسعينات على استبدال جزء من المصلحة المادية التي تربط المجتمع بها بمصلحة غير ماديّة وهي **الأمن**، فقد أدركت النخبة الحاكمة بأنّ العلاقة المصلحية بينها وبين الشعب هي أساس الاستمرار في السلطة، وأنّ الجانب الاقتصادي وحده لا يكفي لتفادي وصول تلك العلاقة لمرحلة القطيعة أو الانفجار. فحاولت منذ ذلك الحين ادخال متغيّر آخر في هذه العلاقة، وهو متغيّر الأمن الذي يعدّ أكثر أهمية من المتغيّر الاقتصادي في ضمان عدم لجوء المجتمع للقوّة ضدّها مجدّدا، لهذا تطرح نفسها كحارس للأمن داخليا وخارجيا في ظلّ تنامي ظاهرة الارهاب والجريمة المنظّمة في دول الجوار.

لكن هذا لا يمنع أن نتوقّع حدوث مثل هذا الانفجار الداخلي للنخبة الحاكمة، لأنّ الحل التوافقي الذي اقترحه الرئيس "بوتفليقة" عند وصوله للحكم، والمتمثّل في: " نسيان آثار العشرية السوداء مقابل التنمية الاقتصادية"، يبدو حسب المختصين في الشأن الجزائري أنّه قد وصل إلى نهايته بسبب تدهور أسعار النفط من جهة، والفضائح المالية الكبيرة للأجهزة البيروقراطية من جهة ثانية.[408]

إنّ اعتماد النخبة الحاكمة على الريع النفطي يجعل مستقبلها معلّقا بالأسواق الدولية للنفط خاصة وأنّ مطالب البيئة تتغيّر باستمرار، ما تسبّب في جعل سياسات الانفاق العام للدولة غير فعالة خاصة فيما تعلّق بمطلب الشغل، لأنّ سياسة شراء السلم الاجتماعي لم تستطع خلال 15 سنة خلق اقتصاد قادر على استيعاب اليد العاملة التي هي في ارتفاع مستمر، فقد أظهرت طريقة تعامل النخبة الحاكمة مع مختلف المطالب الاجتماعية أنّها تستخدم الريع النفطي لتفكيك كلّ الحركات والتكتّلات

[408] Tarik Dahou, **Op.cit,** p 11.

التي ترى فيها تهديدا محتملا لوجودها في السلطة، وليس لجعل الاقتصاد أكثر قدرة على استيعاب المشكلات التي تخترق المجتمع.[409]

انّ الصراع الداخلي بين أجنحة النخبة الحاكمة هو الأخطر على الدولة والمجتمع لأنّ أطراف هذا الصراع تمتلك حجما متوازنا من القوّة، ولإبقاء هذا الصراع في مستواه السياسي، تسعى هذه الأطراف لتسويق صورة موحّدة لنفسها أمام المجتمع مفادها أنّ الأمن والاستقرار هما أهمّ مكسب اجتماعي، الاّ أنّ هذا المكسب في حقيقة الأمر هو أهمّ ضامن للنخبة الحاكمة للبقاء في السلطة، فمنذ 1999 إلى اليوم يرى عدد كبير من الجزائريين أنّ الرئيس "بوتفليقة" هو مصدر الأمن والسلم، وهم ليسوا مستعدّين للتخلّي عنه في ظلّ ظروف أمنية داخلية وخارجية غير مستقرّة.[410]

لهذا، فإن عملية التحول الديمقراطي في الجزائر معرّضة للجمود أو التقهقر لأنّ النخبة الحاكمة حوّلتها إلى لعبة سياسية بين مختلف مكوّناتها، وهو ما أدّى إلى تحريفها ومن ثمّ تحويل عملية بناء الدولة ككلّ من المسار المؤسساتي القانوني إلى المسار السياسي، فقد قامت النخبة الحاكمة منذ الاستقلال بترسيخ المنطق السياسي في الحكم بدل المنطق القانوني المؤسساتي، وهو ما يجعل حاليا الدائرة المغلقة لهذه النخبة تخضع **لقوّة طرد مركزي** (Force centrifuge) نتج عنها خروج العديد من الشخصيات التي كانت تعتبر ركائز النظام السياسي بسبب الصراع الداخلي الذي اشتدّ بعد اعلان جناح الرئيس عن ترشّحه لعهدة رابعة.

وفي هذا السياق يصف الملاحظون ما حدث بين أجنحة النخبة خاصة سنتي 2013 و 2014 أنّه كان بمثابة تحضير لعملية الانفجار لكنّها تحوّلت في آخر لحظة، بسبب تخلي الجنرال "محمد مدين" عن منصبه إلى انفجار داخلي (Implosion) بدل أن تكون انفجار خارجي (Explosion)، فتجنّبت من خلاله النخبة الحاكمة تكرار سيناريو أكتوبر 1988. فبدل أن تتفاوض أجنحة النخبة الحاكمة حول كيفية الخروج من الوضع الراهن، أي الانتقال من الدولة السياسية إلى دولة القانون، ركّزت هذه الأخيرة مفاوضاتها البينية على كيفية الحفاظ على الوضع الراهن والإبقاء على التوازنات السلطوية كما هي باستعمال القانون كآلية لذلك.

---

[409]Tarik Dahou. **Ibid**, p 14.

[410] Flavien Bourrat, « Maroc, Tunisie et Algérie : les révolutions arabes », dans : Frédéric charillon & Alain Dieckhoff (Edits), **Afrique du Nord-Moyen Orient : la double recomposition**, Paris : la documentation Française, 2013, p p 103-104.

ومن خلال ما ذكرناه حول طريقة عمل النخبة الحاكمة فانّ احتمال انفجارها من الداخل يبقى وارداً حتى وان لم يكن للمجتمع دور مباشر في ذلك، فانّه يمكن للمجتمع الضغط على الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة من أجل تقليص مجال نشاطها قدر الإمكان، وبالتالي دفعها للمزيد من الانفتاح الديمقراطي لأنّ تكرار الانتفاضات الفاشلة (Soulèvements ratés) سيؤدّي حتما إلى تحقيق انتفاضة ناجحة.

لقد أدركت النخبة الحاكمة بأنّ ما يحدث حولها داخليا وخارجيا يمكن أن يزيد من الضغط الذي تواجهه، فعملت على حماية نفسها من خلال تدعيم سياسة التبعية داخل المجتمع، واتّخاذ موقف سلبي من ثورات الربيع العربي ان لم نقل الوقوف في وجه محاولات التغيير في الدول العربية، حيث عبّرت مواقف الجزائر من تلك الأحداث عن خوف النخبة من انتقال العدوى إلى المجتمع الجزائري، فقامت باتّخاذ العديد من الاجراءات لتفادي **ظاهرة الدمينو**، ولفرض نفسها على أنّها البديل الوحيد لحالة الفوضى التي يمكن أن تنتج عن رحيلها من السلطة.

كما تحرص النخبة الحاكمة على مواصلة التسيير الاداري ـ السياسي للاقتصاد بما يخالف أغلب الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية العهدة الثانية للرئيس "بوتفليقة"، وذلك بسبب حرصها على توسيع الشرائح الاجتماعية المصلحية المحيطة بها، اذ يقدّر الخبراء بأنّ الجزائر تنفق ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف ما تنفقه دول الجوار على نفس المشاريع.[411] وهو ما يعبّر عن حجم الأموال التي تنفقها النخبة الحاكمة للإبقاء على العلاقة المصلحية بينها وبين المجتمع لتضمن عدم تحرّك هذا الأخير ضدّها. وعليه فانّ الطريقة التي أُستخدمت لتأطير المجتمع جعلته العائق الأوّل أمام نجاح مسار التحوّل الديمقراطي لأنّ أغلب مكوّناته استفادت من حالة سوء التسيير واللاعقاب التي تحكم عملية توزيع الثروة.

وفي هذا المجال يرى "مارتان لايبست/ Seymour Martin Lipset" في كتابه " ألفية الديمقراطية " (2004)، أنّ بعض الأنظمة التسلطية (ومن بينها الجزائر)، باشرت عملية الانتقال الديمقراطي ليس بسبب البحث عن نموّ اقتصادي أكبر، أو درجة أعلى من الليبرالية الاقتصادية، ولكن بسبب دخولها في أزمات اقتصادية. كما يرى "هنتغتون/Huntington " في كتابة " الموجة الثالثة" (1991)، بأنّ الاصلاح غير المصحوب بتكيّف سلوكي لن يؤدي إلى ارساء ديمقراطية مستقرّة، وفي

[411] Mihoub Mezouaghi, **Op.cit**, p 26.

هذا الصدد يصف الديمقراطيات الجديدة بأنّها في وضع لا تحسد عليه، فافتقادها للشرعية يعيق امتلاكها للكفاءة العالية في الأداء، وبافتقادها للكفاءة فلا يمكنها اكتساب الشرعية. ما يدلّ على أنّ مصدر قوّة النخبة الحاكمة هو مصدر مادّي (الريع) أكثر من معنوي (الوحدة الايديولوجية والتماسك العضوي...) .

وما دام أنّ العامل الذي يجمع النخبة الحاكمة هو عامل مستقلّ عن أفرادها فانّه سيكون السبب وراء انفجارها من الداخل، لأنّ كلّ أعضاءها متّفقون على تقاسم الموارد المادية بشكل عادل، وبمجرّد نفاذ تلك الموارد سيبدأ الصراع على ما تبقى منها، وتبدأ آلية الطرد المركزي في العمل داخل دائرة النخبة الحاكمة، ما يدفع أعضاءها إلى التضحية ببعضهم البعض أملا في الاحتفاظ بمواقعهم داخل السلطة، وذلك ما سيؤدي في نهاية المطاف لاصطدام المنطق العام للنسق النخبوي الذي يسيّر النظام الحاكم بمنطق البقاء لأفراد النخبة الحاكمة، حيث سيؤدي ذلك الاصطدام إلى تفكّك النسق النخبوي إلى وحدات جزئية لا تملك القوة اللازمة للمقاومة أو توقيف موجة الديمقراطية مجدّدا.

وفي ظلّ احتمال مثل هذا، فانّ مهمّة النخب السياسية الناشطة خارج الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة تعدّ محورية لنجاح الانفتاح، فيجب عليها أن تكون مستعدّة لخلافة النخبة الحاكمة وتسيير المرحلة الانتقالية بنجاح لأنّ ضياع الفرصة مثلما حدث مع دستور 1989 سيؤدي إلى اعادة اجتماع مكوّنات النخبة الحاكمة مجدّدا وفق منطق جديد سيكون حتما أكثر قدرة على التكيّف المنطقي الذي تسير به والذي سيمنحها المزيد من الصلابة من أجل الاستمرارية .

وفي الأخير نقول بأنّ امكانية الانفجار من الداخل بالنسبة للنخبة الحاكمة هي امكانية واردة جدّا لأنّه سبق وأن حدثت (1965 ،1988)، وهي الحالة الأقرب لفكّ شفرة النظام الحاكم، لكن ما يميّز هذه الامكانية هي أنّها فجائية بما لا يترك مجالا للبيئة أن تتحرّك بفعالية خاصة في ظلّ غياب معارضة سياسية حقيقية وفعّالة، وبالتالي فانّ الاحتمال الأكبر لتحقيق تحوّل ديمقراطي ناجح هو أن يبادر أحد أجنحة النخبة الحاكمة بذلك على أن يحضّر الامكانيات التي تساعده على النجاح، و في هذا الصدد يرى "غاي هرمت/ Guy Hermet " بأنّ الديمقراطية تصبح متينة عندما تصبح هي النظام الأساسي الذي لا يحتمل بديلا بالنسبة للنخب وكذلك بالنسبة لأغلبية أعضاء المجتمع[412].

[412] Guy Hermet, « Les démocratisations au vingtième siècle : Une comparaison Amérique latine/Europe de l'Est », **Op.cit,** p 288.

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل الديمقراطية في الجزائر

" الجزائر إلى أين؟" هو عنوان الكتاب الذي ألّفه الرئيس الراحل "محمّد بوضياف" سنة 1964، أي سنتين فقط بعد الاستقلال متسائلا فيه عن مستقبل الجزائر في ظلّ الصراع العنيف الذي ظهر بين مكوّنات النخبة الثورية حول السلطة، وهو السؤال الذي ما يزال يطرح نفسه بقوّة رغم مرور 54 سنة على صدور ذلك الكتاب، ما يدعونا للقول بأنّ الجزائر لا تزال في مرحلة البحث عن الذات كدولة وكمجتمع، كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي، فلا النظام السياسي قادر على الخروج من قوقعة التاريخ الثوري، وخاصة الصراعات التي شهدها، ولا المجتمع قادر على أخذ زمام المبادرة لفرض التغيير بنفسه لأنّه نشأ على ثقافة الخضوع.

ومن خلال دراستنا لدور النخبة الحاكمة في عملية التحوّل الديمقراطي، يمكننا القول بأنّ هذا الدور كان سلبيا، فالنخبة الحاكمة هي من عطّل مسار التحوّل الديمقراطي من خلال تحريفه عن مساره الطبيعي بإدخال مجموعة كبيرة من الشوائب عليه، خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ففي هذا الصدد يمكننا تحديد مجموعة من المؤشرات الدّالة على الدور السلبي للنخبة الحاكمة في مسار التحول الديمقراطي، وتتمثّل هذه المؤشرات في ثلاث نقاط رئيسية وهي:[413]

1 ـ غياب الدوران الخارجي للنخبة:

وهي الطريقة التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في علاقتها مع المجتمع منذ الاستقلال، لأنّ غياب الدوران الخارجي للنخب وللبقاء في السلطة هو مؤشّر رئيسي لعملية مأسسة فاشلة، كون أنّ النخبة الحاكمة خرقت بذلك أهمّ قاعدة ترتكز عليها عملية بناء الدولة من جهة، والعمل الديمقراطي من جهة أخرى وهي التنافس والتداول السلميين على السلطة. وهو الوضع الذي ساهم في انتشار كلّ مظاهر العمل السياسي السلبي من تقليص الحريات الفردية،...إلخ، فهذه المظاهر يمكن أن تؤدي إلى كلّ شيء ما عدا الديمقراطية الفعلية.

[413]Andreas Schedler, **op.cit**, pp 229-231.

2 ـ تجميد الدستور خلال الازمات:

ويدلّ هذا المؤشر على غياب التمايز البنيوي والوظيفي بين مؤسسات الدولة، فيتمّ فرض سلطة الأفراد على تلك المؤسسات والمجتمع على حدّ السواء بدل سلطة القانون، ونتيجة ذلك هي تجاوز أفراد النخبة الحاكمة للحدود الشرعية لوظائفهم داخل مؤسسات الدولة من خلال التلاعب بوضع القوانين وتفسيرها وتطبيقها، وهو ما أدى إلى إضعاف الثقة بين النخبة الحاكمة وبيئتها، وإلى ظهور مفارقة غريبة تتمثل في بقاء النظام التسلطي في الحكم عن طريق الانتخابات.

3 ـ غياب التنافسية الحزبية :

ويدل هذا المؤشّر على فشل مشروع بناء الدولة الذي سعت النخبة الحاكمة لتحقيقه منذ الاستقلال. حيث أنّ رفض نتائج الانتخابات من طرف أي جهة يدلّ على عدم احترام مبادئ الديمقراطية القائمة على الاحتكام للقانون وصناديق الاقتراع، وهو ما يؤدي إلى العودة لاستعمال القوّة مجدّدا (رمزية أو مادية) لانتزاع السلطة، ما يُظهر لنا جليا بأنّ الديمقراطية لم تعد الهدف الأساسي بالنسبة لكلّ الفواعل بما فيها المعارضة.

إنّ الملاحظة الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي أنّ مشروع التحوّل الديمقراطي في الجزائر هو مشروع غامض، فلا النخبة الحاكمة بادرت به من تلقاء نفسها، ولا الشعب طالب بها عندما خرج للشارع شهر أكتوبر 1988، وبالتالي فانّ محاولة معرفة مستقبل هذا المشروع تستدعي أوّلا معرفة مصدره لأنّه يبقى مجهول المصدر. والشيء الوحيد المعروف عنه هو أنّه جاء نتيجةً لفشل التسيير الاشتراكي.

نقول هذا لأنّ كلّ منظّري الديمقراطية يتّفقون على أنّ الدولة التي تتمتّع بمداخيل معتبرة تكون لها فرص أكبر لإنجاح مشروع التحوّل الديمقراطي، حيث يقول "لايبست/ Lipset" أنّه " كلّما كانت الدولة مرتاحة ماديا كانت فرصها في انجاح الديمقراطية أعلى".[414]

بينما ما حدث في الجزائر كان عكس ذلك تماما، فقد استغلّت النخبة الحاكمة الراحة المادية للبلاد ما بين 1999 و 2014 لتدعيم مكانتها في السلطة وغلق المجال السياسي أمام أي شكل من أشكال المنافسة وهو ما يتنافى مع الحالة الطبيعية للتطور الديمقراطي، لكّن في المقابل سنطرح التفسير

[414]Andreas Schedler, **Op.cit**, p 234.

العلمي لهذه الوضعية العكسية الموجودة في الجزائر، فكثرة المداخيل المالية للدولة لا تعني بالضرورة أن هناك تطوّر اقتصادي، إذ يرى "بريزورسكي/ Adam Przeworski" في هذا المجال بأنّ: " مستوى التطوّر الاقتصادي لديه تأثير مهمّ جدّا على حظوظ الديمقراطية في النجاة".[415]

وعليه نجد في هذه العبارة الاجابة على جزء من الأسئلة الكثيرة التي تحيط بعملية التحوّل الديمقراطي في الجزائر، فقد استغلت النخبة الحاكمة الراحة المالية لترسيخ مكانتها في السلطة من خلال سياسة اقتصادية شعبوية كان هدفها الرئيسي شراء السلم الاجتماعي بدل بناء قاعدة اقتصادية قويّة قادرة على المنافسة، وبالتالي فانّ توقّع مستقبل المسار الديمقراطي في الجزائر يقتضي الانطلاق من قاعدة تحليلية تقوم على مجموعة من المؤشرات (التي يمكن تحويلها إلى أسئلة مباشرة) تتمثّل في:[416]

1 ـ مدى استقلالية قرار الانتقال الديمقراطي.(ما هو مصدره).

2 ـ مدى احترام قواعد المرحلة الانتقالية.

3 ـ طبيعة النخبة القائدة لعملية التحول الديمقراطي.

4 ـ درجة التوافق حول المشروع الديمقراطي بين مكوّنات النخبة، وبينها وبين المجتمع.

5 ـ مصداقية أوّل انتخابات انتقالية أو كما تسمى الانتخابات التأسيسية.

فمن خلال هذه المؤشرات نستنتج بأنّ المشروع الديمقراطي في الجزائر غير واضح المصدر، ولا الآليات التنفيذية ولا الأهداف، فقد جاء كمخرج نجدة للصراع الداخلي بين أجنحة النخبة الحاكمة، ثمّ تحوّل إلى طريقة للتكيّف مع الوضع الخارجي أكثر من الداخلي، حيث أنّه أصبح مجرّد نموذج شكلي تستجيب من خلاله النخبة الحاكمة لضغوطات البيئة الخارجية من دول ومنظّمات دولية. ومنه فانّ النخبة الحاكمة لم تُخضع مشروع التحوّل الديمقراطي للمؤشرات السابقة، ولا للبيئة المحلية التي تريد

[415] **Idem**.

[416] Graciela Ducatenzeiler, « Nouvelles approches à l'étude de la consolidation démocratique », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.8, N°2, 2001, p 191.

تطبيق ذلك المشروع عليها، وبالتالي فهي لم تحدّد الأسباب الفعلية للانتقال من الأحادية إلى التعددية، وبهذا تكون النخبة الحاكمة قد وضعت نفسها أمام رهانين خسرتهما مسبّقا وهما:[417]

- ❖ رهان الوقت من خلال فشلها في تحديد مجال ومسار التحوّل مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية (خصوصيات المجتمع الجزائري).
- ❖ رهان المكان أو المجال: من خلال ضرورة انجاح عملية الاندماج الوطني بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بما يدعّم ارساء دولة القانون.

وقد خسرت النخبة الحاكمة هذين الرهانين لأنّها لم تكن ترغب في تحوّل ديمقراطي حقيقي، علما أنّ هذين الرهانين يشملان إحداث تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي يمكن أن تؤدّي إلى خروج هذه النخبة من السلطة، وهو ما لم يكن محلّ نقاش أصلا من طرف هذه الأخيرة.

لقد عملت النخبة الحاكمة منذ الاستقلال على خلق ما يمكن أن نسمّيه صمّمات آمان عبر مختلف مراحل تطوّر النظام الجزائري لتفادي الصدام بين مكوناتها الداخلية، أو بينها وبين الشعب، حيث يمكن اعتبار أحداث أكتوبر 1988 بمثابة تجربة فريدة من نوعها بالنسبة للنخبة الحاكمة التي استطاعت من خلالها اعادة تكييف طرق تعاملها مع مكوّناتها الداخلية ومع المجتمع، كما أثبتت الأحداث الأخيرة أنّ أجنحة النخبة الحاكمة لم تعد تفكّر في العنف كطريقة لحلّ خلافاتها الداخلية، والدليل على ذلك ترشيح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة رابعة رغم معارضة جزء مهم من النخبة الحاكمة لذلك، مع إحالة الجنرال "محمد مدين" على التقاعد بالرغم ممّا يمثّله بالنسبة للنظام الحاكم، إلاّ أنّ هذه الأحداث والصراع المرتبط بها لم تتعدى سقف الحرب الاعلامية ومحاولات اضعاف الخصم أمام العلن للحدّ من امكانياته للتحرّك، فقد لاحظنا تغييرا استراتيجيا في تركيبة النخبة الحاكمة يتمثّل في زيادة عدد أجنحتها من اثنين (المحافظ والإصلاحي) إلى أربعة أجنحة وهي:

1 ـ المحافظين المتشدّدين Les partisans de la ligne dure

2 ـ الاصلاحيين المنتمين للنظام Les réformateurs du côté autoritaire

3 ـ المعتدلين Les Modérés.

[417] Jean –Michel Blanquer, « Consolidation démocratique ? Pour une approche constitutionnelle », **pouvoir**, N°98, mars 2001, p 43.

4 ـ المعارضين للنظام بتعصّب Les opposants radicaux

وعليه فانّ هذه الأجنحة الأربعة هي التي تتصارع حول السلطة حاليا، فنجد أنّ التيارين الكبيرين وهما المحافظين والإصلاحيين ما زالا على رأس المشروع السياسي الجزائري، لكن يحاول كلّ منهما اكتساب دعم الجناحين المتبقيين، كما نرى بأنّ هذه التعددية التي بدأت تظهر داخل الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة هي التي ستكون مفتاح المشروع الديمقراطي في الجزائر، لأنّ القواعد النظرية تقول بأنّه كلّما تعدّدت الفواعل داخل أي دائرة مغلقة لأي نظام سياسي، ازدادت حاجة هذه الفواعل لقواعد تنظّم علاقاتها ببعضها البعض وتفادي الصدام، وتصبح تلك القواعد مصدرا للانطلاق الحقيقي نحو ديمقراطية فعلية لأنّ تعدّد الفواعل المتقاربة في القوّة يجعلها تبحث عن تنظيم علاقاتها بعيدا عن القوّة، أي في اطار القانون.

وكما قلنا سابقا بأنّ النظام السياسي الجزائري مغلق من الداخل، فانّ زيادة عدد الأجنحة داخل النخبة الحاكمة سيجبرها على تبني قواعد الديمقراطية لأنها الضامن الوحيد لها بعدم الدخول في صراع عنيف مع بعضها البعض. لهذا نؤكّد على أنّه لا توجد وصفة محدّدة ودقيقة لإرساء قواعد الديمقراطية، لكن توجد العديد من الأساليب، وحتى الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق الديمقراطية كآخر حلّ لتفادي الحرب الأهلية وهو ما نرشّحه لأن يحدث في الجزائر بداية من مرحلة ما بعد الرئيس "بوتفليقة".

نقول ذلك لأنّ النخبة الحاكمة عاشت مع الدولة ككلّ، مراحل كادت أن تعصف بها وتحوّلها إلى دولة متهاوية Collapsing state، وهو الأمر الذي لا يرغب أحد في أن يتكرّر، فقد اختبرت النخبة الحاكمة وكذلك المجتمع **أعراض الأزمة** التي يمكن أن تؤدي إلى الصراع، والكلّ يعمل على اجتناب تكرارها مجدّدا، وهو ما يفسّر استمرار الدولة في سياسة الانفاق رغم الأزمة المالية.

كما اختبرت النخبة الحاكمة والمجتمع **الأزمة** لأكثر من 10 سنوات، وأدرك الجميع بأنّ الدخول في صراع مسلّح لن ينتهي إلا بالقضاء على أحد الطرفين، وهو أمر مستبعد جدّا، وسيتوّج الصراع بالعودة إلى المربّع الأوّل مع دولة أكثر هشاشة وعرضة للانهيار (ليبيا مثلا، أو سوريا أو اليمن) **وبالتالي فانّ احتمال استعمال العنف مستبعد جدّا في الحالة الجزائرية**، والدليل على ذلك اعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة دون أي مشكل يذكر، وبالتالي فانّ المنطق الذي يسود داخل النخبة الحاكمة

حاليا هو منطق الوقاية من استعمال العنف حتى وان تطلّب ذلك خروج بعض مكوّنات النخبة الحاكمة من السلطة وفقدانها لبعض الامتيازات.

لقد أدرك كلّ من في السلطة بأنّ عالم اليوم ليس هو عالم التسعينات، وأنّ مسألة التدخّل الانساني تطوّرت لتصبح "حقّ التدخّل الإنساني" الذي تمارسه القوى الكبرى في كلّ بؤر الصراع في العالم، لهذا فقد أدركت النخبة الحاكمة بأنّ استعمال العنف حاليا سيجلب تدخّلا خارجيا لا مفرّ منه، سيخرجها من السلطة على طريقة "القدافي" وهو ما لا تريده هذه النخبة. لهذا نقول بأنّ الديمقراطية بدأت في الجزائر **كمتغيّر تابع** استخدمته النخبة الحاكمة للخروج من أزمتها الداخلية واستمرّت تلك التبعية إلى الآن، لكنّنا نرشّح هذا المتغيّر (الديمقراطية) لأن يتحوّل إلى متغيّر مستقل تدريجيا في خلال مرحلة حكم الرئيس "بوتفليقة" وما بعدها، ليترسّخ تدريجيا من الأعلى إلى الأسفل، أي أنّ النخبة الحاكمة ستلجأ لهذا المتغيّر ليصبح الحكم بين مكوناتها الداخلية، ثمّ سينسحب الأمر على بقية مكوّنات الدولة تدريجيا إلى أن يصل إلى القاعدة.

صحيح أنّ ذلك سيستغرق وقتا طويلا نوعا ما، لكنّه المخرج الوحيد الذي نراه يناسب الحالة الجزائرية من منطلق القاعدة القائلة بأنّ الديمقراطية تحمل في طياتها آليات الانتشار الذاتي إلى أن تفرض نفسها على كلّ القوى داخل الدولة التي لجأت إليها، حتى وان كان ذلك على سبيل الخروج من أزمة وليس على سبيل تحقيقها كهدف في حدّ ذاتها. لهذا نقول بأنّ المسار الديمقراطي في الجزائر هو مسار طويل مليء بالانتكاسات، لكنّه لن يعود إلى نقطة البداية أبدا لأنّ تغليب منطق القوة لقضاء المصالح بين مكونات النظام والمجتمع سيجبر هذه الأخيرة على وضع قواعد تنظم عملية تحقيق تلك المصالح، وهي السيرورة التي عرفتها أغلب الديمقراطيات الناجحة، حيث يلجأ الناس إلى القانون عندما يدركون بأنّ القوة لم تعد قادرة على ضمان مصالحهم المادية.

وبهذه الطريقة سيتم فصل المصالح السياسية عن المصالح الاقتصادية، وستعرف النخبة اعادة تقسيم لمكوّناتها يختلف تماما عن التصنيفات الكلاسيكية للنخبة، حيث ستكون في الجزائر ثلاث نخب رئيسية نصنّفها كما يلي:

1 ـ نخبة صنع القرار:

وهي النخبة المهتمّة بالسياسة فقط، ولا تبحث بالضرورة عن المصالح المادية، كون أنّ الدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة ستقوم بإخراج كلّ من يمكنه أن يشوّه صورتها وهم أصحاب المصالح المادية اللذين جمعوا ثرواتهم خلال العشرية السوداء.

2 ـ النخبة التكنوقراطية ـ الاقتصادية:

وهي تضمّ الجهاز الاداري للدولة بداية من الحكومة، بالإضافة إلى الشخصيات الاقتصادية ورجال الأعمال الباحثين عن المصالح المادية أكثر من السياسية، ما سيساهم في تطوير البنية الاقتصادية للدولة تدريجيا لأن النشاط الاقتصادي سيتحول إلى نشاط مستقل عن السياسة .

3 ـ النخبة المجتمعية:

وتضمّ شرائح مختلفة من المجتمع كالمثقفين، النقابيين، نواب الشعب...الخ والتي تسعى إلى تأطير المجتمع وتوجيه تعاملاته مع الصنفين الأوّل والثاني من النخب، وسيزداد دور هذه النخبة المجتمعية تدريجيا بالتوازي مع ارساء مبادئ الديمقراطية من الأعلى إلى الأسفل.

ونلاحظ حاليا بأنّ الحدود الفاصلة بين هذه الأصناف الثلاثة من النخب قد بدأت تتضّح تدريجيا وهو ما يدلّ على أنّ العلاقات بينهما تتّخذ منحى قانوني رسمي أكثر فأكثر، وهو ما نتوقّع أن يكون خطوة ايجابية في صالح الديمقراطية في الجزائر. علما بأن مسار الديمقراطية بهذه الطريقة سيستغرق وقت أطول بكثير ممّا يفترض به أن يكون، لأنّ الأمر مرتبط في نهاية المطاف **بالثقافة السياسية السائدة داخل النظام الحاكم وكذلك داخل المجتمع**. فالديمقراطية ليست مجرّد مؤسسات وقوانين، ولكنها ثقافة بالدرجة الأولى، وفي ظل غياب هذه الثقافة، لا يمكن للمؤسسات والقوانين وحدها أن تؤدي إلى انجاح العملية الديمقراطية في الجزائر.

خلاصة واستنتاجات

من خلال دراستنا لتحديات المشروع الديمقراطي في الجزائر في هذا الفصل، استنتجنا بأنّ مستقبل هذا المشروع مرهون، بتطوّر العلاقة بين مكوّنات النخبة الحاكمة في كلّ الحالات، إلاّ في حالة واحدة وهي قيام ثورة تغيير علاقات القوى داخل المجتمع وتعيد رسم بنية وهيكلة الدولة والسلطة من جديد، وهو الأمر المستبعد بشدّة نظرا للمعطيات التي قدّمناها من خلال هذا الفصل. كما لاحظنا من خلال دراستنا هذه بأنّ مسألة التحوّل الديمقراطي الحقيقي في الجزائر ليست مستحيلة بل أنّها أسهل ممّا تظهر عليه لأنّ النظام الجزائري يسير وفق منطق التكيّف الذاتي القائم على الأدوار وليس على الأفراد.

وهو ما يجعل عملية إبعاد الجيش عن السياسة عملية ممكنة اذا ما تمّت في اطار التفاوض القائم على ضمان المصالح المادية لكلّ الأطراف (مثلما حدث في البرازيل) لضمان عدم مقاومتهم للتغيير وحفظ مكانتهم في الدولة (وليس في السلطة) كجهاز له أهميته وثقله الداخلي والخارجي. لكن الواقع يعبّر على خلاف ذلك، لأنّ مشكل تدخّل الجيش في السلطة لم يبدأ بعد الانفتاح التعدّدي سنة 1989. وفي هذا الصدد يرى المختصون بالشأن الجزائري بأنّ الصراع الحقيقي كان بين الجناحين المحافظ والاصلاحي وأنّ الرئاسة لم تقم سوى بالمصادقة على ارادة الطرف الذي تفوّق في ذلك الصراع، لهذا فانّه ليس متوقّعا أن تخرج النخبة السياسية أكثر قوّة من هذا الصراع أو أن تكون لها كلمة الحسم. وبما أنّ الحديث عن دور فعال للنخبة السياسية في الجزائر غير وارد، فانّ دور المجتمع المدني بعيد كلّ البعد عن تحقيق ما لم يستطع السياسيون تحقيقه، لأنّ النخبة الحاكمة استطاعت تدجينه من خلال سياستها التي نشرتها عموديا وأفقيا في أغلب مكوّنات الدولة.

حيث تحوّل هذا الأخير إلى مدافع عنها ومطالب لها بالبقاء في السلطة لأنّ بقية النخب عجزت عن تقديم البديل في ظلّ النظام التعاقدي الذي اعتمدته النخبة الحاكمة منذ بداية التسعينات، **وبالتالي فانّ المشكل الرئيسي الذي يواجه الديمقراطية في الجزائر ليس الأشخاص بقدر ما هو الأدوار التي توكّل من طرف النسق السياسي لهؤلاء الأشخاص الذين لا يستطيعون رفضها حتى وإن كانوا غير موافقين على ما يحدث داخل النظام، وعلى طريقة تسيير هذا الأخير للدولة.**

الخـــاتمـــــة

الخـــاتـمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نحلّل العلاقات السلطوية داخل النظام الحاكم في الجزائر منذ الاستقلال ، لهذا كان تركيزنا على دور النخبة الحاكمة في عملية التحوّل الديمقراطي منذ الأحداث التي شهدتها الجزائر في 05 أكتوبر 1988 إلى غاية 2016، وكيف انعكس ذلك الدور على كلّ من الدولة والمجتمع، فلاحظنا من خلال دراستنا هذه بأنّ النخبة الحاكمة لم يكن لديها مشروع بناء دولة حديثة أساسها القانون، انّما ركّزت هذه الأخيرة على عملية بناء الأمّة الجزائرية أكثر من عملية بناء الدولة فقامت بتنشئة المجتمع على أفكار اشتراكية لم تكن تتناسب مع طبيعته، بل أنّها عوّدته على انتظار ريع الدولة بدل العمل على خلق الثروة، وقد كانت نتيجة ذلك فشل المشروع الاشتراكي الذي انتهى باحتجاجات شعبية أجبرت النخبة الحاكمة على البحث عن بديل أفضل للخروج من الأزمة التي أصبحت تهدّد وجودها في السلطة.

كما عملت النخبة الحاكمة طيلة ما يقارب 30 سنة من التسيير الاشتراكي على الترويج لشعار بناء دولة لا تزول بزوال الرجال، لكن الأحداث التي أعقبت أوّل انتخابات تعددية في الجزائر أثبتت بأنّ النخبة الحاكمة قامت ببناء نظام سياسي لا يزول حتى ولو زالت الدولة. وهذا ما جعل الحالة الجزائرية حالة خاصة لأنّها ذات خلفيات تتعلّق بتشكيل الدولة وليس ببنائها، خاصة وأنّ الجيش الذي ينادي الكلّ بإخراجه من السياسة تأسّس قبل أن تتأسّس الدولة ذاتها، فقد رأينا بأنّ عملية تشكيل الدولة الجزائرية كانت في اطار مسار تاريخي لم يخلوا يوما من الصراعات بين النخب العسكرية والسياسية الأكثر تأثيرا في عملية صنع القرار، وأنّ الصراع الذي كان بين العسكري والسياسي قبل الاستقلال

استمرّ إلى ما بعده وحُسم الأمر في ذلك من خلال الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس " بومدين" في 19 جوان 1965.

وفي واقع الأمر، لم يكن الجيش أبدا بعيدا عن السياسة، بل أنّه كان اللاعب الأساسي في الساحة السياسية، والمنظّم لمجرياتها، لهذا فإنّ الصراع على السلطة دائما ما كان يتّخذ شكلا متطرّفا يتمّ فيه اللجوء للقوّة من أجل الحسم بداية بانقلاب "بومدين" ضدّ "بن بلّة" مرورا بمحاولة انقلاب "الطاهر زبيري" ضدّ "بومدين"، ثمّ حركة "بويعلي" وصولا إلى الصراع الدامي بداية التسعينات والذي لم يكن أحد يتوقّع حدوثه يوما، وقد كان للجيش دائما الكلمة الأخيرة في تلك الصراعات المباشرة، وحتى غير المباشرة ، حيث استطاع الحفاظ على مؤسسات الدولة وكذا وحدة المجتمع.

وعليه فانّ الصراع على السلطة أفرز تصنيفا جديدا للنخب الجزائرية يختلف تماما عن التصنيفات التقليدية المتعارف عليها في الأدبيات السياسية، إذ أنّ تعدّد الشخصيات العسكرية والسياسية التي كان لها دور بارز خلال ثورة التحرير فرض هذا التصنيف الجديد، فظهرت في الجزائر **نخبة صنع القرار**، وهي تشكّل النواة الصلبة للدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة، التي أحاطت نفسها **بنخبة تكنوقراطية ـ اقتصادية** تلعب دور الوسيط بينها وبين بقية المجتمع، وفي الأخير **النخبة المجتمعية** التي هي في الواقع أولى الحلقات الزبونية الموجودة حول النخبة الحاكمة، والتي تشكّل حزام أمان بالنسبة لها لأنّها المسوّق الرئيسي لسياسة النخبة الصانعة للقرار. أما بقية النخب المثقفة فليست ضمن اهتمامات النخبة الحاكمة رغم درجة وعيها الكبر وقدتها على تقيد الإضافة بلنسبة للمشروع الديمقراطي في الجزائر.

انّ ظهور هذا التصنيف الخاصّ للنخبة هو ما جعل الحالة الجزائرية تبقى حالة خاصة سواء للملاحظين أو الدارسين، فالأصناف الثلاثة للنخب الموجودة في الجزائر يجمعها عامل مشترك واحد وهو المصلحة، التي تنقسم إلى قسمين:

- ❖ مصلحة داخلية: وهي التي تجمع أفراد الصنف الواحد من هذه النخب مع بعضهم البعض، وهي علاقة تعاقدية يمكن أن تُعدّل أو تُلغى وفقا للمصالح.
- ❖ مصلحة خارجية: وهي التي تجمع هذه الأصناف الثلاث من النخب، وهي قائمة كذلك على التعاقد، حيث يمكن للنخبة الصانعة للقرار أن تعدّل أو تلغي عقود الصنفين الآخرين بناء على مصلحتها الخاصة.

ونستنتج من خلال ذلك بأنّ المتغيّر المستقل في هذه العلاقة هو نخبة صنع القرار بينما تشكّل النخبة التكنوقراطية ـ الاقتصادية والنخبة المجتمعية متغيرين تابعين، وهما في الواقع الواجهة والأداة التي تنفّذ بواسطتها قرارات النخبة الحاكمة أو نخبة صنع القرار.

لقد جعلت خصوصية النخبة الحاكمة من مسار التحوّل الديمقراطي من أعقد المسارات التي عرفها العالم بداية التسعينات، فالتصنيف غير التقليدي للنخبة في الجزائر جعل من الصراع على السلطة صراعا بين أجنحة نخبة صنع القرار، وليس صراع بين النخب المختلفة مثلما حدث في بقية الدول، أي صراع المدنيين ضدّ الجيش، أو الشعب ضدّ الدكتاتور. وهو ما جعل عملية فهم وتحليل النظام السياسي الجزائري جدّ صعبة بل تكاد تكون مستحيلة في نظر الكثيرين، لأنّ تركيبة هذا النظام والنخبة الحاكمة فيه جعلته غير قابل للتوقّع، أي أنّه لا يمكن التنبّؤ بخطواته المستقبلية، وهي احدى نقاط قوّة هذا النظام التي استخلصناها من خلال دراستنا هذه، فلا أحد يمكنه توقّع من سيحكم الجزائر بعد الرئيس "بوتفليقة"، فقد تكون احدى الشخصيات المعروفة للمجتمع كما قد تكون احدى شخصيات

الظلّ، وما دام أنّ هذا النظام يملك زمام المبادرة والمفاجأة فهو يملك آليات البقاء والاستمرار في السلطة.

وبالإضافة إلى القدرة الذاتية على التكيّف التي يمتلكها النظام السياسي، فإنّه يستعمل الريع النفطي كعامل استقرار وتوازن في نفس الوقت، بين مكوّناته الداخلية من جهة، وبينه وبين المجتمع من جهة ثانية. فقد لعب الريع الدور الأهمّ في تشكيل الدولة الجزائرية وبناء نظامها السياسي، حتى أنّه تحوّل من عامل بناء إلى عامل صراع وبقاء، على اعتبار الجزائر من الدول التي تعاني من التداخل بين الوظائف السياسية والنشاطات الاقتصادية، ولأنّ النظام لم يكن أبدا ديمقراطيا، فقد ظهرت الحاجة لدمج العمل السياسي والاقتصادي وحصرهما في يد مجموعة محدودة، وبالتالي فانّ أي مصلحة اقتصادية تحتاج إلى غطاء سياسي لسببين وهما:

- ❖ حاجة النشاط الاقتصادي للنخبة الحاكمة لريع الدولة بصفة مستمرّة لأنّه نشاط تجاري مستهلك للثروة وليس منتجا لها.
- ❖ حاجة ذلك النشاط لحماية سياسية لأنّ المجال مغلق، وهو في يد شخصيات نافذة في النظام.

وهو ما جعل ظهور أيّ نشاط اقتصادي جديد يتطلّب حماية سياسية إذا لم يكن هذا الناشط ينتمي أصلا للنخبة الحاكمة. لهذا نرى أنّه من بين الأسباب التي تدفع النخبة الحاكمة للتمسّك بالسلطة ولو على حساب الشعب والدولة هو خوفها على مصالحها المادية بالدرجة الأولى. وعلى هذا الأساس فانّه لا يمكن الحديث عن ترسيخ ديمقراطي حقيقي في الجزائر في ظلّ غياب مأسسة حقيقية تنظّم العلاقة بين كلّ مكوّنات الدولة في اطار القانون، وفي ظل غياب ثقافة سياسية تحكم الأدوار التي تمارسها مختلف الشخصيات التي تمثّل النخبة الحاكمة، وقد لاحظنا من خلال دراستنا هذه الغياب الواضح لمؤشرات الترسيخ الديمقراطي مجتمعةً والمتمثّلة في:

- ❖ دورية الانتخابات.
- ❖ التداول السلمي على السلطة.
- ❖ الدوران الخارجي للنخب.

ففيما يخصّ دورية الانتخابات، فقد تمّ توقيف المسار الانتخابي بعد أوّل انتخابات تعددية في الجزائر لأنّ نتائجها لم ترضي النخبة الحاكمة، حيث بقي هذا المسار ناقصا حتى بعد العودة اليه سنة 1995، لأنّه خلال العشرين سنة الماضية لم تؤثّر العملية الانتخابية على مكوّنات السلطة، حتى بات من السهل على أي شخص أن يتوقّع نتائج الانتخابات بدقّة كبيرة، والشيء الوحيد الذي لا يمكن توقّعه بالنسبة للرئاسات المقبلة يكمن في من سترشّحه النخبة الحاكمة لخلافة الرئيس الحالي.

أمّا بالنسبة للتداول السلمي على السلطة في الجزائر فهو موجود من حيث النص. أمّا الاشكال الآخر الذي يواجه المؤشرين الأوّل والثاني هو غياب الدوران الخارجي للنخب، فهي نفسها التي كانت في القيادة، وان تغيّرت الشخصيات التي تداولت على المناصب القيادية سياسيةً كانت أو عسكرية، فإنّها كانت كلّها تنتمي للدائرة المغلقة للنخبة الحاكمة. ومن البديهي أنّه لا يمكن الحديث عن نجاح أي عملية تحوّل ديمقراطي في ظلّ غياب أحد المؤشرات الثلاث السابقة الذكر. وعليه فانّه يمكن الحكم على أي نظام سياسي هل هو نظام مغلق أومفتوح من خلال اسقاط تلك المؤشرات عليه وملاحظة مدى احترامه لها.

ومن خلال هذا نقول بأنّ النخبة الحاكمة في الجزائر استطاعت عبر مختلف مراحل تطوّر الدولة أن تبنى نظام سياسي مغلق بامتياز مزوّد بآليات التحكّم في بيئته بكلّ دقّة وسهولة، وأنّ الدولة السياسية (الدولة العميقة) طغت على دولة القانون والمؤسسات ان لم نقل أنّها ألغتها من الوجود.

وعليه فإنّنا نرى بأنّ الخروج من الوضع الحالي المانع لقيام ديمقراطية حقيقية يتطلّب ما يلي:

أوّلا:على القوى السياسية والنخب المجتمعية الموجودة خارج دائرة السلطة أن تعمل على خلق ثقل نخبوي معاكس للنخبة الحاكمة تكون له القدرة على الضغط عليها من جهة وتعبئة المجتمع من جهة ثانية بشرط أن يكون لهذا الثقل مشروع بناء دولة القانون والمؤسسات واضح المعالم والوسائل والأهداف. فالنخبة الحاكمة حاليا لا يقابلها أي ثقل سواء في المعارضة السياسية أو حتى المجتمع، أي أنّها لا تعاني من المنافسة على السلطة بقدر ما تعاني من ضبط توازناتها الداخلية، وهو ما يمنحها القوّة للاستمرار في السلطة، وبالتالي يجب أن يكون هناك ثقل موازي لها يستطيع منافستها على السلطة.

ثانيا: بما أنّ النخبة الحاكمة استطاعت أن تضع نفسها في تصنيف جديد لمفهوم النخبة، فعلى القوى المعارضة أن تواكب ذلك التصنيف وتبتعد عن التصنيفات الايديولوجية التقليدية من أجل أن تكون لها القدرة على اجبار النخبة الحاكمة على الانخراط الايجابي في مسار التحوّل الديمقراطي.

ثالثا: يجب على كلّ مكوّنات النخبة الحاكمة والنخب الأخرى أنلا تتعامل مع بعضها البعض بمنطق الاقصاء لأنّ ذلك سيؤدّي إلى استعمال العنف مجدّدا أو تهيئة مسبّباته. بالإضافة إلى ذلك، يجب الابتعاد تماما عن منطق المحاسبة الانتقامية وتهديد مصالح النخبة الحاكمة، مثلما فعلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ. لأنّ ذلك سوف يدفع النخبة الحاكمة للتقوقع على نفسها واستعمال كلّ الوسائل المتاحة للدفاع عن مصالحها وخير مثال على ذلك دولتي البرازيل وجنوب إفريقيا، لأنّه وبكلّ بساطة من يجلس على كرسي الحكم اليوم لن يقبل بالجلوس في السجن غداً، وهو مستعد للموت لمنع ذلك من الوقوع. وإذا كان هو ذاته مستعد للموت فلن تهمّه حياة الآخرين (ليبيا، سوريا، اليمن...).

رابعاً: أنه في ظلّ الوضع المعقّد الذي تعيشه الجزائر منذ الاستقلال، فانّ أية مبادرة لتحقيق ديمقراطية حقيقية لن تنجح إلا إذا اقتنع أعضاء النخبة الحاكمة **بضرورة تحقيق نقلة نوعية في تعاملهم مع مفاهيم السلطة – الديمقراطية – القانون،** وفق شروط حيادية أهمّها:

- ❖ احترام دور وسلطة مؤسسة البرلمان التي تمثل الشعب.
- ❖ عدم اقصاء مكوّنات النخب الاخرى من المشاركة أو تهديد مصالحها لأنّ ذلك سيدفعها للمقاومة.
- ❖ اعطاء كلّ صلاحيات المراقبة والتنظيم والتحكيم للقضاء مع ضمان استقلاليته.
- ❖ صياغة قانون انتخابات يضمن العدالة والمساواة بين جميع المتنافسين على السلطة.

خامساً: على كلّ القوى المطالبة بالديمقراطية في الجزائر أن تتخلّى عن الجزئيات التي تصارع من أجلها، والتي لن تضيف شيئا للوضع الراهن، لصالح التفافها حول مطلب واحد مشترك وهو **احترام الدستور والالتزام بما فيه من قوانين** لأنّه يعتبر الخطوة الأولى في الطريق المؤدي فعلا إلى الديمقراطية، لأنّ من يريد بناء ديمقراطية حقيقية لا يستطيع تجاوز هذه الخطوة.

وعلى هذا الأساس، نقول بأنّه يمكن تصحيح المسار الديمقراطي الحالي في الجزائر رغم أنّه تعرّض للكثير من الانحرافات والاختلالات التي أفقدته مصداقيته، وان يكون الهدف الوحيد لكل النخب هو بناء دولة القانون والمؤسسات، لأنّ انحرافات المسار الديمقراطي أدخلت الجزائر فيما نسميه فوضى الديمقراطية التي من أهمّ سماتها:

- ❖ غياب الخارجي للنخب.
- ❖ انتشار مظاهر الفساد.
- ❖ انتشار ثقافة اللا عقاب وعدم تجريم سوء التسيير حتى وان كان مقصودا، حيث تتحوّل مشكلة فوضى الديمقراطية إلى مشكلة أعقد من مشكلة ارساء الديمقراطية نفسها.

وفي الأخير نقول بأنّه لا بدّ من فصل المصالح المادية عن المناصب السياسية، لأنّ الصراع على السلطة ما هو إلا صورة عاكسة للصراع على مصادر الريع، وهو ما يجعل النخبة الحاكمة تتمسّك بتلك المصادر، ويدفع القوى المعارضة للمطالبة بحصّتها من الريع، وللخروج من هذه الأزمة الهيكلية ـ النسقية **لا بدّ من التحوّل الفعلي لاقتصاد السوق كمرحلة تحضيرية** يمهّد من خلالها للديمقراطية، فانّ تمّ ذلك، فانّ كلّ الفواعل السلطوية ستضمن مواردها المادية واستثماراتها الاقتصادية دون البحث عن غطاء سياسي لحماية تلك المصالح، إذ اضطرّ أصحاب المصالح المادية للبحث عن الغطاء السياسي لأنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال يسيّر لحدّ اليوم بطريقة ادارية ـ سياسية تغيب فيها قواعد اقتصاد السوق الحقيقية والواضحة، وهو ما يشكّل جدارا صلبا في وجه مسار التحوّل الديمقراطي الناجح.

كما أنه **لا بد من بناء ثقافة سياسية أساسها قبول الأخر، وقبول مبدأ المنافسة السلمية على السلطة** بعيداً عن الفكر الانتقامي والإقصائي الذي يسود حاليا بين مختلف مكونات النخبة الحاكمة وحتى المعارضة في الجزائر، وكما سبق وأن بيّنا في هذه الرسالة، فإنه لا يمكن للقانون والمؤسسات وحدها أن تضمن عملية انتقال ديمقراطي سليمة في ظل غياب القناعة بذلك، علما أن تلك القناعة مصدرها الثقافة السياسية التي تبقى المشكل الرئيسي في الجزائر.

لكن لا بدّ من التأكيد على أن "العلبة السوداء" التي تمثل النخبة الحاكمة في الجزائر مغلقة من الداخل ولا يمكن لأي مشروع ديمقراطي أن ينجح إلاّ إذا تمّ فتح تلك العلبة من الداخل، أي من طرف أحد أجنحة النخبة الحاكمة ذاتها. وما يؤكد ذلك، هو الغموض الذي يسود العملية السياسية في الجزائر والذي يمنع أي باحث أو ملاحظ للشأن الجزائري أن يتوقّع تصرفات مكونات النخبة الحاكمة تجاه بعضها البعض من جهة، واتجاه بيئتها من جهة أخرى.

وهو ما يدفعنا مجدّدا للتأكيد على أنّ النظام السياسي الجزائري قد خرج من الوضع المؤسساتي الوظيفي إلى الوضع النسقي الآلي (Automatisme systémique) أين تحوّل فيه الفرد من صاحب منصب ووظيفة إلى صاحب دور ومصلحة، تنتهي وظيفته بانتهاء المصلحة التي يقدمها لذلك النسق الآلي. ما مكّن هذا الأخير من اكتساب قوة طرد مركزي (Force centrifuge) تمكنّه من التخلص من أي شخصية تسبّب له خللاً في الآلية التي يسير بها مهما كان موقع تلك الشخصية داخل النسق. وهو ما سميناه بالقدرة الذاتية على التكيف. فهو نسق سياسي يعتمد على الادوار وليس على المناصب أو الشخصيات، ما يجعل من عملية فهم هذا النسق عملية جد صعبة لأن متغيرات اللعبة السياسية فيه غير معروفة كلّها، والمعروف منها يُجهل دوره الفعلي داخل النسق.

قائـــــمة الـمـــــراجع

أولا: الكتب

1- القمودي سالم ، **سيكولوجيا السلطة**، ط2 ، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،2000.

2- أمين سمير،غليون برهان،**حوار الدولة و الدين**.ط2، بيروت:دار الفرابي،.2003

3- الجابري محمد عابد ، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4- العمّار منعم، "الجزائر والتعددية المكلّفة"، **في الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .1999

5- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، **في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،.1999

6- بوتمور توم، **النخبة و المجتمع**. ترجمة حجا جورج، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1972 .

7- بوحوش عمار ، الذنيبات محمد محمود ، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**،ط5 ،الجزائر: ديوان الطبوعات الجامعية، 2009.

8- بوعناقة عليو دبلة عبد العلي، "الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر"، **في الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،.1999

9- بن خرف الله الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر1962 - 1989**، ج2، الجزائر:دار هومه،.2007

10- بلحاج صالح، **أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش و مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر،2012.

11- بلقزيز عبد الاله،"الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي:العوائق و الممكنات"،في:علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

12- جابي ناصر، **الجزائر:الدولة والنخب**، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008.

13- هنتغتون صمويل ، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب ، الكويت: دار سعاد الصباح،1993 .

14- زيداني سعيد، "اطلالة على الديمقراطية الليبرالية"، في:علي خليفة و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002 .

15- مهري عبد الحميد، "الأزمة الجزائرية:الواقع و الآفاق"، **الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية** ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،.1999

16- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**.ط1، ليبيا:جامعة السابع من أبريل، 2007.

17- عبدالغفار رشاد محمد، **التطوّر السياسي والتحوّل الديمقراطي**. المنصورة: دار الاصدقاء للطباعة والنشر .2003

18- صيداوي رياض، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر:الحزب،الجيش، الدولة**،ط1، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2000 .

ثانيا: المقالات

19- سعداوي عبد الكريم عمرو،"التعددية السياسية في دول العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر .1999

20- قبي آدم، " رؤية نظرية حول العنف السياسي"، **مجلّة الباحث**، العدد2002،1.

ثالثا: الصحف

21- بوريشة فتيحة، "ثلاثة أحزاب جزائرية توقّع ميثاق التحالف الرئاسي لدعم بوتفليقة"، **جريدة الرياض**، العدد 13025، السنة 39 .

رابعا: النصوص الرسمية

22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، المؤرخ في 23 فيفري 1989.

23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**،العدد02 ،السنة 49 ،10 جانفي 2012. المتضمّن القانون العضوي للأحزاب السياسية.

المراجع بالأجنبية

1. Livres

24- Abécassis Frédéric et autres, « Sociétés coloniales et traces de la colonisation», in Abassis Frédéric et autres, **pour une histoire Franco - algérienne**, Paris : La Découverte ,2008.

25- Abidi Hasni, **Algérie : comment sortir de la crise** ?, Paris : L'Harmattan, 2003.

26- Addi Lahouari, « Les obstacles à la formation de la société civile en Algérie », in Bozzo Anna et Luizard Pierre-Jean, **les sociétés civiles dans le monde Musulman**, Paris : la découverte, TAP/islam et société, 2011.

27- ____, _____, **« L'Algérie et la démocratie : pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, Paris : Editions la Découverte, 1995

28- Ait-Kaki Maxim, « Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie », **Politique étrangére**, Vol.69, N°2,2004.

29- Al-Ahnaf Mustapha et autres, **L'Algérie par ses islamistes**, Paris : Editions Karthala, 1991.

30- Ali-yahia Abdennour, **Algérie : raison et déraison d'une guerre**, Paris : L'Harmattan, 1996.

31- Audibert Jean, **Jamais je n'ai cessé d'apprendre l'Afrique**, Paris : Edifions Karthala, 2006.

32- Arous Zoubir , « Du Faqih politicien au politicien Faqih »,dans :Omar Larjane **Elite et société**: **Algérie & Égypte**, Alger : Casbah Editions, 2007.

33- Aron Raymond, **Démocratie et totalitarisme**, Paris : Editions Gallimard, 1965.

34- Azzouzi Abdelhak, **Autoritarisme et aléas de la transition démocratique dans les pays du Maghreb**, Paris : Editions L'Harmattan, 2006.

35- Benchikh Madjid, **Algérie : un système politique militarisé**, Paris: L'Harmattan ,2003.

36- Benamrouche Amar, **Grèves et conflits politiques en Algérie**, Paris : Editions Karthala, 2000.

37- Ben Hamouda Hakim, **Economie politique d'une révolution**, Bruxelles : Groupe de Book, 2012.

38- Blanc Pierre & Changnollaud Jean- Paul, **Violence politique au Moyen – Orient**. Paris : presses de science politique ,2014.

39- Bouamama Said, **Algérie : les racines de l'intégrisme**, Bruxelles : Editions EPO, 2000.

40- Bouhouche Ammar, « The essence of reforms in Algeria », in: Layachi Azzedine, **Economic crisis and political change in North Africa**, UAS: greenwood publishing group, 1998.

41- Bougouba Mustapha, **Du capitaine Lamoricière à la république bananiére**, Paris : Editions publibook, 2008.

42- Bouras Djoudi, « Les contraintes d'intégration de l'économie algérienne à la mondialisation : crise du model de transition et prégnance des intérêts des acteurs », dans :Tayeb Chentouf (éditeur),**L'Algérie face à la mondialisation,** Dakar :CODESRIA,2008.

43- Bourrat Flavien, « Maroc, Tunisie et Algérie : les révolutions arabes », dans : Charillon Frediric & Dieckhoff Alain (édts), **Afrique du Nord- Moyen Orient : la double recomposition**, Paris : la documentation Française, 2013.

44- Busino Giovani, **Elite et élitismes**, Alger : CASBA Editions, 1998.

45- Catusse Myriam, destremau & Blandine & Verdier Eric, **L'Etat face aux débordements du social au Maghreb**, Paris : Editions Karthala, 2009.

46- Coulibaly Abdou Latif, **Une démocratie prise en otage par ses élites**. Paris: L'harmattan, 2006.

47- Cordsman Anthony.H, A **tragedy of arms: military and security developments in the Maghreb**, USA: Praeger publishers, 2002.

48- Crook Richard, « State, society and political institutions in Cote d'Ivoire and Ghana », in: Rethinking **third world political**, Editor: James Manor, New York: Routhedge, 2013.

49- Dean Lucy, **The Middle East and North Africa 2004**, 50 th edition, London: Europa publications Taylor & Francis group, 2004.

50- Driessen Michael D, « Public religion, democracy, and Islam: Examining the moderation thesis in Algeria », **Comparative politics**, Vol.44, N°2, January 2012.

51- El Houdaigui Rachid, « L'Algérie et le Sahara occidental, esquisse d'un jeu géopolitique à somme mille », dans : centre d'études internationales (éditeur), **Maroc-Algérie : analyses croisées d'un voisinage hostile**, Paris : Editions Karthala, 2011.

52- Evnas martin & Phillips john, **Algeria: anger of the dispossessed**, USA: Yale University press, 2007.

53- Guerid Djamel, «Algérie: dualité de la société et dualité de l'élite, les origines historiques», dans: Omar Lardjane, **Elite et société: Algérie & Égypte**, Alger : Casbah Editions, 2007.

54- Grimaud Nicole**, La politique extérieure de l'Algérie**, Paris : Editions Karthala, 1984.

55- Groups of authors, **Algeria: stabilization and transition to Market**, Washington: international monetary Fund, 1998.

56- Ghozali Nasser-Eddine, « L'Algérie dans tous ses états : de la crise à la démocratie orpheline », dans : Mahiou Mohamed & Henry jean- Robert, **où va l'Algérie ?**, Paris : Editions Karthala, 2001.

57- Gordesman Anthony .H, **A tragedy of arms military and security developments in the Maghreb**, London: praeger publishers, 2002.

58- Hadab Mustapha, «Pour une approche structural du champ des élites en Algérie», in Omar Lardjane, **Elite et société**: **Algérie & Égypte**, Alger : Casbah Editions, 2007.

59- Hadab Samy, **Algérie : autopsie d'une crise**, Paris : Editions L'Harmattan, 1998.

60- Hamdy abdelrahman hassan, « Political leadership in Egypt: the case of halt democracy in African political elites »,in: Francis Enwonwu & Dirk Kotze, edt**, African political Elite: The search for democracy and good governance.** South Africa: Africa institute of South Africa, 2008.

61- Hibou Beatrice, **L a privatisation des Etats**, Paris: Editions Karthala, 1999.

62- Higley John & Burton Mickael, **Elite foundations of liberal democracy**, USA: Rowman & Littlefield publishers, 2006.

63- Houmad Abdelhaziz**, Bouteflika: homme de paix et digne fils d'Algérie**, Paris: Editions publibook, 2010.

64- Hugh Roberts, « Demilitarizing Algeria », in: Marina ottaway & Julia Choucair-Vizoso, **Beyond the facade: political reform in the Arab world**, Washinton: carmegie endowment for international peace, 2008.

65- Jamfa Chiadjeu Moise léonard, **Comment comprendre la "crise" de l'Etat postcolonial en Afrique**?, Bern : Editions Scientifiques Européennes, 2005.

66- Katache Arezki, **Algérie : l'arrêt du processus électoral : un détonateur pour une violence programmé ?**, Paris : publibook, 2012.

67- Khalfoune Tahar & Meynier Gilbert, **Repenser l'Algérie dans l'histoire**, Paris:L'Harmattan, 2013.

68- Koonings Kees & Kruijt Dirk**, Political armies: the military and nation building in the age of democracy**, London: Zed Books, 2002.

69- Lamchichi Abderrahim, **L'Algérie en crise**, Paris: L'Harmattan ,1991.

70- _____,_____,**L'islamisme en Algérie**, Paris :Editions L'Harmattan,1992.

71- Laribi Lyes, **L'Algérie des généraux**, Paris : MAX Milo Editions, 2007.

72 - Lavenue Jean-Jacques, **Algérie : la démocratie interdite**, Paris : Editions l'Harmattan, 1993.

73- Lavorel Sabine, **Les constitutions Arabes et l'islam : les enjeux du pluralisme juridique**, Québec : presse de l'université du Québec, 2005.

74- Mengisteab Kidane & Daddieh Cyril, **State Building and democratization in Africa**, USA: Praeger publishers, 1999.

75- Maddy-Weitzmen Bruce, **The Berber identity movement and the hallange to North African States**, Texas: University of Texas press, 2011.

76- Mahiou Ahmed, « Les contraintes et incertitudes du système politique », in, Mahiou Ahmed et Henry Jean Robert**, Où va l'Algérie ?,** Paris : Editions Karthala, 2001.

77- Manceron Gilles, Aissani Farid, **Algérie : comprendre la crise**, Paris : Editions complexe ,1996.

78- Martinez Luis, **La guerre civile en Algérie:1990-1998**, Paris : Karthala, 1998.

79- Martin Ivan, «Whither Algeria? Tow normalization three unresolved crisis and two crucial unknowns», in: Ferran Izquierdo Brichs, **political regimes in the Arab world**, London: routledge, 2013.

80- Melasuo Tuomo, « Culture and minorities in the Arab-Islamic identity of Algeria », in Ferdinand Klaus & Mozaffari Mehdi (editors), **Islamic**, **state and society**, London: Routledge Curzon, 1988.

81- Mundy Jacob, **Imaginative geographies of Algerian violence,** California: Stanford university press, 2015.

82- Nabi Mohamed, **L'Algérie aujourd'hui : ou l'absence d'alternatives à l'islam politique**, Paris : L'harmattan, 2000.

83- Pagés Max, « La double nature du phénomène révolutionnaire», in pagés Max, **La violence politique,** ERES sociologie clinique ,2003.

84- Pinot de villechenon Olivier, **Le pouvoir illégitime**, Paris : Edition Lettres du monde, 1993.

85- Piattoni Simona (editor),**clientelism, intersts, and democratic representation: the European experience in historical and comparative perspective**, Cambridge: Canbrige University press, 2001.

86- Pruvost lucie & Laurence A.Annour, **Algérie, terre de rencontres,** Paris : Editions Karthala, 2009.

87- Quandt William. B, **Berbers in the African political elite**, California: The RAND Corporation, 1970.

88- Raymond peter Robinson, **Incomplete democratic transitions, nationalism, and bellicosity: the Arab experience,** Washington: pro quest LLC, 2008.

89- Rave Julia & Sutter Patrick, **Facets and practices of state-Building.**Boston: martinus nijhoff publishers, 2003.

90- Reich Bernard**, Political leaders of the contemporary Middle East and North Africa**, London: Greenwood press, 1990.

91- Rouadjia Ahmed, **Les frères et la mosquée : enquête sur le mouvement islamiste en Algérie**, Paris: Editions Karthala, 1990.

92- Roberts Hugh**, The battlefield: Algeria 1988-2002, Studies in a broken polity**, London: verso publisher, 2003.

93-Safir Nadji,« Origines et dimensions internationales de la crise », in :Manceron Gilles, **Algérie :comprendre la crise**, Bruxelles :Editions complexe,1996 .

94- Sharp Gene, **De la dictature à la démocratie : un cadre conceptuel pour la libération**, Paris : L'Harmattan, 2009.

95- Sidi Moussa Nedjib, « Algérie: entre Mesures et Mesure", in : Oualdi M'hamed, Pagés -El karoui Delphine & verdeil Chantal (editors), **Les ondes de choc des révolutions Arabes**, Beyrouth : presses de l'IFPO, 2014.

96- Stone Martin, **The agony of Algéria**, London: C.Hurt & Company publishers, 1997.

97- Stora Benjamin, **Les mots de la guerre d'Algérie**, Toulouse: presses universitaires du Mirail, 2005.

98- Thompson W.Scott, (Editor), **The Third World: premises of U.S policy**, USA: institute for contemporary studies, 1983.

99- Touati Amine, **Algérie**, les **islamistes à l'assaut du pouvoir**, Paris:Editions L'harmattan, 1995.

100- Unver Noi Aylin, **Islam and democracy: perspectives on the Arab spring**, London: Canbridge scholars publishing, 2013.

101- Waldner David, **State Building and late development**, New York: Cornell university press, 1999.

102- William Genieys, **Sociologie politique des élites.** Paris: Armand Colin, 2011.

103- Wood Catlin, **Crafting democracy through constitutional change**: **comparing** the **recent cases ok Romania and Serbia in contest of UE incentives**, Pennsylvania: CUREJ, 2009.

104- Youssef Nada, **La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux**, Paris:Editions publibook, 2011.

2. Articles

105- Abdoun Rabah, « l'économie algérienne à l'épreuve de l'ajustement structural », **NAQD, N**°4, janvier 1993.

106- Addi Lahouari, « L'armée, la nation et l'Etat en Algérie », **Confluences Méditerranée**, N°29,1999.

107- ____, ____, « Sociologie politique d'un populisme autoritaire », **Confluences Méditerranée**, N°81, février 2012.

108-____, ____, « Islam politique et démocratie en Algérie », **Esprit**, N°7 septembre 1992.

109- ____, ____, « L'Algérie et sa crise politique permanente », **IEMED de la Méditerranée**, 2015.

110- ____, ____, « Une Façon de constitutionaliser l'autoritarisme », **Le point** : Hebdomadaire d'information, N°2265, 2016.

111- _____, ____, « Le régime Algérien après les révoltes arabes », **Mouvements, N**°66, février 2011.

112- Ait Aoudia Myriam, « Les dilemmes des nouveaux partis face à la participation à la première élection pluraliste post-autoritaire.Retour sur une impensé à partir du cas Algérien », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.20, février 2013.

113- Ait Kaki Maxime, « Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie », **politique étrangère**, Vol.69, N°2, 2004.

114- Amarouche Ahcéne, « Régime politique, société civile et économie en Algérie : une analyse institutionnaliste », **Mondes en développement**, Vol.40, N°159,2012.

115- Baby Sophie, « Violence et politique dans la transition démocratique Espagnole, 1975-1982 », **Bulletin de l'institut pierre Renouvin**, N°25,2007.

116- Baghzouz Aomar, « La politique Méditerranéenne de l'Algérie à l épreuve des mutations géopolitiques régionales : changement ou continuité ? », **Maghreb-Machrek**, N°221, mars 2014.

117- Bantigny Ludivine, « Le principe d'Antigone. Pour une histoire de la désobéissance en démocratie », **Pouvoirs**, N°155, avril 2015.

118- Belakhdar Naoual, « L'éveil du Sud où quand la contestation vient de la marge : une analyse du mouvement des chômeurs Algériens », **politique Africaine**, N°137, janvier 2015.

119- Bedock Camille, « Les déterminants politiques de la fréquence des réformes démocratiques : Europe de l'ouest, 1990-2010 », **Revue française de science politique**, Vol.64, mai 2014.

120- Blanquier Jean-Michel, « Consolidation démocratique ? Pour une approche constitutionnelle », **Pouvoir, N**°98, mars 2001.

121- Bouhou Kassim, « L'Algérie des réformes économiques : un gout d'inachevé », **politique étrangère**, Vol.74, N°2, 2009.

122- Bosi Lorenzo, « Etat des savoir et pistes de recherche sur la violence politique », **Critique internationale**, N°54, janvier 2012.

123-Bouandel Youcef, « Political parties and the transition from autoritarianism: the case of Algeria », **the Journal of modern African studies**, Vol.41, mar 2003.

124- Caplan Richard & Boulingny Béatrice, « Histoire et contradictions du state building », **Critique internationale,** N°28, mars 2005.

125- Cavatorta Francesco, « La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie. Entre le national et l'international», **Revue tiers monde**, N°210, février 2012.

126- Chagnollaud Jean- Paul, «Le militaire, le démocrate et l'islamiste», **Confluence Méditerranée**, N° 3, printemps 1992.

127- Chena Salim, « L'Algérie dans le "printemps arabe" entre espoirs initiatives et blocages », **Confluences Méditéranée**, N°77, février 2011.

128- Cheriet Boutheina, « The resilience of Algerian populism », **Middle East report**, N°174, jan- feb 1992.

129- Chena Salim, « L'Algérie dans le printemps arabe entre espoirs, initiatives et blocages », **confluences Méditerranée**, N° 77, février 2011.

130- Coustillière Jean-François, « Impact de révoltes arabes au Maghreb état des lieux et perspectives **», Maghreb-Machrek**, N°208, février 2011.

131- Cubertafond Berard, « L'Algérie du président Chadli », **Politique étrangère**, Vol.46, N°1, Mars 1981.

132- Crenshaw Martha, « Crisis in Algeria »? In: Gillesire Richard**,** **Mediterranean politics**, Vol.1, London: Pinter publishers, 1994.

133- Dahou Tarik, « Les marges transnationales et locales d l'Etat Algérien », **politique Africaine**, N°137, janvier 2015.

134- Daguzan Jean-François, « La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ? », **politique étrangère**, mars 2015.

135- Diréche Karima, « Nation Algérienne ou nation Musulmane ? Une approche historique », **NAQD**, 2014.

136- Ducatnzeiler Graciela, « Nouvelles approches à l'étude de la consolidation démocratique », **Revue internationale de politique comparée**,Vol.8, N°2,2001.

137- Fontaine Jacques, Addi Lahouari & Henni Ahmed, « Crise Malienne : quelques clés pour comprendre », **confluences Méditerranée, N**°85, février 2013.

138- Genieys William, « Nouveaux regards sur les élites du politique », **Revue Française de science politique**, Vol .56, janvier 2006.

139- Géze François, « Armée et nation en Algérie : l'irrémédiable divorce ? », **Hérodote**, N°118, janvier 2005.

140- Groupe d'auteurs, « Diplomatie et réflexion politique. A propos des mémoire de Jean-Marie Souton », **Commentaire, N**°37,2011.

141- Guénard Florent, « La promotion de la démocratie : une impasse ? », **Esprit,** janvier 2008.

142- Guilhot Nicolas & C.Schmitter Philippe, « De la transition à la consolidation : une lecture rétrospective des démocratisations studies », **Revue Française de science politique**, Vol.50, N°4-5, Aout –Octobre 2000.

143- Hachemaoui Mohamed, « Permanences du jeu politique en Algérie », **Politique Etrangère,** N°2, Vol. 74, février 2009.

144- _____,_____, « La représentation en Algérie entre médiation clientélaire et prédation 1997-2002 »,**Revue française de science politique**, Vol.53,janvier 2003.

145- _____,_____, « Institutions autoritaires et corruption politique. L'Algérie et le Maroc en perspective comparée », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.9, N°2,2012.

146- _____,_____, « Changement institutionnel durabilité autoritaire. La trajectoire Algérienne en perspective comparée », **Cahiers d'études africaines**, N°220, Avril 2015.

147- _____,_____, « La rente entrave - t-elle vraiment la démocratie ? Examen critique des théories de « L'Etat rentier » et de la malédiction des ressources », **revue Française de science politique**, Vol.62, février 2012.

148- Haddad Said, « Après les révolutions, des armée Maghrébines face à une double transition », **Revue internationale et stratégique**, N°91, mars 2013.

149- Haroun Ali, Chagnollaud Jean-Paul, « il fallait arrêter le processus électoral », **confluence Méditerranée**, N°40, janvier 2002.

150- Harbi Mohamed, « Lettre aux citoyennes et citoyens Algérien », **NAQD, N**°29, janvier 2012.

151- Hermet Guy, « Problems of democratic transition and consolidation », **Revue Française de science politique**, Vol.47, N°2,1997.

152- ____ ____, « Les démocratisations au Vingtième siècle : une comparaison Amérique latine/Europe de l'Est », **Revue internationale de politique comparée,** Vo**l.**8**,** N°2**,**2001**.**

153- Hill J.N.C, "Linkage, leverage and organizational power: Algeria and the Maghreb spring", **comparative politics Review** (Zfvp), October 2015.

154- Higley John & Pakulski Jan, « Jeux de pouvoir des élites et consolidation de la démocratie en Europe centrale et orientale », **Revue française de science politique**, Vol.50, N°.4, 2000.

155- Hobson Christopher, « The limits of liberal democracy promotion », **Alternative: global, local, political,** Vol.34, N°. 4, October-December 2009.

156- Joxe Alain, « Construction de l'Etat et risque de destruction de l'Etat en Méditerranée »,**Revista CDOB d'afers internacionals**,N°37,septembre 1997.

157- Keenan Jeremy,"Foreign policy and global war on terror in the reproduction of Algerian state power", **State crime journal**, Vol.1, N°2, 2012.

158- Kostiuchenko Tetiana, « Central actors and groups in political Elite: advantages of network approach », **Polish sociological review**, N°174, 2011.

159- Labat Sévine, « Islam et mouvement social en Algérie », **Vingtième siècle. Revue d'histoire**, N°79, mars 2003.

160- ____,_____, « Ce héros anonyme vient de très loin c'est murmure des sociétés … »,**confluences Méditerranée**,N°78,mars 2011.

161- Leboyer Olivia, « le souci de l'élite chez les libéraux », **Raisons politiques,** N°40, avril 2010.

162- Lounnas Djalil, « L'évolution de l'environnement stratégique de l'Algérie post-printemps Arabe », **Maghreb-Machrek**, N°221, mars 2014.

163- Maghraoui Abdeslam," Démocratisation de la corruption au Maroc: réformes politiques dans une culture du pouvoir immuable », **NAQD, N°** 19-20, janvier 2004.

164- Marlino Leonardo, « consolidation démocratique : la théorie de l'ancrage », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.8, N°2,2001.

165- Maougal Lakhdar Mohamed, « L'Algérie présent et à venir », **Sud-Nord**, N°14, janvier 2001.

166- Messari Nizar, "A propos de la complexité des révolutions dans les pays arabes », **Culture & Conflits**, N° 85- 86, printemps- été 2012.

167- Mezouaghi Mihoub, « L'économie Algérienne chronique d'une crise permanente», **Politique étrangère**, Automne 2015.

168- Mosseau Demet Yalcin, "Democratizing with ethnic division: a source of conflict?", **Journal of peace research**, Vol.38, N°5, September 2001.

169- Mokhefi Mansouria, « Maghreb : révolutions inachevées ? », **Politique étrangère**, janvier 2012.

170- _____,_____, « Introduction :Algérie blocage internes, instabilités externes »,**Politique érangére**,mars 2015.

171- Moussaoui Abderrahmane, « La violence en Algérie: Des crimes et des châtiments», **Cahiers d'Etudes africaines**, Vol.38, 1998.

171- _____,_____, « Algérie, la guerre rejouée»,**La pensée de midi**,N°3,mars 2000.

172- Nwosu Humphrey,"Strategies of state building: African experience reconsidered", **Civilizations,** Vol.28**, N**°112, 1978.

173- Olson Mancur, "Dictatorship, democracy, and development», **The American political science review,** Vol.87, N°3 September 1993.

174- Oussedik Fatma, « A la recherche d'un Etat endormi », **Revue diogéne**, N°226, février 2009.

175- Peyroulou Jean- Pierre, «En Algérie, les émeutes ne font pas le printemps», **Esprit**, décembre 2011.

176- Quandt William. B & Andrew J. Pierre, "Algeria's war on itself"**, Foreign policy**, N° 99, summer 1995.

177- Renske Doorenspleet, « Reassessing the three waves of democratization », **World politics**, N°.52, April 2000.

178- Rocherieux julien, « l'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance », **Sud /Nord**, N°14, Janvier 2001.

179- Roca Pierre- Jean, « Les associations "modernes" fer de lance de la société civile ? », **Confluences Méditerranée**, N° 81, Février 2012.

180-___,____, « Algérie 2015:enjeux rentiers, dérives autoritaires et perspectives »,**Maghreb- Machrek**,N°221,mars 2014.

181- Savun Burcu & Tirone C.Daniel, " Foreign aid, democratization, and civil conflict: how democracy aid affects civil conflict?"**, American journal of political science**, Vol.55, N°2, April 2011.

182- Schedler Andreas, « Comment observer la consolidation démocratique ? », **Revue internationale de politique comparée**, Vol.8, février 2001.

183- Souiah Sid-Ahmed, « Algérie : itinéraire de 50 ans d'indépendance », **confluences Méditerranée**, N°81, Février 2012.

184- Talahite Fatiha, « la rente et l'Etat rentier recouvrent-ils toute la réalité de L'Algérie d'aujourd'hui ? **», Revue tiers monde**, N°210, février 2012.

185- Tran Emilie, « Les élites », **Sciences humaines**, N°156, janvier 2005.

186- Tlemçani Rachid, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élection et islamisme »**, Maghreb –Machrek**, N°221, juin 2014.

187- ____,_____, « Chadli's perestroika »,**Middle East Report**,N°163,mai 1990.

188- ____,_____, « Algérie: un autoritarisme électoral »,**Tumultes**, N°38-39,Janvier 2012.

189- Vidal Dominique, « Le Brésil après la réélection de F.H Cardoso », dans : **problème d'Amérique Latine : les élections de 1997-1998**, N°31, octobre-décembre 1998.

190- Vircoulon Thiery, «République démocratique du Congo : la démocratie sans démocrates », **Politique étrangère**, mars 2006.

191- Volpi Frédéric, « Stabilité et changement politique au Maghreb : positionner l'Algérie dans le contexte régional de l'après –printemps Arabe », **Maghreb-Machrek**, N°221, mars 2014.

3- Rapports

192- Whitley Andrew, « Human rights abuses in Algeria: no one is spared », **human rights Watch**, Middle East reports, January 1994.

الـــــــفـــــهـــــرس

الصفحة

مقدمة..... **01**

الفصل الأول: النخبة وظاهرة التحول الديمقراطي..... **15**

المبحث الأول: المداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة..... 17

المطلب الأول: تحديد مفهوم النخبة..... 18

المطلب الثاني: النخبة والاتجاهين الأحادي والتعدّدي..... 22

المطلب الثالث: دوران النخبة: التغيير والاستمرار..... 27

المبحث الثاني: النخبة كفاعل رئيسي في العملية الديمقراطية..... 34

المطلب الأول: النخبة وعملية الانتقال الديمقراطي..... 35

المطلب الثاني: مقاربات النخبة حول المشروع الديمقراطي..... 40

المطلب الثالث: الانتقال الديمقراطي واستقلالية النخب أوتبعيتها..... 44

المبحث الثالث:التحول الديمقراطي ودوران النخب..... 50

المطلب الأول: الصراع كآلية لتحقيق دوران النخب..... 52

المطلب الثاني: العنف السياسي والتحول الديمقراطي..... 58

المطلب الثالث: بناء الدولة والصراع النخبوي..... 65

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: النخبة الحاكمة ومشروع بناء الدولة في الجزائر..... 72

المبحث الأول: طبيعة النخبة الجزائرية ومسار تطوّرها..... 74

المطلب الأول: أصول النخبة الجزائرية..... 75

المطلب الثاني: تطوّر النخبة الحاكمة بعد الاستقلال..... 80

المطلب الثالث: دور الجيش في تكوين النخبة في الجزائر..... 86

المبحث الثاني: النخبة الحاكمة ومفهومها للدولة..... 91

المطلب الأول: النخبة الحاكمة ومشروع بناء الدولة..... 92

المطلب الثاني: تكيف النخبة مع الخيار الاشتراكي..... 98

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الاقتصادية على توجّهات النخبة الحاكمة..... 104

المبحث الثالث: بنية النخبة الحاكمة وأزمة الشرعية..... 110

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع 111

المطلب الثاني: بروز التيار الاسلامي 117

المطلب الثالث: انقسام النخبة الحاكمة بعد أحداث أكتوبر 1988..... 123

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثالث: أزمة الحكم ومشروع الانتقال الديمقراطي 131

المبحث الأول: النخبة السياسية وتوقيف المسار الانتخابي 133

المطلب الأول: موقف التيار الوطني – القومي 135

المطلب الثاني: : موقف التيار الإسلامي 139

المطلب الثالث: موقف التيار الديمقراطي 145

المبحث الثاني: طبيعة وتركيبة المؤسسات الانتقالية 151

المطلب الأول: مؤسسات المرحلة الانتقالية..... 153

المطلب الثاني: مؤسسة الحكومة 158

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية..... 164

المبحث الثالث: تحالفات وانقسامات النخبة والعودة للمسار الانتخابي..... 169

المطلب الأول: طبيعة الصراع بين النخب.....170

المطلب الثاني: طرق و آليات ادارة الصراع 176

المطلب الثالث: مخرجات الصراع و انعكاساتها على الدولة 182

خلاصة واستنتاجات

الفصل الرابع: النخبة الحاكمة وإعادة هيكلة المجال السياسي..... 190

المبحث الأول: عوامل استقرار النخبة الحاكمة..... 193

المطلب الأول: العوامل السياسية والأمنية 194

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية..... 200

المطلب الثالث: خضوع المجتمع المدني 205

المبحث الثاني: إعادة بناء العلاقات النخبوية..... 211

المطلب الأول: الانتخابات والتعايش الحزبي 212

المطلب الثاني: ظاهرة التحالف الرئاسي وانتشار الزبونية السياسية..... 218

المطلب الثالث: الاصلاحات السياسية كوسيلة للتكيّف 224

المبحث الثالث: النخبة الحاكمة بعد رئاسيات 2014..... 230

المطلب الأول: الأزمات الداخلية للنخبة بعد 2014..... 231

المطلب الثاني: تعديل الدستور بين الاستقرار السلطوي ومأسسة الصراع..... 236

خلاصة واستنتاجات

الفصل الخامس: تحديات المشروع الديمقراطي في الجزائر..... 242

المبحث الأول: النخبة الحاكمة ورهانات البقاء في السلطة..... 245

المطلب الأول: الرهانات الداخلية..... 246

المطلب الثاني: الرهانات الخارجية. 252

المطلب الثالث: استراتيجيات النخبة الحاكمة لتجاوز مشكلة الديمقراطية 257

المبحث الثاني: تقييم العملية الديمقراطية في الجزائر 263

المطلب الاول: استمرار النخبة الحاكمة في السلطة..... 264

المطلب الثاني: تفكّك النخبة الحاكمة من الداخل 270

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل الديمقراطية في الجزائر 275

خلاصة واستنتاجات

الخاتمة..... 283

قائمة المراجع..... 292

الفهرس.....315